

محاضر  
إخوة الخان مجلس الشيخ المصري

١٩٣٣







# مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

---

الإدارة التشريعية

---

## القوانين

الخاصة بالاحتياطي الزراعي وبنك التسليف الزراعي والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣  
بإضافة بعض أحكام إلى القانون المدني الأهل

---



صفحة

## القسم الأول

القوانين انظمة الاحياطي الزراعي

- (أ) مرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإنشاء احتياطي زراعي ... ١  
مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ... ١
- (ب) مرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩ خاص بتخفيض الأرواح خارجات الزراعة ... ٣
- (ج) مرسوم بشروع قانون بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الاحتياطي العام لضمة إلى الاحتياطي الزراعي ... ٤  
مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ... ٤  
إبلاغ المرسوم المذكور إلى مجلس النواب ... ٥  
إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة بمجلس النواب ... ٥  
تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة بمجلس النواب عن مشروع القانون ... ٥  
مواظعة مجلس النواب على مشروع القانون بجلسته ٦ ما يرس ١٩٣٠ ... ٥  
إرسال مشروع القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ ... ٧  
إحالة إلى لجنة المالية بمجلس الشيوخ ... ٧  
تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون ... ٧  
مناقشة مجلس الشيوخ :
- (١) جلسته ٢١ ما يرس ١٩٣٠ ... ٧  
(ب) جلسته ٢٦ ما يرس ١٩٣٠ ... ٩  
قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ ... ٩
- (د) مرسوم بشروع قانون بأخذ مبلغ ثمانية ملايين من الجنيحات من الاحتياطي العام لضمة إلى الاحتياطي الزراعي ... ١٠  
مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ... ١٠  
إبلاغ المرسوم المذكور إلى مجلس النواب ... ١٠  
إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة بمجلس النواب ... ١٠
- (هـ) مرسوم بشروع قانون بأخذ مبلغ مليونين من الجنيحات من الاحتياطي العام وضمة إلى الاحتياطي الزراعي ... ١١  
مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ... ١١  
إبلاغ المرسوم المذكور إلى مجلس النواب ... ١١  
إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة بمجلس النواب ... ١١
- (و) مرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيحات من الاحتياطي العام وضمة إلى الاحتياطي الزراعي ... ١٢  
مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ... ١٢

صفحة

- (ز) مرسوم بشروع قانون بإلغاء الاحتياطي الزراعي ... ١٣  
مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ... ١٣  
إبلاغ المرسوم المذكور إلى مجلس النواب ... ١٣  
إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية بمجلس النواب ... ١٣  
تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن مشروع القانون ... ١٤  
مناقشة مجلس النواب بجلسته ١٣ يولي سنة ١٩٣١ ... ١٤  
إرسال مشروع القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ ... ١٨  
إحالة إلى لجنة المالية بمجلس الشيوخ ... ١٨  
تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون ... ١٩  
مناقشة مجلس الشيوخ بجلسته ١٥ يولي سنة ١٩٣١ ... ١٩  
قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣١ ... ٢٠

## القسم الثاني

القوانين انظمة بنك التليف الزراعي

- (١) مرسوم بشانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالتعيين بالإعتراف بإنشاء بنك زراعي ... ٢٣  
مذكرة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٣٠ ... ٢٤  
مذكرة أخرى إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ ... ٢٦  
تقرير لجنة القرضة قبل المصادقة المكلفة بمحت مشروع إنشاء بنك زراعي ... ٢٧  
مذكرة إلى مجلس الوزراء بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٣١ ... ٣٥  
مذكرة أخرى إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٣١ ... ٤٠  
هذه الفقرة الابتدائي لبنك التليف الزراعي المصري ... ٤٠  
قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ بعدم إجابة أي طلب يقدم في المستقبل من تأسيس شركة مساهمة مالم يكن هذه الشركة الابتدائي ونظامها مطابقين لشروط الموصضة بهذا القرار ... ٤٧  
قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٠٦ بتعديل المادتين ١٠ و ١١ من قراره الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ بشأن تنظيم شركات المساهمة ... ٤٩  
قرار مجلس الوزراء بعدم قبول طلبات تأسيس شركات مساهمة إلا طبقا لقراري الصادرين بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٢ يونيو سنة ١٩٠٦ وطبقا للاحكام الموصضة بهذا القرار ... ٤٩  
مشروع الاضاق الذي سيجهت من الحكومة وبنك التليف الزراعي المصري سنة تأسيسه ... ٥٠

## صفحة

(٥) مرسوم بشروع قانون بيع المحصولات المرتبة لقروض التي يسقطها بنك	
التسليف الزراعي المصري	٨٦
مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء	٨٦
إبلاغ المرسوم المذكور إلى مجلس النواب	٨٧
إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحماية بمجلس النواب	٨٧
تقرير لجنة الحماية بمجلس النواب عن مشروع القانون	٨٧
موافقة مجلس النواب بجلسته ٣٠ يريه سنة ١٩٣٢ على مشروع القانون	٨٧
إرسال مشروع القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ	٨٩
إحالة إلى لجنة الحماية بمجلس الشيوخ	٩٠
تقرير لجنة الحماية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون	٩٠
مناقشة مجلس الشيوخ بجلسته ٦ يريه سنة ١٩٣٢	٩٢
قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢	٩٥

## الفصل الثالث

## القوانين الخاصة ببنك التسليف العقاري

(١) مرسوم بشروع قانون بالترخيص بحكومة بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيحات	
من الإحتياطي العام لفقد صلت مسنونة برهن عقارى لمسلك الأراضي	
الزراعية	٩٩
مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء	٩٩
تقرر مقدم إلى المجلس الاقتصادي عن إعداد نظام لتسليف العقاري	
قائمة صغار الملاك الزراعيين	١٠٣
مشروع مزاينة السنة الأولى	١١٢
مشروع ميزانية من بنك مستقل	١١٤
إبلاغ المرسوم المذكور إلى مجلس النواب	١١٦
إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية بمجلس النواب	١١٧
تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن مشروع القانون	١١٧
مناقشة مجلس النواب بجلسته ٢٢ يريه سنة ١٩٣٢	١١٨
إرسال مشروع القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ	١٢٨
إحالة إلى لجنة المالية بمجلس الشيوخ	١٢٨
تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون	١٢٩
مناقشة مجلس الشيوخ بجلسته ٦ يريه سنة ١٩٣٢	١٣٠
قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢	١٣١

## صفحة

(ب) مرسوم بشروع قانون بأخذ مبلغ خمسمائة ألف جنيه من الإحتياطي العام	
وتخصمه لائتلاف الحكومة في أسم بنك التسليف الزراعي	٥١
مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء	٥١
إبلاغ المرسوم المذكور إلى مجلس النواب	٥١
إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية بمجلس النواب	٥١
تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن مشروع القانون	٥٢
مناقشة مجلس النواب بجلسته ٧ يريه سنة ١٩٣١	٥٤
إرسال مشروع القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ	٥٩
إحالة إلى لجنة المالية بمجلس الشيوخ	٥٩
تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون	٥٩
مناقشة مجلس الشيوخ بجلسته ١٥ يريه سنة ١٩٣١	٦١
قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣١	٦٦
(ج) مرسوم بشروع قانون بيع المحصولات المرتبة لقروض التي أسقطها بنك	
التسليف الزراعي	٦٧
مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء	٦٧
إبلاغ المرسوم المذكور إلى مجلس النواب	٦٧
إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية بمجلس النواب	٦٨
تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن مشروع القانون	٦٨
مناقشة مجلس النواب بجلسته ١٦ يريه سنة ١٩٣١	٦٩
إرسال مشروع القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ	٧٥
إحالة إلى لجنة المالية بمجلس الشيوخ	٧٥
تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون	٧٥
مناقشة مجلس الشيوخ بجلسته ٢١ يريه سنة ١٩٣١	٧٦
قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١	٧٧
(د) مرسوم بشروع قانون بأخذ مبلغ مليونين من الجنيحات من الإحتياطي العام	
لقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي	٧٨
مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء	٧٨
إبلاغ المرسوم المذكور إلى مجلس النواب	٧٨
إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية بمجلس النواب	٧٨
تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن مشروع القانون	٧٩
مناقشة مجلس النواب بجلسته ١٥ يريه سنة ١٩٣٢	٧٩
إرسال مشروع القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ	٨١
إحالة إلى لجنة المالية بمجلس الشيوخ	٨١
تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون	٨١
مناقشة مجلس الشيوخ بجلسته ٢٧ يريه سنة ١٩٣٢	٨٢
قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٢	٨٥



سنة

(ب) مرسوم بمشروع قانون باستثناء القروض التي يقرضها بنك التسليف الزراعى

المصرى بموجب القانون رقم ... لسنة ١٩٣٣ من أحكام القانونين رقم ٣١

لسنة ١٩١٢ و ٤ لسنة ١٩١٣ بدم جواز توقيع الخبز على الأملاك الزراعية

الصغيرة ... ١٣٢ ...

١٣٢ ... مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ...

١٣٢ ... إلخ المرسوم المذكور إلى مجلس النواب ...

١٣٢ ... إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفانية بمجلس النواب ...

١٣٢ ... تقرير لجنة الحفانية بمجلس النواب عن مشروع القانون ...

١٣٢ ... مناقشة مجلس النواب بجلسته ٣٠ برتبة سنة ١٩٣٣ ...

١٣٣ ... إرسال مشروع القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ ...

١٣٥ ... إحالة إلى لجنة المالية بمجلس الشيوخ ...

١٣٥ ... تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون ...

١٣٦ ... مناقشة مجلس الشيوخ بجلسته ٦ يولييه سنة ١٩٣٢ ...

١٤٠ ... قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٢ ...

## القسم الرابع

اتفاقون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ بإمادة بعض أحكام إلى القانون المنقح الأهل

١٤٣ ... مرسوم بمشروع قانون بإمادة بعض أحكام إلى القانون المنقح الأهل...

١٤٤ ... مذكرة إيضاحية إلى مجلس الوزراء ...

١٤٤ ... إلخ المرسوم المذكور إلى مجلس النواب ...

١٤٤ ... إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفانية بمجلس النواب ...

١٤٤ ... تقرير لجنة الحفانية بمجلس النواب عن مشروع القانون ...

١٤٦ ... مناقشة مجلس النواب بجلسته ١٩ برتبة سنة ١٩٣٣ ...

١٥١ ... إرسال مشروع القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ ...

١٥١ ... إحالة إلى لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ ...

١٥٢ ... تقرير لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون ...

١٥٤ ... مناقشة مجلس الشيوخ بجلسته ٢٧ برتبة سنة ١٩٣٣ ...

١٥٩ ... قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ ...

## ملحق

١٦٣ ... مرسوم بتأسيس شركة سامعة تسمى "بنك التسليف الزراعى المصرى"



(د) قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢ بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٣٢ بيع المحصولات المرتبة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعى المصرى .

وقد صدر هذا القانون الاخير ملغيا القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ لأن العمل لى على وجوب إدخال بعض تعديلات على أحكام المادتين الثالثة والخامسة منه .

ونظرا لصدور المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالتريخيص للحكومة فى أن تشترك فى تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك زراعى تدخل فى اختصاصاته الأغراض التى أنشئ من أجلها الاحتياطى الزراعى فقد صدر بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٣١ القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣١ بالغاه الاحتياطى الزراعى .

٣ - فكرت الحكومة فى وضع نظام للتسليف العقارى لأرباب الملكيات الصغيرة فقدمت للبرلمان مشروع قانون بالتريخيص لها بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطى العام .

غير أن البرلمان أقص المبلغ إلى مليون من الجنيهات وصدر بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٣٢ القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢ بالتريخيص للحكومة فى أخذ مبلغ مليون من الجنيهات من الاحتياطى العام لمقد سلف مضموقة يرهن عقارى للملاك الأرضى الزراعية ويقوم بهذه السليفات بنك التسليف العقارى الزراعى التابع لبنك التسليف الزراعى المصرى .

كما صدر بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٣٢ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٢ باستثناء القروض التى يقدمها بنك التسليف الزراعى المصرى من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع الجيز على الأملاك الزراعية الصغيرة .

٤ - ونظرا لخلو القانون المدنى الأهل من بعض الأحكام المتعلقة بضمان حقوق النسر الذين سجلوا عقودهم والناشرين المرتبطين الحسى النية رأت الحكومة - سدا لهذا النقص - أن تصدر مرسوما بمشروع قانون بأضافة بعض أحكام إلى القانون المدنى الأهل .

وقد أقر البرلمان بمجلسيه مشروع هذا القانون .

٥ - وبقى فى وضع هذه المجموعة أن تكون على أربعة أقسام :

القسم الأول - يشمل القوانين الخاصة بالاحتياطى الزراعى .

القسم الثانى - يشمل القوانين الخاصة ببنك التسليف الزراعى المصرى .

القسم الثالث - يشمل القوانين الخاصة بالبنك العقارى الزراعى المصرى التابع لبنك التسليف الزراعى المصرى .

القسم الرابع - يشمل القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بأضافة بعض أحكام إلى القانون المدنى الأهل .

١ - رأت الحكومة فى سنة ١٩٢٩ أن الحالة الاقتصادية فى البلاد تقتضى العمل على تحسين الشئون الزراعية وزيادة الاحتياط بصيانة الثروة الأهلية بأخذ تدابير مالية تكفل زيادة الإنتاج وتساعد على تنظيم عرض المحاصلات فى الأسواق فأصدرت بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإنشاء احتياطى زراعى .

وتنفذا لهذا القانون صدرت المراسم والقوانين الآتية :

(أ) مرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩ بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ خاص بتسليف الزراع لحاجات الزراعة .

(ب) قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات للمصرية من الاحتياطى العام وضمه إلى الاحتياطى الزراعى .

(ج) مرسوم بمشروع قانون بأخذ مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات من الاحتياطى العام لضمه إلى الاحتياطى الزراعى .

(د) مرسوم بمشروع قانون بأخذ مبلغ مليونين من الجنيهات من الاحتياطى العام وضمه إلى الاحتياطى الزراعى .

(هـ) مرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٠ بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطى العام وضمه إلى الاحتياطى الزراعى .

٢ - وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ صدر المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالتريخيص بالاشتراك فى إنشاء بنك زراعى يتولى على وجه الخصوص عمليات التسليف لتفقات الزراعة والحصاد ولشراء الآلات الزراعية والماشية ولإصلاح الأراضي والتسليف على المحصولات وتقديم سليفات للجمعيات التعاونية وبيع الأسمدة والبذور لأجل والمساعدة على إصااد المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة والتسليف الزراعى وإنشاء تلك المنشآت .

وتنفذا لهذا القانون صدرت القوانين الآتية :

(أ) قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣١ بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٣١ بأخذ مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطى العام وتخصيصه لاكتساب الحكومة فى أسمهم بنك التسليف الزراعى .

(ب) قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ بيع المحصولات المرتبة للقروض التى يسلفها بنك التسليف الزراعى .

(ج) قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٢ بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٣٢ بأخذ مبلغ مليونين من الجنيهات من الاحتياطى العام للقروض التى تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعى .



## القسم الأول

---

القوانين الخاصة بالاحتياطي الزراعي

---



## نحن فراد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ الصادر بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ ؛

بما أن الحالة الاقتصادية في البلاد تقتضي العمل على تحسين الشؤون الزراعية وزيادة الاهتمام بصيانة الثروة الأهلية باتخاذ تدابير مالية تكفل زيادة الانتاج وتساعد على تنظيم مروض الحاصلات في الأسواق وتوفير للطبقات الفقيرة والمتوسطة من الأهالي وسائل الحصول على ما يوزم من المال للقيام بمحاجتهم الزراعية ؛

وبما أنه من المرغوب فيه إقامة هذه التدابير على أساس ثابت بتخصيص جزء من الاحتياطي العام بقصر استهلاكه على ما تستلزمه هذه التدابير من الأموال ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وبعد موافقة رأي مجلس الوزراء ؛

## رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — ينشأ احتياطي خاص بعنوان "الاحتياطي الزراعي" لاستعماله في الأوجه الآتية :

- (١) لمنع سلف للزراعيين .
- (ب) لمعاونة الميئات التي تعمل في سبيل تحسين الشؤون الزراعية وما هو مرتبط بها من الصناعات .
- (ج) للتدبير التي ترى الحكومة اتخاذها في الأزمان الاقتصادية الخاصة بالحاصلات الزراعية .

مادة ٢ — يكون الاحتياطي الزراعي من المبالغ الآتية .

- (١) من مبلغ ٤.٠٠٠.٠٠٠ ج . م تؤخذ من الاحتياطي العام .
- (ب) من المبالغ الناتجة والتي تنتج من بيع القطع الذي كان في حيازة الحكومة عند صدور قرار مجلس الوزراء في ١٩ يونيه سنة ١٩٢٩ بالموافقة على إنشاء احتياطي زراعي .
- (ج) من المتحصل من ضريبة القطع ابتداء من السنة المالية ١٩٣٠ —

١٩٣١

مادة ٣ — تعين قيمة المبالغ التي يخصصها لاستعمالها في أحد الأوجه للهيئة في المادة الأولى من هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٤ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وبمصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى المنزه في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٤٨ (٣ جمادى ١٩٢٩)

فراد

بأمر حضرة صاحب الجلالة  
رئيس مجلس الوزراء  
محمد محمود

وزير المالية  
على ماهر

## مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

قضت التطورات الاقتصادية، والمناقصات الحادة القائمة بين البلاد المختلفة بأنه لا مندوحة من قيام الحكومة بشد أزر الهيئات الخاصة والأفراد ابتغاء النهوض بالصناعة والزراعة بعد أن كان ذلك متروكا للجهود الفردية أو لجهود الجماعات .

ولما كانت الزراعة تكاد تكون عماد جميع المرافق في هذه البلاد كان من الطبيعي أن تترك الحكومة في العمل على تحسينها وتوسيع نطاقها تمشيا مع زيادة عدد السكان ، وروحية في توفير أسباب الحياة للأهلين خصوصا وقد ضاقت سبل العيش في وجوه الكثيرين في بعض الجهات بسبب اكتظاظها مع عدم اتساع نطاق الأراضي الصالحة للزراعة .

من أجل هذا شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج للري واسع المدى سيؤدي مساحة الأراضي المترددة زيادة كبيرة كما أنها أخذت تعمل على مواصلة الجهود المؤدية لزيادة الانتاج وصيانة الثروة الأهلية .

وتلك الرغبة في زيادة الانتاج هي التي حدثت بالحكومة إلى توزيع البذور والسماد وتحسين وسائل الري والصرف واستنباط الأنواع الجديدة من الحاصلات، ثم إلى التفكير في المعاونة في استصلاح الأراضي وغير ذلك كما أن الرغبة في صيانة الثروة الأهلية هي التي حدثت بالحكومة إلى اتخاذ الإجراءات غير مرة لتسليف المزارعين وأرباب الصناعات سواء أكان ذلك مباشرة أم عن طريق البنوك وهي التي أوجبت بصدار قانون التعاون والعمل على نشره وموازاة التعاونيين بوسائل مختلفة .

(٢) من المبالغ الناتجة والتي تنتج من بيع القطن الذي كان في حيازة الحكومة عند صدور قرار مجلس الوزراء في ٩ يونيه سنة ١٩٢٩ بالموافقة على إنشاء احتياطي زراعى .

(٣) من التحصيل من ضريبة القطن ابتداء من السنة المالية ١٩٣٠ — ١٩٣١

وبإنشاء هذا الاحتياطي تكون الحكومة قد أعدت مدتها لصيانة الثروة الأهلية ومقاومة الطوارئ التي قد تصيب حاصلاتها أو أسواقها تلك المدة التي لا بد منها في هذا العصر الذي احتمل فيه أوار النضال الاقتصادي في كافة أنحاء المعمورة .

بناء على ما تقدم تشرف اللجنة المالية بأن ترفع الى مجلس الوزراء المرسوم هانوت المرفق بهذه المذكرة حتى إذا ما أقره المجلس دفع إلى جلالة مولانا الملك .

الرئيس

على ماهر

٧ يونيه سنة ١٩٢٩

ولم يكن انتجاع هذه السبل بالأمر العسير ما دام للحكومة احتياطي ترجع إليه . أما وذلك الاحتياطي قد أصبح مقيدا للمستقبل بسبب المشاريع التي تم درساها أو التي لا تزال قيد البحث فقد رأت الحكومة رغبة في إقامة تلك التدابير على أساس ثابت أن تخصص جزءا من الاحتياطي العام يقصر استعماله على ما تستلزمه هذه التدابير من الأموال فاقترحت اللجنة المالية إنشاء احتياطي خاص يسمى "الاحتياطي الزراعي" يستعمل في كل ما له مساس بتحسين الشؤون الزراعية والصناعات المرتبطة بها وبالأخص في الوجوه الآتية :

- (١) التسليف للزارعين سواء أكان ذلك مباشرة أم عن طريق البنوك
- (٢) معاونة الميقات التي تعمل في سبل تحسين الشؤون الزراعية وما له ارتباط بها من الصناعات بالوسائل التي تراها الحكومة .
- (٣) التدابير التي ترى الحكومة اتخاذها في الأزمات الاقتصادية الخاصة بالحاصلات الزراعية .

وقد رؤى أن يكون الاحتياطي الزراعي من المبالغ الآتية :

- (١) من مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م. يؤخذ من الاحتياطي العام — وهذا هو المبلغ الذي قرر مجلس الوزراء في سبتي ١٩٢٦ و ١٩٢٨ فتح اعتاده بقصد التسليف منه للزارعين على أقساطهم منعا لتدفق الأقطان في السوق في بداية الموسم في كل من السنتين المذكورتين .



وتعتبر قانونا المبالغ التي اقترضت لشراء المباد أو البذور أو للصرف منها على الزراعة أو الحصاد أنها صرفت فعلا في هذه الشئون ولا يقبل الدليل على خلاف ذلك .

مادة ٧ - يجوز لمجلس الوزراء بقرار يصدره أن يضم زراعات أخرى إلى الزراعات الجائر التسليف عليها المبينة في المادة الثانية من هذا القانون وأن يرفع العشرة الألف الممنوعة المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون إلى ثلاثين فدانا على الأكثر بشرط أن لا تزيد بحال من الأحوال مساحة الأرض التي في حيازة الزارع الواحد على تسعين فدانا .

مادة ٨ - يجوز لوزارة المالية أن تعطى سلفيات للمجمعات التعاونية المصرية المؤسسة طبقا للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ لتقوم بقروضها لأعضائها بالشروط المنصوص عليها في المواد السابقة، ويكون الأعضاء المقترضون مسؤولين عن سداد السلفيات بالتضامن مع الجمعيات مع عدم الإخلال بما للحكومة على حاصلاتهم من حق الانتياز المقرر في المادة السادسة من هذا القانون .

مادة ٩ - يكون سعر الفائدة ٥٪ وللجمعيات التعاونية ٣٪ .

وليس للجمعيات أن تفرض أعضائها بمائة تزيد على ٤٪ .

مادة ١٠ - تحصل الأموال التي تقرض عملا بهذا القانون بالطرق الإدارية طبقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والمعدل بالأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ .

مادة ١١ - على وزراء المالية والزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وعلى وزير المالية بنوع خاص إصدار ما يقتضيه هذا التنفيذ من القرارات والتعليمات .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدر برلى المنزة في ٢٩ رجب الأول سنة ١٣٤٨ (٣ سبتمبر ١٩٢٩)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الزراعة

نحله اللطيفي

وزير المالية

أحمد محمد خنبة

وزير المالية

على ماهر

(ب)

مرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩

خاص بتسليف الزراع لحاجات الزراعة

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ الصادر في ١٩ يولي سنة ١٩٢٨ .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ الخاص بإنشاء احتياطي زراعي .  
وعلى المادة ١٠١ من القانون المدني للأهل .

ورغبة في تمكين الزراع من الحصول على أجود البذور والسماد لزراعة أطيانهم ومساعدتهم على القيام بالفتحات التي تستلزمها زراعتهم وحصادها .  
ورغبة في تشجيع الجمعيات التعاونية وتنشيط حركة إنشائها .  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يجوز لوزارة المالية أن تعطى مباشرة أو بواسطة المصارف سلفيات للزارع سواء في ذلك من كان منهم في حيازته أطيان بطريق الملكية أو بطريق الإيجار .

مادة ٢ - تكون السلفيات لخدمة زراعات القطن والأرز والقمح ولا يعطى الزارع في السنة الزراعية الواحدة أكثر من سلفتين على زراعتين من هذه الزراعات .

مادة ٣ - لا يجوز أن تعطى سلفة على زراعة أكثر من ١٠ أفدنة من الزراعات الجائر التسليف عليها بشرط أن لا تزيد مساحة ما في حيازة الزارع الواحد من الأطيان على ٣٠ فدانا سواء كانت ذلك بطريق الملكية أو بطريق الإيجار .

مادة ٤ - لا تعطى السلفيات إلا للزارعين الذين يشتركون من الحكومة كل ما يحتاجون إليه من البذور والسماد .

مادة ٥ - يحرم من الانتفاع بهذه السلفيات :

(١) كل من تأخر في سداد ضرائب الأطيان أو عوائد الأملاك المبذبة أو رسوم انظر أو غير أطيان مشتقة من الحكومة أو ممن بذر أو أحمدة أو أى رسم أو مبلغ مطلوب للحكومة .

(ب) من كانت أطيانه محجوزا عليها مجزأ عقاريا أو مشروفا في ترك ملكيتها .

مادة ٦ - يكون الفايغ التي تقرضها الحكومة أو المصارف لحساب الحكومة عملا بهذا القانون لشراء أحمدة أو للصرف منها على الزراعة نفس الامتياز المقرر في الفقرة الرابعة من المادة ١٠١ من القانون المدني للأهل لأثمان البذور ومصاريف الحصاد .

وقد وافق مجلس الوزراء في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩ على فتح اعتماد بمبلغ أربعة ملايين جنيه يؤخذ من الاحتياطي الزراعي ، ومن هذا الاعتماد مليوناً جنيه لإقراض الزراع ، ومليونان آخرون لشراء القطن من جراه دخول الحكومة السوق شارية طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩

وقد بلغ ثمن ما اشترته الحكومة من الأقطان - سواء منها ما تسلمته بالفعل وما لا يزال قيد التسلم - حوالي ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

ولما كان مجموع القروض في مشروع التسليف على القطن قد بلغ في الموسم المنصرم ٦٠٠,٠٠٠ جنيه وينظر أن يصل مجموع قروض التسليف على زراعة القطن مليوناً ونصف مليون من الجنيهات أو يزيد من جراه إقبال الزراع على الاقتراض .

فان وزارة المالية قد قترحت فتح اعتماد بمبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لدفع ثمن الأقطان التي تشتريها الحكومة من السوق وللإتفاق على مشروعات التسليف الزراعي لاسيما أن التسليف على زراعه الأرز قد أوشك أن يوضع موضع التنفيذ .

بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح وهي ترى الموافقة على فتح اعتماد بأربعة ملايين للقرض المذكور يؤخذ من الاحتياطي العام ويضم إلى الاحتياطي الزراعي للاتفاق منه على الأراض التي أنتج هذا الاحتياطي من أجلها . ومن أن يرد هذا المبلغ تباعاً إلى الاحتياطي العام من السلف التي تسدد ، ومن المبالغ التي تنتج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ .

واللجنة المالية تشرف برغب رأياً هذا إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره . وبطريقة هذه المذكورة مشروع مرسوم بمشروع قانون ٥

القاهرة في ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ .

السكرير      الرئيس  
الجميل      مكرم حيد

نمرة ١٢١ - ٣/٢

إلى وزارة المالية .

وافق مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في ١٥ مارس سنة ١٩٣٠ على رأى اللجنة المالية اللين في هذه المذكورة .

وطيه صورة من المرسوم الصادر في ١٧ منه بمشروع القانون الخاص بأخذ المبلغ المطلوب من الاحتياطي العام .

رئيس مجلس الوزراء  
مصطفى النحاس

(ج)

مرسوم بمشروع قانون

بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الاحتياطي العام  
لضمه إلى الاحتياطي الزراعي

نحس فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسماً بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يؤخذ من المال الاحتياطي العام بمبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (أربعة ملايين من الجنيهات) ويضم للاحتياطي الزراعي للاتفاق منه على الأراض التي أنتج من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ تباعاً من السلف التي تسدد ، ومن المبالغ التي تنتج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ٥

صدر بمرأى يابدين في ١٦ غوال سنة ١٣٤٨ (١٧ مارس سنة ١٩٣٠)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم حيد

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

قضى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإنشاء احتياطي خاص بعنوان 'احتياطي زراعي' لاستغله في الأوجه الآتية :

- (أ) لمنع سلف للزراع .
- (ب) لمعاونة الميئات التي تعمل في سبيل تحسين الشؤون الزراعية وما هو مرتبط بها من الصناعات .
- (ج) للتدابير التي ترى الحكومة اتخاذها في الأزمات الاقتصادية الخاصة بالمحاصيل الزراعية .

وقد نص في ذلك المرسوم بقانون على أن الاحتياطي الزراعي يكون من المبالغ الآتية :

- (أ) من مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه يؤخذ من الاحتياطي العام .
- (ب) من المبالغ لتساقطة والتي تنتج عن بيع القطن الذي كان في حيازة الحكومة عند صدور قرار مجلس الوزراء في ٩ يونيو سنة ١٩٢٩ بالموافقة على إنشاء احتياطي زراعي .

(ج) من المتحصل من ضريبة القطن ابتداء من السنة المالية ١٩٣٠

١٩٣١ -

## إبلاغ

المودع: بمشروع القانون السابق إلى مجلس النواب

حضرة الرئيس المحترم رئيس مجلس النواب

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ مارس سنة ١٩٣٠ على أخذ مبلغ ٦ ملايين من الاحتياطي العام وضحه إلى الاحتياطي الزراعي للاتفاق منه على الأغراض التي أنشئ من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ تماما من السلف التي تصد، ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة، ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ = ١٩٣١ .

وقد صدر بذلك مرسوم بمشروع قانون في ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ بناء عليه أفتبرف بأن المبلغ حيزكم صورة من المرسوم المشار إليه، ومن المذكرة التي رفعت إلى مجلس الوزراء هذا الشأن وأجبا التكرم بهرضي الأمر على المجلسان .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الساهرة في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠

وزير المالية بالنيابة

محمد فهمي القرشي

## مجلس النواب

جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠

إحالة المرسوم بمشروع قانون إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة ؟  
( موافقة عامة ) .

## مجلس النواب

تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة عن مشروع القانون

(المقرر لجنة الرئيس المحترم محمد فهمي القرشي)

أعطى المجلس على لجنة المالية والتجارة والصناعة بطلبه المنعقدة في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ بمبحث مشروع قانون بأخذ مبلغ أربعة ملايين من

الخصيات من الاحتياطي العام وضحه إلى الاحتياطي الزراعي للاتفاق منه على الأغراض التي أنشئ من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ تماما من السلف التي تصد ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ = ١٩٣١

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بطلبها المنعقد في ٢٥ مارس وأول مايو سنة ١٩٣٠ بعد أن نظرت البيانات التي طلبتها من وزارة المالية، والتي ظهر منها أن المبلغ المطلوب أخذه من الاحتياطي وقدره أربعة ملايين من الخصيات منه مليون جنيه للتسليف الزراعي، والثلاثة الملايين الباقية منه تدفع في أثمان القطن التي تبيعها الحكومة إلى الآن ولقد سبسله في مواعيد فليارات مايو ويونيه بتبنيها للتصريح الذي فاهت به أمام المجلس بتاريخ ٣٧ يناير سنة ١٩٣٠ ووافق عليه بالجلسة المذكورة، وقد طرح هذا الموضوع أمام المجلس عند نظر الميزانية فوافق على هذه السياسة بجلسته ٣ أبريل سنة ١٩٣٠

وترى اللجنة بأخلاق الإجراء - جدا أجد حضرات أعضائها الذي وافق على ضم مبلغ المليون الجنيه المخصص للتسليف الزراعي فقط - الموافقة على طلب الحكومة وتعرض الأمر على المجلس للوافقة عليه للأسباب الواردة بالذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء الموافقة لهذا القرار (١) .

## مجلس النواب

موافقته على مشروع القانون

جلسة ٦ مارس سنة ١٩٣٠

الرئيس - هل توافقون على رأى اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس - إذن فليفضل حضرة النائب المحترم مقرر اللجنة بتلاوة نص مشروع القانون .

## المقدّر :

## ”نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ من المال الاحتياطي العام مبلغ ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (أربعة ملايين من الجنيهات) ويضم للاحتياطي الزبائعي للاتفاق منه على الأغراض التي أنشئ من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ تباعاً من السلف التي تسدد ، ومن المبالغ التي تصبغ من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ، ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأشر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .”

## الرئيس - الآن نأخذ الرأي بالبدا بالاسم على مشروع القانون .

أخذ الرأي فأسفرت النتيجة عن قبول مشروع القانون بأجماع ١٢٨ صوتاً (١)

(١)

- (١) حضرة الدكتور جبيب اسكندر ، (٢) حضرة متولى ختم بك ، (٣) حضرة عباس محمود العقاد انقضى ، (٤) حضرة عبد الحكيم عسكريك ، (٥) حضرة عبد الحيد البان انقضى ، (٦) سادة الأساقفة علي حسين باشا ، (٧) حضرة علي عباس انقضى ، (٨) حضرة عبد الحيد الرمال انقضى ، (٩) حضرة محمد عبد المجدي انقضى ، (١٠) حضرة أحمد حدي سيف النصر بك ، (١١) حضرة الأساقفة محمود وهبي القزاشي ، (١٢) حضرة حسن سرور انقضى ، (١٣) حضرة حسين دلال انقضى ، (١٤) حضرة السيد مرسى بك ، (١٥) حضرة مصطفى حاتم بك ، (١٦) حضرة حسين الديري بك ، (١٧) حضرة سلامه ميخائيل بك ، (١٨) حضرة ميخائيل غالي انقضى ، (١٩) سادة محمد كمال علي باشا ، (٢٠) حضرة أحمد حجة انقضى ، (٢١) حضرة الدكتور محمود مرسى ، (٢٢) حضرة علي سالم بك ، (٢٣) حضرة عبد الحليم التمسى انقضى ، (٢٤) حضرة عبد العظيم الهادي وسلطان انقضى ، (٢٥) سادة علي التمسى باشا ، (٢٦) حضرة أمين يوسف نامر بك ، (٢٧) حضرة علي حسين أوجب انقضى ، (٢٨) حضرة علي السيد أوجب انقضى ، (٢٩) حضرة الدكتور عبد الرحمن عوض ، (٣٠) حضرة عبد العزيز عبد القادر انقضى ، (٣١) حضرة الشيخ الأحمدي منصور ، (٣٢) حضرة الدكتور أحمد ثابت موفى ، (٣٣) حضرة حسن عيدون انقضى ، (٣٤) حضرة السيد حسين سالم انقضى ، (٣٥) حضرة حسن تافع انقضى ، (٣٦) سادة محمد زنگول باشا ، (٣٧) حضرة حسين طلال بك ، (٣٨) حضرة صفا عفيف بك ، (٣٩) حضرة أحمد أحد الأتري بك ، (٤٠) حضرة السيد محمد عيسى انقضى ، (٤١) حضرة

يرحان نور انقضى ، (٤٢) حضرة الأستاذ وصفا واصف ، (٤٣) حضرة ابراهيم عبد الهادي انقضى ، (٤٤) حضرة عبد الهادي انقضى ، (٤٥) حضرة أحمد وهي دويدار انقضى ، (٤٦) حضرة أحمد الصاوي انقضى ، (٤٧) حضرة يوسف أحمد الجندى انقضى ، (٤٨) حضرة عبد الحليم علي انقضى ، (٤٩) حضرة عبد مابر التامل القاراني انقضى ، (٥٠) حضرة محمد مرمر انقضى ، (٥١) حضرة عبد الحيد عبد الهادي انقضى ، (٥٢) سادة محمد أحمد باشا ، (٥٣) سادة محمد بدراوي باشا ، (٥٤) حضرة صادق الشيشي انقضى ، (٥٥) حضرة زاهد اسكندر انقضى ، (٥٦) حضرة بهجت السيد أيوب بك ، (٥٧) حضرة حافظ اساميل ملام بك ، (٥٨) حضرة محمد نصاريك ، (٥٩) حضرة محمد توفيق حسن انقضى ، (٦٠) حضرة الحاجد بك السيد الشمراني ، (٦١) حضرة محمد المقصود حبيب بك ، (٦٢) حضرة محمد الشافعي بك ، (٦٣) حضرة مصطفى راضي سليمان بك ، (٦٤) حضرة عبد الحليم غاني انقضى ، (٦٥) حضرة عبد العزيز الصوفاني انقضى ، (٦٦) حضرة أمين اساميل انقضى ، (٦٧) حضرة غالي ابراهيم انقضى ، (٦٨) حضرة عبد العظيم أيريزي انقضى ، (٦٩) حضرة عبد الرزاق انقضى ، (٧٠) حضرة عبد الواحد الرزاق بك ، (٧١) حضرة محمد عبد سليمان الرزاق بك ، (٧٢) حضرة محمد ابراهيم حبيب بك ، (٧٣) حضرة الشيخ علي الهادي المازني ، (٧٤) حضرة محمد يوسف بك ، (٧٥) حضرة سدة الأصايري انقضى ، (٧٦) حضرة اساميل عبد الحيد نور انقضى ، (٧٧) حضرة محمود سليمان غنام انقضى ، (٧٨) حضرة محمد علي بسويدي بك ، (٧٩) حضرة محمد عبد الهادي انقضى ، (٨٠) حضرة عبد الرحمن عزام انقضى ، (٨١) حضرة محمد عزام بك .

(٨٢) حضرة محمد قزقي بك ، (٨٣) حضرة حسن يس انقضى ، (٨٤) حضرة محمود لطيف بك ، (٨٥) حضرة علي سليمان بك ، (٨٦) حضرة عبد العظيم اساميل زجرع انقضى ، (٨٧) حضرة حافظ ابراهيم سليمان انقضى ، (٨٨) حضرة محمد سلم جابر انقضى ، (٨٩) حضرة علي نجيب انقضى ، (٩٠) حضرة أحمد عبد العظيم مرزوق انقضى ، (٩١) حضرة محمد عبد الباسل انقضى ، (٩٢) حضرة محمد محمد نظري موسى انقضى ، (٩٣) حضرة كامل سيف سديم بك ، (٩٤) أحمد القوي بك ، (٩٥) حضرة محمد جلال انقضى ، (٩٦) حضرة عبد القهاب عبد الرزاق بك ، (٩٧) حضرة الشيخ ابراهيم القاتاني ، (٩٨) حضرة زاهد حنا بك ، (٩٩) حضرة علي عبد الهادي انقضى ، (١٠٠) حضرة محمد توفيق الهويدي بك ، (١٠١) حضرة عبد العزيز سيف النصر بك ، (١٠٢) حضرة أمين شفاي بك ، (١٠٣) حضرة محمد جمال الدين انقضى ، (١٠٤) حضرة عبد الرحمن خفي الطريزي انقضى ، (١٠٥) حضرة ميتوز حنا بك ، (١٠٦) حضرة محمد حامد جوده انقضى ، (١٠٧) حضرة جودجي خياط بك ، (١٠٨) حضرة الأستاذ محمود بسويدي ، (١٠٩) حضرة ساي أغنيش قانوس انقضى ، (١١٠) حضرة علي أحمد حكي انقضى ، (١١١) حضرة صبيح حسن عبد النعم انقضى ، (١١٢) حضرة عبد الحيد عبد الصالح التوخي انقضى ، (١١٣) حضرة محمد عبد الرزاق حادي انقضى ، (١١٤) حضرة سدة أمين مصطفى ابراهيم انقضى ، (١١٥) حضرة نظري عبد النور بك ، (١١٦) حضرة محمد فؤاد أيرسيت انقضى ، (١١٧) حضرة الشيخ عبد الحليم علي أحمد سلم ، (١١٨) حضرة يحيى سلم أيحيى انقضى ، (١١٩) حضرة عبد السلام حسن مرران انقضى ، (١٢٠) حضرة حسن محمد الرزاق انقضى ، (١٢١) حضرة الشيخ علي اساميل ، (١٢٢) حضرة الدكتور عبد ميخائيل بك ، (١٢٣) حضرة كامل اصحق آبادي انقضى ، (١٢٤) حضرة مسير علي الزقاني بك ، (١٢٥) حضرة متولى حسن غزاي بك ، (١٢٦) حضرة الشيخ حبيب حادي جدين ، (١٢٧) حضرة سلطان حسن جليلي انقضى ، (١٢٨) حضرة طربلس عبد الشافعي بك .

للتسليف الزراعي والثلاثة الملايين الباقية منه تدفع في آستان القطن الذي تسلمته الحكومة إلى الآن والذي يستسلمه في مواعيد قيارات مايو ويونيه وذلك تنفيذاً للتصريح الذي أدلى به معالي وزير المالية أمام مجلس النواب  
بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع على مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء - والتمتية صورتها في نهاية هذا التقرير، وعلى ما جاءه بإليانات الواردة لهذه اللجنة من وزارة المالية الثالث بما أن مجموع ما اعتمدته الوزارة للسلف الزراعية بلغ ١٨٥٧.٠٠٠ جنيه لغاية ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ وأن مجموع ما صرف في تسليم الأقطان المشار إليها بلغ ٩٣٨٣.٦٣٥ جنيه لغاية ١٢ مايو سنة ١٩٣٠

وبناء على ما ظهر من المجلس حين نظر ميزانية إيرادات ومصروفات الدولة من قبوله هذه السياسة - رأت اللجنة بالإجماع الموافقة على أخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيحات من الاحتياطي العام وضمه إلى الإحتياطي الزراعي وعلى مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

١٧ ماي سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة

محمد محمود خليل

## مجلس الشيوخ

الناقشة التي دارت حول مشروع القانون

بلدة ٢١ ماي سنة ١٩٣٠

(١)

على تقرير اللجنة ومشروع القانون .

الرئيس - إذا لم يكن لأحد من حضراتكم اعتراض على مشروع القانون المذكور من حيث المبدأ فنقل إلى النظر في مواده .

مقرر الشيوخ المحترم محمد شفيق باشا - أريد الاستفهام عن مجموع المبالغ التي تستخدمها الحكومة في شتى الأقطان .

إن مجموع ما صرف في تسليم الأقطان يبلغ ٩,٣٨٣,٦٣٥ جنيهاً لغاية ١٢ مايو سنة ١٩٣٠ فهل يراد اعتماد أربعة ملايين أخرى من الجنيحات لكل يصل المبلغ إلى نحو ١٤ مليون جنيه ؟

المطلع على الصفحة الثانية من تقرير اللجنة يفهم بأنه صرف في تسليم الأقطان المبلغ الذي اشترت إليه ولكن يوجد في الصفحة الأولى منه ما يدل على أن ملياً من مبلغ الأربعة الملايين من الجنيحات الذي يطلب منا الآن الموافقة على أخذه من الإحتياطي سيخصص لتسليف الزراعي والثلاثة الملايين الباقية تدفع في آستان القطن الذي تسلمته الحكومة إلى الآن، والذي يستسلمه في مواعيد قيارات مايو ويونيه . فهل أفهم من ذلك أن المبلغ الذي يصرف لأغريويه لشتى الأقطان هو تسعة ملايين وكسور يضاف إليه ثلاثة ملايين فيكون المجموع ١٢ مليوناً وكسوراً .

## مجلس الشيوخ

إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية

بلدة ٧ ماي سنة ١٩٣٠

نص الكلب الوارد من مجلس النواب :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتعددة في يوم الثلاثاء ٦ مايو الحاضر في تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة - عن مشروع قانون - بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيحات من الإحتياطي العام وضمه إلى الإحتياطي الزراعي - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدولكم - مشروع القانون - وتقدير لجنة المالية والتجارة والصناعة - وضبطة الجلسة - راجياً عرض على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

٧ ماي سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس النواب

وبصا واصف

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية ؟  
(موافقة) .

الرئيس - قرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الخطابة .

## مجلس الشيوخ

تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أفريد شماس افندي)

أحال المجلس بجلسته ٧ ماي سنة ١٩٣٠ على لجنة المالية بحث مشروع القانون الوارد من مجلس النواب والخاص بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيحات من الإحتياطي العام وضمه إلى الإحتياطي الزراعي لاتفاق منه على الأغراض التي أنشئ من أجلها هذا الإحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ بناعاً من السلف التي تسترد، ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها التي انعقدت في ١٧ مايو سنة ١٩٣٠ وظهر لها من البيانات الواردة من وزارة المالية أن مبلغ الأربعة الملايين من الجنيحات المطلوب أخذه من الإحتياطي منه مليون جنيه

توّل بعد عشرة سنوات، وبضعه شهور وإذا طبقت البنود المشتركة في قانون التصفية على باقي سندات الديون لكاتت الحالة أصحب وهذا ما يدعو إلى الحيلة .

إن المصلحة في كثرة ما يؤخذ من المال الاحتياطي هي تمثيل الحكومة مقف شراء القطن بعملا أو جب عليها أن تستخدم تسعة ملايين من الجنيهات وهذا العمل في صالح التجار لا في صالح المزارعين الذين كانت تمود عليهم فائقة أعظم لو ردت عنهم ضريبة القطن إذ في رخصها تخفيف لما يتحملونه من الضرائب الأخرى .

**القرار** — ألفت نظر حضرة العضو المحترم إلى أن مبلغ أربعة الملايين من الجنيهات الواردة في المشروع سبق لمجلس الشيوخ والتواب إقرار صرفه وذلك تنفيذاً للتصريح الذي أدلى به حضرة المحترم وزير المالية أمام مجلس التواب بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ وفصلنا عن هذا فإن هذا المبلغ سيؤخذ على أن يرد فتراته بعد بيع الأقطان وسنأخذ قريباً ونسند الخزانة حقها .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم بعد ذلك على مشروع القانون من حيث المبدأ وهل إلى أن ينتقل المجلس لمناقشة المشروع مادة لمادة ؟ ( موافقة ) .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

**نحن فرّاد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس التواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يؤخذ من المال الاحتياطي العام مبلغ ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ( أربعة ملايين من الجنيهات ) ويضم الاحتياطي الزداعي للاتفاق معه على الأغراض التي أنشئ من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ تباعاً من السلف التي تسدد ، ومن المبالغ التي تتجج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ”

**الرئيس** — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه المادة ؟ لم يعترض أحد .

أقرت المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وبمعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بتمامه الدولة وأن يشرف في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه المادة ؟ لم يعترض أحد .

أقرت المادة الثانية .

**الرئيس** — نؤجل القراءة الثالثة لمشروع هذا القانون للجلسة المقبلة .

**مفكرة صاحب المفرة أحمد عبد الوهاب بك** ( وكيل وزارة المالية ) — الواقع أن مبلغ التسعة الملايين من الجنيهات هو المبلغ المقدّر للأقطان التي تسلمها الحكومة لغاية ١٢ مايو سنة ١٩٣٠ بحسب الأسعار التي حددتها وليس معنى هذا أن الحكومة دفعت لغاية التاريخ المذكور هذا المبلغ لأن تسلم الأقطان لا يكون إلا تباعاً ولا بد له من عمليات تحتاج بحبرة والتحكيم مما يستغرق زمناً طويلاً حتى أننا في شهر مايو تسلم فليارات شهرى فبراير ومارس . وبضم من هذا أنه وإن كان المبلغ المقدّر صرفه لغاية ١٢ مايو هو تسعة ملايين من الجنيهات إلا أنه لم يصرف كله — واحتياطاً لما يصرف في المستقبل طلب المبلغ المقدم عنه المشروع .

**مفكرة الشيخ الحزم موسى أنفوخ فانوس أفندي** — لقد قررت الحكومة تسلم فليات شهر يولييه وستعطل غالباً إلى تسلم فليارات شهر أغسطس وإزاء هذه الحالة ستكون في حاجة إلى مبالغ تزيد عما قررت صرفه لغاية ١٢ مايو سنة ١٩٣٠ فهنا يصح بمناسبة عرض هذا المشروع أن ننظر للمستقبل وتزيد الاعتماد حتى تقوم وزارة المالية بهذه المهمة المفيدة دون تضيق ولا تقير .

أقترح أن يطلب إلى وزارة المالية تقدير المبالغ التي تزم لمشترى أقطان هذا الموسم ليصدر بها قانون واحد .

**مفكرة صاحب المفرة أحمد عبد الوهاب بك** ( وكيل وزارة المالية ) — كل محتاج الحكومة إليه من المبالغ لئلا تسد الأقطان ستطلب إلى المجلس اعتماد بالتدريج .

**مفكرة الشيخ الحزم أمين سامى باشا** — قدرت إيرادات الدولة في الميزانية التي وزعت علينا عند انعقاد المجلس بمبلغ ٣٨ مليون جنيه وكسور ثم عرضت علينا في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ بيانات تدل على أن الإيرادات تبلغ ٣٩ مليوناً في حين أنه كان من المنتظر زيادة الإيرادات عما قدر لها أولاً لأن البضائع تزيد وبكميات وافرة للقطن المصري فبدلاً من أن تعمل إلى هذا الحد نقصت نحو مليونين وزاد هذا النقص إضافة ثمانية ملايين من الجنيهات للصروفات من الاحتياطي بدلاً من الستة الملايين التي كانت مقدرة أولاً والآن طلب لإيصال اعتماد مبلغ أربعة ملايين أخرى من الجنيهات وبهذا يبلغ ما يؤخذ من المال الاحتياطي ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات فيصبح الاحتياطي ثلاثين مليوناً .

يجب أمام هذه الحالة أن ننظر لتسليم بمجرّد شديد فأننا لو سرنا على هذه القاعدة وأخذنا من المال الاحتياطي عشرة ملايين كل سنة لفقد بعد ثلاث سنوات .

إن قانون التصفية يحتم انتهاء أقطان المقابلة بعد خمسين سنة تنهى في يونيو سنة ١٩٣٠ وقد حل هذا المبدأ . كذلك حدد لسداد سندات الدين المتنازع خمس وستون سنة غايتهما أكتوبر سنة ١٩٤١ أى أن هذه السندات

## القانون كما صدر

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠

بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام

وضعه إلى الاحتياطي الزراعي

نحن فرّاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الآتي نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ من المال الاحتياطي العام مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه  
(أربعة ملايين من الجنيهات) ويضم للاحتياطي الزراعي للاتفاق منه على  
الأغراض التي أتت من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ  
تباعا من السلف التي تسدد، ومن المبالغ التي تتج من بيع القطع التي في حيازة  
الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية .  
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى القبة في ٢٩ محرم سنة ١٣٤٩ (٢٩ يونيو سنة ١٩٣٠)

فرّاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

(١) نشر بالعدد ٦٣ من الرغاف المصرية الصادرة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠

## مجلس الشيوخ

جلدة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠

(ب)

على مشروع القانون المذكور ثلثة الثالثة (١)

الرئيس - تأخذ الرأي الآن على مشروع هذا القانون في مجموعه بالنسبة  
بالاسم ، فمن يوافق عليه فليجب بكلمة "نعم" ومن لا يوافق فليجب  
بكلمة "لا" .

أخذ الرأي على مشروع القانون المذكور بالنسبة بالاسم فكانت النتيجة  
كما يأتي :

عدد الأصوات ... ٦٢

الأغلبية ... ٣٢

الموافقون ... ٦٠ (٢)

غير الموافقين ... ٢ (٣)

الرئيس - يقرر المجلس مشروع القانون المذكور .

(١) انظر محضر جلدة ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ بصفحة ٨٧

(٢) ابراهيم حلم مهنا أفندي ، ابراهيم سيد أحمد بك ، الشيخ ابراهيم يوسف طهارة ،  
أحمد زهير باشا ، أحمد شوقي بك ، أحمد حل باشا ، أحمد محمد جازي بك ،  
أحمد مصطفى بك ، الشيخ أحمد نصر ، اسماعيل مرى باشا ، السيد عبد الرحمن بك ،  
أحمد خماس أفندي ، الكسان أبسغورون باشا ،  
يوسى مذكور بك .

حسن رشوان حامدي بك ، الشيخ حسن عبد القادر ، حسن مظلوم باشا ، القراء حسين  
شيري باشا ، القراء حسين شريف باشا ،  
راغب طه بك ، زكي شمان شمير بك .

سيد فهمي الزين بك ، الدكتور مود بك جرجس مود بك أفندي ،  
عازر جبران أفندي ، عبد الرزق صبري باشا ، عبد الرزق محمد مهنا أفندي ، عبد القوي  
عزت باشا ، عبد الفتاح القوي بك ، عبد الفتاح رجاى أفندي ، الشيخ عزب القوي ،  
عزيز مودم أفندي ، علي اسماعيل بك ، القراء علي مهنا باشا ، الشيخ علي محمد مودم ،  
عمر أحمد خلف الله بك ، كامل صدق بك .

محمد غلاطون باشا ، محمد السيد أبو علي باشا ، محمد البناي باشا ، محمد توفيق راضي بك ،  
محمد جعفر أفندي ، محمد سليمان الزكي باشا ، محمد شفيق باشا ، محمد عبد الطيف أفندي ،  
الشيخ محمد عز العرب بك ، محمد علي ابوزوار بك ، محمد فتحي يكن بك ، القراء محمد كامل باشا ،  
محمد عبد باشا ، محمد محمود خليل بك ، محمد منازي باشا ، محمد أبو النصر بك ،  
دكتور محمود عبد الوهاب بك ، محمود علي مهنا بك ، القراء محمود نسفاؤ باشا ،  
مراد الشريف بك ، موسى وزير بك ، يحيى ابراهيم باشا ، يوسف أسلان قضاوى باشا ،  
يوسف بشنوتو بك .

(٣) أمين سامى باشا ، محمد محمود بك .

والجئنا تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكريم بإقراره توطئة لعرضه  
على البرلمان .

ورفقة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض مـ

السكبر  
الجليل  
الرئيس  
مكرم عبيد

## مجلس النواب

### إبلاغ المرسوم بقانون المذكور إلى مجلس النواب

حضرة الرئيس المحترم رئيس مجلس النواب

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ على أخذ  
مبلغ ثمانية ملايين من الاحتياطي العام وضمه إلى الاحتياطي الزراعي  
للاخفاق منه على الأغراض التي أنشئ من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على  
أن يرد هذا المبلغ تباعا من السلف التي تستد ومن المبالغ التي تتج من بيع  
القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من  
سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

وقد صدر بذلك مرسوم بمشروع قانون في ٧ يونيه سنة ١٩٣٠

بناء عليه أشرف بأن أبلغ حضرتكم صورة من المرسوم المشار إليه ومن  
المذكرة التي رفعت إلى مجلس الوزراء بهذا الشأن راجيا التكريم بمرض الأمر  
على البرلمان .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام مـ

وزير المالية  
مكرم عبيد

## مجلس النواب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة (١)

جلسة ١٧ يولية سنة ١٩٣٠

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون  
إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة ؟

( موافقة عامة )

( و )

### مرسوم بمشروع قانون

بأخذ مبلغ ثمانية ملايين من الاحتياطي العام  
لصد ٤ إلى الاحتياطي الزراعي

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمننا بما هو آت

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان

بجبه

مادة ١ — يؤخذ من المال الاحتياطي العام مبلغ ٨,٠٠٠,٠٠٠ ( ثمانية  
ملايين من الجنيهات ) ويضم للاحتياطي الزراعي للاتفاق منه على الأغراض  
التي أنشئ من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ تباعا من  
السلف التي تستد ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة  
الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون

صدر بإمرى القبة في ١٠ محرم سنة ١٣٤٩ ( ٧ يونيه سنة ١٩٣٠ )

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم عبيد

### مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ وافق مجلس الوزراء على أخذ مبلغ أربعة ملايين  
من الاحتياطي العام لضمه إلى الاحتياطي الزراعي للاتفاق منه على الأغراض  
التي أنشئ من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ تباعا من  
السلف التي تستد ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة  
الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١. وقد صدر  
بذلك مرسوم بمشروع قانون في ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ وقدم الأمر إلى  
البرلمان في ٢٤ مارس فأقره المجلسان في ٦ و ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠

ولما كان مجموع ما ارتبطت الحكومة بقسومه من القطن لغاية أبريل  
سنة ١٩٣٠ يبلغ ٧,٣٥٢,٦٣٥ ج. م. ونظرا لأن عملية شراء القطن لم تنته بعد .

ترى اللجنة المالية أخذ مبلغ آخر قدره ٨,٠٠٠,٠٠٠ ج. م. من الاحتياطي  
العام لضمه إلى الاحتياطي الزراعي للأغراض وبالشروط المتقدم ذكرها .

( ١ ) لم تكن لجنة المالية من تقديم تقريرها عن هذا المقترح بسبب صدور مرسوم بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ بتأجيل الدورة البرلمانية ثم صدر مرسوم بتاريخ ١٢ يولية سنة ١٩٣٠ بفصل الدورة البرلمانية .



ترى اللجنة المالية أخذ مبلغ آخر قدره مليونان من الجنيهات ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لضمه إلى الاحتياطي الزراعي للأغراض وبالشروط المتقدم ذكرها .  
واللجنة تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء راجية النظر فيه توطئة لعرضه على البرلمان .

وبرفقة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما

الرئيس  
مكرم عبيد  
السكيت  
الجيل

١١ يونيو سنة ١٩٣٠

## مجلس النواب

### إبلاغ المرسوم المذكور إلى مجلس النواب

حضرة الرئيس المحترم رئيس مجلس النواب

وأفنى مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ١١ يونيو سنة ١٩٣٠ على أخذ مبلغ مليونين من الجنيهات من الاحتياطي العام وضمه إلى الاحتياطي الزراعي للأغراض منه على الأغراض التي أنشئ من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ تباعا من السلف التي تسدد ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ .  
مادة ٢ على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .  
صدر برأي القبة في ١٧ محرم سنة ١٣٤٩ ( ١٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )

١٩٣١

وقد صدر في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٠ مرسوم بمشروع قانون بإقرار ذلك .  
بناء عليه أتشرف بأن أبلغ حضرتكم صورته من المرسوم المشار إليه ومن المذكرة التي رفعت إلى مجلس الوزراء بهذا الشأن راجية التكرم بمرس الأمر على البرلمان .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

وزير المالية  
مكرم عبيد

القاهرة في ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠

## مجلس النواب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة (١)

جلسة ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية والتجارة والصناعة ؟

( موافقة عامة )

(٥)

مرسوم بمشروع قانون

بأخذ مبلغ مليونين من الجنيهات من الاحتياطي العام وضمه إلى الاحتياطي الزراعي

نحن قواد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .

مادة ١ - يؤخذ من المال الاحتياطي العام مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (مليونين من الجنيهات) ويضم للاحتياطي الزراعي للاتفاق منه على الأغراض التي أنشئ من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ تباعا من السلف التي تسدد ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ .

مادة ٢ على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

صدر برأي القبة في ١٧ محرم سنة ١٣٤٩ ( ١٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )

قواد

بأمر صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم عبيد

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ وافق مجلس الوزراء على أخذ مبلغ ثمانية ملايين من الاحتياطي العام لضمه إلى الاحتياطي الزراعي للاتفاق منه على الأغراض التي أنشئ من أجلها هذا الاحتياطي الأخير على أن يرد هذا المبلغ تباعا من السلف التي تسدد ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ . وصدر بذلك مرسوم بمشروع قانون في ٧ يونيو وبذلك يكون مجموع الاحتياطي الزراعي ١٦ مليونا (سنة عشر مليونا) منه مليونان لاقرض الزراع أي أن مجموع المبالغ المخصصة لشراء الأقطان أربعة عشر مليونا .

ولما كان مجموع ما ارتبطت الحكومة بتسليمه من القطن لغاية ٦ يونيو الجاري ١٣,٠٤٤,١٢٥ جنيها ونظرا لأن عملية شراء القطن لم تنته بعد إذ أن هناك ما ينتظر تسلمه من أقطان القنارية الثانية والثالثة لأشهر يونيو وقيادات شهر يوليو .

(١) لم تمكن لجنة المالية من تقديم تقريرها عن هذا المشروع بسبب صدور مرسوم بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ بتأجيل الدورة البرلمانية ثم صدر مرسوم بتاريخ ١٢ بريله سنة ١٩٣٠

## مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٠ على تخصيص مبلغ مليونين من الاحتياطي العام لاقتراض الزراع على أقطانهم . وتقترح وزارة المالية تخصيص مبلغ آخر قدره ١,٠٠٠,٠٠٠ (مليون من الجنيهات) للمعيلة نفسها وذلك لأن المبالغ التي أرسلت إلى المديرية لغاية ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ للصرف منها في عملية الاقتراض قد بلغ مجموعها ٢,١٩٥,٠٠٠ وأن المبالغ التي أقرضتها البنوك تبلغ نحو ٥٠٨,٠٠٠ ج.م. بما فيه الاحتياطي المودع في البنك الأهلي للتسليف وقدره ٣٠٠,٠٠٠ ج.م. .

والجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتتكم بأقراره ما

الرئيس  
اسماعيل صدق

السكرير  
الجميل

(و)

مرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٠  
بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام  
ومضه إلى الاحتياطي الزراعي (١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء .  
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يؤخذ من المال الاحتياطي العام مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ( ثلاثة ملايين من الجنيهات ) ويضم للاحتياطي الزراعي للاتفاق منه في إقراض الزراع على محصول القطن - على أن يرد هذا المبلغ تياها من السلف التي تسدد ومن المبالغ التي تتج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١  
مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ما صدر بإمرائنا عايدين في ٤ رجب سنة ١٣٤٩ ( ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ )

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة  
رئيس مجلس الوزراء  
اسماعيل صدق

وزير المالية  
اسماعيل صدق

(١) نشر بالعدد ١١٠ من الوقائع المصرية الصادرة في أول ديسمبر سنة ١٩٣٠

ونظرا لأن مجلس الوزراء قد وافق في ١٤ يونيه سنة ١٩٣١ على المذكرة التي رخصها إليه وزارة المالية في شأن الوثائق الخاصة بإنشاء بنك التسليف الزراعي وقد تم التوقيع على العقد الأول بين مؤسسي البنك .

لذلك ترى وزارة المالية أنه لم يعد من موجب للاحتياطي الزراعي وهي تقترح استصدار قانون بإنشاء المرسومين بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ و٥١ لسنة ١٩٣٠ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ واللجنة المالية توافق على رأى وزارة المالية وهي تشترط برفضه إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره .

## مجلس النواب

### البلاغ

المرسوم بمشروع قانون بالنشاء الاحتياطي الزراعي إلى مجلس النواب

حضرة صاحب المحلى رئيس مجلس النواب

صبر في ٦ يولييه سنة ١٩٣١ مرسوم بمشروع قانون بالنشاء الاحتياطي الزراعي وإلى أشرف بأن أبلغ معاليكم صورة من هذا المرسوم ومن المذكرة التي رفعت إلى مجلس الوزراء في هذا الشأن راجيا التكرم بمرض الأمر على البرلمان .

وتفضلوا معاليكم بقبول فاتح الاحترام

القاهرة في ٦ يولييه سنة ١٩٣١

وزير المالية  
اسماعيل صدق

## مجلس النواب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية

جلسة ٦ يولييه سنة ١٩٣١

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟

( موافقة عامة ) .

( ن )

مرسوم

بمشروع قانون بالنشاء الاحتياطي الزراعي

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وبموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .

مادة ١ — يلغى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإنشاء احتياطي زراعي والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام وضمه إلى الاحتياطي الزراعي والمرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام وضمه إلى الاحتياطي الزراعي .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون

صدر بمرأى القبة في ٢٠ مفرسة ١٣٥٠ ( ٦ يولييه سنة ١٩٣١ )

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ صدر مرسوم بقانون رقم ٥٣ بإنشاء احتياطي زراعي مع أخذ مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام وتخصيصه لمنح سلف الزارعين والأغراض الأخرى المبينة في المرسوم بقانون المشار إليه .

وفي ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٠ صدر القانون رقم ٣٠ بأخذ مبلغ إضافي قدره ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي العام لضمه للاحتياطي الزراعي على أن يرد هذا المبلغ تباعا من السلف التي تسدد، ومن المبالغ التي تخرج من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١

وفي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم بقانون رقم ٥١ بأخذ مبلغ آخر قدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام لضمه إلى الاحتياطي الزراعي بالشروط نفسها .

ونظرا لصدور المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالتخصيص للحكومة في أن تشترك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك زراعي تدخل في اختصاصاته الأغراض التي أنشئ من أجلها الاحتياطي الزراعي .

٤ ملايين من الجنيهات أيضا . وصدر مرسوم بقانون في نوفمبر سنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ ٣ ملايين من الجنيهات من الاحتياطي .

وبعد إنشاء البنك الزراعي سيصبح هو القائم بعمليات التسليف . فلم يبق إذن ضرورة لوجود الاحتياطي الزراعي . وقد قدمت الحكومة بمشروع قانون يطلب إلغاءه ، فأحال المجلس هذا المشروع على اللجنة بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٣١ فاجتمعت في ٧ يولييه وبجست هذا الموضوع ووافقت على مشروع القانون للأسباب الموضحة بالذكر المرفوعة إلى مجلس الوزراء عن هذا القانون وهما ك نصها (١) :

الذكور محمد صالح بك - إنني أعارض في إلغاء الاحتياطي الزراعي وكنت أود أن يكون دولة وزير المالية موجودا هنا حتى يسمع رأيي وأرى حضرات النواب في هذا .

المقرر - لقد أحيل مشروع القانون لخاص بإلغاء الاحتياطي الزراعي على لجنة المالية فوافقت عليه فإذا كان لدى حضرة النائب المحترم اعتراضات على ذلك فيفضل بإدائها ومأتولى الرد عليها .

الذكور محمد صالح بك - لقد خصصت الحكومة حوالي ١١ مليون جنيه للتسليف الزراعي فائدة ٤ ٪ للزراعيين ، ويراد الآن إلغاء هذه الاعتادات وإحالة المزارعين على شركة مصيرية تسمى البنك الزراعي ، ذلك البنك الذي لا نظم من قوانينه ولا من نظام تأسيسه إلا ما جاءه بتقرير لجنة المالية .

إنني أعتقد أن الفرصة قد أتت لنا الآن لكي نقارن بين المصلحة التي تعود على الفلاح من بقاء الاحتياطي الزراعي ، وبين المصلحة التي تعود عليه من إلغاء الاحتياطي وإحالة البنك الزراعي الذي أسس اليوم .

لقد أسس هذا البنك برأس مال قدره الآن مليون من الجنيهات ، وستساعده الحكومة بمبلغ ستة ملايين من الجنيهات تدفعها على أربع سنوات ، وهو سيرقى الزرع فائدة قدرها ٧ ٪ . أمني أن المبالغ الكبيرة التي ستعطها الحكومة للبنك مساعداة للفلاح ستعود فائتها في الواقع على المساهمين الذين لم يكتبوا إلا بنصف مليون من الجنيهات فقط . هذا مفهوم وإذا وافقتموني على إجراء عملية حسابية - فنستخلص منها مقدار الفائدة التي ستعود على المساهمين لو جمدت أنها تستصل إلى ٣٣ ٪ من رأس المال الذي دفعوه .

إن الفائدة التي ستحصل عليها الحكومة مقابل مبلغ الستة ملايين التي ستدفعها للبنك تدريجيا تتراوح بين ٢ ٪ و ٤ ٪ ، فقط في الوقت الذي سيأخذ فيه البنك من الفلاح فائدة قدرها ٧ ٪ ، وإنه فارق بين القائدين سيعود في الواقع على حلة الأسهم الذين لم يكتبوا إلا بمبلغ نصف مليون جنيه فقط كما ذكرت (تجبة) .

لقد قرر البنك رأس مال قدره مليونان من الجنيهات ، ونظرا للظروف الحاضرة أكتفى الآن بمبلغ مليون جنيه ...

## مجلس النواب

### تقرير المالية عن مشروع القانون

(المقرر حصة النائب المحترم عبد الصالح مدافعي)

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٣١ مشروع قانون بإلغاء الاحتياطي الزراعي .

وقد اجتمعت في يوم ٧ يولييه سنة ١٩٣١ وبجست هذا الموضوع ووافقت على مشروع القانون للأسباب الموضحة بالذكر المرفوعة إلى مجلس الوزراء عن هذا الشأن والتي سأبني ذكرها .

لذلك ترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإنشاء احتياطي زراعي ، والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام وضحه إلى الاحتياطي الزراعي والمرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام وضحه إلى الاحتياطي الزراعي .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بأمر بأن ينصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يفشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## مجلس النواب

### المناقشة التي دارت حول مشروع القانون

جلسة ١٣ يولييه سنة ١٩٣١

المقرر :

بلغات الحكومة إلى الاحتياطي الزراعي في سنة ١٩٢٩ كوسيلة لمساعدة الزراع ، وكان هذا طبعا بعد سلسلة طويلة من المساعدات المديدة التي قمتها الحكومة من سنة ١٨٩٤ لغاية سنة ١٩٢٩ إذ بدأت أولا بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإنشاء احتياطي زراعي مع أخذ مبلغ ٤ ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام ، وفي ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٠ فتح اعتاد إضافي بمبلغ

**الرئيس** — هل يريد حضرة النائب المحترم إبقاء الاحتياطي الزراعي مع وجود البنك الزراعي ؟

**الدكتور محمد صالح بك** — قبل أن أقدم إلقاء الاحتياطي الزراعي والاكتفاء بوجود البنك الزراعي يجب أن نعرف إلى أي طريق نحن مسوقون إنني أخشى إذا نحن وافقنا على إلغاء الاحتياطي الزراعي أن يتردى الفلاح في الهاوية .

نعمون أن البنك الزراعي يسقرض الأهالي فائدة ٧٪ / والجمعيات التعاونية فائدة ٥٪ /

**الرئيس** — أرجو أن يلاحظ حضرة النائب المحترم أن مسألة إنشاء البنك الزراعي قد تب فيها نهائياً .

**الدكتور محمد صالح بك** — إن البنك الزراعي قد أنشئ ولم يكن لنا رأي في إنشائه . والذي أراه هو ألا يلغى الاحتياطي الزراعي إذ في إلقائه مضحية لمصلحة الفلاح .

إننا من مال البنك الزراعي سيميل سبعة ملايين من الجنيهات بعد أربع سنوات ، فإذا لاحظنا أن متوسط الفائدة التي سيجنيها ٩٪ على اعتبار أنه يسقرض الأهالي بفائدة ٧٪ والجمعيات التعاونية بفائدة ٥٪ وجدنا أنه سيجني ربما قدره ٨٠ ألف جنيه سنوياً ، فإذا اعتبرنا أن مصاريف البنك ستكون ١٠٪ من الأرباح أي مبلغ ٨ ألف جنيه كان صافي أرباح البنك هو مبلغ ٧٢ ألف جنيه ، يأخذ البنك منها مبلغ ١٠٠ ألف جنيه قيمة حصة أولى في الأرباح لحلة الأسهم بمخافهم الحكومة . وإجراء عملية حسابية يتضح أن الفائدة التي تستمد على حله الأسهم تستلزم إلى ٢٣ ١/٢٪ .

لهذا لا أوافق على إلغاء احتياطي الاحتياطي الزراعي حرصاً على مصلحة الفلاح . ومن شاء أن يتعامل مع البنك الزراعي بفائدة ٧٪ فهو وشأنه . بناءً على ذلك أرى رفض مشروع القانون المعروض علينا وإبقاء الاحتياطي الزراعي كما هو إلى أن يبين مستقبل البنك الجديد .

**المقرر** — إن تعرض حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك إلى الكلام على البنك الزراعي بعيد كل البعد عن الموضوع المطروح الآن .

إن مبلغ الـ ١١ مليون جنيه الذي يطلب حضرته إبقائه للاحتياطي الزراعي لم يكن مخصصاً للسلفيات الزراعية فقط ، ولكنه كان مخصصاً لها ولشراء القطن . وقد بلغ ما صرف في شراء القطن - نهاية مايو سنة ١٩٣٠ ١٥,٦٣٣,٦٦٣ جنيهاً ، وبلغ حساب السلفيات الزراعية لغاية مايو سنة ١٩٣١ - ٢,٧٣٨,٥٧٧ جنيهاً . فبإلغاء الاحتياطي الزراعي لا نلجأ له ، لأن كل السلفيات التي تسترد تضم إلى الاحتياطي العام ، وهذا نعلم بأن سياسة شراء الحكومة للقطن وتدخلها في السوق إن هي إلا سياسة خاطئة . وقد تجاوز ما دفعته الحكومة لشراء القطن مبلغ الـ ١١ مليون جنيه المنصوص للاحتياطي الزراعي ، وإلى أحمد الله على أن حضراتكم تحقرون هذا الخطأ النفيق ولو أنه كان نتيجة لقرار مجلس النواب السابق .

أما ما أبداه حضرة النائب المحترم فيما يختص بالفرق بين الفائدة التي كانت تتقاضاها الحكومة عن السلفيات الزراعية وقدرها ٤٪ وبين الفائدة التي حددها قانون البنك الزراعي وقدرها ٧٪ فهذا يرجع إلى أن البنك الزراعي كانت تعطى سلفيات لمدة أربعة شهور ، ولكن البنك سيمعطي سلفيات لمدة أربعة عشر شهراً .

لذلك ترون أن إبقاء الاحتياطي الزراعي لا مبرر له بعد إنشاء البنك الزراعي وعدم تحمل الحكومة في شراء القطن .

**مصطفى صدق افندي** — يجب أن نشأ نصف أسهم البنك الزراعي ، والفائدة ليست ٢٣٪ - كما قال حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - بل هي لا تتجاوز ٩٪ /

**الأستاذ عبد الرحمن البيل** — الواقع أن المناقشة التي أثيرت الآن إنما هي نتيجة سوء فهم لمشروع البنك الزراعي ، هذا المشروع الذي كانت الأمة تتطلع وتلهف انتظاراً له ، وكان واجباً علينا أن نقدر تمام التقدير المجهود العظيم الذي بذلته الحكومة في إنشاء هذا البنك .

أما الفكرة التي كانت لدى حضرات النواب المحترمين الذين امتنعوا عن إبداء رأيهم في مشروع قانون إكتساب الحكومة في أسهم البنك الزراعي ، فهي ترجع إلى أن حضراتهم لم يطلعوا على الوثائق الخاصة بإنشاء البنك ، ولم تكن عندهم الفكرة الدقيقة عنه .

**لبيت الحكومة** — بإحضرات النواب — بنكا ولا شركة لتسليف . ولو تعرضت الحكومة في أي بلد من البلاد لتسليف لكان نصيبها الخسار والدمار ، وحضراتكم ترون مما أبداهمضرة المقرر أن المال الذي أخذ من الاحتياطي لشراء القطن قد لم يبق منه مليم .

إن الحكومة عند ما أنشأت البنك الزراعي راعت كل المرأة صالح الفلاح الصغير ، وقد أكتسب في أسهمه مبلغ نصف مليون جنيه ، واعتقت على أن تقدم قروضا للبنك قيمتها ستة ملايين من الجنيهات ، ومتعرض للاكتساب لجميع المصريين أسهما قيمتها نصف مليون جنيه ، فأرجو أن تقدموا إلى هذا الاكتساب ، وهذه دعوة من لجنة المالية للمساعدة في هذا البنك الوطني الصميم . ويسقرض البنك أمواله بفائدة ٥٪ للجمعيات التعاونية ، والفرص من هذا الحث على الائتمان من هذه الجمعيات ، أما الفائدة التي سيتقاضاها من الأهالي والتجار فهي ٧٪ ، وهي فائدة متدنية معقولة ، وكلنا نعلم أن الفائدة التي تتقاضاها عمال التسليف لا تقل عن ١٢٪ / وربما بلغت ٢٠٪ / ، فالاحتياطي الزراعي المطلوب إلغاؤه يراود رده إلى الاحتياطي العام ، وبذلك يستطيع البنك الزراعي تسليف الفلاح بفائدة متدنية مبالغ تساعد على القيام بواجب الزراعة على الوجه الأكمل .

لذلك أطلب الموافقة على مشروع القانون ( تصديق ) .

**سيد العزيز الصوفاني افندي** — أوافق حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك ، ولكن لا إلى نهاية فكره .

**الرئيس** — هل يريد حضرة النائب المحترم قبول مشروع القانون أو رفضه؟

**محمد منصور نصير بك** — أرى رفض مشروع القانون وإبقاء المبلغ المخصص للاحتياطى الزراعى لسنة على الأقل .

الاستاذ حسن حسنى — إن النقطة الأساسية في هذه المناقشة هي هل هناك تناقض بين وجود البنك الزراعى وإبقاء الاحتياطى الزراعى أولا ؟  
بمراجعة تقرير لجنة المالية ترى أنه جاء فيه ما يأتى :  
” وقد اجتمعت اللجنة في ٧ يولييه سنة ١٩٣١ وبجست هذا الموضوع ووافقت على مشروع القانون للأسباب الموضحة بالمذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء من هذا الشأن “ .

وبذلك أحياتنا لجنة المالية على المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء — وبالرجوع إلى هذه المذكرة نجد أن الفقرة الرابعة منها تقول ” ونظرا لصعود المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالتخصيص لمجموعة من أرباب تشترك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك زراعى تمحل في اختصاصاته الأغراض التى أنشئ من أجلها الاحتياطى الزراعى “ .

ويؤخذ من هذه الفقرة — بإحضرات الأعضاء — أن ليس هناك تناقض . جاء في المذكرة بعد ذلك ما يأتى ” ونظرا لأن مجلس الوزراء قد وافق في ١٤ يونيو سنة ١٩٣١ على المذكرة التى رخصتها إليه وزارة المالية في شأن الوثائق الخاصة بإنشاء بنك التسليف الزراعى وقد تم التوقيع على العقد الأوفى بين مؤسسى البنك الخ “ .

هذه الفقرة ، بإحضرات النواب ، تشير إلى وثائق ليست ظاهرة في مذكرة مجلس الوزراء لأنه بالطبع أطلع عليها — ولكن ليس هناك ما يدل على أنها قدمت إلى لجنة المالية واطلعت عليها — فأرجو من حضرة المقرر أن يدل إلينا ببيان من ذلك حتى نأخذين لنا أن اللجنة اطلعت عليها ودرستها كان ذلك داعيا إلى اطمئناننا ووافقتنا على تقريرها وإلا فارجو من حضرة صاحب الدولة وزير المالية أن يلنى إلينا ببيان في هذا الشأن .

**المقرر** : قد اطلعت لجنة المالية على جميع الوثائق التى يشير إليها حضرة العضو المحترم وبمحتجها وطلبت من وزارة المالية أن ترسل مندوبا عنها وقد حضر فعلا وناقشت اللجنة فيها وأبانت بعض الملاحظات ووافقت الحكومة عليها .

وجميع هذه الوثائق موجودة تحت تصرف حضرات أعضاء المجلس ليطالعوا عليها إن شاءوا . وقد سبق أن صرح بذلك حضرة صاحب الدولة وزير المالية .

لورجعتى إلى أسباب إنشاء الاحتياطى الزراعى لوجدتم أنه أنشئ لسببين : الأول مشتري الأقطان ، والثاني التسليف الزراعى . أما عن مشتري الأقطان فقد ظهر أنه كان عملا خاطئا ، وأما عن التسليف الزراعى فهذا ما أنشئ البنك الزراعى لأجله واستقرضته الحكومة في أول سنة من إنشائه ثلاثة ملايين من الجنيهات فضلا عن رأس ماله البالغ مليونا من الجنيهات وبذلك يكون لديه أربعة ملايين ، وهذا مبلغ كافى للتسليف إذا لوحظ أن مجموع السلفيات التى تمت إلى الآن بلغ حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات .

قال حضرة الأستاذ البيل إن الحكومات ليست شركات ، وهذا حقيق ، ولكن أرجو أن نتلاحظوا أن الحكومات وقت الأزمات الشديدة تضحي بجزء من أموال الدولة لتحتفظ بثروة البلاد ، وقد بلغت حكومات كثيرة إلى شراء مقدار من المحصولات وأعدته لتحتفظ بالثروة العامة .

قال حضرة المقرر إن السلفيات الزراعية بلغت نحو الثلاثة ملايين من الجنيهات حتى ١٥ مايو سنة ١٩٣١ ، وأنى لا أقر سياسة الحكومة في شراء القطن ولا تدخلها في السوق ، لأن هذا ليس من شأنها ، ولكن السلفيات الزراعية لازمة للفلاح وخاصة في مثل هذه الأزمة .

لا شك في أن مشروع إنشاء البنك الزراعى مفيد وجليل حقا ، ولكننى أوجه نظر حضراتكم إلى أن رأس مال هذا البنك وهو مليون جنيه فقط لا يسد حاجة البلاد إلى السلفيات ، وقد بلغت كما تسمون نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ، لهذا نجدون فرقا كبيرا بين رأس المال ، والسلفيات الزراعية .

لا يمكننى أن أتمنى مع حضرة الدكتور صالح بك في نظريته ، لأن هذا معناه استمرار الحكومة في عمل ليس من شأنها ، وواجب على الحكومة أن تتحرك نوعا ما ، ولكن لا تتحرك إلى الدمار ، ويجب أن تأخذ دروسا من الأزمات المالية ، ولكن لا إلى درجة الخسائر والافلاس .

أرجو أن يبدى المجلس رغبته إلى الحكومة في أن تتلاحظ الحالة المالية ، وأن رأس مال البنك الزراعى إن هو إلا رأس مال ضئيل لا يمكن أن يقوم بأداء الفلاح في هذه الأزمة ، وأرجو أن يطالب المجلس الوزارة ، ويظهر رغبته إليها في أنه يعضدها كل التضديد إذا بلغت إلى التسليف الزراعى إنشاء العطلة الصيفية وكانت أموال البنك لا تقى بسد ما يطلب منه من السلفيات ( تصفيق ) .

**المقرر** — أوجه نظر حضرة الزميل المحترم عبد العزيز الصوفانى أفندى إلى أن الحكومة أخفقت في أن تقرض البنك الزراعى في السنة الأولى ثلاثة ملايين من الجنيهات ، تضاف إلى رأس المال وهو مليون جنيه ، فيكون مجموع أموال البنك أربعة ملايين من الجنيهات ، وهى كافية لسد ما يطلب منه من السلفيات .

**عبد العزيز الصوفانى أفندى** — ونهى تقرضه الحكومة هذا المبلغ ؟

**المقرر** — عند ما يبدأ البنك في العمل .

**عبد العزيز الصوفانى أفندى** — كل ما أرجوه أن يفهم أن المجلس بعضد الحكومة في أن تلجأ إلى السلفيات الزراعية عند الحاجة .

**محمد منصور نصير بك** — إن مشروع القانون المروض علينا يرمى إلى طلب إلغاء القوانين الخاصة باعتماد مبلغ الأحد عشر مليون جنيه المخصص للاحتياطى الزراعى ، وقد أظهر حضرة الزميل المحترم الدكتور صالح بك رغبته في عدم إلغاء هذه القوانين ، وشرح الأسباب التى بنى عليها هذه الرغبة ، وقد بين حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى أفندى المبررات التى تدعو إلى إلغاء هذه القوانين ، وإنى أرى إزاء الضائقة المالية الحالية — وكلنا نضل على إزالتها — أن نساعد الفلاح المسكين بتقديم ما يحتاج إليه من السلفيات ، وهذه لسعادة لا تتحقق إلغاء المبلغ المخصص للاحتياطى الزراعى .

إننا نطلب الآن الملوم عن هذه السياسة ، وقد عدل عنها فعلا ،  
وسيقوم البنك الزراعى بعمليات التسليف الزراعى ، فلا معنى إذن لبقاء  
الاحتياطى الزراعى .

لذلك أطلب إلى حضراتكم الموافقة على إلتائه (تصفيق) .

الاستاذ ابراهيم محمد حبيب — يحسن إقتال باب المناقشة .

الرئيس — الموافق على إقتال باب المناقشة يقف .

(وقت أغلبية) .

الرئيس — الموافق على قبول هذا القانون يقف .

(وقت أغلبية) .

الرئيس — الآن نأخذ الرأى بالمناداة بالأسماء على مشروع القانون الخاص  
بالغاء الاحتياطى الزراعى .

على مشروع القانون وهذا نصه :

”نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ — يُلغى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإنشاء احتياطى  
زراعى ، والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات  
من الاحتياطى العام وضحه إلى الاحتياطى الزراعى . والرسوم بقانون رقم ٥١  
لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطى العام وضحه  
إلى الاحتياطى الزراعى .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ  
نشره فى الجريدة الرسمية .

بما أن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشر فى الجريدة الرسمية  
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة” .

أخذ الرأى بالمناداة بالأسماء .

الرئيس — امتنع حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك عن إبداء  
رأيه ليقضيل بذكر أسباب الامتناع .

الدكتور محمد صالح بك — امتنعت عن إبداء الرأى فيما يتعلق بالغاء  
الاحتياطى الزراعى لأننى أريد أن أعلم قبل كل شئ هل ارتبطت الحكومة  
مع شركة البنك الزراعى ب عقد ؟ وهلا قمص شروط العقد لمحكومية بأن  
تعمل فيما أختفت عليه مع الشركة أو لا تزال صالحة لتعديل شروط البنك ممكنة  
وقى وسعنا أن تعمل فيها حسب مايراه المجلس ؟

هذا ما أريد أن أعلمه قبل إبداء الرأى فى المشروع .

عبد السلام رجب باشه أفندى — تناقشنا فى الجلسة الماضية فى امتداد  
مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه وهو نصيب الحكومة فى رأس مال البنك الزراعى ،  
وقد وافقتم بالإجماع تقريبا على هذا الاتحاد على أن يتولى البنك تسليف  
الجمعيات التعاونية وصغار المزارعين ، فلا يجوز لنا الآن أن تناقش  
فى امر سبق أن أقره المجلس لا سيما إذا كنا نحتلنا ما قاله حضرة المقرر من  
أن الحكومة ستقرض البنك ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وبذلك يكون عنده  
المبلغ الكافى للقيام بعمليات التسليفات الزراعية ، وهذه مئة عظيمة من  
الحكومة ننكرها عليها كل الشكر .  
لذلك أقترح الموافقة على تقرير اللجنة .

على المتزلاوى بك — أوافق بإحضرات الأعضاء إننا ذهبنا بعيدا جدا  
عرب الموضوع الأسمى . إن المطلوب منا هو النظر فى إلغاء الاتحادات  
الخاصة بالاحتياطى الزراعى والتي بلغ قدرها ١١ مليونا من الجنيهات ، وقد  
كانت هذه الاتحادات مخصصة لأغراض معينة رأت الحكومة بعد ذلك  
أنها ليست من مصلحة البلاد من الوجهة المالية ، لذلك فكرت ولجأت  
إلى إنشاء البنك الزراعى وأصدرت بالفعل القانون الخاص بذلك واتخذ  
المبلغ اللازم له ، فالمقارنة الآن بين فوائد التسليف بواسطة البنك ، وبين فوائد  
التسليف بواسطة الحكومة فيها ، نخرج عن موضوعنا لأن البنك الزراعى  
قد تم إنشاؤه وتم التعاقد بين المؤسسين وبين الحكومة واحصد المبلغ اللازم  
لتنفيذ رأس ماله . والمطلوب الآن هو إلغاء الاحتياطى الزراعى وهو النساء  
فى الواقع حبر على ورق كما يقولون لأن المبلغ الذى خصصت فيه موجوده  
الآن ، وقد عرضت الحكومة عزما أكيدا على ألا تلتجأ إلى تلك الهزلة الخزينة التى  
لجأت اليها الوزارة السابقة وحلت البلاد من الأثقال ما لو أجرى تحقيق  
بشأنها لكنت نكبات تنصب على رؤوسهم (تصفيق) .

تصلوا أنه قد جرى فيما مضى ما لم يذكره مثيل فى التاريخ . ولقد  
قررت الوزارة السابقة الدخول فى سوق القطن مشترية فى شهر يونيه  
ويوليو ولكن بمن اشترت بإحضرات النواب ؟ من التجار طبعاً إذ أن  
التجار حين كانوا قد باعوا أقطانهم ومع علم الحكومة أن سعر القطن نزل إلى ٢٦  
ريالا فى شهر يولييه فقد قررت المشتري بسعر ٢٩ ريالاً . وقد ترتب على ذلك  
أن ارتفع سعر القطن فى لحظة واحدة من ٢٦ ريالاً إلى ٢٩ ريالاً الأمر الذى  
نتج عنه أن استلمت الحكومة فى شهرى يونيه ويولييه نحو ١٥٠,٠٠٠ قطار  
فياخذوا لو أن دولة وزير المالية سعى سعيها حينئذ لـ “الأجبيبات”  
بما دلونهم من بعض الزفافة عليها وبما عهد فيه من الباقعة للاطلاع على  
بعض دقائقها ، فربما يندى إلى ما فيه خدمة البلاد بتيان الاثك والتصب  
الذى حدث فى الماضى (تصفيق)

إن المجلس — على ما اعتقد — يؤيد الحكومة فى الإبتعاد عن سياسة التدخل  
فى سوق القطن وقيامها بعملية التسليف الزراعى ، إذ ليس هذا من شأن  
الحكومات ، ويطلب منها فقط أن تعاون البنك الزراعى وقت الضرورة  
وفى الحدود التى يحكمها أن تخرج ضافة للتجار ، ولكن لا يصح أن يخطر  
ببال فائب مسئول تكليف الحكومة بالسير فى مثل تلك التضحيات التى  
كلفت الأمة فى الماضى ما يجرب من ٢٥٪ من الاحتياطى .

## مجلس الشيوخ

### إحالة مشروع القانون الى لجنة المالية

جلسة ١٤ يولية سنة ١٩٣١

في الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهنا  
نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ١٣ يولية الحاضر  
في تقرير لجنة المالية عن مرسوم بمشروع قانون بإلغاء الاحتياطي الزراعي —  
وافقي عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسلك من هذا فدفنكم مشروع القانون وتقرير لجنة المالية  
ومضبطة اللجنة التي نظرت فيها راجيا عرضك على هيئة مجلس الشيوخ .

ومرسل مع هذا أيضا ملف المشروع. وادرج التكم بإعادته لمجلس النواب  
بعد الانتهاء منه .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

١٤ يولية سنة ١٩٣١

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رستم

الرئيسي — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون الى  
لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيسي — المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور الى لجنة  
المالية .

« (٨٥) حضرة عبدالمعظم مهناقار لقاوماني (٨٦) حضرة صاحب الدولة لقاوماني،  
(٨٧) حضرة صاحب الدولة عوض ابراهيم جاد المولى بك (٨٨) حضرة صاحب الدولة محمد  
مصطفى عريك (٨٩) حضرة صاحب السادة أحمد جاد الرب باشا (٩٠) حضرة  
الأستاذ ليون بشتي ريمسا (٩١) حضرة صاحب الدولة ابراهيم الحلال بك (٩٢) حضرة  
الشيخ زك غانم أحمد (٩٣) حضرة صاحب الدولة ابراهيم فزال بك (٩٤) حضرة اسماعيل  
محمد عبد الرجم أبو القصب افندي (٩٥) حضرة أبو الهمد بدوي محمد عبد العزيز افندي  
(٩٦) حضرة محمد توفيق أحمد الشيخ افندي (٩٧) حضرة محمد حسين مازن افندي (٩٨)  
حضرة السيد مصطفى محمد عبد الرحمن الشريف (٩٩) حضرة صاحب الدولة محمد حامد الشريف  
بك (١٠٠) حضرة الشيخ عبد المال وشوان موزوق الجبالي (١٠١) حضرة يحيى سليم أبو يصل  
افندي (١٠٢) حضرة الشيخ محمد ابراهيم عياق افندي (١٠٣) حضرة الشيخ ابراهيم  
حسن عبد الله بك (١٠٤) حضرة صاحب الدولة محمد أحمد حامد بك (١٠٥) حضرة فؤاد  
الصغير سيحاح حسن افندي (١٠٦) حضرة صالح محمد أمين مثال افندي .

وهذه نظير المرافقة في المشروع حضرة صاحب الدولة محمد حافظ رمضان بك محمد منصور  
تصير بك ، راجع في الجدل الرأي حضرة صاحب الدولة الدكتور محمد صالح بك .

الرئيس — أسفرت نتيجة أخذ الرأي على مشروع القانون خلاصا بإلغاء  
الاحتياطي الزراعي عن قبوله بأغلبية ١٠٩ أصوات : ورفضه عضوان وامتنع  
عضو عن إبداء الرأي (١) .

(١) المراقبون :

(١) حضرة صاحب الدولة علي حسن أحمد بك (٢) حضرة صاحب الدولة محمود حمادي بك ،  
حضرة أحمد رشدي افندي (٤) حضرة صاحب الدولة علي عبد الرزاق بك (٥) حضرة  
الأستاذ محمد حسن (٦) حضرة الأستاذ حسن حسني (٧) حضرة محمود أسعد افندي ،  
(٨) حضرة صاحب الدولة الدكتور عبد العزيز ظلي بك (٩) حضرة صاحب الدولة محمود الطوير  
بك (١٠) حضرة صاحب الدولة عبد الحليم جوي بك (١١) حضرة صاحب الدولة  
عبد السلام حديك بك (١٢) حضرة علي حسن أحمد افندي (١٣) حضرة صاحب الدولة  
محمد وديع كهيدي بك (١٤) حضرة فهداته السيد سليم افندي (١٥) حضرة صاحب الدولة  
عبد العزيز هادي بك (١٦) حضرة صاحب الدولة محمود زكي بك (١٧) حضرة صاحب  
الدولة مأمون اسماعيل بك (١٨) حضرة صاحب الدولة اسماعيل نهسي الشافق بك (١٩)  
حضرة صاحب الدولة حسن البناي بك (٢٠) حضرة الأستاذة محمد عزيز محمد أباطه ،  
(٢١) حضرة صاحب الدولة محمود محمد أباطه بك (٢٢) حضرة الأستاذ ابراهيم دسوقي  
أباطه (٢٣) حضرة سليمان اسماعيل أباطه افندي (٢٤) حضرة فريد نقر الدين افندي ،  
(٢٥) حضرة الشيخ سليمان محمد خضر (٢٦) حضرة صاحب الدولة حسن السيد رافد بك ،  
(٢٧) حضرة الأستاذة بد الحيد محمود تاج (٢٨) حضرة الأستاذة محمد ابراهيم حلال  
(٢٩) حضرة صاحب الدولة محمد علي قوره بك (٣٠) حضرة مصطفى فهد افندي ،  
(٣١) حضرة توفيق حسن الكاكي افندي (٣٢) حضرة صاحب الدولة ابراهيم اليسيري  
مطالع بك (٣٣) حضرة عبد الفتاح نور افندي (٣٤) حضرة صاحب المال محمد  
توفيق رستم بك (٣٥) حضرة حسن أحمد كهيدي افندي (٣٦) حضرة عبد الحيد حلي  
افندي (٣٧) السيد منصور افندي (٣٨) حضرة صاحب الدولة عبد الحيد عريك  
(٣٩) الأستاذ ابراهيم محمد حبيب (٤٠) حضرة صاحب الدولة محمود السيد أبو حسين بك ،  
(٤١) حضرة صاحب الدولة عبد المنير سلمان بك (٤٢) حضرة حافظ مصطفى الشراي افندي ،  
(٤٣) حضرة أمين الخاروا افندي ، (٤٤) الشيخ سليمان بوي نصار (٤٥) حضرة صاحب  
الغرائب محمد علي بك (٤٦) الأستاذة محمد فهم القبي (٤٧) حضرة الشيخ عبد ابراهيم  
الناذل (٤٨) حضرة أحمد محمد الناذل افندي (٤٩) محمد مغرور النصار افندي  
(٥٠) حضرة صاحب السادة محمد علام باشا (٥١) الدكتور عبد الحيد سيد (٥٢)  
أستاذ محمود السيد (٥٣) حضرة صاحب السادة محمد أبو القصب باشا (٥٤) حضرة  
صاحب الدولة محمد توفيق زاهر بك (٥٥) حضرة صاحب الدولة علي الخاروا بك (٥٦)  
حضرة الأستاذ عبد الرحمن البيل (٥٧) حضرة عبد العزيز عبد القليل الصوفاني افندي  
(٥٨) حضرة صاحب السادة عبد السلام الجباريك (٥٩) حضرة محمد زكي صالح بك (٦٠)  
حضرة صاحب السادة مصطفى عبد الله المياي بك (٦١) حضرة توفيق حسن الكاكي افندي ،  
(٦٢) حضرة الشيخ سليمان محمد منصور (٦٣) حضرة ابراهيم زكي بك (٦٤) حضرة  
الشيخ عبد الرجم عبد القادر أبو اسماعيل (٦٥) حضرة صاحب الدولة صفوان الزمر  
بك (٦٦) حضرة مصطفى صفدي افندي (٦٧) حضرة الشيخ سيحاح أحمد سيد أحمد القطر  
(٦٨) حضرة الشيخ فؤاد حسين (٦٩) حضرة محمد فريد حسني افندي (٧٠) الأستاذ  
حسن محمد اسماعيل (٧١) حضرة صاحب الدولة يوسف علي كساب بك (٧٢) حضرة  
قطب عياد افندي (٧٣) حضرة محمد سليم جار افندي (٧٤) حضرة صاحب الدولة حبيب  
عريان بك (٧٥) حضرة أحمد موال افندي افندي (٧٦) حضرة صاحب الدولة عبد  
القوي أحمد مبد بك (٧٧) حضرة فريد العرب - سبب التصريح (٧٨) حضرة صاحب  
الدولة ابراهيم عبد المال الحسين بك (٧٩) حضرة كليل محمد دكوري افندي (٨٠) حضرة  
عبد الحيد حسين جادو بش افندي (٨١) حضرة صاحب الدولة مصطفى حاتف بك (٨٢)  
الأستاذ أمين مازن (٨٣) حضرة علي الباس افندي (٨٤) حضرة محمد علي افندي ،



على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه . وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى الرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإنشاء احتياطي زراعي . والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيئات من الاحتياطي العام ووضعه إلى الاحتياطي الزراعي والرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيئات من الاحتياطي العام ووضعه إلى الاحتياطي الزراعي .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويشذد كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الزاوي على هذا المشروع بالبناء بالأمر فكانت النتيجة الموافقة عليه بأجماع الحاضرين وعددهم ٦٠ (١) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

(١) إبراهيم وأحمد بك - أحمد السباوي بك - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك - أحمد طهط باشا - أحمد عرفان باشا - الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك - أحمد نجيب برادة بك - إدوارد قاضي بك - الدكتور أحمد يوسف طهط أفندي - أمين حسين يوسف أفندي - أمين ساي باشا - أمين عالي باشا .

جريس زنايري باشا .

حافظ حسن باشا - حسن صبري بك - حسن علي جازي بك - حسن مظلوم باشا - الشيخ حسين صالح خاتمة - حسين واصف باشا - الشيخ حسين والي .

الدكتور زكريا خنجر الجبري أفندي .

سلطان السعدي بك .

شفيق سعد الله حلاوي أفندي .

صالح حسن باشا .

طلعت سيد أحمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقي عامر بدوان - عبد الحليم البيل بك - السيد عبد الحميد البكري - عبد الحادي سليمان باشا - عبد الرحمن رضا باشا - عبد البرز زكريا الصريك - السيد الكريم شفيق بك - عبد الله سمكة بك - القراء عبد الحميد فريد باشا - القراء علي أحمد باشا .

كامل جريس تكللا بك :

عبد أبو النصر القناري أفندي - عبد توفيق مينا أفندي - عبد رياض ضفري بك - عبد صدق باشا .

الدكتور عبد طاهر بك - عبد خسي يكن بك - عبد فهمي باشا - عبد فهمي الناصري باشا .

عبد عجب باشا - عبد محمود بك - عبد مصطفى مجرة بك - عبد مقبل باشا - عبد منصور أفندي .

عمود أبو النصر بك - عمود اسماعيل الجاهة بك - القراء عمود زكريا باشا - مرسي عمود أفندي .

مصطفى خليفة باشا - مصطفى رشيد بك - الدكتور مصطفى صفوت بك - الفريق موسى فؤاد باشا .

نجيب برعي بك -

يحيى إبراهيم باشا .

## مجلس الشيوخ

### تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون

( المقررة الشيوخ المحترم حسن صبري بك )

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٤ يولييه سنة ١٩٣١ على لجنة المالية مشروع قانون بالغاء الاحتياطي الزراعي الذي وافق عليه مجلس النواب . وقد بحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في ١٥ يولييه سنة ١٩٣١ ولأسباب الميمنة بالمدكرة المرفوعة لمجلس الوزراء لاستصدار هذا القانون .

ولأنه لم تعد بحسب حاجة للاحتياطي الزراعي بعد إنشاء بنك التسليف الزراعي .

رأت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون المرفوض وهي تنشره بعرض ما رأت على المجلس .

رئيس اللجنة

حسن صبري

## مجلس الشيوخ

### المنافشة التي دارت حول مشروع القانون

حالة ١٥ يولييه سنة ١٩٣١

المقرر - أعلن أنه لم تبق حاجة لهذه القوانين بعد أن تقرر إنشاء البنك الزراعي .

مقرر الشيوخ المرفوض عبد الله سمكة بك - صدق عام ١٩٢٩ مرسوم بإنشاء احتياطي زراعي مع أخذ مبلغ ٤ مليون جنيه من الاحتياطي العام وفي يونيه سنة ١٩٣٠ أضيف إلى ذلك الاحتياطي ٤ مليون جنيه . وفي نوفمبر سنة ١٩٣٠ أضيف إليه مبلغ قدره ٣ مليون جنيه فمجموع المبالغ المخصصة للسلف الزراعية هو ١١ مليون جنيه . والذي أريد الآن هو الوقوف على مقدار ما صرف من هذا المبلغ والباقي منه .

الرئيس - هذا الاستعلام خارج عن الموضوع . ويستطيع حضرة العضو المحترم أن يوجه به سؤالاً للحكومة إذا شاء .

المقرر - الموضوع المطروح هو إلغاء القوانين .

الرئيس - إذا لم تكن هناك معارضة للمشروع تنقل إلى تلاوته نظراً للاستكمال .

لم يعترض أحد .

## القانون كما صدر

قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣١  
بالغاء الاحتياطي الزراعي<sup>(١)</sup>

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ — يلغى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإقتضاء احتياطي  
زراعي. والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات  
من الاحتياطي العام وضمه إلى الاحتياطي الزراعي والمرسوم بقانون رقم ٥١

لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام وضمه  
إلى الاحتياطي الزراعي .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

ناصر بأن يصرح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأى المرقى ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ ( ٢٥ يولييه سنة ١٩٣١ ) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

(١) نشر بالعدد ٧٨ من الوظائف المصرية الصادرة في ٣٠ يولييه سنة ١٩٣١

## القسم الثاني

---

القوانين الخاصة ببنك التسليف الزراعي

---



( رابعا ) أنه يجوز للحكومة أن تطلب إعادة النظر في أى قرار تراه معرضا مصالح البنك لمخطر بشرط أن يقدم الطلب في غضون ١٠ أيام من تاريخ صدور القرار . وفى هذه الحالة لا ينفذ القرار إلا إذا وافق عليه مجلس الادارة أو الجمعية العمومية على حسب الأحوال ثانية بأغلبية خاصة تتحدد في عقد التأسيس المذكور .

مادة ٥ - دين الحكومة الناشئ عن القروض التى تقدمها للبنك طبقا لأحكام هذا القانون يكون ممتازا . وينفذ هذا الامتياز على الأموال المقفولة والثابتة التى تكون في حيازة البنك عند تصفيته .

ولا يجوز التسك بهذا الامتياز ضد الدائنين المتساوين بحسب أحكام المادتين ٧٧٧ من القانون المدنى المختلط و ٩٠١ من القانون المدنى الأمل .

وكذلك لا يجوز التسك بهذا الامتياز ضد أصحاب الحقوق البينية على المقارنات السابقة لدخولها في ملكية البنك أو التى نشأت بسبب دخولها في ملكيته .

مادة ٦ - تكون المبالغ التى يقرضها البنك لتفقات الزراعة والحصاد والمبالغ المستحقة له ثمنا لشراء سماد مضمونة بحق امتياز يحمى في الترتيب مع الامتياز المقرر في الفقرة ( رابعا ) من المادة ٩٠١ من القانون المدنى الأمل ، وفى الفقرة ( ثالثا ) من المادة ٧٧٧ من القانون المدنى المختلط . وينفذ هذا الامتياز على الثمن الناتج من بيع محصول السنة الذى عقدت القروض أو تمت المشتريات من أجله .

وتعتبر المبالغ التى تقرض لتفقات الزراعة والحصاد قد استعملت فعلا في هذه الشؤون ولا يقبل الدليل على خلاف ذلك .

مادة ٧ - تحصل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق الجزر الادارى طبقا لأحكام الأمر المالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

مادة ٨ - لا يجوز التسك بعدم جزر الجزر المنصوص عليه في القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ و رقم ٤ لسنة ١٩١٣ عند تحصيل الديون المطلوبة للبنك .

مادة ٩ - على وزيرى المالية والمخافية تنفيذ هذا القانون بكل فيما يخصه .

ويصدر وزير المالية ما يقتضيه تنفيذ هذا القانون من القرارات .

مدر برارى للثبة في ٢٧ جادى الثانية سنة ١٣٤٩ ( ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ )

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير المخافية

رئيس مجلس الوزراء على ماهر

استاميل صدق استاميل صدق

( ٣٣ )

( ٢ )

مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٠  
بالترخيص بالاشتراك في إنشاء بنك زراعى

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٢٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يرخص للحكومة بأن تشترك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك زراعى يتولى على وجه الخصوص العمليات الآت ذكها :

التسليف لتفقات الزراعة والحصاد ولشراء الآلات الزراعية والماشية ولإصلاح الأراضي والتسليف على المحصولات وتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية وبيع الأسمدة والبذور لأجل والمساعدة على إيجاد المنشآت التى تعمل لتفقات الزراعة والتسليف الزراعى ونشر تلك المنشآت .

واشتراك الحكومة يكون بالاشتراك في أسهم البنك بما لا يزيد على قيمة نصف رأس المال على ألا تتجاوز قيمة ما تكتسب به مليون جنيه .

مادة ٢ - يرخص للحكومة كذلك بما يأتى :

( أولا ) أن تضمن للأسهم المكونة لرأس المال الأصلى للبنك طبقا للشروط الواردة في عقد تأسيسه ربحا قدره ٥٪ من قيمتها الاسمية .

( ثانيا ) أن تقدم قروضا للبنك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ويكون لهذه القروض فوائد يحدد سمرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك . ولا يجوز للحكومة أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك .

مادة ٣ - تؤخذ المبالغ اللازمة للاكتتاب ولتقديم القروض الملوء عنها بالمادة السابقة من المال الاحتياطى للدولة .

مادة ٤ - عقد تأسيس البنك يجب أن توافق عليه الحكومة ويجب أن ينص فيه بنوع خاص على ما يأتى :

( أولا ) أن تمثل الحكومة في مجلس ادارة البنك بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال .

( ثانيا ) أن يكون تعيين عضو مجلس الادارة المنتخب أو من يهد إليه بادارة البنك بقرار من مجلس الوزراء .

( ثالثا ) ألا يجوز لهيئة العمومية للبنك أن تصدر أى قرار مخالف لأحكام هذا القانون كما أن كل تعديل في عقد تأسيس البنك يجب اعتماده بمرسوم .

## المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠

بشأن الترخيص في اشتراك في إنشاء بنك زراعي

### اعلان

عرض على الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلطة المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بشأن الترخيص بالاشتراك في إنشاء بنك زراعي وهو المدرج بالمعد رقم ١٠٧ من الجريدة الرسمية الصادر في يوم الخميس ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وفقا لفسادة الثانية عشرة من القانون المدنى المختلط وذلك لكي تطبق المحاكم المختلطة المواد ٦٥ و ٧٥ و ٨٠ من هذا المرسوم بقانون . فصدفت عليه الجمعية المذكورة بجلستها المنعقدة في ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٠

وعلى ذلك سيطبق المرسوم بقانون المشار إليه على الأجانب الخاضعين لقضاء المحاكم المختلطة ابتداء من تاريخ النشر .

### مذكرة إلى مجلس الوزراء

تحقيقا لما تضمنه خطاب العرش من الوعد بأن يعرض على البرلمان مشروع إنشاء بنك زراعي تشترك فيه الحكومة ويكون من أول أغراضه أن يقوم بالتسليف الزراعي وتقديم المال اللازم لاصلاح الأراضي ومد جنبيات التناون بالأموال وبغير ذلك من الأعمال الاقتصادية التي تساعد على تحسين حالة الفلاح وإغاها فروته . رأت وزارة المالية أن تستعين في بحثها بغيره أعضاء المجلس الاقتصادي بأخباره هيئة استشارية لوزارة المالية مؤلفة من ممثلين للبرلمان يجلسيه ، ومن وكلاء الوزارات الفنية في الحكومة وإلى جانبهم طائفة متفاحة من كبار المشتغلين بالشؤون الزراعية والمالية والاقتصادية والتجارية والصناعية في البلاد . وقد تم بحث مشروع إنشاء البنك الزراعي .

ونظرا لأن دعاية المشروع اشتراك الحكومة في إنشاء البنك ( ١ ) بأن تكتسب في أسهمه بما لا يقل عن الثلث ولا يزيد عن النصف على ألا تتجاوز قيمة ما تكتسب به مليون جنيه ( ٢ ) بأن تضمن للأسهم بقيمة رأس مال البنك الأصلي ربما قدره ٥ .٪ من قيمتها الاسمية ( ٣ ) بأن تقدم قروضا للبنك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ولا يجوز للحكومة أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك .

ونظرا لأن هذه الم ehdات يترتب عليها إضاق مبالغ من الخزائنة في سنة أو سنوات مقبلة فلا يجوز الارتباط بها إلا بموافقة البرلمان كما قضى بذلك المادة ١٢٧ من الدستور .

ونظرا لأن نجاح البنك لا يكون متوقفا إلا إذا كتلت له بعض المزايا . لهذه الاعتبارات رأت وزارة المالية أن تعد مشروع قانون بالترخيص لها بالاشتراك في إنشاء البنك الزراعي على الأحكام سالفه الذكر كما أنها ستمتته

امتيازات ترى وجوب تمتع البنك بها إذ أن الفرض الأساسي من إنشائه باشتراك الحكومة إنما هو تقديم المساعدة لصغار الزارعين الذين لا يملكون حاجتهم من المال لدى البنوك العامة الآن في مصر .

والقانون واقع في عصر مواده :

المادة الأولى — تميز هذه المادة للحكومة أن تشترك في إنشاء بنك زراعي صلحت أغراضه على سبيل التمثيل لا على طريق الجهر ، كما يثبت الحد الأقصى لحصة الحكومة في الاكتاب في رأس مال البنك .

المادة الثانية — تميز هذه المادة للحكومة :  
( أولا ) بأن تضمن للأسهم بقيمة رأس مال البنك الأصلي ربما قدره ٥ .٪ من قيمتها الاسمية .

ولنظمية ما قد تحصله الحكومة المصرية من الخسارة من جراء هذا الضيان فتقترح وزارة المالية أنه في حالة ما يزيد مقدار الأرباح التي ستوزع على الأسهم على مبلغ خمسين ألف جنيه وهو قيمة الأرباح المضمونة فألف الحكومة تساهم في هذه الزيادة بمقدار ٢٥ .٪ .

وقد قصر هذا الضمان على الأسهم التي يصدرها البنك برأس المال الأصلي أما الأسهم التي تصدر بعد ذلك فلا تتخضع بتل هذا الامتياز .

وليس هذا الضمان بصفة جديدة فقد بلجات الحكومة المصرية إلى نظويه عند إنشاء البنك الزراعي إذ ستمتت ربما صانها بواقع ٣ .٪ لجميع المبالغ الموطلة في القروض سواء أ كانت ناجمة من أسهم رأس المال أم نتيجة من السندات التي يصدرها هذا البنك .

وبما يشابه هذا ما قامت به حكومة اليابان حين ستمتت ربما قدره ٥ .٪ لأسهم البنك الصناعي الموضوع تحت إشرافها المباشر .

أما السندات التي يبعث في أوروبا فاتها تتخضع بلا قيد ولا شرط بضمان الحكومة اليابانية لفائدة والاستهلاك .

ثانيا — أن تقدم قروضا للبنك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات وتحسب على هذه القروض فوائد يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك . ولا يجوز للحكومة أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك . كان هناك رأى بأن يصدر البنك بحسب حاجاته سندات تدفع عنها فائدة قدرها ٤ .٪ .

وكان المقدر أن الحكومة ستكتسب في هذه السندات بأجمعها لأن الظروف الحالية لا تجعل مجالا للرجاء في الشور على مكتب سواها بتل هذه الشروط .

فبر أن التعق في بحث الموضوع أدى إلى الصلحون عن هذا الرأى إذ الواقع أن أكبر ما يرغب فيه ألا تكون الأرباح التي تقطع من المصلحت التي يقدمها البنك جبا تهيلا على المقتضين . ولذلك رأى أن من الضروري ألا يزيد سعر هذه الأرباح على ٧ .٪ ( ستة في المائة للجنبيات التعاونية ) وأن يصل سعر فائدة التأخير إلى ٩ .٪ .

(٤) أن لا يزيد سعر الفائدة القروض التي تعطى لصغار المزارعين على ٧٪. وألا يزيد على ١٠٪ للمجمعات التعاونية.

المادة الثالثة - تحين هذه المادة المورد الذي تؤخذ منه المبالغ المقررة للاكتساب ولتقديم القروض وهو المال الاحتياطي للدولة.

وقد أريد بهذا الحصول على إجازة عامة من البرلمان تقاديا من الرجوع إليه كلما دعت الحاجة إلى تقديم قرض للبنك حتى تتوافر بذلك المبالغ اللازمة للبنك عند الحاجة إليها.

المادة الرابعة - تنص هذه المادة على الضمانات التي ترى الحكومة اشتراطها مقابل اشتراكها في تأسيس البنك.

وهذه الضمانات وإن كان من شأنها أن تجعل للحكومة إشرافا حقيقيا على أعمال البنك فليس من طبيعتها أن تتدخل في هذه الأعمال.

المادة الخامسة - تنص هذه المادة على حق الامتياز المكفول للحكومة على الأعيان المنقولة والثابتة المحركة للبنك عند تصفيته، وذلك ضمانا للأموال المطلوبة للحكومة بسبب القروض التي تقدمها للبنك طبقا لأحكام هذا القانون.

وحق الامتياز هذا من نوع الامتيازات العامة المبينة في صدر المادة ٦٠ من القانون المدني الأمل ٧٢٧ من القانون المدني المخطئ، ويضمم أمره في أن يكون لدين الحكومة حق التفضيل على ما سواه من الديون بدون أن يكون للحكومة حق المتابعة وعلى ذلك لا يكون تمت محل أو وجوه تسجيل ذلك الدين.

المادة السادسة - تنص هذه المادة على حق الامتياز الضامن للأموال التي يقترضها البنك لفقالت الزراعة والحصاد أو بيعها سلعيا وعلى ترتيب هذا الامتياز بالذبة الديون الأخرى، وعلى أمين الواقع عليها هذا الامتياز.

وليان وجه وضع هذا الحكم تجب الإشارة إلى أنه بحسب الفقرة الرابعة من المادة ٦٠١ والفقرة الثالثة من المادة ٧٧٧ للتقدم ذكرهما وبالقانون حق امتياز على الثمن المحصول من بيع محصول السنة للبالغ المتصرف في حصاد ذلك المحصول والمبالغ المستحقة في مقابل الهدونات (البقاوى) التي تتج منها المحصول.

وعلى ذلك فانه إذا كانت ضمانات شراء القوارى مضمونة للبنك كما هي مضمونة لغيره بحق امتياز فليس الشأن كذلك فيما يتعلق بما قد يكون له من الديون المستحقة عما يساهم في إن القانون لا يمنح امتيازيا لمصاريف الزراعة وأخيرا فانه ينبغي أن يؤول نص الفقرة فيما يتعلق بالمبالغ المتصرف في الحصاد على أن الامتياز لا يتعلق إلا بديون الإجراء الفين استعملوا في عملية الحصاد دون السلفة التي تمنح في هذا الغرض.

هذه الأسباب رؤى وضع حكم صريح بقر امتياز دين البنك عند ما يكون تمنا لسلوك ما يقر امتياز عند ما يكون فرضا ليريد منه الاتفاق على الزراعة أو على الحصاد.

وعلى هذا فانه ينبغي أن الأرباح التي يجنيها البنك من توظيف رأس المال لا تكن لسدة نفقاته ولتوزيع ربح محقول على المساهمين خصوصا وأن طبيعة الأعمال التي سيقوم بها البنك تقتضى بأن يكون هذا التوظيف مطعلا في تترات من كل سنة طبقا لفصول الزراعة.

لهذه الأسباب صدى عن فكرة الاكتتاب في السندات ورؤى أن تتعهد الحكومة بأن تقدم إلى البنك حسب حاجاته أموالا بصفة قروض غير قابلة للسداد إلا عند التصفية، وهذه الأموال تعض للبنك على النحو الآتي:

لقاية ٣ ملايين من الجنيهات في السنة الأولى تأسيس البنك.

لقاية مليون من الجنيهات في السنة الثانية.

لقاية مليون من الجنيهات في السنة الثالثة.

لقاية مليون من الجنيهات في السنة الرابعة.

والحكومة بعملها هذا تجرى على الخطة التي انتهجتها حكومات فرنسا وإيطاليا والسويد وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا واليونان فانه حينما قدمت مساعدات لميثان عمالة لبنك المزمع إنشاؤه بشكل إعانات أو قروض بفائدة مخفضة.

وقد خضعت المسادتان الأولى والثانية من مشروع هذا القانون إجازة للحكومة بأن تتعهد (١) بالاكتتاب في جزء من رأس المال (٢) بضمان ربح قدره ١٪ من القيمة الاسمية للاسهم التي تصدر بقيمة رأس المال الأصلي (٣) بتقديم قروض لا يتجاوز قيمتها ستة ملايين من الجنيهات تحسب عليها فوائد يحدد سمرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك ولا يجوز للحكومة أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك.

وبين من نص المسادتين المذكورتين أن الحكومة لم ترد أن ترتب على نفسها إلزاما بفعل شيء من ذلك وكل ما حرصت عليه هو أن تحصل من البرلمان على مثل هذه الإجازة ليترسما أن تدبر إنشاء البنك وأن ترسم خطاه الأولى بدون الرجوع إلى البرلمان في كل حالة.

وسوى يقتضى تنفيذ هذه القواعد إبرام اتفاق مع البنك عند تأسيسه وتوى وزارة المالية أن يضمن الاتفاق الأحكام الآتية:

(١) بأن تكتتب الحكومة في رأس مال البنك بمصلحة لا تقل عن الثلث ولا تزيد عن النصف على ألا يتجاوز قيمة ما تكتتب به مليون جنيه.

(٢) بأن تضمن الحكومة للاسهم بقيمة رأس مال البنك الأصلي ربحا قدره ١٪ من قيمتها الاسمية.

وفي مقابل هذا الضمان يتعهد البنك بأنه في حالة ما تزيد الأرباح التي ستوزع على الاسهم على مبلغ خمسين ألف جنيه أي قيمة الأرباح المضمونة فان الحكومة تتسلم من هذه الزيادة بمقدار ٢٥ ٪.

(٣) أن تقدم الحكومة قرضا للبنك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات تدفع على النحو الذي صيغت الإشارة إليه وألا يزيد سيمر الفائدة التي تتقاضاها الحكومة عن هذه القروض على ٢٥ ٪. فانه تبقى هذه القروض غير واجبة السداد ما لم يقر البرلمان.

## مذكرة الى مجلس الوزراء

الحقا بالمذكرة التي سبق أن رفضها وزارة المالية بشأن مشروع قانون بالتخصيص بالاشتراك في إنشاء بنك زراعي أشرف بأن أحبط مجلس الوزراء علما بأن وزارة المالية ترى واجبا عليها أن تنق على الجهود العظيم الذي بذله المجلس الاقتصادي لاتمام هذا البحث على وجه السرعة .

فى ١١ مارس سنة ١٩٣٠ كتبت وزارة المالية ذلك المجلس بحث الموضوع فألف لجنة خاصة لهذا الغرض .

واجتمعت هذه اللجنة في ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ وعهدت بهذا البحث الى لجنة فرعية مؤلفة من النحو الآتى :

اسماعيل صدق باشا	سير برترام هورنسي
محمود شكرى باشا	مسيو ميريل
أحمد عبد الوهاب بك	مسيو هنرى توس بك
كامل صدق بك	الدكتور ليفي

وفي خلال اجتماعات اللجنة الفرعية تقي سير برترام هورنسي من عضويتها خشية ما قد يكون هناك من تعارض في المصالح بين البنك الحديد والبنك الزراعي باعتباره رئيسا لمجلس ادارته ، غير أن هذا انتهى لم يتمه عن مد اللجنة الفرعية ببيانات لما أجبرشان .

ومعني وصلت اللجنة الفرعية الى درس الناحية الفنية للوضع ضمت اليها مسيو فينسنتو المدير العام للبنك العقاري عملا بما أشار به مسيو ميريل قبل سفره بالاجازة .

وأتمت هذه اللجنة تقريرها في التاسع من مايو سنة ١٩٣٠ ورفعه الى اللجنة الخاصة التي أقرته في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠ ثم عرض على المجلس الاقتصادي في ١٦ يونيو سنة ١٩٣٠ فأقر التعديلات الطفيفة التي رأت اللجنة الخاصة إدخالها وافقت على التقرير في مجموعه، وتشرف وزارة المالية بأن تبث بصورة منه مع هذا .

وقد اجتمعت وزارة المالية فرصة انعقاد المجلس الاقتصادي في ١٦ يونيو سنة ١٩٣٠ فعرضت عليه مشروع القانون بالتخصيص باشاء بنك زراعي وقد وافق هذا المجلس على ذلك المشروع بعد تعديله .

ثم عرض المشروع بصيغته النهائية على الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختصة التي أقرته في يوم ٢٤ يونيو الجاري بعد تعديله ووزارة المالية توافق على ما أدخلته الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختصة من التعديل الذي يتناول اضافة تقريرين جديدين الى (المادة ٥) فخصي أولاهما بأن ما لدين الحكومة الناشئ من القروض التي تسدها للبنك طبقا لاحكام هذا القانون من الامتياز لا يجوز التمسك به ضد المدينين المتنازين طبقا لاحكام المادتين ٧٧٧ من القانون المدني المخطوط و ٦٠١ من القانون المدني الأهل .

و بما أن الغرض الأول من إنشاء هذا البنك هو كما سبق القول اداء خدمة عامة إذ عليه أن يقدم المعونة لصغار الزارعين الذين لا يملكون حاجتهم من المال لدى البنوك القائمة الآن في البلاد، فلا بد لضمان بقائه ونجاحه في عمله من أن يكون للأموال التي يقربها امتياز خاص .

وقد وضع ترتيب هذا الامتياز بعد الامتياز المكفول للرسم القضائية وأموال الحكومة وأجور الحصاد .

وتفاديا لما قد يقع من التعارض وتأكيذا لحماية حقوق البنك نص على أن الأموال التي تقترض لتنفقات الزراعة والحصاد تعتبر أنها استعملت فعلا في هذه الشؤون وحرم قبول الدليل على خلاف ذلك .

المادة السابعة - تسجيلا لتسهيل الأموال المطلوبة للبنك وتغطية النفقات على المقترضين نص على أن يكون تحصيلها بطريق الميزن الإداري طبقا لاحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

المادة الثامنة - تنص هذه المادة بأنه لا يجوز التمسك بعدم جواز الميزن المنصوص عليه في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ فيها يخص بالديون المطلوبة للبنك .

ثم إن هناك نصا بمجواز الميزن لديون المئازة وبعض ديون البنك بمئازة . فقد يجوز له بهذه المثابة وعلى وجه من وجوه التأويل أن يشار الميزن على الأملاك التي دون الخسدة أفدنة ، غير أنه يرى أن من المصلحة أن يكون هناك نص صريح يمنع معه اطلاعا على مديون البنك أن يخسروا بأى القانونين في دفع مطالب البنك، وعلى ذلك يكون من الجائز للبنك أن يسمح على أى ملك مقاري سواء كان ما يطلبه البنك دينا بمئازة مما نص عليه في المادة السادسة من هذا القانون أو الفقرة الرابعة من المادة ٦٠١ والفقرة الثالثة من المادة ٧٧٧ سالتى المذكور كان دينا مضمونا برهن عقارى أو دينا عاديا صرفا .

المادة التاسعة - تجيز هذه المادة للحكومة أن تصدر مراسيم بإعفاء البنك من جميع الضرائب والموائد والرسوم المقررة أو التي ستقرر .

أقترح أول الأمر أن يتضمن القانون هذا الإعفاء منذ صدوره ، غير أن وزارة المالية رأت من باب الاحتياط ألا يكون الإعفاء إلا بعد التحقق من فسادة الضرائب أو الموائد أو الرسوم خصوصا عند ما تفرض ضرائب أو عوائد أو رسوم جديدة كضرائب الارباذ ورسوم التفتة ورسوم البطانة وغير ذلك وتأثيرها على نجاح أعمال البنك ، وكذلك يجوز لوزارة المالية أن تنقى البنك من أجور البريد وما يماثها .

وتتشرف وزارة المالية برفع الأمر الى مجلس الوزراء بطلب التفضل باقرار مشروع القانون وتوطئة لفرضه على البرلمان كما أنها ترجو الترخيص لها بتوقيع الاغناق المشار اليه واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع انشاء بنك زراعي باشتراك الحكومة فيه .

١٦ يونيو سنة ١٩٣٠

وزير المالية

مكرم حيد



وفي خلال اجتماعات اللجنة الفرعية تقي سير برترام هورنسي عن عضويتها ،  
خشية ما قد يكون هناك من تناقض بين المصالح بين البنك الحديد والبنك  
الزراعي باعتباره رئيسا لمجلس إدارته ، فiran هذا التصني لم يمنعه من مد  
اللجنة الفرعية مستندات لها أكبر شأن .

وحين وصلت اللجنة الفرعية إلى درس التاحية الفنية للموضوع ضمت إليها  
مسيو فيليستو المدير العام للبنك العقاري ، عملا بما أشار به مسيو ميريل  
قبل سفره بالأجازة .

" "

نظرت اللجنة الفرعية ، بدئ الأمر ، فيما إذا كان يتصوب أن يكون  
البنك صناعيا كذلك ، فضلا عن كونه زراعيا ، ولأن لجنتكم الفرعية تقدم  
حق التصدير الحاجة للماسة إلى تنظيم التسليف الصناعي بحيث تقنع به  
الصناعات الكبرى والصغرى على السواء ، إلا أنها ترى أن الأفضل أن ينشأ  
للفرضين مصرفان مستقلان : أحدهما للتسليف الزراعي ، والآخر للتسليف  
الصناعي ، ذلك لأن مصرفا من مهمته أن يقدم طوائف عدة من قروض  
غالبها ببال ضئيلة لن يكون له نفس النظام الذي يتطلبه مصرف مهمته  
تقديم قروض أكبر أهمية إلى الهيئات الصناعية في البلاد .

وإلى جانب هذا فإن الإشراف على هذين المصرفين ، مع ما ينشأ من  
تباين في الأغراض ، يثير مسائل بينها الكثير من الاختلاف بحيث يصعب  
من المتصور أن توافر في إدارة واحدة كل ما يتطلبه القيام بهذه العمليات  
المتنوعة ، على الوجه الأكمل ، من المعلومات والمؤهلات الفنية .

لهذه الأسباب ، وتحقيقا للوعد الوارد في خطبة العرش بأن يقدم إلى  
البرلمان المشروع الخاص بإنشاء بنك زراعي — قررت لجنتكم الفرعية أن  
تبدأ بدراسة هذا المشروع على أن تعود بعد ذلك إلى بحث مشروع التسليف  
الصناعي ، بما في ذلك الموعية التي تقدم للصناعات المتصلة بالزراعة ، وهذه  
الموعية واحد من الأغراض التي أتت من أجلها الاحتياطي الزراعي طبقا  
لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩

### تنظيم التسليف الزراعي

لكي يتسنى للجنة الفرعية أن تدرس الموضوع من جميع نواحيه حاولت  
أن نجسد الحاجات الماسة التي لاثقوا بأشباعها الآن البنوك الموجودة في  
البلاد فوصلت إلى النتائج الآتية :

١ — هل التسليف الزراعي في متناول الزارعين ؟

( ١ ) من المؤكد ، في الحالة الراهنة ، أن الزارع الذي يملك أرضا ذات  
قيمة هو وحده الذي يستطيع أن يرد المصاريف المالية ، وهذه  
المصاريف وفيرة العدد في مصر ، بل إن البعض منها له من الفروع  
العدد العظم المتفعل في داخلية البلاد بحيث أن المالك العقاري  
المله يجد لنسها ، في غير هاته ، ما يحاط به من المسألة لأجل قصير .

وهذه الثانية بأنه لا يجوز كذلك التسلك هذا الامتياز ضد أصحاب  
الحقوق النيلية المقررة على المقارنات قبل دخولها في ملكية البنك أو التي  
نشأت بنهب دخولها في ملكيته .

وكذلك حذفت للجمعية العمومية المادة التاسعة التي تميز للحكومة أن  
تصدر مراسيم بإعفاء البنك من جميع الضرائب والموائد والرسوم المقررة أو التي  
ستقرر .

ويستخلص من مراجعة محضر الجلسة التي عقدتها الجمعية العمومية  
لمحاكمة الاستئناف المخططة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٠ وأقرت على أثرها مشروع  
القانون بعد تعديله — أن استبعاد المادة التاسعة لا يحس حق الحكومة  
في أن تمنع الأعضاء على حدة سواء أكان ذلك بمحض إرادتها أم بالاتفاق مع  
الدول .

وتشرف وزارة المالية برفع مشروع القانون في صيغته النهائية إلى مجلس  
الوزراء للتفضل بإقراره واستصدار المرسوم الملكي به توطئة لعرضه على  
البرلمان .

تحريرا في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠

وزر المالية  
احماعيل صدق

## المجلس الاقتصادي

اللجنة الفرعية المكلفة ببحث مشروع بإنشاء بنك زراعي

### تقرير

نتيجة لما أهرت عنه الحكومة من الرغبة في تنظيم التسليف الزراعي  
من طريق إنشاء بنك زراعي تكون مهمته القيام بكل أو بعض العمليات  
التي تتوالا الآن وزارة المالية — قرر المجلس الاقتصادي ، في اجتماعه  
المعقد في ١١ مارس سنة ١٩٣٠ ، أن يوكل أمر هذا البحث إلى لجنة  
خاصة عليها أن تنظر كذلك فيما إذا كان من المستصوب أن يكون البنك  
صناعيا ، فضلا عن كونه زراعيا .

ورغبة في إنهاء هذا البحث بالسرعة المطلوبة قررت اللجنة ، من ناحيتها ،  
في الاجتماع الذي عقدته في ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ ، أن تقوم بدراسة الموضوع  
بلجنة فرعية مؤلفة على النحو الآتي :

احماعيل صدق باشا  
عمود شكرى باشا  
أحمد غيدى العراب باشا  
كامل صدقي باشا  
سير برترام هورنسي  
مسيو ميريل  
مسيو هنري توس بك  
الديكتور لوي

لذلك فإن الحاجة القروية - مع أنها تسمى بعدم المبالغة في تحديد الفيات حتى لا يذهب المشروع إلى وجهة غير التي أنشئ من أجلها - ترى تحقيق الاقتصاد في النفقات ، أن يقوم موظفو الحكومة ومستعملو في الإقليم بهذه المباحث .

إلا أنها ترى كذلك - دفعا للاعقبات والمخاطر - أن يستفيد هؤلاء الموظفون والمستعملون بفيات معينة من ذي قبل ، وأن يصلوا ضمن الحدود التي يراها البنك ، بما لا يختلف المناطق ، وذلك الفيات وهذا الحدود قابلة للتعديل حسبما تقتضيه الظروف .

(ج) وإذا استعرضت الحاجيات التي يترجم عنها طلب الزارع إلى الاقتراض يتضح أن هناك اثنين منها لا يجوز اتهام الفلاح بقصر النظر إذا استدرك من أجلهما وهما : بذرة القطن والسياد الكياني . والواقع أن الزارع لا يجوز أن يستعمل إلا بذرة مثقاة ، وهذه البذرة تقدمها وزارة الزراعة ، إما بالذات أو بالواسطة ، كما أن عليه أن يطلب الأسمدة الكيانية من تلك الوزارة أو من التجار المرخص لهم بيعها . وقد تبنت الحكومة هاتين الحاجتين منذ بضع سنوات فلم تقتصر أن تقدم للفلاح ما يحتاج من البذرة أو السياد وأن تؤجل ثمنهما إلى المحصول .

(د) أما حاجيات الزراعة الأخرى فقد بلغ من أمر ملحدنا ألا يمكن التمكن بها ، ذلك لأنها تختلف باختلاف المناطق وخصبة الأرض وعدد السكان . فهي إذن ليست ماسة بدرجة واحدة . ولوأنها كفلت جميعا من طريق التسليف لكان في ذلك ، أحيانا ، نوع من التشجيع على عدم التبصر والكيل . مثال ذلك أن ليس من الحكمة أن تقدم أموال إلى فلاح المنوفية ، حيث المناطق غاصة بالسكان ، لمساعدته على إصداق أرضه للزراعة ، كما أنه من غير المرغوب فيه أن تقدم الأموال اللازمة لشراء تقاوي الأذرة أو البرسيم أو الأرض ، إذ يجب أن يحجز الفلاح التقاوي اللازمة لهذه الزراعات من حاصلاته ، ومع ذلك نطرق أحوال يكون من الضروري أن تقدم فيها هذه التقاوي للزارع ، وهذه الأحوال معروفة لا تحتاج إلى ضرب الأمثال .

(هـ) وإلى جانب الحاجة لشراء البذور والأسمدة وإعداد الأرض وجنى المحصول - وكل هذه الحاجيات لها صفات التوابع - توجد حالات أخرى حربية تستدعي الالتجاء إلى التسليف الزراعي . مثال ذلك أن إصلاح الأرض في شمال الدلتا يحضر المصارف يصعب اعتباره حاجة تدعو إلى الاقتراض ، وكذلك استبدال المشاية التي نفقت بسبب الأوبئة الخ .

(و) وقد أراد بعضهم التوسع في الموضوع إلى حد إجازة التسليف لشراء الآلات الزراعية ، وبما أن الأمر خاص بصغار المزارعين فيفس من الحكمة ، ولا من حسن التدبير أنه يطلع بهم إلى التسليف

(ب) أما المالك الصغير - ومن الصعب وضع تعريف كاف لهذه التسمية وذلك لاختلاف الظروف باختلاف المناطق - فإنه لا يملك البنوك لأنها ترفض أن تستدفع في طريق نهايته أن تقدم قروضا عديدة بمبالغ ضئيلة تحتاجها أكثر من مفاعها ، وكثيرا ما يكتفي بتحويلها عبرا باعظ الضقات .

(ج) ولذلك فإن صغار المزارعين لا يجدون الآن كل ما يحتاجونه من الأموال إلا من مصادر خارج المصارف المالية الصحيحة . فهم يلجأون في اقتراض هذه الأموال إما إلى أولئك الذين أنفوا ممارسة المزايا في نطاق واسع أو ضيق ، أو إلى تجار القطن ، بل إلى تجار الحاصلات الأخرى الذين يفترون من الفلاح محصوله بشروط مجبسة .

أما المستاجر البسيط فأمره أصعب ، إذ أن المعروف أن محصوله مبدد لدفع الأرباح المستحق للزجر فلا يقدم له الأموال إلا أولئك الذين يقرضوا للاقتراض في القرى وذلك بشروط يزداد خروجهما عن حد المقول فلما كان المستاجر غير ملء .

٢ - ما هي الحاجيات التي تبرز أن يلجأ الزارع إلى الاقتراض ؟ :

(أ) فيما يختص بالتسليف الزراعي ، يجب أن تقتصر رعاية الحكومة على الحاجيات المنقصة عن الزراعة والمحافظة على الحاصلات دون غيرها وبإدارة أخرى يجب أن تتوافر للزارعين الوسائل التي تمكنهم من أن يستخرجوا من أرضهم أكبر غلة ممكنة ، ومتى لم يملك أن يدفعوا من حاصلاتهم ما لوفرة عرضها من سوء الأثر . هذه هي الاعتبارات الوحيدة التي تكسب المشروع صبغة المنفعة العامة .

(ب) ويلوح أن الطريقة التي حوت عليها وزارة المالية ، القاضي بأن تحدد مقدما فيه معينة لكل زراعة ليست من حيث المبدأ ، مما تصح التوصية كثيرا بأبوابها ، لأن هذا التعديل من طبيعته أن يبعد هذه العمليات عن أن تكون عمليات مصارف ، مع أن من المرغوب فيه كثيرا دخولها في عداد هذا النوع الأخير .

وإلى جانب هذا فإن تقديم الأموال إلى الفلاح ، بدون التأكد من أنه في حاجة صحيحة إليها فيه أبلغ الضرر به إذ يكون من وراء ذلك احتياجه على الاستدانة وخلق حاجيات ، كثيرا ما تكون بعيدة عن حاجيات الزراعة .

ولمعالجة هذه الحال قد يكون الأصوب أن لا تقدم القروض إلا بعد إجراء بحث دقيق لتعيين الحاجيات التي يطلب القرض من أجلها ، ولعرفة ما إذا كان الطالب مليئا أو غير ملء .

إلا أن هذه المباحث تتطلب نفقات كثيرة يبعد القيام بها . كان البنك نفسه لأنها تلقى عليه عبء المصاريف التي تتكلفتها الآلاف من المباحث الفردية .

لجنة للقرية الاشتراك مع الحكومة . وإلى جانب هذا فان  
من الواجب تبسيط إجراءات الحصول بالإلتحاق إلى وسيلة  
الحصول بالطريق الإداري ، وللا نقوض البنك وروح الإصلاح  
فنه تحت عبء المصاريف القضائية مع ما يستتبع ذلك من  
زيادة في سعر الفائدة . وهذا الطيب يبرره كذلك ما اقترح من  
أن يجعل البنك صفة المنفعة العامة

٤ - من فتح السلفيات الزراعية ؟

(١) من المؤكد أن النشل الأعل للسليف الزراعي أن يكون مقصورا  
على الجمعيات التعاونية في القرى ، على أن تقوم هذه الجمعيات ؛  
من ناحيتها ، بأن تستعمل السلفيات في أحسن الوجوه وأكثرها  
ملاسة للمجاعات الفردية . ولو أن ذلك كان ميسورا نلقت ،  
إلى حد كبير ، مهمة الحكومة والبنك ، ولكن الإصلاح أكثر  
نظما وأقل خطرا . ولكن من المسلم به أن الوقت الذي يتطلبه  
صمم إنشاء الجمعيات التعاونية قد يكون طويلا أو غير طويل ،  
بينما الحالة لا تسمح بالترتب فيما يخص التسليف الزراعي بطريقة  
مباشرة . ومع ذلك فيجب أن يكون مقصورا في الانحياز إلى من  
الضروي أن توجه مجهودات الحكومة والبنك لمصلحة الجمعيات  
التعاونية الموجودة أو التي ستنشأ ، وذلك حتى لا يرقق الإصلاح  
الجديد انتشار المصالح . ومع أن على البنك أن يقدم لتعاون معونة  
خاصة ، فإن من واجبه كذلك أن يكفل برعايته إنشاء كل  
ما ينفع الزراعة والتسليف الزراعي كجهاز الغلال ومستودعات  
التخزين وغيرها ، وإتشارها في البلاد . وهذه الطريقة أقرب ذلك  
اليوم الذي يجد فيه الزارع المعونة ، التي يطلبها الآن من  
الحكومة ، متوافرة لدى الجمعيات الاقليمية أو العامة التي تشهدها  
الحكومة برعايتها وتشرف عليها برعايتها .

(ب) يجب - من حيث المبدأ - أن يكون التسليف الزراعي  
مقصورا على الملكية الصغيرة التي تكون الغالبية العظمى في هذه البلاد كما  
يدل على ذلك الجليل للاجتماعي الآتي :

الموزون	المساحة الكلية	المتوسط	عدد	
			هكتار	فدان
١٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٥١,٣٦٣	١,٤٠٤,٠٩٣	٠,٣٩	٠,٣٩
١٠٠٠٠٠٠٠٠	١,١١٣,٢٩٩	٥٣٦,٧٤٤	٢,٠٨	٢,٠٨
١٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٦٠,٣٣٥	٨٢,٥٥٩	٩,٨١	٩,٨١
١٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٤٢,١٤٤	٣٩,٥٥٠	١٣,٧١	١٣,٧١
١٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٩٥,٥٢٨	١٢,٢٦٣	٢٤,١٠	٢٤,١٠
١٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٦٣,٢٩٠	٩,٤٩٣	٣٨,٢٧	٣٨,٢٧
١٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٣٤,٣٦٢	١٢,٧٢٢	١٧,٦٨	١٧,٦٨
المجموع	٥,٩٨٨,٧٧٧	١٩,٧٧٢	١٩,٧٧٢	١٩,٧٧٢

للى تسليفات يجب أن يكون الانتفاع بها مقصورا على كبار  
الزراعيين أو الجمعيات التعاونية الزراعية . وليس معنى هذا أن  
لا توجد أحوال يحتاج فيها زارع صغير ، بصفة استثنائية ،  
إلى المدد الميكانيكية الزراعية لاستغلال أوقته . وفي هذا تميز  
لاقرضه المال اللازم لشراها .

٣ - ما هي الهيئة التي يجب أن تقوم بعملية التسليف ؟

(١) تقوم وزارة المالية الآن بعملية التسليف الزراعي في داخلية  
البلاد ، مستعينة في ذلك بإيجال الحكومة في الأقاليم . وقد سبق  
للحكومة أن قامت بعمل هذه العملية بأشكال ووسائل مختلفة .  
جهلت بها أول الأمر إلى البنك الزراعي الذي كانت تقوم بها  
لحساب الحكومة في قررات دقيقة . وفي خلال السنوات الأربع  
الأخيرة كانت تقوم الحكومة وحدها ، أو بالاتفاق مع بعض  
البنوك ، بعمليات التسليف وتقديم الأموال ، إلا أن هذه  
العمليات كانت مقصورة على التسليف على ما يقدمه الزارعون من  
الضمان . وأخيرا قررت الحكومة أن توسع كثيرا في التسليف  
الزراعي وهي تقوم به وحدها . ونظرا لانتشار الأزمة في داخلية  
البلاد ، بنوع خاص ، لم تنشأ الحكومة أن توثق في تقديم  
المساعدة للفلاحين حتى يتم نهائيا ترتيب الوسائل التي توفج بها  
السلفيات ، والفروض التي تمنحها الحكومة في خلال الأشهر  
الماضية خصصت لأولئك الذين طلبوا مساعدة لأعداد الأرض  
لزراعة القطن .

وباستخلاص من المعلومات التي قدمت للجنة أن مبالغ كبيرة  
قدمت للزراعيين كما سيبين ذلك فيما بعد .

(ب) ترى الحكومة ، بحق ، أن قد حان الوقت الذي يجب أن تنتقل  
فيه العمليات التي تقوم بها إلى هيئة يكون هذا العمل من  
اختصاصها . ومن البديهي أن اشتراك الحكومات يجب أن يقصر  
على المعونة المالية والأدبية التي بدونها لا تصادف البنوك إلا أخطارا  
تكتنف أعمالها وخشية للأمل . أما ترتيب العمل وإدارته وتوزيع  
السلفيات فيجب أن تقوم بها المصارف ، فهي وحدها تستطيع ،  
بإدخال السلفيات في مدار الأعمال التجارية ، أن تنقل أخطارها  
وأن تجعلها أقل كلفة إلى حد المستطاع .

(ج) وجعل السلفيات في مدار أعمال البنوك يتطلب أن يترك إلى  
المصرف ، الذي يجمع هذه السلفيات ، كامل الحرية في التقدير .  
وكيفي - كما سبق القول - أن يكون معروفا أن هذه السلفيات  
تمنع لصالح الزراعة ولمساعدة صغار الزارعين على اعتبار أنهم كذلك  
غريب ، إلا أنه من غير المستطاع تمديد الإيجال وتعيينها فاتها  
مشمعية ، متوعة إلى حد لا نهاية له . ومع ذلك فرب واجب  
إليكم أن يتأكد ، بقدر المستطاع ، من أن السلفة المطلوبة لقرض  
زراعي ، وأن يطلبها أهل السابعة التي يربحونها ، وتحقيقا لهذا  
القرض يجب أن يوضع نظام للاشتراطات : كأن ينظر في إنشاء

وكذلك سيطلب إلى البنك أن يحل محل الحكومة في العمليات التي تقوم بها وهي :

- (١) بيع الأسمدة لأجل .
- (٢) بيع بذرة القطن لأجل .
- (٣) التسليف لحاجات الزراعة والجنى .
- (٤) التسليف على الإقطان .
- (٥) تقديم الأموال للجمعيات التعاونية .

سيصير إذن للبنك أن يقوم مقام وزارة الزراعة في بيع الأسمدة الكيماوية التي يحتاجها كل نوع من الزراعة .

ومن المتوقع أن ميدان العمل من هذه الناحية سيتسع أمام البنك زيادة على ما هو الآن ، ذلك لأن وزارة الزراعة لا تتبع الأسمدة لأجل إلا لللاك ، بينما النظام الذي يوضع للبنك الزراعي الجديد يرى إلى أن يفتح المستأجرون الذين يقدمون ضمانات كافية ، بنظام البيع لأجل .

وعلى ذلك يصح اعتبار الاتحاد الوارد في ميزانية وزارة الزراعة لشراء الأسمدة كالحذ الأدنى لرأس المال اللازم لهذه العملية وحدها ، وهذا الاتحاد هو بمبلغ ٧٣٥,٠٠٠ جنيه مصري للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ وكذلك الحال فيها يخص بيع البذرة اللازمة للتقوى لأجل .

والاتحاد المخصص لهذا الغرض هو مبلغ ٢٦٥,٠٠٠ جنيه مصري أي أن مجموع الاتحادين يبلغ مليوناً من الجنيهات .

وهناك اتحاد ثالث بمبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصري ( يرد ربحه إلى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري ) مخصص لتسليف الجمعيات التعاونية الزراعية وهناك ثلاثة رابعة تستخلص من مقدار السلفيات الزراعية التي مستحقة لوزارة المالية لزراعة القطن .

وقد بلغت الاتحادات المفتوحة لهذا الغرض حتى ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٠ بمبلغ ١,٦٨٧,٥٠٠ جنيه مصري صرف منها حتى ١٦ أبريل الماضي ١,٣٤٩,٢٠٢ جنها مصريا .

وإلى جانب هذا فانه من المنتظر أن تسدد السلفيات الزراعية من سلفيات على حاصلات ، وبخاصة من سلفيات على القطن .

والمعلومات المقدمة من وزارة المالية بخصوص السلفيات على إقطان في سنوات ١٩٣٦/٣٧ و ١٩٣٨/٣٩ و ١٩٣٩/٤٠ فيها من الاختلاف مالا يسمح بأن يستخلص منها تقدير صحيح .

بلغت هذه السلفيات :

جنيه مصري

١٩٢٦ - ٢٧ ٢٧,٠٣٥,٩٦٩

١٩٢٨ - ٢٩ ٣٥٢,٧٩٩

١٩٢٩ - ٣٠ ٥٩٨,٨٠٧

ويمكن أن يلاحظ ، بمناسبة هذه السلفيات ، أن الجانب الأكبر منها خصص لإراضين قدموا أقل من ٥٠ فكتارا .

وعلى ذلك فإن البنك الموجودة في البلاد تهتم للملكية الكبيرة والملكية المتوسطة ما تحتاجانه من الأموال . وقد يكون الأفضل ، عند تقرير المبدأ ، الإشارة إلى وجوب التفاضل من التشدد إلى حد كبير في تطبيقه ، إذ يحسن كما سبق القول أن يترك إلى البنك الجديد كامل الحرية في تقدير كل حالة حسب ظروفها كما أنه يجب أن يترك إلى البنك هذه تحديد المساحة التي يمكن أن تحق عنها الملكية الصغيرة ، ذلك لأن مساحة واحدة معينة قد تتكون منها ملكية صغيرة أو متوسطة ، بل ملكية كبيرة حسب موقعها في هذه المنطقة أو تلك . وكذلك فإن حالة البلاد الاقتصادية لها دخل في تكيف هذه التسمية ، وذلك طبقا لما تتطلبه هذه الحالة من القليل أو الكثير من المساعدة ، وحسبما ترى المصارف أن من صالحها أن تتوسع في السلفيات التي تمنحها عادة أو تقلل منها .

ولما يخص بالمستأجرين فانه لا يقبلون ، في حاجتهم إلى معونة الحكومة من باب التسليف ، أهلية لذلك من سواهم . ولكن لا بد من تحمل المالك كضامن للسداد في المباد . إلا أنه من الضروري التفاضل من أن يتذرع كبار الملاك بحجة مستأجريهم فيستعملوا السلفيات في مصالحهم الخاصة فيغيروا بذلك الغرض المقصود من هذا الإصلاح ويعمرؤا المستأجر ، في الوقت نفسه ، من مساعدة هو أحوج ما يكون إليها لأن الثقة المالية به تكاد تكون مددومة .

### الناحية المالية للمشروع

بعد أن وضع هيكل الأغراض التي سيشتأ من أجلها البنك الزراعي تولت اللجنة الفرعية درس المشروع من ناحية المالية لتحديد الشروط اللازمة لإنشاء البنك ، وتعيين ما يلزم من رأس المال لكي يقتنى له القيام بعمله في السنوات الأولى لتأسيسه .

يكون على البنك الجديد أن يتولى العمليات الآتية :

( ١ ) تقديم سلفيات لأجل لا يزيد على سنة وذلك لشراء بذرة القطن والساد والقيام بتفقات الزراعة ، وكذلك التسليف على الحاصلات .

ويقوم البنك بهذه العمليات في حدود الأغراض التي سلف تعيينها .

( ٢ ) تقديم الأموال إلى الجمعيات التعاونية الزراعية ، وبصفة عامة إلى كل الهيئات التي تعمل على تحقيق أغراض كالأغراض المخصصة للبنك الجديد .

( ٣ ) تقديم سلفيات لأجل لا يزيد على ١٠ سنوات لشراء الآلات الزراعية أو الماشية أو لإصلاح الأراضي الزراعية بمفر الترخ والمصارف .

وفيما عدا أحوال استثنائية ، يقصر هذا النوع من التسليف على الجمعيات التعاونية تشجيعا لإنشائها وانتشارها .

( ٤ ) تقديم سلفيات لأجل لا يزيد على ٢٠ سنة لتحسين وإصلاح الأرض التي يمكن أن تنفع من تحسينات في الري والصرف .

ولا تمنح هذه السلفيات إلا عند انتهاء هذه التحسينات .

وكانت قسبة هذه السلفيات الضمنية على النحو الآتي :

٨٨,٩٥ / في ١٩٢٦ - ٢٧

٨٠,٤١ / في ١٩٢٨ - ٢٩

٨٦ / في ١٩٢٩ - ٣٠

كل هذه الاعتبارات حلت اللجنة الفرعية على القول بأن من الضروري أن يضمن البنك ، منذ تأسيسه ، أن يكون تحت تصرفه مبلغ ٤ ملايين من الجنيهات .

وعند البحث في الوسائل التي يمكن الحصول بها على هذه الأموال كان من رأى اللجنة الفرعية ، وقتها ما ، أن تكون هذه الأموال من جزء من رأس مال ناتج من أسهم ، ومن جزء من رأس مال ناتج من سندات ، على أن يكون إصدار هذه السندات بموجب الحاجة .

كان من رأى اللجنة الفرعية أن يكون رأس المال الناتج من الأسهم بمقدار مليونين من الجنيهات يدفع منه مليون عند الاكتتاب ، والمليون الآخر ، عند طلب مجلس الإدارة ، طبقا للشروط التي ستوضع لذلك .

وأما رأس المال الناتج من السندات فيكون بمقدار مليونين من الجنيهات سعر قائمتها ٤ / ، على أن تكتتب فيها الحكومة ، لأنها المكتتب الوحيد الذي يمكن المطالبة في الظروف الحالية وبمثل هذه الشروط .

إلا أن اللجنة الفرعية ، بعد أن تمتعت في بحث الموضوع ، توصلت إلى النتيجة الآتية : لا يمكن أن تكون للبنك حياة ناصعة إلا إذا ضمن له ، عدا رأس ماله ، الحصول على مبالغ كبيرة بقائمة متعجلة ، وذلك في خلال السنوات الأولى من تأسيسه ، على الأقل .

والواقع أن اللجنة الفرعية ترى أنه يجب أن يضمن البنك ، هذا مبلغ ٤ ملايين من الجنيهات الذي سبق الكلام عنه ، مليون من الجنيهات في السنة الثانية ومليون آخر في السنة الثالثة .

### الاكتتاب في رأس المال

ترى اللجنة الفرعية أن ما يجتازه البلاد الآن من الظروف الاقتصادية والمالية يجعل نجاح التسليف الزراعي غير مكفول ، إلا إذا قبلت الحكومة أن تتحمل نصيبا عظيما من الأموال التي ستقدم للبنك الجديد .

أدركت الحكومة هذه الضرورة حين أنشأت الاحتياطي الزراعي .

والواقع أن المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٩ الخاص بإنشاء الاحتياطي الزراعي ينص على أن يستعمل الاحتياطي الزراعي في الأوجه الآتية .

(أ) منح سلف للزارعين .

(ب) لمعالجة الميئات التي تصل في سبيل تحسين الشؤون الزراعية وما هو مرتبط بها من الصناعات .

(ج) لتأمين التي ترى الحكومة اقتضاها في الأزمات الاقتصادية الخاصة بالقطاعات الزراعية .

يكون الاحتياطي الزراعي من المبالغ الآتية :

(أ) من مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري تؤخذ من الاحتياطي العام .

(ب) من المبالغ الناتجة والتي تتج من بيع التطن الذي كان في حيازة الحكومة عند صدور قرار مجلس الوزراء في ٩ يونيو سنة ١٩٢٩ لمواصلة على إنشاء احتياطي زراعي .

(ج) من المتحصل من ضريبة القطن ابتداء من السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١

يتضح من هذا أن الأغراض التي أنشئ من أجلها الاحتياطي الزراعي مطابق ، إلى حد ما ، للأغراض التي سيشتا من أجلها البنك الجديد . لهذا ترى اللجنة الفرعية أن نصيب الحكومة في الاكتتاب بأسهم البنك يجب ألا يقل عن ثلث رأس المال ، وألا يزيد على النصف عند عدم تنظية الاكتتاب بأكمله .

وبهذه المناسبة ترى اللجنة الفرعية أن من أجمع الوسائل لتشجيع على الاكتتاب العام أن تضمن الحكومة للأسهم العادية ربحا لا يقل عن ٥ / .

ولتنظية ما قد تتحملة الحكومة من الخسارة من جراء هذا الضمان يفتح أنه في حالة ما يزيد مقدار الأرباح التي ستوزع على الأسهم على مبلغ ٥٠ ألف جنيه أي قيمة الأرباح المضمونة فان الحكومة تساهم في هذه الزيادة بمقدار ١ / .

وليس هذا الضمان بدعة جديدة - فقد بلات الحكومة المصرية إلى نظيره عند إنشاء البنك الزراعي إذ ضمنت ربحا صافيا بواقع ٣ / . لجميع المبالغ الموظفة في السلفيات سواء أ كانت من رأس المال أم ناتجة عن السندات .

وبما يشابه هذا ما قامت به حكومة اليابان حين ضمنت ربحا قدره ٥ / . لأسهم البنك الصناعي الياباني الموضوع تحت إشرافها المباشر .

أما سندات هذا البنك التي يبيع في أوروبا فانها تتج ، بلا قيد ولا شرط ، بضمان الحكومة اليابانية للقائمة والامتلاك .

وإلى جانب هذا فان حكومة فنلند ، حين إنشاء المعهد الزراعي ، اكتسبت بمبلغ ٢٨ مليونا من المراكات في أسهم لاصطي أرباحا ، وبمبلغ ٧ ملايين ونصف مليون مارك في أسهم تعطى قائمة .

سلفيات تقدم تدريجيا للبنك الجديد من غير أن يطالب بسدادها

سبق القول أن اللجنة الفرعية كان من رأيها ، وقتها ما ، أن يصدر البنك بحسب حاجاته ، سندات تدفع ضبا قائمة قدرها ٤ / ، تكتتب فيها الحكومة لغاية مليوني جنيه ، ولكنها عدلت عن هذا الرأي بعد أن تمتعت في بحث الموضوع .

(٢) يصادق مجلس الوزراء على تعيين عضو مجلس الإدارة المنتخب أو الموظف الكبير الذي سيخضع إليه بالإدارة العامة للبنك .

(٣) يكون حق الجمعية العمومية غير العادية ، فيما يخص بتعديل نظامات البنك ، خاصاً لمصادقة الحكومة كما هي الحال بالنسبة للبنك الأعلى مابيك الزراعي المصري .

وهذه الضمانات ، وإن كان من شأنها أن تقدم للحكومة تأكيداً باتساقها ، إلى حد ما ، على أعمال البنك — ليس من طبيعتها أن تعزل عن حسن إدارة هذه الأعمال .

### العلاقات بين ودارات الحكومة ومصارفها وبين البنك

تقتضي طبيعة العمليات التي سيزاولها البنك بأنه يكون على اتصال :

#### ١ — بوزارة الزراعة :

(أ) للاضطلاع على تنفيذ القانون انطباعاً بنظم استيراد الأسمدة والمتاجر فيها .

(ب) للاضطلاع على تنفيذ القانون انطباعاً بحرم غلط بذرة الطن .

(ج) وضع الإجراءات التي تتبع بشأن الجمعيات التعاونية والبراسات اللازمة لانتاجها وما يقدم لها من أسباب التشجيع سواء من طريق تخفيض سعر الفائدة على السلفيات التي تمنح لها أو من أي طريق آخر .

(د) لإنشاء المستودعات العامة .

٢ — بمصلحة الأموال المقررة لتحويل السلفيات بالطرق الإدارية .

٣ — بمصلحة الأملاك باعتباره أكبر مورد للبنود المعطاة .

وفيما عدا العلاقات بين وزارة الزراعة والبنك التي يتفق الطرفان على تنظيمها فإن وزارة المالية تتولى ترتيب ما سيكون من العلاقات بين البنك وبين مصلحي الأموال المقررة والأملاك .

وترى لجنتم الترقية وجوب أن ينص القانون الذي سيصدر بإنشاء البنك على المبادئ الأساسية الآتية :

(١) الاعتراف بأن للبنك صفة المنشأة العامة مع ما يترتب ذلك من إعفاءه من الضرائب والموالء والمخالفات والمخيلة .

(٢) الاعتراف بحق الاشخاص لأموال البنك على سائر الديون غير المبجلة .

(٣) تخصيص أموال البنك بالطرق الإدارية كما هي الحال بالنسبة للأموال الأميرية .

(٤) وقف مفعول قانون نعمة الأمانة فيما يخص تخصيص أموال البنك .

والواقع أن من أكبر ما يرغب فيه ألا تكون الأرباح التي يجمع من السلفيات التي يقدمها البنك عبئاً ثقيلاً على المقرضين ، وترى اللجنة الفرعية أن من الضروري ألا يزيد سعر هذه الأرباح على ٧ ٪ ( ٦ ٪ للجمعيات التعاونية ) وأن يصل سعر فوائد التأخير إلى ٩ ٪ .

فإذا ما سلم بهذا فإنه ينبغي أن الأرباح التي يمنحها البنك من توظيف رأس المال وحده لا تكفي لسد نفقاته وتوزيع ربح معقول على المساهمين ، خصوصاً وأن طبيعة العمليات التي سيقوم بها البنك تقتضي بأن يكون هذا التوظيف بأكمله لفصول السنة .

ولا سيول إذن لإيجاد توازن في ميزانيات البنك إلا إذا قبلت به مبالغ كبيرة ، حسب حاجاته ، فائدة معتدلة قدرها ٢ ٪ .

ونظراً لأن هذه المبالغ غير قابلة للسداد فيكون لها امتياز على جميع موجودات البنك .

ليس هناك من هو أقدر من الحكومة على تقديم هذه الأموال .

مع العلم بأن الحكومة بعملها هذا لأجل أكثر من احتذاء الخطة التي جرت عليها حكومات فرنسا وإيطاليا وبلونيا والسويد وتشيكوسلوفاكيا فإن هذه الحكومات قدمت مساعداتها لمئات مماثلة للبنك الجديد بشكل إمانات أو قرض بفائدة مخفضة .

لهذا ترى اللجنة الفرعية أن على الحكومة ، بدلاً من الاكتتاب في رأس المال الناتج من السندات ، أن تعتمد بأن تقدم إلى البنك الجديد ، حسب حاجاته ، المبالغ الآتية بصفة سلفيات غير قابلة للسداد .

لغاية ٣ ملايين من الجنيهات في السنة الأولى لتأسيس البنك .

لغاية مليون من الجنيهات في السنة الثانية .

لغاية مليون من الجنيهات في السنة الثالثة .

وفيما يخص بما يحتاجه البنك من الأموال في المستقبل ، تتعهد الحكومة بأن تتصرف في الموضوع ، بنفس الروح ، طبقاً للضرورات الحادثة .

الضمانات التي تقدم للحكومة مقابل اشتراكها في إنشاء البنك

ترى اللجنة الفرعية الاحتفاظ بالضمانات الآتية للحكومة :

(١) تكون نسبة الأعضاء الذين يمثلون الحكومة في مجلس إدارة البنك موازية لنسبة اكتسابها في رأس المال .

ورغبة في إيجاد علاقات وثيقة بين مختلف مصالح الحكومة والبنك يترجح أن يكون وكيل المالية وموظف كبير من وزارة الزراعة وللدير العام للأموال المقررة أعضاء بمجلس القانون في مجلس الإدارة .

ومن المقترح كذلك أن يختار بقية الأعضاء الثمانية للحكومة في هذا المجلس من غير رجال السلك الإداري للحكومة .

واستناداً إلى المعلومات التي قدمت يمكن التمسك بأن كل نوع من هذه العمليات مستفاد منها من المال يقرض لفترة معينة ويصرف في فترة معينة كذلك، ومن المسألة أيضاً أن العروض التي تقدم لزراعة الشجر تستوفى في غضون الشهر وأن مختلف العمليات التي تقدم لزراعة الفطن تدفع من عمليات تدفع على هذا المصنوع، وأن هذه العمليات من المحتمل أن تزداد على مختلف دفع.

١٤٠٠ / ١٠ ديسمبر و ١٣٠٠ / ١٠ فبراير و ١٢٠٠ / ١٠ مايو.

من المقرر أن تقدم طلب بصفة إستراتيجية دفع مبلغ ضئيل : ١٠ قروش مثلاً ، فلو فرض أن بلغ مجموع الطلبات ١٠٠ ألف طلب فكانت جملة ما يبلغ من أجلها ٢٠ ألف جنيه .

فإذا استبدلت هذه العروض الاحتمالية بعمليات حاسبة فإنها تؤول إلى نتيجة كانت عملية الفروخ بسبب قصر البنك عليها على فصول السنة ، إذ في المتوسط أن تبقى أموال البنك مبطلة في قترين من السنة ، أي أنها لا تسلي إلا ثلاثة بصر ٣/٤ ، وذلك في المدة الواقعة في خلال شهرين يتأخر وفراجه وخصوصاً حوالي برتية ويولييه وأعطس على كل عام .

يستخلص إذن من هذه المباحث ، ومن الأرقام التي أمكن الوصول إليها أن المسألة مسألة تقريبية بأوسع مدنى الكلمة وهي تجمع ، وفي نظرنا ، بأن يقدر بأن تعطيل أموال البنك في قترين من السنة ستكون نتيجته كما لو كانت الأموال وطلقت طول السنة بصر ٦/١٠ .

٤٠٠٠٠٠٠ جنيه بصر ٦/١٠ تعلى ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه .

يظهر جلياً أن هذه الأرباح ليست عظيمة القدر إذ تكاد استنفدها بسرعة التغيرات العامة مضافاً إليها القوائد الواجب دفعها على المبالغ المقرضة ، وفي هذا ما فيه من خطر جديد بنكاك البنك الزراعى المقترح إنشاءه ، وذلك لتمدد العمليات التي يسبقها وضائتها وتتمشيها في كل أنحاء القطر وقصر أرباحها مما يجعل طلبها ضعيفة ، ويحلل الضرورة القاسية التضامية بتضييق نفقات البنك إلى النظر فيما سيكون عليه نظام العمل في البنك .

فإذا أراد البنك أن يتولى كل العمليات بنفسه ، وأن يكون له موظفوه فلا شك في أنه سيترجم بمجمل . وهناك طريقة للاقتصاد في النفقات ترحل للذهن وهي أن يستعين البنك ، إلى حد كبير ، بمؤنة رجال الحكومة كسبب القول بذلك .

إذن يمكن الاكتفاء بالمعونة والصرف في كل قرية لتسلم طلبات المصلحة وتحرير الاستقارير والتأشير عليها ومراقبة هذه العملية ، وبمساعدة عامة يمكن الاكتفاء بها لا أعداد ملف السلفة . يجوز الانتفاع بمجملاتها ، لا على اعتبار أنها لا يتحولان أبداً ما بل على اعتبار أنها بتقاضيا عملية ضئيلة ، إذ في مقدورها أن يقدمها كل المعلومات الواقية عن طالبي السلفة وفي حيائهم من الأرض سواء من طريق الملك أو الإيجار ، وبمستوى ملاحظة أنه لا يمكن أن يتحرك لمصلحة وإسبة التقدير ، خشية ما قد يبعث ذلك من الخبايا أو الغلاظة .

## ما يحتمل أن يكون للشرح من النتائج المالية

هذه العمليات المالية التي يسبقها بها البنك الجديد هي :

( ١ ) تقديم عمليات لأجل لا يزيد على سنة وذلك لشراء بذرة الفطن والسياد والقيام بتفاداة الزراعة وكذلك التسليف على المصالحات .

وتقوم المنظمة بجمع العمليات في حدود الأغراض التي سبق تعيينها .

( ٢ ) تقديم الأموال إلى الجمعيات التعاونية الزراعية وبصفة عامة إلى كل الهيئات التي تعمل لتحقيق أغراض كالأغراض المتخصصة للبنك الجديد .

( ٣ ) تقديم سلفيات لأجل لا يزيد على ١٠ سنوات لشراء الآلات الزراعية أو الماشية أو لإصلاح الأراضي الزراعية بمجرى الترع والمصارف .

وفيما هذا أحوال استثنائية يقصر هذا النوع من التسليف على الجمعيات التعاونية تشجيعاً لإنشائها واتشارها .

( ٤ ) تقديم سلفيات لأجل لا يزيد على ٢٠ سنة تحسين وإصلاح الأراضي التي يمكن أن تنفع من تحسينات في الري والعرف .

ولا تجمع هذه السلفيات إلا عند انتهاء هذه التحسينات .

ومن المفهوم أن العمليات المشار إليها تحت رقم (٤) لا يمكن القيام بها في الحال كما أن العمليات الواردة تحت رقم (٢) و (٣) خاصة بالجمعيات التعاونية ، ومن التام أن يجب احتساب كل فرصة تستمع لتشجيع هذه الجمعيات إلا أنها الآن قليلة العدد ، ضئيلة الأهمية . لم يبق إذن إلا العمليات المشار إليها تحت (١) وهي التي يوجبها إليها بمجهود البنك ضد المصلحة .

ولقيام هذه العمليات أقترح أن يكون لدى البنك :

جنيه مصرى	
رأس مال قدره مليونان من الجنيهات يدفع منه ...	١٠٠٠٠٠٠
وسلفيات تقدم للبنك بحسب حاجته إلى أن تبلغ ...	٣٠٠٠٠٠
	٤٠٠٠٠٠

واقترح كذلك أن يضمن للأسماء وجم قدره ٤/١٠ .

وأن يكون سعر الفائدة ١/٢ ( ١/٣ للجمعيات التعاونية ) .

وسعر قائمة التأخير ١/٩ .

هذه هي الأمثلة التي ورد أن تمتد قاعدة تقدير النتائج المالية للشرح .

مسألة التقدير هذه من الضبط عليها خصوصاً وأن الموضوع متعلق ببنك وأن كاتب تأليفه قد اتخذ الشكل التجارى ، إلا أنه يجب أن يعمل على أسس شعبة شيء من التكلف ، نظراً لأن البنك له صيغة المنظمة العامة ، ولأنه اختيارات متعددة .

وعلى ذلك فإن ما لديه من الأموال وقدرها ٤ ملايين من الجنيهات سيوظف في عمليات تهمس بنوع خاص على العمليات التي سوف الإشارة إليها وقد يتفهم المستأهل ما مقدار هذا التوظيف في السنة الأولى أو في السنتين الأولى . ما هي نسبة الوقت التي ستوظف في خلاله أموال البنك بصر ٦ أو ١/٩ . ثم ستبقى في خلاله مبطلة تدفع عنها الفائدة التي تلغ على الأموال المودعة بالحساب الجارى ويمكن تقديرها بواقع ٣/١٠ .

يجب كذلك أن يتوافر شرط آخر وهو السرعة في إنجاز العمل . يجب أن يمن التفكير في المجهود الذي تتطلبه عمليات التسليف على الأقطان . يقضى العمل بتوزيع مليون جنيه على سفليات متوسط قيمة الواحدة منها . ١٠ جنيهات أى عبارة عن ١٠٠ ألف سفلة تحقد في خلال شهرين . يجب ، منذ البداية ، أن ترتب ملفات هذه السفليات بأسرع ما يمكن وبأبسط الوسائل ، إذ من المستحيل أن يثبت بكل الطلبات إلى المركز الرئيسى ليتولى مجلس الإدارة فحصها . لذلك يجب أن تكتب الطلبات عند مكتب فرعى له ، فيما عدا الأحوال الاستثنائية ، سلطة البت في أمورها .

لهذه الاعتبارات تستخلص اللجنة الفرعية أن لا مئاص من الأخذ ، إلى حد ما ، بنظرية تحديد فئات مقدما . لإيراد الكلام هنا عن التعميد المطلق الذى يمر إلى المبالاة في التسليف ، وإنما المقصود هو تحديد نسبي في البداية ، بمعنى أن توضع فئات تختلف باختلاف المناطق ، واختلاف عملية التسليف ، يسهل فهمها على طائى السلفة والعمد والمصاريف وكل من يجمع الأمر . هذه هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى الفرض للطلوب والتفادى من المبالاة والمبالاة . ولكن يجب أن يكون مقررا في الأقطان أن إصدار الاستشارة لا يترتب عليه أى حق في السلفة ، فيمجرد وصول الاستشارات إلى المكتب الفرعية ( مكتب في كل مديرية ) تعرض إلى مندوب البنك الذى يرفض السلفة أو يقرها أو يخففها ممتددا في ذلك على ما لديه من القوائم السوداء ، وعلى المانة في الأحوال الاستثنائية .

يجب أن يحسب حسابات هذه السفليات في الفروع وأن تنظم هذه العملية أحدث تنظيم بأوسع معاني الكلمة بمعنى أن يتولى فيها غاية التبسيط في الإجراءات .

أما المركز الرئيسى فلا يحسب إلا حسابات المجموع التى تبليها له الفروع في فترات معينة . ويقوم المركز الرئيسى كذلك بمراقبة الفيات المعمول بها وتبديلها طبقا للظروف وتعاليم التجارب ، كما أن عليه أن يجمع بيانات إحصائية ، وأن يقوم بعمليات المقارنة ، لأن هذه العمليات وتلك البيانات تؤدي أجل الخدمات لإدارة عملية من هذا القبيل .

ويجب كذلك أن يكون هناك مفتشون ( وهذا الأمر لا مفر منه دام الأساس أن لا يترك الأعمال في المركز الرئيسى ) تدفع لهم مرتب على ما ويكونون أهل قه ، مهمتهم التفتل بين الفروع لمراقبتها .

ويجب كذلك تبسيط الإجراءات الخاصة بتحصيل السفليات وأن يكون هذا السداد في الوقت الذى يجي فيه الضرائب ، وإذا حدث صعوبات في تحصيل السفليات يرجع إلى إنجاز الإدارى يقوم به موظفون من الحكومة ضامنا للسداد . ويجب في هذه العملية السهر على تخفيف تكاليف الحراسة والاحتياط التى تهدد بأن تكون باهظة نظرا لضعف المبالغ المقررة .

وبلاط عرضا هنا أن الرجوع إلى السفليات التى كان البنك الزراعى يقوم بها وهي مماثلة للسفليات التى تدرس الآن ، والرجوع إلى التجربة الحالية التى تجربها الحكومة يؤيدان إلى هذه النتيجة : إن الضرائب يجب أن تكون ضئيلة إذا نظر التسليف بشكل عمل ، وإذا أمكن - منذ البداية - التفادى من الماطلين الذين يستطيع المصدة والمصاريف تعيينهم في كل قرية .

— وتغنى اللجنة الفرعية أنه لو أمكن تنظيم العمل طبقا لخط المرسومة .  
— وفرة الاستعانة برجال الحكومة .  
— فروع في المديرات لها استقلال واسع .

مركز رئيسى ينظر في تكوينه إلى أن يكون بسيطا بقدر المستطاع بحيث له الرقابة ، وبحيث يستطيع أن يدخل تحقيقات على النظام مستعينا في ذلك بالبيانات الاحصائية .

فان من المستطاع تحقيق الفرض المطلوب مع تخفيض النفقات . وهذا التخفيف لا مفر منه إذا أريد أن يضمن للبنك حياة نائمة . ويمكن للتدليل على ذلك أن تقدر النفقات العامة التى يتقبلها البنك ، في حالة ما يبلغ ما لديه من الأموال و ملايين من الجنيهات .

ومن المفهوم أن البنك سيخفى من مصاريف عدة : عن طريق الإعفاء من الضرائب ، وقلل الوسائل بلا أجر وغير ذلك . إلا أن هناك مصاريف لابد من القيام بها لدفع مرتبات موظفى البنك ودفع المصروفات إلى أولئك الذين سيعاونون البنك بانتظام ( يجب أن تكون هذه المصروفات قليلة ولكن لا سول إلى التفادى منها ) .

وقد أدت محاولة لتقدير النفقات العامة إلى أن مجموعه يبلغ ١٠٠ ألف جنيه . وترى اللجنة الفرعية أن هذه نتيجة تدعو للتناؤل .

وبلاط في هذا الباب أن المصاريف التى تكبدتها البنك الزراعى في سنة ١٩٠٨ ، حين كان نظام السفليات حرف ( ١ ) لا يزال قائما بلغت ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

هنا فضلا عما طرأ منذ ذلك التاريخ من الزيادة في تكاليف المعيشة ومرتبات الموظفين .

وإلى جانب هذا فانه يجب التفكير في تمدد العمليات مع ما يقع ذلك من تمدد الملفات وإذا روى أن هذه الملفات ستكون بسيطة وأن ما يخص منها يقتصر واحد (١) يجوز اختياره ملقا واحدا — ولا يمكن أن يقدر عدد هذه الملفات بأقل من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف ملف — فان من المتصور أن يبلغ ما يتفق على كل واحد منها ٣٠ قرشا ، أى أن مجموع المصاريف تراوحت بين ٩٠ و ١٢٠ ألف جنيه .

وبلاط أن النفقات التى تكفلها الحكومة في عمليات التبسيط على الأقطان بلغت ٢٠٪ من المبالغ المقررة مع أنها لم تكن موظفين مخصصين لهذه العمليات .



وهم اللجنة الفرعية قبل أن تنحصر نحرهما أن تترب عن تقديمها المونة التي قدمت للسكرارية العامة للجلس الاقتصادي فقد كانت هذه المونة على القوام كثيرة النفع وهي دائما موضع تقدير كبير .

نحرفا ٨ مايو ١٩٣٠

صديق المجلس الاقتصادي على هذا التقرير في الاجتماع الذي عقده يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٣٠

القاهرة في ١٦ يونيو سنة ١٩٣٠

وزير المالية  
ورئيس المجلس الاقتصادي  
مكرم عيّد

### مذكرة إلى مجلس الوزراء

بعد أن صدر المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ المرخص للحكومة بالاشتراك في إنشاء بنك زراعي مهمته تقديم الأموال لعصام الملاك الذين لا يجدون لهم وسيلة للاتصال بالبنوك القائمة في البلاد - عينت وزارة المالية باعداد الوثائق الخاصة بتأسيس شركة مساهمة لبنك التسليف الزراعي وتبصير وتنظيم ما سيكون بين الحكومة والبنك من الروابط والعلاقات .

وهذه الوثائق هي :

- (١) العقد الأول بين مؤسسي الشركة .
- (٢) شروط تأسيس الشركة (نظامنامه) .
- (٣) مشروع الاتفاق المحدد والنظم لما بين الحكومة والبنك من الروابط والعلاقات .

وسيقع هذا الاتفاق بعد صدور المرسوم الملكي بتأسيس الشركة .

وعند وضع مشروع الوثيقتين الأولى والثانية حرصت وزارة المالية على أن يصاغ منها بما الأحكام العامة بنفس الصيغة التي وضعتها لجنة القضايا في نموذج نظامنامه .

أما الأحكام الخاصة بشركة بنك التسليف الزراعي فقد وضمت لها نصيرص خاصة عهد بمراجعتها إلى لجنة منفردة من اللجنة المالية للجلس الاقتصادي ثم أعادت النظر فيها اللجنة المالية .

أما الوثيقة الثالثة فقد عينت وزارة المالية بأن يجعلها - بقدر المستطاع - مطابقة للقرارات التي أصدرها مجلس الوزراء في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عند بحثه مشروع المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الذي سلفت الاشارة إليه .

أعادت اللجنة المالية للجلس الاقتصادي النظر في هذه الوثائق وكذلك لجنة قضايا الحكومة حتى انتهى الأمر بوضعها بالصيغ التي أقرها المجلس الاقتصادي .

وهذه الوثائق مروضة بشكلها النهائي على مجلس الوزراء للتفضل بالنظر فيها وإقرارها .

ولأنه من أدق ما يكون أن يوضع تقرير حسابي لمثل هذه العمليات ، إلا أن اللجنة تفتح أن يكون التقدير على أساس ١٧٥,٠٠٠ جنيه للنفقات العامة .

وبصرف النظر عن الأرقام فإنه يمكن أن يستخلص من هذا البحث نتيجتان :

الأولى - إن قصر البنك عملياته على أنواع مخصصة ، كما سبق الشرح ، يستلزم أن يبقى جزء كبير من أمواله معطلا خلال فترتين من كل سنة وفي ذلك قص في موارد البنك )

الثانية - أن الضرورة القصوى تدفع على البنك أن يسير باهتمام على تخفيض مصاريفه العامة .

ومن الممكن الوصول إلى تحقيق النتيجة الثانية بالطرق الآتية :

- (١) الاستعانة إلى حد كبير بالموظفين المحليين .
  - (ب) عدم تركيز الأعمال والتبسيط في الإجراءات وفي مسك الدفاتر .
  - (ج) الاستعانة بعدد قليل من الموظفين تشرف عليهم هيئة بحسن اختيارها وتدفع لها مرتبات عالية .
- وعلى الرغم من تحقيق الشرط الثاني أتم تحقيق ، ومن المزايا والتبسيطات المتوافرة للبنك فإنه من الضروري ، لضمان حياته ، أن تكون الفائدة التي يدفعها على الأموال المقدمة له قائمة ضعيفة .
- على هذا الأساس اتضح لجنة الفرعية أن مبلغ مليونين من الجنيهات يتنج من الاكتتاب في السندات لا يؤدي للمونة اللازمة إلى جاب رأس المال وقدره مليون من الجنيهات .

ولذا رأت اللجنة الفرعية ضرورة الاشارة بأن تقدم الحكومة في السنة الأولى ثلاثة ملايين من الجنيهات بفائدة قدرها ٢,٥٪ وهو متوسط السعر الذي تتقاضاه على أموالها المودعة في البنك .

فاذا قدر أن إيراد البنك من توظيف أمواله سيكون ٣٤٠,٠٠٠ جنيه .

يستقل منه الفوائد المستحقة على المبالغ المقرضة ٧٥,٠٠٠ جنيه .

النفقات العامة ١٢٥,٠٠٠ جنيه .

يكون ما يتبقى له لسد الخسائر المحتملة وتكوين الاحتياطي وبلغ الأرباح من رأس المال ، وقدره مليون من الجنيهات ، مبلغ يتراوح بين ٤٠٣ و ٤٠٥ ألف جنيه .

من المؤكد أن هذا المبلغ سيزداد بزيادة أعمال البنك منذ السنة الثانية أو الثالثة ، وهناك مورد للزيادة من طريق ما سيبلغ من فوائد التأخير ، ومن طريق الرسم الذي سيفرض عند تقديم الطلب .

ولا عجل لأن تثير هذه النتيجة أي استغراب فإن صيغة المقضة العامة التي يراد أن يصطبغ بها البنك لا تجعله في غداد المصارف التجارية التي في مقدورها أن تحميه توازن طبييا في أعمالها بدون مونة قيمة من جانب الحكومة .

وقيل الشروع في تحليل هذه الوثائق ترى وزارة المالية واجبا عليها أن تدرج القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء وأن تبين ما انتهى به الأمر عن كل قرار .

سلف القول بأن مجلس الوزراء عند بحثه مشروع المرسوم بقانون المرحص للحكومة بالاشتراك في إنشاء بنك زراعي ملق هذا الترخيص على وجوب النص على القواعد الآتية في الاتفاق الذي سيبرم بين الحكومة والبنك :

(١) لا يزيد سعر الفائدة التي يقدمها البنك للجمعيات التعاونية على ٥٪ .

(٢) لا تغل الفائدة التي تتقاضاها الحكومة عن القروض التي تقدمها للبنك عن ٢٪ ولا تزيد على ٣٪ .

(٣) الأسهم التي تكتسب بها الحكومة في رأس مال البنك تكون غير قابلة للتداول .

(٤) المبالغ التي تزيد على حاجة البنك ويريد البنك توظيفها بطريق الإيداع تكون للحكومة حتى استردادها . وبين مقدارها في الحساب الجاهري بين الحكومة والبنك .

(٥) يجوز للحكومة أن تطلب إعادة النظر في أي قرار تراه معرضا لمصالح البنك لخطر بشرط أن تقدم الطلب في غضون عشرة أيام من تاريخ صدور القرار . وفي هذه الحالة لا ينفذ القرار إلا إذا وافق عليه ثلثا أعضاء مجلس الإدارة . أما إذا كان القرار صادرا من الجمعية العمومية فتكون الموافقة عليه بأغلبية خاصة يحدد في عقد التأسيس .

أما الفيدان الأول والثاني فقد نص عليهما بدون تعديل في الفقرتين (٣) و(٥) من مشروع الاتفاق .

وأما الفيد الرابع فقد قتل كما يأتي :

” للحكومة الحق في استرداد الأموال الزائدة عن حاجة البنك ولهذا الأخير الحق في طلب رد الكتل أو البعض عند الاقتضاء “ .

وقد تناقشت اللجنة الفرعية في هذا الموضوع طويلا وأقرت له فقرة خاصة في التقرير الذي رفته إلى اللجنة المالية التي أقرت وجهة نظرها ووقد جاء في ذلك التقرير بهذا الصدد ما يأتي :

” ولو أن اللجنة تشاطر الرأي الذي أبداه مجلس الوزراء من حيث مبدأ القيد الذي وضعه بشأن توظيف ما قد يكون زائما لدى البنك من الأموال إلا أنها لا ترى من مناصبه إلى حد إقرار حق الحكومة باسترداد المبالغ التي تزيد على حاجة البنك ويريد توظيفها بطريق الإيداع .

وذلك لأن استعمال حق كهذا قد يكون من ورائه شل حركة بنك التسليف الزراعي مع ما يقرب على ذلك من إضرار بصغار الملاك المهرين

فأفترض من جهة أن قد وسد لدى البنك أموال طائلة لأي سبب كان كتمطيل التسليف بسبب الفصول الزراعية أو مزاحمة البنك الأخرى أو كثرة الرضا في البلاد بشكل لم يجد من قبل — فانه يبدو غريبا أن يعي البنك في توظيف هذه الأموال لدى أية هيئة أخرى غير الحكومة التي قدمت هذه الأموال وأن يوظفها بسمر مصطنع يراد عمدا أن يكون ضيقا .

يقابل هذا من الناحية الأخرى أن الحكومة صاحبة هذه الأموال قد تكون لأسباب أخرى ولطاعات عاجلة مضطرة إلى حجز هذه الأموال في الوقت الذي يحتاج فيه البنك إلى استردادها ليرسل ما انقطع من عمله .

وقد صرح مسيو فيستون بأن من رايه أن يوضع في الاتفاق نص يضمن لبنك التسليف الزراعي تدبير الأموال اللازمة لأعماله بسهولة ويسر من الحكومة أن تسترد موقتا الأموال التي يظهر أن توظيفها في حدود (المادة ٧) من النظامات لا يمكن القيام به وقدم مذكرة في هذا الشأن .

وعند بحث المذكرة التي رفعها مسيو فيستون تساءلت اللجنة الفرعية عن النافع للحكومة لأن تستعمل حقها في طلب رد الأموال الزائدة .

فاذا كان هذا الدافع حاجة الحكومة لئلا قد يصبح من غير الميسور للبنك أن يسترد هذه الأموال بمجرد إخطار الحكومة بذلك وليس من مصلحة البنك أن يخفى — لمصلحة الخزنة العامة — عن أموال غير واجبة السداد إلا في حالة انصافية .

أما إذا كان يقصد من هذا الطلب منع بنك التسليف الزراعي من أن يوظف في السوق العامة وبالسعر العادي أموالا استدانها بسمر وهي فيحرم بذلك الخزنة العامة من مورد طبيعي لها تساءلت اللجنة عما إذا كانت هناك وسيلة للتوفيق بين المصلحتين وذلك بأن ينص في الاتفاق على أن النسيج من توظيف الأموال الزائدة (حين يستدعي قلدا من هذه الأموال) يدفع للحكومة التي لا يصح لها بد ذلك أن تطالب بفائدة عن الأموال التي وظفت وأن تعتبه هذه الأرباح .

ونظرا لأهمية الموضوع ولضرورة البحث عن صيغة تبديد الغشاق التي سيثيرها لدى البنوك الأخرى وجود مثل هذه الأموال المقرضة بسمر وهي والتي يستطيع بنك التسليف الزراعي توظيفها في السوق المالية مما يكون من ورائه مزاحمة تلك البنوك لا قبل لها بدفعها . لذلك لم تر اللجنة اتخاذ قرار في هذا الصدد وقبلت بإبقاء الموضوع ليكون محل مناقشة في اللجنة المالية “ .

وقد انضمت اللجنة المالية إلى وجهة النظر التي أبداه مجلس الوزراء من حيث مبدأ القيد الخاص بتوظيف الأموال الزائدة ووات تعديل ذلك القيد بطريقة تضمن تحقيق الفرضين الآتيين :

(١) أن تترك للبنك أموال للتداول يكون مقدارها حوالي نصف مليون من إنيات .

(٢) أن يحفظ للبنك حق استرداد كل أو بعض المبالغ المودعة لدى الحكومة عند حاجته لذلك .

وتنص المادة ٦ على أن الشركة المساهمة - بنك التليف الزراعى المصرى - لها شخصية معنوية خاضعة للقضاء الأهل .

ونظرا لما لهذا الموضوع من الأهمية فقد أوردت له جلسة خاصة انقضى الأعضاء في خلالها - من كان منهم مجبدا لهذا النص أو فرع مجيد - على النقط الآتية :

( ١ ) إذا اكتسب في رأس مال الشركة الجديدة أشخاص خاضعون للقضاء المختلط فإن الشركة لا تستطيع إزاء هذا النص أن تدفع بعدم اختصاص المحاكم المختلطة .

( ٢ ) هذا النص لا يعتبر قاعدة ملزمة للمحاكم المختلطة بطريق الأمر .

( ٣ ) تقضى مصلحة الشركة نفسها بإيداع هذا النص .

والواقع أن بنك التليف الزراعى ستكون معاملاته مع صغار الزارعين أى أن مجموعهم يكاد يكون من المصريين .

وإلى جانب هذا فإن الامتيازات المكفولة لا يكون لها مفعولها إلا عند التنفيذ ولا شك في أنه يكون من الأفضل نظرا لسهولة المبالغ المطالب بها - أن يكون التنفيذ عن طريق المحاكم الأهلية لا عن طريق المحاكم المختلطة . وأغلب المبالغ المطالب بها داخل في اختصاص المحاكم الجزئية .

وهذه المحاكم عديدة الانتشار في البلاد إذ توجد محكمة جزئية في كل مركز بينا المحاكم الجزئية المختلطة لا توجد إلا في ثلاث مدن - القاهرة والاسكندرية والمنصورة .

كما أن المصاريف القضائية في المحاكم المختلطة تروى عنها في المحاكم الأهلية . ومن جهة أخرى فإن الانضمام إلى المحاكم الأهلية له من مزية أن البيع الجبرى يقع في الناحية الموجهة بها الفاعل أما البيع الجبرى الذى تقضى بها المحاكم المختلطة فإنها تقع في مراكز هذه المحاكم التى سبق تمدها .

( ٤ ) وضع هذا النص يكون من أثره أن يحرم على المحاكم الأهلية أن تبطل ما يقضى به من اختصاصها كما حدث أثناء النظر في قضايا رفعت بشأن ديون مقنونة لبنك الزراعى الذى حولها لوكالة المصريين رغبة في الوصول إلى نظر هذه القضايا أمام المحاكم الأهلية .

كما أن الأعضاء المصنفين لهذا النص وعلى رأسهم الحكومة بلسان حضرة صاحب السعادة بدوى باشا كانوا يؤيدون وجهة نظرهم بالجميع الآتية :

( ١ ) لا يعتبر وضع هذا النص إقامة قاعدة جديدة للعمل بها وإنما هو مجرد إعلان عن نية تأسيس الشركة الجديدة بما فيهم المؤسسون غير المصريين .

وبمثل هذا الإعلان ضرورى في مثل هذه الحالة إثباتا صفة المنفعة العامة التى يتمتع بها البنك الجديد .

إذ الأيام ليس أمر بنك أنشئ في الصورة العادية وإنما هو أمر شركة مساهمة لها شخصيتها الخاصة لأنها حصلت من الحكومة على مزايا جمّة ولأنه مطلوب منها أن تؤدى خدمات إلى جزء من أهالى البلاد لا يبعد الآن طريقه إلى البنوك القائمة في مصر .

ولما يقيدان الثالث والخامس فقد رؤى النص عليهما في نظاماتمة الشركة حتى لا يكون موضع تعديل أو تغيير إلا إذا اتبعت في ذلك الاجراءات الخاصة بتعديل النظاماتمة .

وفى على تحليل للوثائق الثلاث :

## ١ - العقد الأولي لتأسيس الشركة :

أشار هذا العقد قبل توضيح أغراض البنك الجديد إلى المرسوم بقانون المروض للحكومة بالاشتراك في إنشاء بنك مهمته سد حاجات الزراعة المالية التى لا يجد ما يشبعها الآن في البنوك القائمة في البلاد .

وفضلا عن أن هذه الاشارة تطن إلى الترخيص الممنوح للحكومة دخل في دون للبناء عليها كانت ضرورة لكي تبعد منذ البداية المخاوف التى لا شك قائمة حين الاعلان عن اشتراك الحكومة في إنشاء معهد مالى إذا لم يوضح بجملة الفرض من هذا الاشتراك .

وتنص المادة الثانية على توضيح أغراض البنك بعد أن عدت إجمالا في المادة الأولى من المرسوم بقانون مالف الذكر .

كما أن المادة الخامسة تحدد رأس المال بمبلغ مليون من الجنيهات مقسم إلى مائتين وخمسين ألف سهم قيمة كل منها أربعة جنيهات مدفوعة بكاملها .

وكان الترخيص الممنوح للحكومة بالاشتراك في الاكتتاب بنصف رأس المال على ألا يزيد على مليون من الجنيهات أى معنى ذلك أن رأس المال سيكون مليونين من الجنيهات .

غير أن اللجنة الفرعية رأت نظرا للحالة الاقتصادية الراسبة تخفيض رأس المال إلى مليون من الجنيهات مقسم إلى ٢٥٠ ألف سهم قيمة كل منها أربعة جنيهات مدفوعة بكاملها .

ويلاحظ بجانب هذا أن المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ نص في الفقرة الأولى من المادة ٣ على أن " يرخص للحكومة كذلك أن تضمن للأشهم المكتونة لرأس المال الأصلي لبنك طبقا للشروط الواردة في عقد تأسيسه وبما قدره ٥٪ من قيمتها الاسمية " .

فإذا طبق هذا النص بدقة كانت النتيجة أن يقصر الضمان على ٢٥٠ ألف سهم المكتونة لرأس المال الأصل وأن يحرم أشهم الاكتتابات التالية من هذا الامتياز .

فإن أخذ بهذا كان هناك نوعان مختلفان من الأشهم وهو أمر غير مرغوب فيه .

وما دام الأمر كذلك فقد أحرزت اللجنة الفرعية عن رغبة في أن تستفضل الحكومة عند كل اكتتاب جديد بإصدار قانون تضمن به لأشهم هذا الاكتساب الخصائص المفروضة لأشهم الاكتساب في رأس المال الأجل .

وقد أيد المجلس الاقتصادى هذا الرأى كل التأييد .

وكان مجلس الوزراء قد قرأن بحفظ لنفسه بحق تعيين عضو مجلس الإدارة المتدب غير أن اللجنة المالية مع تسليمها بالأسباب التي دعت بالحكومة للاحتفاظ بهذا الحق رأت من باب الحاملة لمجلس الإدارة أن يضاف " بعد استطلاع رأى مجلس الإدارة " .

وفي خلال المناقشة في هذه النقطة أحطت حضرات الأعضاء علما بأن الحكومة شديدة الرغبة في أن يسدا البنك عمله في أقرب فرصة وأنها لذلك ستضطر إلى تعيين عضو مجلس الإدارة المتدب لمرّة الأولى بدون أن تنتظر تأليف مجلس الإدارة لتستطلع رأيه وتمت الموافقة على أن يكون الصين الأول مخالفا لأحكام المادة ٢٢ .

وبما أن الحكومة هي التي ستعين عضو مجلس الإدارة المتدب فيكون له بذلك سلطة خاصة . ولهذا روي أن من المستحسن أن تدعى وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة عضو مجلس الإدارة المتدب في وظيفة واحدة .

وكذلك نصت المادة ٢٢ على أن مجلس الإدارة يختارين أعضائه ثانيا للرئيس .

هذه هي أهم الأحكام الخاصة بالشركة الجديدة .

### ٣ - مشروع الاتفاق :

رؤى أن يتضمن الاتفاق الذى سبرم مع البنك الأحكام التي يمكن تعديلها .

يحدد هذا الاتفاق ما بين الحكومة وبنك التسليف الزراعى من الصلات فهو يفصح في الفقرة الأولى منه عن نوايا الحكومة فيما يخص تعيين مديريها .

كما أنه يتناول في الفقرة الثانية السلفيات التي ستقدمها الحكومة وذلك بتعيين الحد الأقصى لها في خلال السنوات الأربع الأولى من حياة البنك - ذلك الحد الأقصى الذي لا يمكن الوصول إليه إلا إذا قضت بذلك حاجة حقيقية .

وكذلك يحدد في الفقرة الثالثة الحد الأقصى والأدنى للفوائد التي تتقاضاها الحكومة عن القروض التي تقدمها .

أما الفقرة الرابعة فهي خاصة بتوظيف الأموال الفائضة عن حاجة البنك وقد سبق الكلام عن هذا الموضوع .

وتنص الفقرة الخامسة على سعر الفوائد التي يتقاضاها البنك على القروض التي يقدمها سواء للأحالي أو للجمعيات التعاونية الزراعية .

وهذه الفوائد قابلة للتغير بحسب الظروف .

من المعلوم أن القرض من إنشاء البنك الزراعى تقديم الأموال لحاجات زراعة التي لا يحد الآن طلبها لدى البنوك القائمة في مصر أو بعبارة أخرى تقديم الأموال اللازمة لصغار الملاك .

( ٢ ) لهذا النص ميزة أخرى وهي أن يسهل للمالك المخططة أن يتحول - بدون أن تتكرر أثارنا السابقة - عن تشريع دائم لم يتبلمطلقا الحكومة وهي أحد المؤسسين للبنك الجديد . ويضفى هذا التشريع بأن تعتبر المحاكم المخططة أنها مختصة للنظر في كل نزاع بين الشركات المساهمة - ما عدا الشركات التي أسسها ائمة ومخصصة للمصريين - وذلك لاحتمال أن تكون بعض أسهمها في حيازة أشخاص خاضعين للقضاء المخطط .

وتأييدا لهذه النظرية يصبح استقراء ما سبق بالفعل .

إن تقاضى الشركة أى مصرى أمام القضاء المخطط . وإنما يحتمل أن يطلبها مصرى أمام هذا القضاء دائما بعدم اختصاص المحاكم الأهلية . وليس من المتوقع - إذا حدث ذلك - أن تقضى المحاكم المخططة باختصاصها لاسبب إلا الرغبة في حماية مصلحة المدعى المصرى .

أما الأعضاء غير المقيمين لهذا النص فلو أنهم يقررون قائمته من حيث المصلحة العملية للبنك إلا أنهم يدلون كذلك بالجميع الآتية :

( ١ ) المحاكم المخططة عاكمة مصرية كالمحاكم الأهلية تماما .

( ٢ ) وضع هذا النص يكون عاقلة لما جرت عليه المحاكم المخططة .

( ٣ ) حالة بلدية الاسكندرية التي يمكن الاستشهاد بها كسابقة حلت حلا آخر .

( ٤ ) وضع مثل هذا النص ربما كان من شأنه التأثير في اكتساب الأجانب في رأس مال الشركة .

وبعد أن سمعت اللجنة أحوال الطرفين قررت وضع النص المقترح نظرا لما فيه من الفائدة الواضحة من الوجهة العملية .

وقد أبدى مسيو فيستون تحفظا من هذا الصدد سجل في محضر الجلسة .

### ٢ - شروط التأسيس ( نظامنامة ) :

أعيد سرد هذه الأحكام في شروط التأسيس .

فما يخص بما يحتمل وقوعه من اكتسابات جديدة في رأس المال يلاحظ أنه لا يمكن التنبؤ بما سيكون من أمر الرغبة التي أعربت عنها اللجنة الفرعية لذلك صيغت المادة ١٨ بطريقة تحرم أسهم الاكتسابات المقبلة من الانتفاع بضمان الحكومة لرج قدره ٥٠٪ . ولكنهما لم توصد الباب نهائيا إذ وضعت الفقرة الأولى على النحو الآتي :

" تجوز زيادة رأس المال بشرط الحصول مقدما على موافقة الحكومة وتكون الزيادة بحسب شروط تعيين فيما بعد وذلك بإصدار أسهم جديدة قيمتها الاسمية مساوية لقيمة الأسهم العادية " .

وعند وضع الشروط الخاصة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة رؤى رؤية في تحقيق العدالة بين الطرفين أن تترك للحكومة سلطة اختيار من يمثلونها - كما أر السامعين غير الحكومة الحق في أن يختاروا عند انعقاد الجمعية العمومية الأعضاء الذين سيمثلونهم .

” يتولى الآن حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مفاوضة حضرات مديري البنوك للوقوف منهم على مبلغ استعانة كل واحد من البنوك للاكتتاب في أسهم (بنك التسليف الزراعي) الذي مشترك الحكومة في إنشائه .

وليس معنى هذا أن الاكتتاب سيكون مقصوراً على البنوك وأن يحرم منه الجمهور .

بل المقصود من المعاهدات التي دارت في هذا الصدد أنه باب الاكتتاب العام سيفتح بمجرد صدور الرسوم بالتصديق على نظام تأتمن البنك الجديد .

كما أن البنوك على استعداد أن تأخذ من أسهم البنك ما يفي بعد اكتتاب الجمهور فيها .

وستطيع وزارة المالية أن تؤكد أن المبالغ المكتتب بها حتى الآن تزيد على رأس المال ولكن هذا لا يمنع من أن يكون الجمهور فرصة الاكتتاب إذا أراد على أن يمتلك المبالغ التي ستكتتب بها البنوك بطريقة تمكن الأفراد من الاشتراك في هذا العمل الكبير .

الآن وقد تمت الإجراءات التمهيدية لم يبق إلا البدء في التنفيذ .

لذلك تشرف وزارة المالية بأن تطلب إلى مجلس الوزراء المصادقة على الوثائق المرفوعة مع هذه المذكرة والتفويض :

(١) لوزير المالية الاشتراك في رأس مال البنك بثلثية من الحكومة المصرية بمقدار النصف أي مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه والتوقيع على العقد الأول بين مؤسسي الشركة والنظامنامه .

(٢) بخم المبلغ سالف الذكر من الاحتياطي العام .

(٣) لوزير المالية بتوقيع مشروع الاتفاق مع البنك عند تأسيسه .

ورغبة في ألا يقصد المقترضون من بنك التسليف الزراعي مصاريف يفتش أن تكون طائلة فتتخذ وزارة المالية إصفاً من بعض الرسوم كالرسوم التي تدفع على عقد الزمن وقائمة تسجيل الزمن ورسوم تسجيل الجواز الإداري التي قد يتوقع على أملاكهم، وترجع من مجلس الوزراء أقراءه الأضامات والتفويض لوزارة الخزانة بتأخذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد بالاشتراك مع وزارة المالية .

كما وأنها تفتح القرض نفسه أن يرخس لها بإعداد مشروع قانون بيع الأقطان المرتبة القروض التي يفرضها البنك على مثال المرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٢٩ الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٢٩ بيع الأقطان المرتبة القروض التي قدمتها الحكومة لزراع القطن .

وبعد ما يقرر مجلس الوزراء هذه الاقتراحات تشرف وزارة المالية بدعوة حضرات مديري البنوك لتوقيع العقد الأول للشركة لتوطئة الحصول على الرسوم الملحق المصادق على إنشاء الشركة .

في أول يونيو سنة ١٩٢١

وزير المالية  
إسماعيل صدق

وبما أنه من الصعب تعريف ما يسمى بالملكية الصنعية فتدلى اقتراح المجلس الاقتصادي وضع جداول قابلة للتعديل بحسب اختلاف المناطق وأنواع القروض .

وبهذه الطريقة يمكن تعيين أولئك الذين سيملأهم البنك في كل منطقة وبذلك يسقط ذلك الاعتراض الذي كثيراً ما أقيم بأن البنك سيزاحم البنوك التجارية .

وقد نصت الفقرة السابعة على ذلك .

كان من رأى المجلس الاقتصادي أن لا سبيل لضمان البقاء للبنك الجديد إلا بتفويض مصاريفه العامة إلى أدنى حد ممكن ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا إذا كفلت له معونة الموظفين في البنائ والعمد والمصاريف وغيرهم .

وقد نصت الفقرة الثامنة على هذا الضمان .

وكذلك يلاحظ في هذا الباب أنه يجب أن يضم بنك التسليف الزراعي مساعدة وزارة الزراعة في اختيار التقاوى التي ستباع لأجل الزراعين بلا تمييز بينهم من جهة، ومن الأخرى في استهلاك الخازن المملوكة للحكومة المستعملة في تخزين الأسمدة والتقاوى التي تقوم وزارة الزراعة ببعضها الآن .

وتؤيد الفقرة التاسعة هذه المساعدة .

وكان من المتعين تبيان أن القروض التي تعقد لأجل لا تزيد على ٢٠ سنة ستقدم بنوع خاص على الأراضي التي تستفيد من الأعمال الكبرى التي يصرفها بالمرية الآن، وهي بذلك لا تدخل في الأغراض الماسة للبنك لأنه لن يقوم بها إلا بعد مضي فترة من الزمن وبعد الاتفاق مع الحكومة على الشروط التي تقدم بها هذه القروض .

هذا ما جاء في الفقرة ١٠ من الاتفاق .

•••

ويجدر أن صادق المجلس الاقتصادي على هذه الوثائق بعثت وزارة المالية بصورة منها إلى كل واحد من البنوك القائمة في مصر حتى تتمكن من التحقق من الأغراض التي سينشأ البنك من أجلها وحتى ترى إن كان هناك ما يرضيها في الاكتتاب في جزء من رأس المال .

ويسرى أن أبلغ إلى هيئة المجلس الموقرة أن حضرات مديري البنوك الذين تيسر لي الاجتماع بهم قد أجمعوا على عظيم استعدادهم للاشتراك مع الحكومة في تأسيس بنك التسليف الزراعي .

ولمذا الإقبال دلالة كبرى فهو من جهة يسقط حجة القائلين بأن بنك التسليف الزراعي سيزاحم البنوك القائمة في مصر ومن الجهة الأخرى يدل على تعاون هذه البنوك مع الحكومة في القيام بمشروع يربح أن يؤدي البلاد إلى الخصائص .

وخشية أن يشرب إلى الأمان أن الاكتتاب في أسهم شركة بنك التسليف الزراعي سيكون مقصوراً على الحكومة والبنوك دون الجمهور أصدرت وزارة المالية بلاغاً تأتمن به :

## بنك التسليف الزراعى المصرى

### عقد الشركة الابتدائى

بين الموقعين أدناه :

قديم الاتفاق على ما هوأت :

بند ١ — تنفيذ الرسوم بمقتضى رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الذى رخص للحكومة بالاشتراك فى إنشاء بنك زراعى من شأنه تقديم المال اللازم لحاجات الزراعة مما لا يتيسر الحصول عليه الآن لدى منشآت التسليف الموجودة فى البلاد قد ألف الموقعون أدناه فيما بينهم جمية الغرض منها إنشاء شركة مساهمة تدعى " بنك التسليف الزراعى المصرى " طبقا للنظام الملحق بهذا العقد .

بند ٢ — يكون غرض الشركة التسليف الزراعى وعلى وجه الخصوص العمليات الآتى ذكرها :

أولا — عمليات لأجل قصير لا يتجاوز أربعة عشر شهرا بضمها حق الامتياز الوارد فى المرسوم بمقتضى رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وبالشروط المقررة فيه :

( أ ) تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية الخاضعة للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ولصغار ملاك الأراضي الزراعية لتفقات الزراعة والحصاد .

( ب ) تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية مساهمة الذكر ولصغار المزارعين .

( ج ) بيع الأسهم والبذور لأجل بائع المزارعين على السواء .  
ثانيا — عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة :

( أ ) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والمساكن .

( ب ) تقديم سلفيات لإصلاح الأراضي الزراعية بواسطة حفر المساق والترع والمصارف .

وفى هذا الأحوال الاستثنائية ، يكون هذان الترتبان من السلفيات مقصورين على صغار الملاك أو جماعاتهم وعلى الجمعيات التعاونية المشار إليها ، لأسلطة على تكوينها وانتشارها .

ثالثا — عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة .

تقديم سلفيات لاستغلال وإصلاح الأراضي التى يمكن أن تنفيذ أعمال الري والصرف العامة .

رابعا — تمويل المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة بقصد المساعدة على إيجاد هذه المنشآت وانتشارها .

## مذكرة إلى مجلس الوزراء

الحقا بالمذكرة التى نشرتها وزارة المالية برفضها إلى مجلس الوزراء لتبليغه أن الاجراءات التمهيدية لإنشاء بنك التسليف الزراعى قد انتهت والتى ضمنها اقتراحات بشأن التنفيذ تنهى هذه الوزارة إلى هيئة المجلس المقررة أن البعض من حضرات مديري البنوك التى تشترك فى تأسيس البنك الجديد قد أعرب عن رغبة فى أن يتضمن الاتفاق الذى سيبرم بين الحكومة والبنك عند تأسيسه نصوصا خاصة بضمان الحكومة لغائنة قدرها ٥٪ / رأس المال الأصلى للبنك .

لذلك تقترح وزارة المالية بأن يضاف إلى مشروع الاتفاق سالف الذكر فقرة جديدة هذا نصها :

"تنفيذاً للفقرة ١ من المادة ٢ من المرسوم بمقتضى رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ المرخص للحكومة بالاشتراك فى إنشاء بنك زراعى وتطبيقاً للمادة ٥٥ من نظام الشركة المساهمة لبنك التسليف الزراعى تتمتع الحكومة المصرية فى حالة ما إذا كانت أكثر من أربع سنوات من التأسيس لا تسمح بأن يبلغ لأسهم رأس المال الأصلى ثلاثة قدرها ٥٪ / بقيامها بتسككة الباقي .

ويقال ذلك فى حالة تخلف باقى من الأرباح الصافية بعد دفع الغائنة سالفة الذكر فإن الحكومة تستولى على الربع من هذا الباقي كغطاية ما قد تتحمله من الخسارة من جراء هذا الضمان " .

وفى على ترجمة هذه الفقرة إلى اللغة الفرنسية :

(1) En exécution du 1er alinéa de l'art. 2 du Décret Loi No. 50 de 1930 autorisant le Gouvernement à participer à la création d'une banque agricole et par application de l'art. 55 des Statuts de la Société Anonyme du "Crédit Agricole d'Egypte", le Gouvernement Egyptien s'engage, au cas où les bénéfices d'une année ne permettent pas de servir aux actions du capital originaire un dividende de 5%, à parfaire le reste.

Par contre, si, après prélèvement de la somme nécessaire pour servir le dividende précité, il existera un solde de bénéfices nets, un montant égal au quart de ce solde sera attribué au Gouvernement en compensation des risques qu'il pourrait courir du fait de cette garantie.

وتتشرف برفع الأمر الى مجلس الوزراء للتفضل بقراره ما

وزير المالية  
اسماعيل صدق

محررا فى ٨ يونيو سنة ١٩٣١



والدفاتر التي تسدد قيد على الأسهم .

وكل سهم غير مشتمل على تأثير صحيح بتسديد المبالغ المستحقة يظل حيا تداوله .

بند ٧ - كل مبلغ يتأخر تسديده تسرى عليه حيا فوائد لمصلحة الشركة بسعر ٧٪ سنويا ابتداء من يوم استحقاقه .

وفضلا من ذلك فيجب مضي شهر من تاريخ نشر نحر الأسهم التي يكون قد حصل تأخير في تسديد المطلوب عنها في جريدتين يوميتين تصدران بالقاهرة احداهما باللغة العربية والاخرى بلغة اجنبية يعنى للشركة أن تجري بيع تلك الأسهم في بورصة القاهرة لحساب المتأخر عن الدفع وتحت مسؤوليته وذلك بدون احتياج إلى تنبيه رسمي أو أية اجراءات قضائية .

والشهادات أو مستندات الأسهم التي يتاج هذه الكيفية تصبح ملغاة حيا ويسلم للشترين مستندات جديدة مرفوقة بأرقام المستندات القديمة .

وتغرم الشركة أولا من ثمن البيع جميع ما يكون مطلوبا لها من أصل وفوائد ومصاريف ثم تحاسب المساهم الذي يبيت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة وتلزمه بالرق عند حصول نحر .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل في الوقت ذاته أو في أي وقت آخر ضد المساهم المتأخر جميع الحقوق التي ينولها لهاها القانون العام .

بند ٨ - يجوز أن تكون الأسهم اسمية أو لحاملها .

والأسهم الاسمية التي سددت قيمتها كاملة يمكن استبدالها باسم لحاملها بمجرد طلب صاحبها .

على أن الأسهم التي تكتسب بها الحكومة المصرية تظل اسمية وغير قابلة للتداول وتبقى متصلة بأصولها ويكتب عليها بشكل ظاهر " غير قابل للتداول " .

بند ٩ - تستخرج الشهادات أو المستندات الملغاة على الأسهم من قدرتي قسائم وتحرر ويوقع عليها اثنتان من أعضاء مجلس الإدارة وتتم بختم الشركة .

ويكون للأسهم كرويات ذات أرقام متسلسلة ومشتملة أيضا على رقم السهم .

بند ١٠ - يكون تداول الأسهم الاسمية بمجرد التنازل عنها في سجل خاص لدى الشركة بناء على إقرار يقدم إليها موقعا عليه من المتنازل والمتنازل إليه .

ويجوز للشركة أن تطلب أن تكون أحملة المتأخرين وامضاتهم ثابتة قانونا .

وبالرغم من حصول التنازل وتسجيله في سجل الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمخولون للأسهم على التوالي مسؤولين بالتضامن هم والمحول اليهم من المبالغ الباقية إلى أن يتم تسديد ثمن الأسهم .

ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المرفقة لقيد الأسهم الاسمية في سجل نقل الملكية .

بند ١١ - تنقل ملكية الأسهم التي لحاملها بمجرد التسليم .

والحقوق والالتزامات المتعلقة بكل سهم تلازمه في يد من يتنقل إليه .

بند ١٢ - المساهمون غير ملزمين إلا بقيمة كل سهم ولا يجوز مطالبتهم بأكثر من ذلك .

بند ١٣ - يقترب حيا على حياة السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العمومية .

بند ١٤ - كل سهم غير قابل للتجزئة ولا تصنف الشركة إلا بمالك واحد للسهم الواحد .

بند ١٥ - لا يجوز لورثة المساهم ولا لدائنيه أية حصة كانت أن يطلبوا وضع الاحتياك على دفاتر الشركة أو قراطينها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها بجملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم لأجل مباشرة حقوقهم أن يرجعوا إلى قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وإلى قرارات الجمعية العمومية .

بند ١٦ - كل سهم يفر تمييز بخول صاحبه الحق في حصة متبادلة في ملكية موجودات الشركة وفي اقسام الأرباح حسب ما هو مبين في الباب السادس .

بند ١٧ - تدفع فوائد وحصص أرباح الأسهم التي لحاملها إلى حامل الكوبون أما المبالغ المستحقة في حالة قسمة موجودات الشركة فتدفع إلى حامل مستند السهم .

وما دامت الأسهم اسمية فأخر مالك لها مقيد اسمه في سجل الشركة يكون له وحده الحق في قبض المبالغ المطلوبة للسهم سواء أ كان من فوائد أم حصص في الأرباح أم حصة في موجودات الشركة .

بند ١٨ - يجوز بشرط الحصول مقدما على ترخيص من الحكومة المصرية زيادة رأس مال الشركة طبقا للشروط التي ستقرر بإصدار أسهم جديدة تكون قيمتها الاسمية مساوية لقيمة الأسهم الأصلية .

ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية فإذا أصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق إلى الأرباح .

وتكون زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة بدموافقة الحكومة على ذلك بناء على قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة ولكن لا يجوز حصول أية زيادة قبل أن يكون قد تم الا كتاب بجميع الأسهم السابق إصدارها وسدد كامل قيمتها .

وجميع الأحكام المتعلقة بالأسهم الأصلية تسرى على الأسهم الجديدة ماعدا الحكم الخاص بضمان حصة في الأرباح مقداره ٥ ٪ فإنه يكون الآن مقصورا على المستندات الأصلية .



## الباب الثالث

### إدارة الشركة

بند ١٩ — يدير الشركة مجلس مكون من اثني عشر عضواً على الأقل وستة عشر على الأكثر وتكون الحكومة المصرية ممثلة في مجلس الإدارة بنسبة حصتها في رأس المال وهي التي تعين ممثليها فيه .  
أما الأعضاء الآخرون فيكون تعيينهم في جمعية عمومية بحرفة المساهمين غير الحكومة .

ومن باب الاستثناء قد عين المؤسسون أول مجلس إدارة مؤلفاً من اثني عشر عضواً وهم حضرات :

ويجب على الدوام أن يكون بين أعضاء مجلس الإدارة ، بخلاف مثل الحكومة عضوان على الأقل مصرياً الجنسية .

بند ٢٠ — يمين أعضاء مجلس الإدارة لمدة خمس سنوات . وإذا عينت الحكومة ضمن ممثليها موظفين يحكم وظائفهم حددت شروط عضويتهم وملكها .

ويتق المجلس الأول المشار إليه في البند السابق قائماً بوظيفته مدة خمس سنوات .  
وفي نهاية هذه المدة يعيد المجلس باكملته .

وبعد ذلك يكون تجديدهم اعتباراً للثلاث كل سنة مع خروج الثلث الأولين بالانقضاء ثم يكون التجديد حسب درجة الأقدمية . وإذا كان عدد الأعضاء لا يتقبل القسمة على ثلاثة فيدخل الكسر التكميلي ضمن التجديد الأخير .

ويجوز دائماً إعادة انتخاب الأعضاء الخارجين .

ويكون تعيين وانتخاب الأعضاء الجدد مطابقين لأحكام ( البند ١٩ ) .

بند ٢١ — يكون لكل من الحكومة وأعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المساهمين الآخرين أن يملأوا الخلو الذي قد يحدث في خلال السنة المالية للشركة بين الأعضاء الحاليين للحكومة ، أو للمساهمين الآخرين تحت التصديق على تعيين هؤلاء في أول جمعية عمومية تعقد من المساهمين غير الحكومة .

ويكون تعيين أعضاء مجلس الإدارة اللزيمين ملء الخلو الذي قد يحدث بين أعضائه ضرورياً إذا نقص عدد هؤلاء عن اثني عشر عضواً .

وتكون وكافة هؤلاء الأعضاء للدة الباقية إلى نهاية مدة العضو الذي حل كل منهم محله .

بند ٢٢ — أعضاء مجلس الإدارة لا يترتبون التزاماً شخصياً فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بتمام وظيفتهم ضمن حدود توكيلهم . ولا تكون بأية حال تصرفات تمثل الحكومة المصرية موجبة لمسئوليتها .

بند ٢٣ — يجب على كل عضوين أعضاء مجلس الإدارة عدا من يمثل منهم الحكومة أن يخصص ٢٥٠ سهماً من أسهم الشركة المرفوعة قيمتها كاملة ضماناً لإدارته ولا يجوز له التصرف في هذه الأسهم بل تبقى وديعة في خزينة الشركة طوال مدة عضويته لغاية إخلاء طرفه بالتصديق على حسابات آخر سنة مالية قائماً فيها بأعماله .

بند ٢٤ — يتخذ المجلس بمركز الشركة كلها اقتضت ذلك مصلحة الشركة ، وعلى الأقل مرة في الشهر ، بناء على اقتراح الرئيس أو بناء على طلب يقدمه إليه أحد الأعضاء الآخرين ويجوز أيضاً انعقاده في غير مركز الشركة بشرط أن يكون سبعة من أعضائه حاضرين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في القنطر المصري .

بند ٢٥ — يلزم لصحة القرارات أن يحضر الاجتماع سبعة على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة بينهم عضو مجلس الإدارة المنتخب — عند وجود مانع لديه — نائبه الذي عينه المجلس بالاتفاق مع الحكومة .

بند ٢٦ — تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو — عند غيابه — صوت وكيل الرئيس مرجحاً .

بند ٢٧ — تثبت القرارات في محاضر تجدي في سجل خاص لدى الشركة ويذكر فيها أسماء الأعضاء الحاضرين ويوقع عليها الرئيس أو وكيل الرئيس عند غيابه وعضو آخر على الأقل من الأعضاء الحاضرين .

ومصور قرارات المجلس وتستخرجها التي تقدم إلى القضاء أو إلى جهات أخرى يصدق الرئيس أو وكيله على مطابقتها للأصل .

ويجب أن تبلغ إلى وزير المالية — إذا طلب ذلك — صور من القرارات مطابقة للأصل بعد اجتماع مجلس الإدارة بخمسة أيام على الأكثر .

بند ٢٨ — لو زير المالية أن يطلب إعادة النظر في أي قرار من قرارات مجلس الإدارة في أنه يمكن أن يضر بمصالح الشركة . ويجب أن يقدم طلب إعادة النظر في مدة عشرة أيام من تاريخ ذلك القرار .

وفي هذه الحالة لا يجوز أن يرضع القرار موضع التنفيذ إلا إذا أقره من جديد ثلثا أعضاء مجلس الإدارة .

بند ٢٩ — يمين عضو مجلس الإدارة المنتخب بقرار من مجلس الوزراء بعد أخذ رأى مجلس الإدارة . ويكون يحكم هذه الصيغة رئيساً لمجلس الإدارة ويكون له أن يمثل الشركة أمام القضاء سواء أكانت مدعية أم مدعى عليها .

ويختص المجلس من بين أعضائه وكلاً للرئيس .

بند ٣٠ — يملك الأمضاء عن الشركة عضو مجلس الإدارة المنتخب .

ويجوز أيضاً للمجلس أن يمين وكلاً محتملاً أو عدة وكلاء محتملين بكل اليمين الأمضاه عن الشركة مغررين أو مجمعين .

بند ٣٦ — يقوم المراقبان بتأدية وظيفتهما مدة ستة ويحوز دائماً إعادة انتخابهما .

بند ٣٧ — يتناول المراقبان مكافأة سنوية تقدرها الجمعية العمومية أما مكافأة المراقبين الأولين الذين عينهما مؤسسو الشركة يقدرها مجلس الإدارة .

## الباب الخامس الجمعية العمومية

بند ٣٨ — الجمعية العمومية المكنتزة تكوننا صحيفتا تمثل عموم المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا في القاهرة .

بند ٣٩ — تتكون الجمعية العمومية من جميع المساهمين الذين يملكون عشرة أسهم على الأقل ويحوز لكل مساهم أن ينيب عنه مساهماً آخر يملك هو أيضاً عشرة أسهم على الأقل .

ويكون لكل مساهم من الأصوات في الجمعيات العمومية باعتبار صوت واحد من كل عشرة أسهم .

بند ٤٠ — لأجل الاشتراك في الجمعية العمومية يجب على المساهمين ما عدا الحكومة المصرية أن يشترط أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد مصارف القنطر المصري أو الخارج التي يصير تعيينها في إعلان الدعوة إلى الاجتماع وذلك قبل انعقاد الجمعية بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز تسجيل نقل ملكية الأسهم الاسمية في دفتر الشركة ابتداء من تاريخ نشر إعلان الدعوة لغاية إفضاض الجمعية العمومية .

بند ٤١ — تكون الدعوة لنسور الجمعية العمومية بواسطة إعلانات تنشر مرتين في جريدتين يوبيتين تصدران بالقاهرة أحدهما باللغة العربية والآخرى بلغة أجنبية بين الفشرة الأولى والثانية ثمانية أيام كاملة على الأقل . وينشر الإعلان الثاني قبل اليوم المحدد لانسداد الجمعية العمومية بمدة ثمانية أيام كاملة على الأقل . ويجب أن يشتمل إعلان الدعوة على جدول الأعمال .

بند ٤٢ — لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المواضيع الواردة بجدول الأعمال المبين في إعلان الدعوة .

بند ٤٣ — يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة وعند غيابه وكيل الرئيس .

ويعين رئيس الجمعية سكرتيراً ومراجعين اثنين تحت تصديق الجمعية على ذلك .

بند ٤٤ — فيما عدا ما هو مبين في (البند ٥١) يكون تشكيل الجمعية العمومية صحيحاً إذا كان نصف رأس المال على الأقل ممثلاً فيها .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات .

كما يجوز للجلس أن ينشئ من التوكيلات والفروع ما يقتضيه تخدم أعمال الشركة . ويجوز له أيضاً بإتفاقه مع السلطات أن يوجد لها بلعناً محلية يحدد مدى سلطتها واختصاصاتها .

بند ٣٩ — لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة أعمال الشركة عدا ما احتفظ به نظام الشركة صراحة للجمعية العمومية . وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له أن يشتري ويبيع جميع أنواع العقارات والمفوق العقارية وأن يتصالح ويقد مشارطة التحكم ويرفع المحوزات والامتيازات والرهونات والاختصاصات والتسجيلات حتى مع عدم حصول الدفع وعدم سقوط الدين .

ويجوز له أن يحول لمعضو مجلس الإدارة المنتدب أو من يقوم مقامه كل أو بعض سلطته .

بند ٣٢ — مكافأة مجلس الإدارة تكون بواقع ٣٠٠ جنيه في السنة لكل واحد من أعضاء مجلس الإدارة عدا نائب الرئيس فإن مكافأته تكون بواقع ٦٠٠ جنيه سنوياً يدفع لأعضاء مجلس الإدارة مقابل حضور الجلسات التي يعقدها المجلس ٤ جنيهات عن كل جلسة .

وتقيد المكافأة بقيمة علامات الحضور كما هما موضحتان أعلاه في حساب المصاريف العمومية .

## الباب الرابع المراقبين

بند ٣٣ — يكون للشركة مراقبان تعينهما الجمعية العمومية ويجوز لها انتخابهما من غير المساهمين .

وبطريق الاستثناء قد عين مؤسسو الشركة المراقبين الأولين وهما الذنان يؤديان وظيفتهما إلى أن تتحدد أول جمعية عمومية .

بند ٣٤ — المراقبان مكلفان بملاحظة تطبيق نظام الشركة ومراجعة كشوف الجرد والحسابات والحسابات الختامية السنوية وتقديم تقريرهما عن ذلك إلى الجمعية العمومية .

ويجب أن تقدم إليهما بناء على طلبهما دفاتر الحسابات وجميع المحررات على العموم والمستندات الخاصة بالشركة .

ولهما أن يجرّدا الخزينة في أي وقت ويراجعا القرايطيس المالية .

ولهما الحق في دعوة الجمعية العمومية غير العادية للاعتماد طبقاً (البند ٤٩) .

ويجب عليهما أن يقدموا إلى الحكومة مرتين في السنة تقريراً بنتيجة فحصهما .

بند ٣٥ — إذا خلت وظيفة أحد المراقبين أو كليهما في خلال السنة فيجب على المجلس أن يعين في مدة ثلاثة أشهر على الأكثر مراقباً أو مراقبين آخرين على أن تصدق الجمعية العمومية على اختيارهما في أول اجتماع لها .

وبين في إعلان الدعوة القرارات الموقفة الصادرة من الجمعية الأولى وتصبح هذه القرارات نهائية وأبجية التنفيذ إذا اعتمدتها الجمعية الجديدة متى كانت مكونة من عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس المال على الأقل .

وكل تعديل أو إضافة في نظام الشركة يجب أن يصدر بمرسوم .  
ولايحوز الجمعية العمومية أن تصدر أى قرار مخالف لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الذى رخص للحكومة الاشتراك في إنشاء بنك زراعى .

وكل تعديل في نظام الشركة ينشر في الجريدة الرسمية وفى جريدتين يوميتين تصدران بالقاهرة إحداها باللغة العربية ، والأخرى بلغة أجنبية .

بند ٥٢ - - لووزير المالية أن يطلب إعادة النظر في أى قرار من قرارات الجمعية العمومية العادية أو غير العادية يرى أنه يمكن أن يضر بمصالح الشركة ، ويجب عليه أن يقدم طلب إعادة النظر في مدة عشرة أيام من تاريخ ذلك القرار .

وفى هذه الحالة لا يجوز أن يوضع القرار موضع التنفيذ إلا إذا أقره من جديد جمعية عمومية عادية أو غير عادية بأغلبية ثلثي الأسهم المقتلة وهذه الجمعية الجديدة تدعى للاجتماع في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ طلب إعادة النظر للمقدم من وزير المالية .

### الباب السادس

سنة الشركة - - الجرد - - الحساب الختامى - - المال الاحتياطى - -  
توزيع الأرباح

بند ٥٣ - - تبدأ سنة الشركة من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة وتشمل السنة الأولى جمع المدة التى تكون قد اقتضت منذ تأسيس الشركة نهائيا لغاية - - من السنة التالية .

وتتعدد أول جمعية عمومية عقب هذه السنة .

بند ٥٤ - - في نهاية كل سنة للشركة يجرى مجلس الإدارة قائمة جرد بما للشركة وما عليها ويتمتد هذه القائمة .

ويوضع الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر الواجب تقديمها للاجتماع من الجمعية العمومية الاعتيادية تحت تصرف المساهمين بمركز الشركة أثناء الخمسة عشر يوما السابقة ليوم انعقاد الجمعية .

والمستندات الدالة على حالة الشركة السنوية ( الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجلس الإدارة والمراقبين ) يجب نشرها بمرتها في جريدتين يوميتين تصدران بالقاهرة أحدها باللغة العربية والأخرى بلغة أجنبية قبل تاريخ الاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل .

بند ٥٥ - - توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصاريف العمومية والتكاليف من أى نوع كانت ومقابل الديون التى لا يمكن تحصيلها على الوجه الآتى :

بند ٥٥ - - تثبت مداورات الجمعية العمومية في محاضر تقييد في سجل خاص ويوقع عليها رئيس الجمعية والسكبريو وواحد على الأقل من المراقبين .

وتتفق بالمحضر قائمة حضور يثبت فيها أسماء المساهمين الذين حضروا وعدد الأسهم التى مثلوها ويوقع عليها منهم وكذلك ترقى به أعداد الجرائد المنتجة لحصول الدعوة إلى الاجتماع .

ويكون إثبات قرارات الجمعية العمومية أمام القضاء أو غيره بتقديم صور المحاضر المدونة أو مستخرجات منها مصدقا عليها بمطابقتها للأصل من رئيس المجلس أو من قام مقامه .

ويجب أن تبلغ إلى وزير المالية - - إذا طلب ذلك - - صور من قرارات الجمعية العمومية مطابقة للأصل بعد الاجتماع بخمسة أيام على الأكثر .

بند ٥٦ - - قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقا لنظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين حتى الثابتين منهم والمخالفين في الرأى وعديمي الأهلية .

بند ٥٧ - - تتعدد جمعية عمومية عادية كل سنة في خلال الأربعة الأشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان واليوم والساعة المعينة في إعلان الدعوة وذلك على الأقل لسماع تقرير المجلس عن حالة الشركة وتقرير المراقبين والتصديق عند لزوم على حساب السنة المالية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد حصص الأرباح التى توزع على المساهمين ولإقتراح المراقبين وتعيين مرتهما وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة إذا دعت الحال .

بند ٥٨ - - تدعى الجمعية العمومية للاعتقاد بعبء غير اعتيادية كلما رأى المجلس ضرورة ذلك أو طلبه منه لأمر معين المراقبين أو فريق من المساهمين يمثلون على الأقل عشرين أسهم مال الشركة وفى هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين معاندا الحكومة أن يشترطوا قبل أية دعوة أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو فى أحد المصارف بالقطر المصرى بحيث لا يمكن سحبها إلا بعد ارفضها من الجمعية .

بند ٥٩ - - للمراقبين في حالة الضرورة القصوى دعوة الجمعية العمومية للاعتقاد وعليها في هذه الحالة وضع جدول الأعمال ونشره .

بند ٥٠ - - للجمعية العمومية أن تقر إدخال أية تعديلات على نظام الشركة وعلى الأخص زيادة رأس المال بالشروط المبينة في البند ١٨ وإطالة أو تقصير مدة الشركة واستقرارها رغمًا من خسارة نصف رأس المال وبما وأن تقر شراء أى شركات أخرى أو مشروعات مماثلة في القطر المصرى والاشتراك في أى التزام أو عمل يدخل ضمن غرض الشركة ولكن لا يجوز لها أى حال تغير الفرض الأساسى للشركة وللأحكام الواردة في قرارات مجلس الوزراء المنوطة به في البند ٦٢ .

بند ٥١ - - لا يجوز تقرير أى تعديل في نظام الشركة بالإجماع من جمعية عمومية يكون حاضرا أو ممثلا نهائيا ثلاثة أرباع رأس المال وكل قرار بإجراء أى تعديل يقتضى موافقة مساهمين يمثلون نصف رأس المال على الأقل .  
ومع ذلك إذا لم يشترك في الجمعية عدد من المساهمين يمثلون ثلاثة أرباع رأس المال فيجوز للجمعية بأغلبية المساهمين الحاضرين أو الغائبين أن تصدر قرارا موقفا - - وفى هذه الحالة يجب دعوة جمعية عمومية جديدة في مدة شهر

وينفذ هذا الامتياز على الأموال المنقولة والثابتة التي تكون في حيازة البنك عند تصفيته .

ولا يجوز التمسك بهذا الامتياز ضد الدائنين المتأخرين بمقتضى المادتين ٧٧٧ من القانون المدنى المخطط و ٢٠١ من القانون المدنى الأهل .

وكذلك لا يجوز التمسك بهذا الامتياز ضد أصحاب الحقوق العينية على العقارات السابقة على دخول العقارات في ملكية البنك أو التي نشأت بسبب دخولها في ملكيته .

## الباب الثامن المنازعات

بند ٢١ - المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة لا يجوز توجيهها ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العمومية .

وبدون إخلال بتطبيق (البند ٤٨) يجب على كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يضطر مجلس الإدارة بذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية القادمة بمدة شهر على الأقل . ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

فإذا رفضت الجمعية العمومية الاقتراح فلا يجوز لأى مساهم أن يعيده باسمه الخاص -- أما إذا قبلته الجمعية فتعين مأمورا واحدا أو عدة مأمورين لمباشرة الدعوى . ويجب أن تنال إلى هؤلاء المأمورين جميع الاطلاعات الرسمية .

## الباب التاسع نصوص ختامية

بند ٢٢ - أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وكذا قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٢ يونيو سنة ١٩٠٦ و ٢١ مايو سنة ١٩٢٧ الملحق بهذا النظام تعتبر جزءا متما له .

بند ٢٣ - يوضع هذا النظام ويشرط طبقا للقانون .

مصاريف وأتعاب تأسيس الشركة تخصم على مصاريفها العمومية .

التاريخ ١٩٢١ ع

الامضاءات

التصديق على الامضاءات

(أولا) يبدأ بأخذ المبلغ اللازم لإعطاء المساهمين حصة أولى في الأرباح بنسبة ٥ ٪ (خمس في المائة) عن القيمة المدفوعة من ثمن أسهمهم ، ولكن إذا كانت أرباح سنة من السنين لا تسمح بدفع هذه الحصة بنسبة رأس المال الأصيل فتكون الحكومة مزمة بتكفلة الباقي .

(ثانيا) الباقي من الأرباح الصافية بعد أخذ المبلغ سالف الذكر ، إن كان هناك ، بأن يوزع بالكيفية الآتية :

(١) يدفع ربع هذا الباقي إلى الحكومة المصرية .

(ب) يضم نصف الباقي بعد هذا الربع لتكوين مال احتياطي ، ويظل هذا النقص متى بلغ المال الاحتياطي ما يعادل ربع رأس مال الشركة ويقتصر الرجوع إلى النقص إذا مس الاحتياطي .

(ج) أما الصنف الآخر فيوزع بين المساهمين بصفة حصة إضافية من الأرباح ولا فينقل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى حساب السنة الجديدة أو يخصص لتكوين مال لصندوق الادخار أو مال لاستهلاك غير عاوى .

بند ٢٤ - يستعمل الاحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .

بند ٢٥ - تدفع حصص الأرباح في المكان والموايد التي يبينها مجلس الإدارة .

وكل حصة من الأرباح لم تطلب في مدة خمس سنوات من تاريخ استحقاقها يسقط حق مطالبة الشركة بها .

## الباب السابع حساب الشركة - تصفيته

بند ٥٨ - في حالة خسارة نصف رأس المال تحمل الشركة قبل (الأجل المحدد لها) إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير الصادية خلاف ذلك .

بند ٥٩ - عند انتهاء مدة الشركة أوفى حالة حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفيا أو لجنة مصفين وتحدد سلطتهم . ويجرد تعين المصفين تنهت وكالة المجلس .

أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طول مدة التصفية لنساية إغلاء طرف المصفين .

بند ٦٠ - في حالة التصفية تستحق القروض المقدمة من الحكومة بمقتضى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ ويكون دين الحكومة الناشئ عن هذه القروض ممتازا طبقا لأحكام الخامسة من المرسوم بقانون سالف الذكر .

## النشر

مادة ٥ - نشر عقد الشركة ونظامها في الجريدة الرسمية على نفقة الشركة ملحقين بالأمر العالي المرخص بتأسيسها لا يعفيها من وجوب نشرهما أيضا في إحدى الجرائد المقررة للإعلانات القضائية .

ويكون الأمر كذلك فيما يتعلق بالتعديلات التي تطرأ في المستقبل على نظام الشركة . وتكون الدعوة إلى حضور الجمعيات العمومية بطريق النشر في إحدى الجرائد المقررة للإعلانات القضائية على دفعتين بينهما مدة ثمانية أيام على الأقل على أن تكون النشرة الثانية قبل التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية بتأنيته أيام على الأقل .

## التعديلات في نظام الشركة

مادة ٦ - يجوز الجمعية العمومية أن تعدل نظام الشركة إذا صرح النظام بهذا التعديل .

ولكن لا يجوز للجمعية العمومية إجراء ما يأتي إلا إذا نص عليه نظام الشركة صراحة :

( ١ ) زيادة أو نقص مقدار رأس مال الشركة .

( ٢ ) إطالة أو تقصير مدة الشركة .

( ٣ ) تغيير نسبة الخسارة التي يقيم معها حل الشركة .

( ٤ ) تقرير اندماج الشركة في شركة أخرى .

ولا يجوز لها تعديل طريقة توزيع الأرباح المخصص عليها في نظام الشركة إلا إذا كان التعديل بائناق جميع المساهمين من كل فئة سواء كانوا من حملة الأسهم المتأذاة أو الأسهم المشتركة في الأرباح أو حصص التأسيس .

ولا يجوز للجمعية العمومية في أية حال من الأحوال أن تغير الغرض الأساسي للشركة .

ولا يجوز بقراري تعديل في نظام الشركة إلا من جمعية عمومية يكون حاضرا أو ممثلا فيها من يملكون ثلاثة أرباع رأس المال . وكل قرار بالتعديل يقتضى موافقة مساهمين يملكون نصف رأس المال على الأقل . ومع ذلك فإذا لم يشترك في الجمعية العمومية عدد من المساهمين يمثلون ثلاثة أرباع رأس المال يجوز للجمعية بأغلبية المساهمين الحاضرين أو الغائبين أن تصدر قرارا مؤقتا . وفي هذه الحالة يجب أن تدعى إلى الانعقاد جمعية عمومية جديدة . ويشمل إعلانات الدعوة على القرارات المؤقتة الصادرة في الجمعية الأولى وهذه القرارات تصبح نهائية وواجبة التنفيذ إذا أقرتها الجمعية الجليفة متى كانت مكونة من عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس المال على الأقل .

## ترجمة

القرار المنشور بالمدد الفرنسي رقم ٤٥ من الجريدة الرسمية الصادر في يوم الأربعاء ٢٦ أبريل سنة ١٨٩٩

## رياسة مجلس الوزراء

قرر مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في يوم الاثنين ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ تحت رياسة سيق الخديوي عدم إجابة أي طلب يقدم في المستقبل عن تأسيس شركة مساهمة ما لم يكن عقد الشركة الابتدائي ونظامها مطابقين للشروط المبينة فيما بعد :

## أقل عدد للشركاء

مادة ١ - لا يرخص بتأسيس شركة مساهمة يقل عدد الشركاء فيها عن سبعة .

ويجب أن يكون عقد تأسيس الشركة رسميا أو على الأقل مصتقا فيه على الأمضات .

## تداول الأسهم

مادة ٢ - تكون الأسهم اسمية إلى أن يتم تسديد كامل قيمتها .

## الاكتتاب برأس المال والدفع الابتدائية

مادة ٣ - لا يجوز تأسيس شركات المساهمة تأسيسا نهائيا إلا بعد الاكتتاب بجميع رأس المال وقيام كل مساهم بدفع ٢٥٪ نقدا من القيمة الاسمية للأسهم التي اكتسب بها بدون أن تقل البعثة المتولى عن جنيه مصرى في أية حال .

ولغرض النهاية يجب على مؤسسي الشركة أن يقرروا في قلم كتاب المحكمة أن هذين الشرطين متوافران وأن يرفقوا بأوراقهم ما يأتي :

( ١ ) صورة مصدق عليها بمطابقتها للأصل من قائمة المكتتبين ومشتتلة على بيان عدد السندات التي اكتسب بها كل منهم .

( ٢ ) شهادة من أحد البنوك متجة لدفع القيمة المبينة بعاليه .

## الغرضان الواجب تقديمه من أعضاء مجلس الإدارة

مادة ٤ - يجب على كل من أعضاء مجلس الإدارة أن يقدم عددا من الأسهم يبادل جزئا من تسمين جزئا من رأس مال الشركة ضمانا لإدارته .

ومع ذلك يجوز أن ينص نظام الشركة على عدم زيادة القيمة الاسمية للأسهم التي يودعها كل عضو على ألف جنيه مصرى .

## زيادة رأس المال

مادة ٧ - الأسهم التي تنشأ لزيادة رأس مال الشركة لا يجوز إصدارها بأقل من قيمتها الاسمية .

وإذا أصدرت بأكثر من قيمتها الاسمية فتضاف الزيادة إلى الاحتياطي . ولا يجوز أن ينص في نظام الشركة ولا في أي عقد سابق لقرار الجمعية العمومية الخاص بزيادة رأس المال على حق تفضيل لمن يكتب بالأسمم الجديدة المراد إصدارها .

## الجمعيات العمومية

مادة ٨ - يجب أن يشتمل إعلان الدعوة إلى الجمعيات العمومية على جدول الأعمال .

ومتى كانت جميع الأسهم اسمية يجوز إرسال الدعوة بطلبات مسجلة فقط .

وتعقد كل سنة في الوقت المحدد في نظام الشركة جمعية عمومية من شأنها اعتماد الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر .

## السندات

مادة ٩ - لا يجوز لشركات المساهمة أن تصدر سندات اسمية أو لحاملها تزيد قيمتها على رأس المال المدفوع والموجود حسب آخر حساب ختامي مصدق عليه .

وإذا أجاز نظام الشركة إصدار سندات فلا يكون ذلك إلا بعد أن تقرره جمعية عمومية .

## حصص التأسيس

مادة ١٠ - لا يجوز إنشاء حصص تأسيس إلا بناء على عقد تأسيس الشركة .

ولا تخول حصص التأسيس أربابها حق الاقتراع في الجمعيات العمومية .

ولا يكون لخصص التأسيس الحق في نصيب من الأرباح إلا بعد أن تستوفي أسهم رأس المال على ٥ ٪ / على الأقل ، ولا يجوز أن يزيد النصيب الذي يمكن منحهم إياه بمقتضى نظام الشركة على نصف الباقي بعد ذلك .

وعند حل الشركة تسدد القيمة الاسمية لأسهم رأس المال ثم يوزع الباقي من موجودات الشركة بنسبة واحدة بين الأسهم وخصص التأسيس .

وجميع الأحكام الخاصة بخصص التأسيس تطبق على الأسهم المسماة أسهم حصص الأرباح .

## أسهم الحصص المبنية

مادة ١١ - لا يجوز أن يمثل الحصص المبنية إلا أسهم سددت قيمتها كاملة .

ولا يجوز فصل هذه الأسهم من قائمتها الأصلية ولا تناولها إلا بعد مضي سنتين على تأسيس الشركة .

ويجب أن يكون موضوعها في هذه المدة ، بناء على طلب أعضاء مجلس الإدارة ، طابع يدل على نوعها وعلى تاريخ تأسيس الشركة .

وكل تعاقّد تقني الشركة بمقتضاه في خلال السنتين التاليين لتأسيسها ما يزيد عنه على عشر رأس مالها من عجلات قائمة أو سقيم أو عقارات أو التزامات أو امتيازات خاصة بالصناعة يلزم أن تصدق عليه جمعية عمومية حسب الأوضاع المقررة لتعديل النظام .

ويجب أن يبين على وجه الدقة في نظام الشركة الحصص المقدمة وأسماء مقدميها وعدد الأسهم التي خصصت لهم .

وإذا كان رأس مال الشركة كله أو بعضه مكتتباً فيه على أوراق منفصلة يجب كلما كانت هذه الأوراق متضمنة حصصاً مبنية أن تشتمل على البيانات سالفة الذكر .

مادة ١٢ - متى نص عقد الشركة على وجود حصص مبنية لا تؤسس الشركة نهائياً إلا بعد أن تكون قد حددت قيمة هذه الحصص ، ويكون التقدير على الوجه الآتي :

يجب أن تعقد لأول مرة جمعية المساهمين وتعين خبيراً أو ثلاثة خبراء من بين الشركاء أو من غيرهم يكلفون فحص الحصص إذا طلب ذلك ربع عدد المساهمين الحاضرين بأغلبية أو بواسطة وكلائهم وكانوا يملكون عشر رأس مال الشركة . والذي يبين هؤلاء الخبراء بناء على طلب المؤسسين هو رئيس المحكمة المختلطة ( التجارية ) الكائن في دائرتها مركز الشركة .

ويودع تقرير الخبراء قبل جلسة الجمعية التي ستعقد فيه بسنة أيام على الأقل في محل تهيئة الجمعية العمومية بحيث يتيسر لجميع المساهمين الاطلاع عليه .

ولا يحجب المساهمون المشتركون بخصص مبنية في عداد المساهمين الحاضرين ولا يكون لهم صوت معدود في مداوالات الجمعيات سالفة الذكر .

ويكون في الجمعيات العمومية لكل مساهم ، لا يزيد عدد أسهمه على مائة ، صوت واحد من كل خمسة أسهم . فلما زاد عدد أسهمه على مائة كان له عن الزيادة صوت واحد من كل عشرين سهماً . وإذا زاد عدد أسهمه على ألف كان له صوت عن كل مائة سهم .

ويوزع ذلك أن يقر نظام الشركة صوتاً واحداً في الجمعيات العمومية للمساهمين الذين يملكون بين سهم وأربعة أسهم .

## مجلس الوزراء

### قرار بشأن تأسيس شركات مساهمة

من الآن فصاعدا لا يقبل مجلس الوزراء الطلبات الخاصة بتأسيس شركات مساهمة إلا إذا كان عقد الشركة الابتدائي وقانونها النظامي مطابقين للأحكام التي اشتمل عليها قرارا مجلس الوزراء الصادران في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٦ ولأحكام الآتية :

أولا - يجب أن يكون مجلس الإدارة عضوان على الأقل من المصريين.  
ثانيا - يجب أن يكون ربع موظفي الشركة غير العمال من المصريين ويشمل هذا التعبير كل شخص قائم بعمل كتابي أو حسابي أو إداري أو فني تجزئه الشركة من عمله .

ثالثا - عند إصدار أوراق مالية من أسهم أو سندات وطرحها للاكتتاب يجب عرض ربع قيمتها على الأقل للاكتتاب العام في مصر على أن يخصص أربعة أثمان هذا الربع للمصريين . فإذا لم يكتب بالربع على الوجه المتقدم في المدة المحددة للاكتتاب جاز لمجلس الوزراء إما إطالة أجل الاكتتاب لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وإما التجاوز عن الشرط المذكور بحسب الأحوال .

رابعا - الأوراق المالية من أسهم وسندات التي تطرح للاكتتاب العام يجب أن تقدم في خلال سنة على الأكثر من تاريخ إصدارها إلى بورصات القراطيس المالية المصرية لتفقد في جدول الأسهم فيها طبقا للشروط المنصوص عليها في لائحة تلك البورصات .

خامسا - البيانات الخاصة بحالة الشركة سنويا ( المالية وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجلس الإدارة والمراقبين ) يجب أن تنشر بأكملها في جريدتين يمينيتين ( أحدهما عربية والأخرى فرنسية ) من الجرائد التي تصدر في الجهة التي تقدم فيها الجمعية العمومية اجتماعها وذلك قبل تاريخ هذا الاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل .

يلغى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ يولي سنة ١٩٢٣ م

رئيس مجلس الوزراء

ثروت

القامرة في ٣١ مايو سنة ١٩٢٧

## ترجمة

القرار المنشور بالعدد الفرنسي رقم ٦١ من الجريدة الرسمية

الصادر في يوم الاثنين ٤ يونيو سنة ١٩٠٦

### رياسة مجلس الوزراء

قرر مجلس الوزراء بجلسته المتعلقة في يوم السبت ٢ يونيو سنة ١٩٠٦ تحت رياسة سمو الخديوي تعديل المادتين ١٠ و ١١ من قراره الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ بشأن تنظيم شركات المساهمة على الوجه الآتي :

#### حصة التأسيس

مادة ١٠ - لا يجوز إنشاء حصص تأسيس إلا بناء على عقد تأسيس الشركة ولنفس واحد وهو مكافئ من قدم في الشركة امتيازًا خاصًا بالصناعة أو التزامًا حصل عليه من الحكومة بتعذر تقدير قيمته نقداً .

ولا تحول حصص التأسيس أربابها حق الاقتراع في الجمعيات العمومية . ولا يكون لحصص التأسيس الحق في نصيب من الأرباح إلا بعد أن تستوي أسهم وأمن المال على ٥٠٪ على الأقل . ولا يجوز أن يزيد النصيب الذي يمكن منحهم إياه بمقتضى نظام الشركة على نصف الباقي بعد ذلك .

وعند حل الشركة تستبد القيمة الاسمية لأسهم رأس المال ثم يوزع الباقي من موجودات الشركة بنسبة واحدة بين الأسهم وحصص التأسيس .

وجمع الأحكام الخاصة بحصص التأسيس تطبق على الأسهم المساهمة أسهم حصص الأرباح .

#### أسهم الحصص العينية وحصص التأسيس

مادة ١١ - لا يجوز أن يمثل الحصص العينية إلا أسهم سددت قيمتها كاملة .

والأسهم المسددة القيمة وحصص التأسيس لا يجوز فصلها من قسماتها الأصلية ولا تداولها إلا بعد مضي سنتين على تأسيس الشركة .

ويجب أن يكون موضوعها عليها في هذه المدة بناءً ، على طلب أعضاء مجلس الإدارة ، طابع يدل على نوعها وعلى تاريخ تأسيس الشركة .

وكل تماقد تقضي الشركة بمقتضاها في خلال السنتين التاليتين لتأسيسها ما يزيد عنه على عشر أضعاف مالها من محلات قائمة أو سقيم أو عقارات أو التزامات أو امتيازات خاصة بالصناعة يلزم أن تصدق عليه جمعية عمومية حسب الأوضاع المقررة لتعديل النظام .

ويجب أن يبين على وجه الحق في نظام الشركة الحصص المقدمة وأسماء مقدميها وعدد الأسهم التي خصصت لهم .

وإذا كان رأس مال الشركة كله أو بعضه مكتوبا فيه على أوراق منفصلة يجب كلما كانت هذه الأوراق متضمنة حصصا عينية أن تشمل على البيانات سابقة الذكر .

## مشروع الاتفاق

الذى سيمقد بين الحكومة وبنك التسليف الزراعى المصرى عند تأسيسه

### حضره رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى المصرى

في خلال المفاوضات التى دارت بشأن تنظيم التسليف الزراعى من طريق اشتراك الحكومة في انشاء معهد مالى الفرض منه سد الحاجات المالية للزراعة التى لا تجد الآن طلبها لدى البنوك القائمة في القطر المصرى - ثم الاتفاق على النقاط الآتية :

١ - تطبيقاً لأحكام المادة ١٩ من شروط تأسيس بنك التسليف الزراعى سنبثل الحكومة المصرية في مجلس الادارة بنسبة مساوية لنصيبها في رأس المال ولها أن تعين مئتمنيا .

وختاماً لاستقرار حسن العلاقات بين بنك التسليف الزراعى ومصالح الحكومة التى سيكون لها بها اتصال كبير قررت الحكومة أن يكون ثلاثة من الأعضاء الذين يمثلونها في مجلس الادارة مئتمنين بمحكم القانون وهم : أحد وكيل وزارة المالية والمدير العام لمصلحة الأموال المقررة وموظف كبير من وزارة الزراعة .

٢ - تقضى المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالتخصيص للحكومة بأن تقدم قروضاً للبنك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ويكون لهذه القروض فوائد يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك ولا يجوز للحكومة أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك .

ومن المتفق عليه أنه حينما يبدأ البنك الجديد عمله تقرر الحكومة بالاتفاق معكم مفسداً السلفيات التى ستوضع تحت تصرف بنك التسليف الزراعى المصرى تبعاً لحاجاته في خلال السنة الأولى وذلك في الحدود التى بينها تقرير المجلس الاقتصادى الذى تصدق عليه في جلسة ١٦ يولية سنة ١٩٣٠ والذى وزع المقدار الكلى للسلفيات وقدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه على النحو الآتى :

٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة الأولى من انشاء البنك .

١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة الثانية .

١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة الثالثة .

١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة الرابعة .

٣ - تتقاضى الحكومة من هذه السلفيات فوائد يسعر لا يقل عن ٢ في المائة ولا يزيد على ٢ ١/٢ في المائة .

وقد جعل هذا السعر في البداية في المائة والحكومة الحق في تعديل السعر في الحدود الموضحة أعلاه بشرط إخطار البنك بذلك قبل نفاذ السعر الجديد بثلاثة أشهر .

٤ - تتفينا للقرار الصادر من مجلس الوزراء في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ للحكومة الحق في استرداد الأموال الزائدة عن حاجة البنك ولهذا الأخير الحق في طلب رد الكلى أو البعض عند الانقضاء .

٥ - لا يميز سعر القائمة عن الأموال التى يقترضها بنك التسليف الزراعى المصرى على ٧ في المائة وعلى ٥ في المائة بمجموعات التعاونية .

٦ - وفيما يخص في قيام البنك بوضع شروط القروض التى سيقدمها فإن الحكومة توافق على الاقتراح الواردة في تقرير المجلس الاقتصادى ويرى هذا الاقتراح إلى وضع جدول مختلف باختلاف المناطق وباختلاف أنواع السلفيات على أن يترك في هذا الباب للبنك كامل الحريضة بقدر الظروف ومن المتفق عليه أن القروض تمنح لقائمة الزراعة وللمساعدة صفار الزراع وذلك في الحدود التى رسمتها المادة ٢ من شروط التأسيس .

وبهذه المناسبة نرجوكم أن تلاحظوا أن الحكومة ترغب في أن تنشر في الوقائع المصرية الجدول المبيته عدد الأقسدة في كل منطقة التى لا يمكن بدلها منع قروض لصفار الملاك وذلك بمجرد الانتهاء من وضعها .

٧ - ونرجوكم كذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لكي يصل إلى وزارة المالية في نهاية كل شهر بيان عن حالة العمليات الجارية إتمامها وللحكومة الحق في نشر هذا البيان إذا رأت فائده من وراء هذا النشر .

٨ - من المتفق عليه أن الحكومة تضمن للبنك مئونة الموظفين المحليين . والمد والصيارف وغيرهم بدون أن تجتنب طلباً أية مسئولية من وراء هذه المئونة وذلك لوضوح الاستقاربات الخاصة بطلب السلفيات وتصحيح المطلوب للبنك من الديون .

أما الأجر الذى سيدفع للصيارف نظير تحصيل مطلوبات البنك فسيحدد بالاتفاق مع الحكومة .

٩ - أبلغنى حضرة صاحب المالى وزير الزراعة أنه يمكن لبنك التسليف الزراعى الاحتياز على مئونة وزارته فيما يخص بانتظام التفاوض التى ستتاح بالأجل للزارعين بلامتياز بينهم .

وكذلك تخضع معاليه وقيل أن يضع تحت تصرف البنك الأماكن المملوكة للحكومة المستعملة في تخزين الأسمدة والتقاوى التى تقوم وزارة الزراعة ببيعها على أن يتعهد بنك التسليف الزراعى من ناحيته بالمحافظة على بقائها على الدوام في حالة طيبة .

١٠ - من المتفق عليه أن السلفيات المخصصة لأجل لا يزيد على عشرين سنة بما أنه يولد قصرها يتوج خاص على الأراضى التى ستستفيد من الإحمال الكبرى ترى والصرف الجارى تنفيذها فانها لا تدخل ضمن الأغراض الساجلة لبنك التسليف الزراعى الذى ان يطلب منه القيام بها إلا بعد مرور فترة طويلة من الزمن وبعد الاتفاق أولاً مع الحكومة على تعيين الشروط التى ستتحقق هذه السلفيات بمقتضاها نرجو تأييد كل ما سبق .



وحيث إن المجلس قد وافق على هذا الطلب في جلسته المتعلقة بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٣١ فالتجئة المالية تشرف بأن ترفع برقعة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون بأخذ مبلغ خمسمائة ألف جنيه من الاحتياطي العام لاستعماله في الاكتتاب المذكور أعلاه

القاهرة في ٢٠ برهنة سنة ١٩٣١

الرئيس  
اسماعيل صدق

## مجلس النواب

إبلاغ المرسوم بمشروع القانون إلى مجلس النواب

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس النواب

صديق ٢٢ يونيه سنة ١٩٣١ مرسوم بمشروع قانون بأخذ مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه (خمسمائة ألف جنيه) من مال الاحتياطي عام وتخصيصه لاكتتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعى .

وإلى أشرف بأن أبلغ ممالككم صورة من المرسوم المشار إليه ومن المذكرة التى رفعت إلى مجلس الوزراء في هذا الشأن راجيا التكرم بمرض الأمر على البرلمان .

وتفضلوا ممالككم بقبول فائق الاحترام

وزير المالية  
اسماعيل صدق

## مجلس النواب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية

جلسة ٢٢ برهنة سنة ١٩٣١

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع الى لجنة المالية ؟

( موافقة عامة ) .

( ب )

## مرسوم

بمشروع قانون بأخذ مبلغ خمسمائة ألف جنيه من الاحتياطي العام لاكتتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعى

نحن فراد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رحمنا بما هو آت :

مشروع القانون الاتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان .

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه (خمسمائة ألف جنيه) ويخصص لاكتتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعى .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون

صدر بمرأى ياديين في ٦ مفرسة ١٤٥٠ ( ٢٢ برهنة سنة ١٩٣١ ) .

## فراد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم بقانون بالتخصيص للحكومة بالاشتراك في إنشاء بنك زراعى على أن يكون هذا الاشتراك بالاكتتاب في أسهم البنك بما لا يزيد على قيمة نصف رأس المال وأن لا يتجاوز قيمة ما تكتسب به مليون جنيه .

وقد اشترط مجلس الوزراء لدى النظر في مشروع المرسوم بقانون السائل الذ كر أن الأسهم التى تكتسب بها الحكومة في رأس مال البنك تكون غير قابلة للتداول .

ونظرا للحالة الاقتصادية التى تحتازها البلاد رأى أن يكون رأس مال البنك في بادئ الأمر مليوناً من الجنيهات وأن يدفع بأكمله عند التأسيس بحيث أن اشتراك الحكومة يقتصر في الوقت الحاضر على ٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وقد أسمعنى ما تقدم في المذكرة التى رفعت الى مجلس الوزراء بتاريخ أوله يونيه سنة ١٩٣١ وطلب فيها الترخيص بنضم المبلغ السالف الذ كر من الاحتياطي العام .

## مجلس النواب

### قرار لجنة المالية عن مشروع القانون

(المقرر حفرة النائب المحترم على المذلة بك )

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٣١ خطاباً من وزارة المالية ومعه مشروع قانون بأخذ مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه من مال الاحتياطي العام وتخصيصه لاكتتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي .

وقد عقدت اللجنة لبحث هذا الموضوع أربع جلسات في ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ يونيو وأول يولييه سنة ١٩٣١ ووجدت أن من المتعين عليها بمناسبة النظر في الاعتقاد المطلوب أن تبص في كيفية إنشاء هذا البنك والأغراض التي سينشأ من أجلها وأمواله ونظامه وعمل العموم كل ما يتعلق به فاطلعت على الأوراق المتعلقة بالموضوع وصحت البيانات التي أدلى بها حضرة مندوب وزارة المالية . وتشرف اللجنة بأن تعرض على هيئة المجلس خلاصة أهم ما وصلت إليه من هذا البحث .

إن عملية التسليف الزراعي ليست فكرة جديدة في هذه البلاد فإن وزارة المالية قامت بها في أوقات مختلفة تبين الحاجة الاقتصادية في البلاد مستتية في ذلك بموظفيها ورجال الحكومة في الأقاليم . وقد كانت هذه العمليات مقصورة على التسليف على الاقطان إلا أنه رأى التوسع فيها بحيث تشمل التسليف لشقات الزراعة .

ولما كانت هذه العملية ليست من اختصاص الحكومات كما أنه ليس لديها من الوسائل ما يمكنها من القيام بها على الوجه الأكمل فقد رأت إتاحة هذا العمل بالهيئة التي تستغل بإدارته لضمان إحصائه وأن تكفي الحكومة بالمساعدة المادية والأدبية ورغبة منها في مساعدة صغار الزراع وتحسين حالتهم وإنهاء ثروتهم وتخليصهم من ربات المزاين .

وإن اللجنة لتقدر كل التقدير هذه الخطوة الموقفة التي خطتها الحكومة لتنفيذ هذا المشروع .

أصدرت الحكومة في نوفمبر سنة ١٩٣٠ مرسوماً بقانون ( رقم ٥٠ ) بالتخصيص لها بالاشتراك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك زراعي يقوم بالعمليات الآتية بحسب ما جاء في عقد الشركة :

#### الأغراض المنشأ من أجلها البنك

أولاً — عمليات لأجل قصير لا يتجاوز أربعة عشر شهراً بضمانة حق الامتياز :

( ١ ) تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية الخاضعة للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ولصغار ملاك الأراضي الزراعية لشقات الزراعة والحصاد .

( ب ) تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية سائلة الذكر ولصغار المزارعين .

( ج ) بيع الأقمشة والبنود لأجل جميع المزارعين على السواء .  
ثانياً — عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين :

( ١ ) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية .

( ب ) تقديم سلفيات لإصلاح الأراضي الزراعية بواسطة حفر المساق والقرع والمصارف .

وفيما عدا الأحوال الاستثنائية يكون هذات النوعان من السلفيات مقصورين على صغار الملاك أو جماعاتهم وعلى الجمعيات التعاونية المشار إليها للمساعدة على تكوينها وانتشارها .

ثالثاً — عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة :

تقديم سلفيات لاستغلال أو صلاح الأراضي التي يمكن أن تنفذها أعمال الري والصرف العامة .

رابعاً — تمويل المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة بقصد المساعدة على إيجاد هذه المنشآت وانتشارها .

### رأس المال

وقد جاء بالمرسوم سالف الذكر أنه يرخص للحكومة بالاشتراك في الاكتتاب بنصف رأس المال على ألا يزيد على مليون من الجنيهات أي أن رأس المال سيكون مليون . ولكن نظراً للحالة الاقتصادية الراهنه خفض إلى مليون قسم إلى ٢٥٠ ألف سهم قيمة كل منها ٤ جنيهات تضمن الحكومة لها ربها قدره ٥ ٪ من قيمتها الاسمية وستكون أسهم الحكومة غير قابلة للتداول ويترك النصف الآخر للاكتتاب العام وتمهت البنوك المؤسسة بنقلية ما يتبقى منها . وإحداً لو أقبل المصريون على شراء هذه الأسهم لما في ذلك من فائدة مزدوجة : الاشتراك في عمل وطني عام واستثمار أموالهم في مشروع منتج .

### قروض الحكومة للبنك

وقد اتفق على أن تقدم الحكومة قروضا للبنك لا تتجاوز ستة ملايين من الجنيهات تبعاً لحاجاته وذلك في الحدود الآتية :

جنيه

لضاية ٣٠٠٠٠٠٠ في السنة الأولى من إنشاء البنك .

» ١٠٠٠٠٠٠ في السنة الثانية .

» ١٠٠٠٠٠٠ في السنة الثالثة .

» ١٠٠٠٠٠٠ في السنة الرابعة .

وسيقترض البنك هذه الأموال بسعر لا يزيد على ٥ ٪ للجمعيات التعاونية ولا على ٧ ٪ للأفراد وستتقاضى الحكومة من هذه القروض فائدة بسعر ثابت لا يقل عن ٢ ٪ ولا يزيد على ٢ ٪ .

(ج) أما النصف الآخر فيوزع بين المساهمين بصفة حصص إضافية من الأرباح ، ولا فيقبل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى حساب السنة الجديدة أو يخصص لتكوين مال لصندوق الادخار أو مال لاستهلاك غير مادي .

وتستند اللجنة أنه متى تقدمت أعمال البنك وزادت أرباحه وخصوصا بعد أن يتم بلوغ الاحتياطي ربع رأس المال فإن الأرباح التي تعطى للمساهمين قد تربي على ١٠٪ أو ١٥٪ .

وكانت اللجنة تود أنه ما دامت الحكومة قد ضمنت حدا أدنى للأرباح فكان من المناسب أن ينص أيضا على الحد الأعلى . ولكن حضرة مندوب وزارة المالية أوضح لجنة أن هذا الموضوع قد أثارت المناقشة فيه في المجلس الاقتصادي ، وذكر في محاضر جلساته الرسمية - التي تعتبر جزءا متما نظام البنك بأنه إذا زادت الأرباح على حد معقول استعملت الزيادة في تخفيض سعر الفائدة لقرضين في السنة التالية . وترغب اللجنة إلى الحكومة في أن تسعى لدى المؤمنين لأن يكون هذا الحد المقول هو ٩٪ من ثمن الأسهم .

### مجلس إدارة البنك

يدير البنك مجلس يتكون من اثني عشر عضوا على الأقل وستة عشر على الأكثر وتعمل الحكومة بنسبة أسهمها أي أنها تعين من قبلها نصف عدد الأعضاء ويكون أول مجلس مكونا من اثني عشر عضوا تعين الحكومة ستة منهم . وقد رأت الحكومة ضمانا لاستمرار حسن العلاقات بين البنك وبين مصالح الحكومة التي سيكون له بها اتصال كبير أن يكون ثلاثة من ممثليها معينين بحكم القانون بمقتضى وظائفهم وهم أحد وكيل وزارة المالية والمدير العام لمصلحة الأموال المقررة وموظف كبير من وزارة الزراعة ( وقد انتخب أحد وكليها ) ، وقد رأت أغلبية اللجنة أن تلتف النظر إلى أنه قد يكون مما يدعو إلى زيادة ضمان استمرار حسن العلاقات المتوخى عنه ، لو أن الحكومة وجدت من المناسب بسد انتهاء مدة العضوية الحالية وهي خمس سنوات أن يكون ممثلوها الستة جميعهم من المواطنين بحكم وظائفهم .

هذا ما رأت اللجنة أن تحيط به هيئة المجلس وترجيى بعد ذلك الموافقة على مشروع القانون الخاص بأخذ مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه من مال الاحتياطي العام لاكتساب الحكومة في نصيبها من الأسهم وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانوني الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ (خمسمائة ألف جنيه مصري) ويخصص لاكتساب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ولكن اللجنة رأت أن تعهد الحكومة بتقديم ستة ملايين ضامنة بين ٢/٥ و ٢/٥ ، وإرباطها بذلك لمدة ٩٩ سنة ، وهي مدة الامتياز ، أمر لا يتفق مع المصلحة لأن الضد ككل السلع له أسواق عالية ولا يمكن التنبؤ منذ الآن بما تكون عليه الظروف الاقتصادية في العالم أو في مصر ، فقد تدعو هذه الظروف إلى زيادة الفائدة أو تخفيضها ، وقد كان من رأى اللجنة ألا يكون التحديد ثابتا طوال مدة الامتياز وأن ينص على إمكان النظر في تعديل الفائدة كل خمس سنوات مثلا ، وقد اقتضت الحكومة بوجهة نظر اللجنة تأفقنا على أن يضاف إلى مشروع الاتفاق فقرة جديدة تنص على أنه "في حالة تأجيل الظروف الاقتصادية في العالم أو في مصر من الضروري إعادة النظر في سعر الفائدة التي تتقاضاها الحكومة أو بنك التسليف الزراعي فانه من المتفق عليه منذ الآن أن الفرق بين الأسعار الحالية يظل على ما هو عليه كما أعيد النظر في هذه الأسعار " .

وقد كتبت وزارة المالية في هذا المعنى إلى المؤمنين وعلمت اللجنة أنهم وافقوا جميعا على إضافة الفقرة المذكورة .

وبدئى أن هذا قد يؤدي إلى زيادة الفائدة التي يقرضها البنك على ٥٪ أو ٧٪ . ولكن ذلك لا يكون إلا إذا زادت الفائدة التي تتقاضاها الحكومة وهذا أو ذاك لا يكون إلا في ظروف خاصة .

هذا ، وقد جعلت الحكومة الحق في استرداد الأموال التي تكون زائدة على حاجة للبنك ولكن خول البنك أيضا حق طلب رد الكلل أو البعض عند حاجته لذلك .

### أرباح البنك

إن أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصاريف العمومية والتكاليف من أى نوع كانت ومقابل الديون التي لا يمكن تحصيلها توزع على الوجه الآتي :

أولا - يبدأ بأخذ المبلغ اللازم لإعطاء المساهمين حصة أولى في الأرباح بنسبة ٥٪ من القيمة المدفوعة من ثمن أسهمهم فإذا لم تكف أرباح سنة من السنتين لدفع هذه الحصة أكلها الحكومة بمقتضى الضمان الذي أخذته على عاتقها .

ثانيا - الباقي من الأرباح الصافية بعد أخذ المبلغ سالف الذكر يوزع بالكيفية الآتية :

(أ) ينعق ربع هذا الباقي إلى الحكومة المصرية لتنفية ما يمكن أن تكون خسريته في ضمانها الخمسة في المائة .

(ب) يتجمع نصف الباقي بعد هذا الربع لتكوين مال احتياطي ويظل هذا المجمع متى بلغ المال الاحتياطي ما يعادل ربع رأس مال الشركة ويقيم الرجوع إلى المجمع إذا ميس الاحتياطي يسبب خسائر .

## مجلس النواب

### المنافسة التي دارت حول مشروع القانون

جدة ٧ يولي سنة ١٩٣١

**المقرر** — لقد سمعنا بحضورات النواب مما تلوته عليكم رأى لجنة المالية في مشروع إنشاء البنك الزراعي وموافقة اللجنة على أخذ مبلغ خمسمائة ألف جنيه من الاحتياطي العام. وأن اللجنة تريد بكل قواها فكرة إنشاء هذا البنك وتنتشر للحكومة بإسراعها في إصدار قانون تأسيسه، وتأمل كثيرا في حكمة دولة وزير المالية وكفايته وقدرته على أن يسير بهذا البنك إلى الأمام سيرا يتفق مع ما تتطلبه البلاد من مصالح كثيرة.

الواقع بحضورات النواب أن المهم ليس وضع القانون ولا إصدار المرسوم بإنشاء البنك، إنما المهم إدارة البنك بكيفية تضمن المصلحة التي أتت من أجلها. وهذا لا يتسنى إلا إذا تولى إدارته والاشراف على أعماله رجل كفاية وجد. له من بعد النظر وحسن التقدير للأمر ما يكفل للبنك السير بأعمال البلاد المالية إلى الأمام. وأعتقد أنه لا بد خلكتك الشك في قدرة دولة وزير المالية وزملائه الذين يعانونه على القيام بهذا المشروع من أنهم سيهيرون به سيرا حيدا، يحقق إن شاء الله ما ترجوه البلاد من تفرغ كرب الزراع في هذه الأيام الصعبة.

يسرني كثيرا أن أكون بأن ما لاحظته اللجنة خاصة بتعديل الفوائد مدة احتياز البنك، قد وجد عناية أكيدة من دولة وزير المالية قدره ووافق على ما رآه اللجنة.

ولنا كبير الأمل أن يعمل حضرة صاحب الدولة صفق بإشادته بكل جهده على إعداد كل ما يلزم لإدارة أعمال البنك في فترة هذا الصيف، حتى يكون أداة صالحة في بدء الموسم القادم لتفويج الأزمة، وليعاون الفلاح معاونة تفرغه من المآزق الذي وصل إليه. وإلى أكتفى بهذا الشرح إلى أن تدار المناقشة فأدلى بكل بيان يطلب إلى في هذا الموضوع (تصفيق).

**مدني حسن حزين أفندي** — لا ينكر أحد مقدرة حضرة صاحب الدولة وزير المالية في الأمور المالية، والخدمات الجليلة التي قام بها لمصر في المئة التي قضاه في الحكم. فهي أعمال خطيرة لا تنكر، وإلى أرجو حضرة المقرر أن يبين لنا أنواع الآلات الزراعية التي يمكن الاقتراض لأجلها من البنك.

هل هي المحراث والفأس، أو آلات الري والحارث البخارية؟  
**المقرر** — المقصود من ذلك هو آلات الري والآلات الناقصة للجمعية أو المختلطة الحديثة للصراف والحراث، وليس الغرض طبعا المحراث العتيق الزيد الخ.

**مدني حسن حزين أفندي** — أقترح أن ينص في القانون على «الآلات الزراعية بجميع أنواعها».

**المقرر** — ليس المطروح على المجلس الآن قانون إنشاء البنك، وإنما المطروح هو طلب فتح اعتماد. فإن أردتم بيان خاص بهذا الاعتماد أدليا به لحضراتكم إن استطعنا، وإلا استعنا بدولة وزير المالية لزيادة إضاحا.

**مدني حسن حزين أفندي** — وما ضر اللجنة أنت تشير في تقريرها إلى ما اقترحه؟

**المقرر** — لقد صرحت في كلامي أن الاقتراض يشمل جميع الآلات الزراعية بأنواعها، وأظن أن دولة الوزير لا يمارض في ذلك.

**الأستاذ ابراهيم دسوقي أباطه** — إننا نشكر الحكومة شكرا جزيلنا على تفكيرها في هذا المشروع، ونوافها كل الموافقة على إنشاء هذا البنك الذي كانت البلاد في حاجة قصوى إليه، ولا غرو فقد أبدت الحكومة حمة كبرى وفيعة عظيمة في النهوض بمشروعات، فيها نفع كثير للبلاد، ولكن الذي أعترض عليه — بمناسبة طلب موافقة المجلس على فتح اعتماد بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه — هو أن نوافق على هذا الاعتماد دون أن تكون لدينا بيانات تفصيلية عن هذا المشروع، الذي يمرض علينا، كشرط لإنشائه. ومدى أعماله. وكل ما يتعلق به.

أما إن يطلب إلينا إبداء رأى عن هذا المشروع، وليس لدينا عنه إلا فكرة عامة، فهذا مالا يترشح إليه ضمري، إذ يجب في مثل هذه الحالة أن يمرض علينا المشروع كاملا حتى نتيحه بمتنا مستقيضا. ولا يجوز لنا أن نوافق على كل مشروع يقدم إلينا بالمصادقة على اعتماد دون درس الموضوع الأصل.

**عبد السلام رجب باشه أفندي** — يبيع القانون للبنك أن يقرض الجمعيات التعاونية بفائدة لا تتعدى ٥٪ كما أنه يقرض صغار المزارعين والملاك بفائدة ٧٪. والقرض من إنشاء هذا البنك هو مساهمة الجمعيات التعاونية، ولكنني لاحظ أن التسليف لصغار المزارعين فيه قضاء على هذه الجمعيات، إذ أن الفلاح الذي يستطيع أن يقرض من البنك جنيته أو ثلاثة جنيته لا يفكر مطلقا في الاشتراك في الجمعيات التعاونية. وأرجو دولة وزير المالية أن يلاحظ عند تنفيذ هذا المشروع تفصيل الجمعيات التعاونية على كل ما صالها، حتى تنتشر الدعوة التعاونية في جميع أنحاء القطر ما يؤدي إلى زيادة ثروة البلاد.

**المقرر** — إن الناية التي دلت إليها الحكومة من جعل التسليف بفائدة ٥٪ للتعاونية الزراعية و٧٪ للأفراد هي أن تكون من التقلبات التعاونية في البلاد، وحث الفلاح على الاشتراك فيها لأنها تقرض بفائدة أقل. وحتى لو أقرضته بفائدة أكثر من ٥٪، فالتلف لا بد منه إليه. لأن الأرباح تذهب في المشتريين في النهاية، وفي هذا تشجيع لكافة المزارعين على الاشتراك في هذه التقلبات.

**عبد السلام رجب باشه أفندي** — إن تلك مصرح بقرض التقلبات الزراعية الآن بفائدة ٤٪.

وبما أن مشروعات الري الكبرى القائمة الآن والتي ستقوم بها الحكومة في المستقبل ستشترط عليها في القريب العاجل إمكانية رى وصرف مئات الآلاف من الأطنان غير الصالحة للزراعة الآن فسيصبح من السهل أن يتقرب صغار الفلاحين المسائل اللازمة لهم من البنك الزراعى لإصلاح تلك الأراضي بعد شرائها دون الالتجاء إلى شراء أراض مستصلحة بغير مال . ومن هذا تحت فكرة إقراض الفلاحين بواسطة البنك الزراعى مايزمهم لمد تصل إلى عشرين سنة حتى يتمكنوا من القيام بالإصلاح المطلوب .

هذا هو الفرض الذى رأت الحكومة من أجله أن تذهب بتعديد الأجل إلى هذا الأمد البعيد (تصفيق)

نجيب عرياب بك — أشكر لدية رئيس الوزراء ذلك البيان الذى أطل به لما فيه من الرأفة بالمزارعين . وقد كان يحسن أن يقوم البنك بعمليات التسليف لمدة لا تتجاوز عشرين سنة على أن يكون بعض العمليات لمدة عشرين سنة أو أقل بحيث يكون البنك حرا في تعديد المدة بحيث لا تتجاوز العشرين سنة .

عبد الحميد عربك — إن الذى ورد في جدول أعمال جلسة اليوم هو النظر في تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد مبلغ نصف مليون جنيه لاكتساب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعى . وكنا نعلم أن الحكومة إنما أرادت بتأسيس هذا البنك سد حاجة الفلاحين . ولكنى أود أن أعرف . هل لجنة المالية وعدتها التى لها الحق في الاطلاع على عقد الشركة ونصوص مشروع القانون ليحده وتخص مراده ثم تقدم للجلسة تقريرها عن ذلك ليظهر فيه مدة سائة أوبضع دقائق ثم يقطع فيه رأى ؟ هذا ما أريد أن أعرفه .

إذا كان المراد أخذ الإقرار على قانون البنك وكيفية التصرف ...

الزبير — إن الموضوع خاص بفتح اعتماد بنصف مليون جنيه لاكتساب الحكومة في أسهم البنك لا بالنظر في قانون تأسيسه .

عبد الحميد عربك — هذا ما فهمته من كلام حضرة المقرر ، ولكنى أردت أن يكون الأمر واضحا تماما حتى تفصل بين الأمرين . وقد اقتضت الآن ، ومستطرا حتى يأتيها مشروع البنك وعقد الشركة .

المقرر — إن قانون إنشاء البنك موجود في المجلس .

الأستاذ مصطفى محمود الشوربجي — إن إنشاء البنك أمينة قدمها كما تشرق إليها . ولكن ينبغي ألا نكتفى بتحقيق تلك الأمينة ، بل يجب أن نسلك السبيل إلى توصيلنا إلى النجاح . وتحقيق الفرض من إنشاء هذا البنك .

جميل أن يكون لنا بنك زراعى ، ولكن نجاحه فيها أظن يرتبط تمام الارتباط بنجاح جميات التعاون الزراعية ، فلا يمكن أن يؤدي البنك مهمته على الوجه المطلوب إذا وجد قومه أمام مليون من صغار المزارعين يطلب كل واحد جنيته أو ثلاثة جنيته مثلا .

إن وسائل نجاح البنك الزراعى هي ما يجب أن ننظم فيها الآن .

المقرر — إن الأموال التى يقترضها بنك مصر للجمعيات التعاونية هي أموال الحكومة التى أودعها إياه لهذا الغرض ، فإذا ما أشء هذا البنك فلا يكون هناك عمل للسلفيات عن طريق بنك مصر . لأن البنك الجديد سيمثل عمل تسهيل السلفيات للجمعيات التعاونية بما لنا من الثقة لديه بسبب التضامن الموجود بين أعضائها ، وسيكون شديدا في الإجراءات الخاصة بالتسليف لصغار المزارعين والملاك .

نجيب عرياب بك — نص القانون على أن البنك يقوم بعمليات خاصة بالتسليف لمدة عشرين سنوات . وعمليات لا تتجاوز عشرين سنة دون أن يفصل مائة كل نوع منها ، كما جاء في القانون أنه متى بلغ الاحتياطى ربع رأس مال الشركة بطل الخصم للاحتياطى . مع أن المعروف أنه كلما زاد المسال الاحتياطى زادت الثقة بالشركة ، وأرى أن يستمر خصم مبلغ من الأرباح للسال الاحتياطى ليكون سببا في توطيد الثقة بالبنك والاعتجال عليه .

وقد جرت العادة أن يخصم مبلغ من الأرباح لأعضاء مجلس الإدارة ولكنى لاحظت أنه لم يذكر في هذا القانون إن كان لأعضاء مجلس الإدارة حصة من أرباح البنك أم أن لهم مرتبا مقورا .

المقرر — فيما يخص بالعمليات التى يقوم بها البنك — وهى الجزء الأول من سؤال حضرة النائب المحترم — فإن أمرها متروك لمجلس الإدارة وهو الذى يقدر مدى هذه العمليات وما يلزم من الزمن لسداد الدين الخاص بها سواء أكان عشر سنوات أو عشرين سنة كما هى السنة المتبعة في جميع البنوك ، ومجلس الإدارة يمثل الحكومة ولجنة الأسهم ، وتقدره على ثقة الجميع .

أما القول بأنه كلما زاد الاحتياطى زادت الثقة بالبنك فهذا صحيح فيما يخص بالبنوك التجارية التى تعتمد على الأمانات المودعة لديها ، وعلى أعمال المبادلات المالية مع الخارج ، ولكننا في حالة خاصة إذ أن هذا البنك مكون برأس مال قدره مليون جنيه قد زاد إلى مليونين من الجنيتهات ، وهى أموال تستلف له من الحكومة التى لها مملوؤها في الشركة ومع الذين يملونها حالة البنك وسير الأعمال فيه . فالحكومة والحالة هذا هو الإشراف على البنك بواسطة ممثليها الحائزين لثقتها ، وأما عدم الإضافة على الاحتياطى فإنها ستعوض في عمل يعود على المزارعين بنظير الفائدة . وذلك هو تخصيص المبالغ في تخفيض سعر الفائدة . بدلا من ضمها إلى الاحتياطى .

رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية — أضيف إلى العبارة التى قالها حضرة المقرر ردا على سؤال النائب المحترم بيان يتعلق بالأحوال التى رأت الحكومة أن يكون التسليف فيها لأجل بعيدة كعشرين سنة مثلا .

جاء العمل في الماضى — إذا ما أريد إصلاح الأطنان البرد كاتى في شمال الدلتا — ألا يقدم على ذلك إلا الشركات الكبرى ذات رؤوس الأموال الكبيرة فكانت تلك الشركات تفتى الأطنان من الحكومة وتتفق عليها للسال اللازمة لإصلاحها ثم يبيعها بعد ذلك لصغار الفلاحين بأثمان عالية ، فكان من غير الممكن لصغار المزارعين أن يشتروا تلك الأراض مباشرة ويقيموا بأصلها إذ ليس عندهم مال متوفر يكتفى لذلك ، فكانوا دائما تحت رحمة الشركات الكبرى التى تستطيع وحدها القيام بتلك الصفقات .

ويما للجلس من حق الرقابة على أعمال الحكومة في كل وقت إذا عثر له أن هناك ما يدعو إلى طلب إضاحات أو تفصيلات فله أن يطلب ذلك إلى الحكومة ، وإلى أزيد حضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك في طلبه إقبال باب المناقشة .

أحمد وإلى الجندى أقدى — لقد سبقني حضرة زميلي الأستاذ الشوربجي إلى الإدلاء بالفكرة التي تجول بخاطري : إن عنوان " بنك زراعي " يدل على مشروع ذى شقين :

الشق الأول : بنك ومال . الشق الثاني : زراعة وإدارة زراعية .

أما الشق الأول فقد وفاه القانون حقه كما وفاه حضرة المقرر ذلك الحق إذ طلب إلى الحكومة أن تعمل من هذه الناحية عملا مستمرا على الإنجاح والبنك وضمان بقائه .

أما من الشق الثاني فلا أرى أن بنكا يستطيع أن يقوم بعمله كبنك وكإدارة زراعية للتسليف على الحاصلات والآلات الزراعية ، وإلى أرى في الوقت ذاته أن الشق الأول يبادل في القوانين المالية ناحية العرض . أما الثاني فيعادل ناحية الطلب ، وإذن تجب الموازنة بين الناحيتين وتنظيم الطلب تنظيما حكما حتى نطمئن على سلامة المشروع وعمل حياته . وأرى أن فكرة تعمم بحميات التعاون الزراعية أكبر مساعد على ذلك .

هذا ما أراه وأطلب إلى الحكومة في رغبة أكيدة أن تصدقنا وهذا من وعدوها الصافاة المحققة بأنها تستعمل على نشر الجمعيات التعاونية في أنحاء وادى النيل .

دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية — أريد أن أطمئن حضرات النواب فيما يخص الجمعيات التعاونية الزراعية ، حقا إن هذه الجمعيات هي من أهم المنشآت ومن أهم ما يجب أن تهتم به الحكومة في الوقت الحاضر .

إن الجمعيات التعاونية في سائر البلدان الزراعية أهميتها الكبرى فليس من سبب لأن تتأخر مصر — وهي قطر زراعي — عن تلك البلاد في هذا الإصلاح الكبير . وقد قامت وزارة الزراعة بقسط وافر من المساعدة في أمر إنشاء تلك الجمعيات .

وإلى باسم الحكومة أمد حضراتكم وعدا أكيدا بأننا لن نتوانى عن الاهتمام بأمر تلك الجمعيات في قابل الأوقات رغم إنشاء البنك الزراعي .

أما القول بأن إنشاء هذا البنك من شأنه أن يشعل الحمية في تكوين الجمعيات التعاونية ، فهذا ما أعانف حضرة النائب المحترم فيه ، فإن من أجل رغبات الحكومة أن تعمل على أن يكون هذا البنك في المستقبل هو بنك التعاون أي البنك الذي يقرض الجمعيات التعاونية لا للبنك الذي يقرض الفلاح مباشرة ، وذلك يكون من أسع نطاق تلك الجمعيات وكثر عددها فيصبح البنك فخرى عن الاتصال مباشرة بتلايين الفلاحين ، ويكون اتصاله قاصرا على المئات من تلك الجمعيات فقط .

هذا هو جل ما تتناهى الحكومة من أمر إنشاء هذا البنك .

يجب بيمان إنشاء البنك الزراعي أن يسم إنشاء النقابات الزراعية من جهة وأن يظهر الموجود منها فعلا من عوامل الفساد ، إذ بدون ذلك لا يصلح البنك إلى النتيجة المرجوة من وجوده ، وإلى لأتأكد تنصرون أتى أقدم رغبة فائتا لا تضر القانون على الطريقة الرومانية .

لا يمكن أن نكر حقا — عند ما تقدم الحكومة بطلب فتح اعتماد مبلغ نصف مليون جنيه — في الموافقة عليه بشرط أن تسمى الحكومة في تعميم النقابات .

لهذا أود — إن أمكن — أن تصرح الحكومة تصرحا يطمئنا على أنها تستعمل في المستقبل على تعميم نقابات التعاون الزراعية ، وأنها ستسعى بتطهير النقابات القائمة ومراقبتها حتى تجعلها خالية من أسباب الشكوى (تصديق) .

عبد الله الموم بك — بعد البيانات التي أبداهها حضرة المقرر وتصرح دولة رئيس مجلس الوزراء أرى أن يغفل باب المناقشة .

الرئيس — الموافق على إقبال باب المناقشة يقف .

وقفت أقفلة .

الرئيس — إذن تقرر رفض طلب إقبال باب المناقشة ، والكلمة الآن إلى حضرة عبد العزيز نظلى بك .

الدكتور عبد العزيز نظلى بك — حضرات النواب المحترمين :

إن المطروح أمام حضراتكم هو طلب الموافقة على مشروع القانون الخاص بأخذ نصف مليون جنيه من الاحتياطي وتخصيصه لاصلاحات الحكومة في أهم البنك الزراعي ، وقد سبق أن أحيل هذا المشروع على لجنة المالية وقد أعطيتموها تفقكم قدرته تلك اللجنة وبجته بحثا مستفيضا .

والدليل على ذلك تلك البيانات الوافية التي وودت في تقرير اللجنة الذي وزع عليكم والبيانات التي أدلى بها حضرة المقرر . كذلك التصريحات التي صرح بها لنا حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، وإلى أرى أنه وإن كان للجلس الحق في استبعاد غوامض هذا المشروع الذي تطلب الحكومة هذا الموافقة عليه — لانظرنا لأضغامة المبلغ وإنما لأهمية المشروع في ذاته — إلا أنه ليس هنا مجال البحث في تفصيلات إدارة هذا البنك ، وذلك لأن الحكومة وإن لم تكن هي البادئة بإنشاء هذا البنك بل كانت تلك الفكرة تجول بخاطر الكثيرين من الزراع إلا أنها أخرجت هذا المشروع من بين التفكير إلى حيز الفعل والعمل ، والحكومة التي وقفت إلى إنشائه لأشك موافقة بونه تعالى وبمعتنكم وسيد آرائكم إلى الإنجاح هذا البنك ، أما المناقشة في تفاصيل إنشائه والأعمال التي يقوم بها وما إلى ذلك فهذا من شأن مجلس إدارة هذا البنك .

لهذا أقترح على هيئة المجلس أن يقوم بشكر الحكومة أولا على تنفيذ فكرة إنشاء هذا البنك ، وأن يغضو إليها الأمر ثانيا لتسير بهذا المشروع سيرها الموافق في جميع أعمالها .

على مشروع القانون وهذا نصه :

”نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه. وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطى العام مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ (خمسة ألاف جنيه مصرى) ويخصص لكتاب الحكومة فى أسهم بنك التسليف الزراعى .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن ينضم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة“ .

شرح المجلس فى أخذ رأى بالمادة بالإجماع .

الرئيس - لقد امتنع من إبداء رأيه كل من حضرات النواب المحترمين .

الأستاذ إبراهيم دسوق أباطله ، فريد نغزالدين افندى ، الشيخ سليمان محمد خضر ، عبد الحميد عمر بك ، محمد فهم القتيبي افندى ، محمد توفيق زاهر بك ، عبد المنعم عبد القادر لالموم افندى ، فيفضل كل من حضراتهم بذكر أسباب امتناعه .

إبراهيم دسوق أباطله افندى - الواقع أنى أثبتت الأسباب فيما تقدم ، وهى تنحصر فى أننا لم نعط الوقت الكافى ، ولا غير الكافى ، لدراسة هذا

المشروع دراسة وافية ، ولم أقتنع بإجابة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء . حقا أن دولته تفضل وأعلن استمداد الحكومة لإعطاء المعلومات التى تطلبها ، ولكن ذلك سيكون طبعاً بصفة خاصة وبعد فوات الأوان .

فريد نغزالدين افندى - قد استمتعت من إبداء رأيي للأسباب التى ذكرها حضرة الأستاذ إبراهيم دسوق أباطله .

الشيخ سليمان محمد خضر - للأسباب التى ذكرها حضرة الأستاذ إبراهيم دسوق أباطله امتنعت عن إبداء رأيي .

عبد الحميد عمر بك - أريد أن أقول كلمة قبل ذكر أسباب امتناعي عن إبداء رأىي :

يمتد بعض حضرات الأعضاء أن الامتناع عن إبداء رأى معناه رفض الموضوع ، وهذا اعتقاد خاطئ ، لأن الامتناع غير الرفض ... (ضجة) .

وأظن أن فى هذا ما يكفى لأن يطعن الأستاذ الشورى وحضرات من أوجسوا خيفة من أن إنشاء هذا البنك سيؤثر فى مآل الجمعيات التعاونية.

أما ما قيل من أن المجلس قد عرض عليه اليوم مشروع قانون لأخذ مبلغ نصف مليون جنيه من المال الاحتياطى وتخصيصه لكتاب الحكومة فى أسهم هذا البنك من غير أن يكون ملماً بالتفاصيل الخاصة بهذا البنك وما جرى بشأنه من دراسة أوجبت وما إلى ذلك ، فإني ردأ على هذا أقول بأن السبب الذى حدا بالحكومة إلى أن تعجل فى الفترة الماضية بإصدار القانون القاضى بإنشاء هذا البنك هو اعتقادي - وفى ظنى أنه اعتقاد المجلس أيضاً - أن الإسراع بإنشاء هذا البنك يحقق للمزايا الجلية التى تعود منه على المزارعين ، وهم فى أمس الحاجة إليها فى وقتنا الحاضر .

فى الحق أن هذا القانون لم يشتمل على مواد كثيرة وإنما اقتصر على تبيان أغراض هذا البنك لأنه لم يكن فى المستطاع أن يشتمل القانون على أكثر من الموافقة على أخذ مبلغ نصف المليون والتصریح للحكومة بأن تساهم فيه وأن تضمن للمساهمين فيه ربحاً معقولاً وهو ٥ ٪ .

على أن تلك التفاصيل التى يود حضرات الأعضاء معرفتها ، هى من شأن قرارات مجلس الوزراء ، ومن شأن قرارات مجلس إدارة البنك ، ومن شأن (نظامنامه) هذا البنك الذى يضعه المساهمون أو الموسسون ، وليس من شأن الهيئة التشريعية أن تقرر فيها شيئاً .

نعم إن لحضراتكم تمام الحق فى أن تطلبوا على كل شيء والقانون مودع بالمجلس .

ومع هذا فالحكومة لا ترضى على حضراتكم بأى معلومات تطلبونها منها وهى تحب كل الترحيب بكل طلب يقدم إليها لوقوف على بيانات أو تفصيلات تخص هذا البنك . (تصفيق) .

الرئيس - لا يوجد من يطلب الكلمة . فالمرافق على إقفال باب المناقشة .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس - إذن نغلق باب المناقشة .

والآن نأخذ رأىي على مشروع القانون بطريقة المناقشة بالأمم ولتلى المشروع .

أما أسباب امتناعي عن إبداء الرأي فترجع إلى أن الموضوع يتناول أمهين:  
أولها - مشروع البنك في ذاته ، وثانيها - اعتماد مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ،  
وبما أننا لا نعرف شيئا من نظام البنك ولا عن عقد الشركة ولم نعرض  
علينا الأوراق الخاصة بذلك لدراستها حتى نستطيع أن نكون رأيا في عقد  
الشركة فقد امتنعت عن إبداء رأيي ، أما إذا كان الغرض اعتماد مبلغ  
٥٠,٠٠٠ جنيه فقط فلا مانع لدى من المواطة على ذلك .

الاستاذ محمد فهم القتيبي - كنت أود أن يؤسس البنك الزراعي  
برؤوس أموال مصرية بحتة، لأن المشروع قومي، كما هو الحاصل في اليابان  
والملك الأخرى المتشدنية ، وكان الأجدر بالحكومة أن تطرح الأسهم  
للاكتتاب العام ، ولكنني أقسم لما المذخر نظرا لظروفها وخوفا من عرقلة  
المشروع ، لأن رؤوس الأموال الأجنبية في مصر كثيرة ، وكنت أرتب  
في أن تخصص جلسة لنظر هذا المشروع لدراسة كافية بدلا من البيت  
فيه يجلس هذه السهرة ، ولهذا امتنعت عن إبداء رأيي .

محمد توفيق زاهر بك - لقد امتنعت عن إبداء رأيي للأسباب التي ذكرها  
حضره الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطه .

عبد المنعم عبد القادر معلوم أفندي - امتنعت عن إبداء رأيي للأسباب  
التي قالها حضره الزميل المحترم الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطه .

الرئيس - أسفرت نتيجة أخذ الرأي على هذا المشروع عن قوله بأغلبية  
١٠ أصوات<sup>(١)</sup> ضد صوتين ، وامتناع سبعة أعضاء عن إبداء الرأي .

(١) حضره صاحب البرقة عن حسن أحمد بك ، (٢) حضره صاحب البرقة  
محمد عباس بك ، (٣) حضره صاحب البرقة عن عبد الزاكي بك ، (٤) حضره الأستاذ  
محمد حسن ، (٥) حضره حسن حسني ، (٦) حضره صاحب البرقة محمد حافظ رمضان بك ،  
(٧) محمد أسعد أفندي ، (٨) حضره صاحب البرقة الدكتور عبد العزيز طلسي بك ،  
(٩) حضره صاحب البرقة محمد البرز بك ، (١٠) حضره صاحب البرقة مداخل محمد جبري بك ،  
(١١) حضره صاحب البرقة عبد السلام حداد بك ، (١٢) حضره علي حسن أحمد أفندي ،  
(١٣) حضره صاحب البرقة عبد الله رمضان بك ، (١٤) حضره صاحب البرقة محمد عبد كيه  
بك ، (١٥) حضره نخاعة السيد سليم أفندي ، (١٦) حضره صاحب البرقة عبد العزيز عتيق بك ،  
(١٧) حضره صاحب البرقة محمد زكي بك ، (١٨) حضره صاحب البرقة مأمون إسماعيل بك ،  
(١٩) حضره صاحب البرقة إسماعيل الشلقاني بك ، (٢٠) حضره صاحب البرقة حسن  
البناي بك ، (٢١) حضره صاحب البرقة محمد منصور نصيف بك ، (٢٢) حضره الأستاذ محمد  
عزيز محمد أباطه ، (٢٣) حضره إسماعيل إبراهيم مراد أفندي ، (٢٤) حضره سليمان إسماعيل  
أفندي ، (٢٥) حضره صاحب البرقة حسن السيد واك بك ، (٢٦) حضره صاحب  
البرقة مصطفى خليل بك ، (٢٧) حضره صاحب البرقة عبد الحليم مصطفى بك ،  
(٢٨) حضره الأستاذ عبد الحميد محمود تايح ، (٢٩) حضره السيد حبيب ، (٣٠) حضره  
مصطفى ورد أفندي ، (٣١) حضره رمضان عبد الغفار محمد أفندي ، (٣٢) حضره صاحب  
البرقة إبراهيم السبود مطاوع بك ، (٣٣) حضره عبد القادر نوح أفندي ، (٣٤) حضره

صاحب الصلابة محمد توفيق رقت باشا ، (٣٥) حضره إبراهيم مراد أبو سمحة أفندي ،  
(٣٦) حضره حسن أحمد كيه أفندي ، (٣٧) حضره صاحب المال محمد حلى جيسى باشا ،  
(٣٨) حضره الحاج عبد الرحمن طيفي حسن ، (٣٩) حضره السيد منصور أفندي ، (٤٠) حضره  
صاحب البرقة مصطفى إبراهيم عمران الأتاني بك ، (٤١) حضره صاحب البرقة محمد السيد أبو  
حسين بك ، (٤٢) حضره صاحب البرقة عبد الله رمضان بك ، (٤٣) حضره حافظ مصطفى  
الشيخ أفندي ، (٤٤) حضره أمين القزافي أفندي ، (٤٥) حضره الشيخ سليمان يونس نصاف ،  
(٤٦) حضره صاحب البرقة وأبى عليه بك ، (٤٧) حضره الشيخ عبد إبراهيم الشاذلي ،  
(٤٨) حضره أحمد محمد الشاذلي أفندي ، (٤٩) حضره صاحب السادة محمد علام باشا ،  
(٥٠) حضره محمد السيد أفندي ، (٥١) حضره صاحب السادة محمد أبو الفتوح باشا ،  
(٥٢) حضره صاحب البرقة عن المختار بك ، (٥٣) حضره الأستاذ عبد الرحمن البيل ،  
(٥٤) حضره عبد العزيز عبد القليل الصوفاني أفندي ، (٥٥) حضره محمد عمران أفندي ،  
(٥٦) حضره صاحب البرقة محمد زكي صالح بك ، (٥٧) حضره صاحب البرقة مصطفى عبد الله  
المبايذ بك ، (٥٨) حضره شحان الكاتب أفندي ، (٥٩) حضره الشيخ سليمان محمد صفور ،  
(٦٠) حضره إبراهيم زكي أفندي ، (٦١) حضره صاحب البرقة عبد الحميد البزادي بك ،  
(٦٢) حضره الشيخ عبد الرحيم عن عبد الواحد أبو إسماعيل ، (٦٣) حضره صاحب البرقة  
خفاني الزمر بك ، (٦٤) حضره مصطفى مدني أفندي ، (٦٥) حضره الشيخ إبراهيم عبد الله  
الهي ، (٦٦) حضره الشيخ عبد أحمد سيد أحمد القط ، (٦٧) حضره الشيخ فؤاد حسين ،  
(٦٨) حضره محمد فريد حسني ، (٦٩) حضره صاحب البرقة حسن الجبل بك ، (٧٠) حضره  
حسن محمد إسماعيل أفندي ، (٧١) حضره صاحب البرقة أبو سيف علي كاش بك ،  
(٧٢) حضره محمد غلب عبد الله أفندي ، (٧٣) حضره سيد سليم جابر أفندي ، (٧٤) حضره  
صاحب البرقة كيهي مران بك ، (٧٥) حضره أحمد دالي الجاني أفندي ، (٧٦) حضره صاحب  
البرقة عبد القوي أحمد ممد بك ، (٧٧) حضره شيخ العرب سيد الصرموس ، (٧٨) حضره  
صاحب البرقة إبراهيم عبد الصلابة الملبكي بك ، (٧٩) حضره بكلاف محمد ذكريز أفندي ،  
(٨٠) حضره عبد الحليم حسين جابرش أفندي ، (٨١) حضره صاحب البرقة مصطفى كاظم بك ،  
(٨٢) حضره الأستاذ أمين عامر ، (٨٣) حضره علي الصباي أفندي ، (٨٤) حضره محمد علي  
أفندي ، (٨٥) حضره صاحب البرقة عبد الله لولم بك ، (٨٦) حضره صاحب البرقة عبد الحميد  
سيد النصر بك ، (٨٨) حضره صاحب البرقة محمد مصطفى عمر بك ، (٨٨) حضره صاحب  
السادة توفيق دوس باشا ، (٨٩) حضره صاحب البرقة إبراهيم الحلال بك ، (٩٠) حضره  
صاحب البرقة إبراهيم حرالي بك ، (٩١) حضره أبو الجهم بدوي محمد عبد الأكرو أفندي ،  
(٩٢) حضره محمد توفيق أحمد الصلح أفندي ، (٩٣) حضره أمين سيد همام أفندي ، (٩٤) حضره  
صاحب البرقة محمد حماد الشريف بك ، (٩٥) حضره الشيخ عبد العالي رمضان مرقوق الجبال  
(٩٦) حضره حسن محمد أحمد حسين أفندي ، (٩٧) حضره يحيى سليم أبو يحيى أفندي ،  
(٩٨) حضره الشيخ إبراهيم حسن عبد السيد ، (٩٩) حضره صاحب البرقة عمر أحمد ساهد بك ،  
(١٠٠) حضره عبد الرزاق البادي أفندي ، (١٠١) حضره مدني حسن حزين أفندي ،  
(١٠٢) حضره صالح محمد أمين مثالي أفندي ، (١٠٣) أحمد رشدي

ولم يوافق على المشروع حضرة محمد صالح بك - الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بيري .

واستع عن إبداء الرأي حضرات : الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطه . فريد نقر البزاف أفندي .  
الشيخ سليمان محمد خضر . عبد الحادي عمر بك . الأستاذ محمد فهم القتيبي . محمد توفيق زاهر بك .  
عبد المنعم عبد القادر معلوم أفندي .



## مجلس الشيوخ

### إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية

جلسة ١٣ يولييه سنة ١٩٣١

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب ( بصيغة مستعجلة ) بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٧ يولييه الحاضر في تقرير لجنة المالية عن مرسوم مشروع قانون بأخذ مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي العام وتخصيصه لاكتساب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي .  
ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لفلوكم مشروع القانون وتقرير لجنة المالية ومضبطة الجلسة التي نظر فيها ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

٨ يولييه سنة ١٩٣١

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

## مجلس الشيوخ

قرار المجلس نظر مشروع القانون بطريق الاستعجال

جلسة ١٤ يولييه سنة ١٩٣١

مقررته صاحب المجلس ما قبله من السيد ( وزير الزراعة ) - أحيل إلى المجلس المشروع الخاص بأخذ مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه من مال الاحتياطي العام لاكتساب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي وتطلب الحكومة إلى هيئة المجلس الموقر أن ينظر مشروع هذا القانون بطريق الاستعجال لأن الوقت قد أزف .

مقررته الشيخ المحترم حسن صبري بك - إن لجنة المالية مستعدة لرغب تقريرها عن مشروع القانون المذكور إلى المجلس غدا ولكن بشرط عدم التقيد بالمواعيد ولا فيما يختص بالطبع والتوزيع لأن التقرير مطول وتستطيع اللجنة أن تقدمه للجلس غدا .

مقررته الشيخ المحترم عبد العظيم ابي بك - إن إذا كان المجلس سيعقد بعد غد فلا مانع من إرجاء النظر في هذا المشروع إلى تلك الجلسة .

الرئيس - إن وصل التقرير إلى المجلس حتى الساعة الواحدة بعد الظهر أمكن توزيعه .

مقررته الشيخ المحترم حسن صبري بك - لا مانع من أن يكون موعد جلسة الند الساعة السابعة .

مقررته الشيخ المحترم دوار قصري بك - إن المشروع هام ويحتاج لعناية فاحصة تأجيل النظر فيه إلى جلسة تقعد بعد الغد .

الرئيس - لا مانع من نظر هذا المشروع غدا .

## مجلس الشيوخ

### تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون

المقرر حصة الشيخ المحترم حسن صبري بك

«أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ على لجنة المالية مشروع قانون بأخذ مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه من مال الاحتياطي العام وتخصيصه لاكتساب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي بعد أن أقره مجلس النواب . ولجنة المالية قد بحثت هذا المشروع بجلستها المنعقدة في ١٤ و ١٥ يولييه واتصلت بمضمة مندوب وزارة المالية ووقفت على ما أعلل به من البيانات التي طلبت .

ويتلخص بحث اللجنة في :

١ - إن الحكومة قد رخص لها بمرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ (١) بأن تشترك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك زراعي يتولى على رובה الخصوص العمليات الآتية ذكرها :

التسليف لتفقات الزراعة والحصاد ولشراء الآلات الزراعية والماشية ولإصلاح الأراضي والتسليف على المحصولات وتقديم سفيات للعمليات التعاونية وبيع الأسهم والبدور لأجل والمساعدة على إيجاد المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة والتسليف الزراعي وانتشار تلك المنشآت .

ولما كانت العمليات التي أشار إليها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الذي رخص للملكة بالاشتراك في تأسيس هذا البنك عامة وضرر غصصة بصغار الملاك أو الزراع فقد استفسرت اللجنة من الحكومة عن ذلك .

وقد أجابت الحكومة كتاباً على يد حضرة مندوبها بأن العبارة الواردة في المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء بأثر مهمة البنك الزراعي هي تقديم الأموال لصغار الملاك ليس الغرض منها تحديد مهمة البنك بل بيان أهم أغراضه في الوقت الحاضر . أما العمليات التي سيقوم بها البنك فبينة في عقد الشركة الابتدائي وهي تطابق ما ورد بشأنها في المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠

ومن ذلك البيان تأخذ اللجنة أن مهمة البنك عامة كما حددها المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠

٤ — والأمر الثاني أن اللجنة قد خشيت أن تكون الحكومة بدم طلبها أي اعتماد من البرلمان خاص بمبلغ الستة ملايين من الجنيهات التي تقدمها قرضاً للبنك لا ترى ضرورة لموافقة البرلمان على أخذ هذه الملايين من خزانة الدولة .

لذلك وجهت لوزارة المالية الآتي :

١٠ اللجنة تفهم من الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ أن مجموع المبالغ التي على الحكومة أن تقرضها للبنك وهي ستة ملايين من الجنيهات لا يمكن أن تؤخذ من مال الدولة إلا بقوانين خاصة تعرض على البرلمان في أدوار انعقاد العادية فهل ما فهمته اللجنة هو ما سيكون ؟

فأجابت وزارة وزارة المالية كتاباً على يد حضرة مندوبها :

١١ فإن القروض المنصوص عليها في المادة ٢ من المرسوم بقانون المذكور ليست إلا نوعاً من توظيف المال الاحتياطي وستعطى للبنك بالحساب الجاري وعليه فليس هناك من موجب لاستصدار قوانين بفتحها إلا إذا رأى قسم القضاء غير ذلك .

وجهت اللجنة بعد ذلك إلى مندوب وزارة المالية :

١٢ ما هي العادة التي جرت عليها الحكومة في توظيف المال الاحتياطي قبل الآن ؟ فأجاب : الحكومة توظف المال الاحتياطي من تلقاء نفسها بطريقة إيداعه في البنوك أو مشتري سندات أو غير ذلك . فزادت اللجنة :

١٣ وهلا ترى الحكومة فرقاً بين إيداع مال الدولة الاحتياطي في البنك الأمل بضائقة يتفق عليها وبين أسليف شيء من المال الاحتياطي لمدة قد تكون تسماً وتضمن سنة ؟

فأجاب حضرة المندوب : ليس عندي رد على هذا السؤال غير ما هو وارد في إجابة الحكومة التي قدمتها للجنة .

(ب) وبأن يكون اشتراك الحكومة بالاشتراك في أسهم البنك بما لا يزيد على قيمة نصف رأس المال على ألا تتجاوز قيمة ما تكتسب به مليون جنيه .

(ج) وبأن تضمن الحكومة للأشهم المكتوة لرأس المال الأصل البنك ربما قدره ٥٠٪ من قيمتها الاسمية .

(د) وبأن تقدم قرضاً للبنك لا تتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ويكون لهذه القروض فوائد يحددها سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك ولا يجوز للحكومة أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك .

(هـ) وأن المدة المحددة لشركة بنك التسليف الزراعي هي تسع وتسعون سنة ابتداء من تاريخ المرسوم الملكي المرخص بتأسيسها ما لم يقرر لها قبل الميلاد أو إطالة مدتها .

(و) وأن عقد تأسيس البنك يجب أن توافق عليه الحكومة ويجب أن ينص فيه بنوع خاص على ما يأتي :

أولاً — أن تمثل الحكومة في مجلس إدارة البنك بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال .

ثانياً — أن يكون تعيين عضو مجلس الإدارة المنتخب أو من مهند إليه إدارة البنك بقرار من مجلس الوزراء .

ثالثاً — ألا يجوز للجمعية العمومية للبنك أن تصدر أي قرار يخالف لأحكام هذا القانون كما أن كل تعديل في عقد تأسيس البنك يجب اعتماده بمرسوم .

(ز) وأن تحصل البائس المملوطة للبنك بطريق الجزر الإداري طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

٢ — وأن اللجنة المالية بوزارة المالية بمذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء والموقعة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣١ قد أشارت إلى أن يكون رأس مال البنك في بادئ الأمر مليوناً من الجنيهات، وأن يدفع بأكثره عند التأسيس بحيث أن اشتراك الحكومة يقتصر في الوقت الحاضر على ٥٠٠.٠٠٠ جنيهه منص من الاحتياطي العام ؟ وأن يكون ذلك بمرسوم بمشروع قانون يميز أخذ هذا المبلغ من الاحتياطي العام وهو مشروع القانون المعروض . استوفى اللجنة إنشاء بمقتضى أمران :

٣ — الأول أنه جاء في أكثر من مذكرة من المذكرات التي رُفعت إلى مجلس الوزراء من وزارة المالية خاصة بتأسيس بنك التسليف الزراعي "أن البنك" مهمته تقديم الأموال لصغار الملاك الذين لا يملكون لهم وسيلة للاتصال بالبنوك القائمة في البلاد — و "من المعلوم أن الغرض من إنشاء البنك الزراعي تقديم الأموال لحاجات الزراعة التي لا يجد الآن طلبها لدى البنوك القائمة في مصر أو عبارة أخرى تقديم الأموال اللازمة لصغار الملاك" كما أن تقرير لجنة المالية لمجلس النواب والمناقشات التي جرت به قد سارت في غير موضع إلى ما قد يوم أن التسليف الذي يقوم به البنك خاص بصغار الملاك والزراع .

## مجلس الشيوخ

### المناقشة التي دارت حول مشروع القانون

جلسة ١٥ يولي سنة ١٩٣١

**مقرر الشئ المحرم من صري بك** — بين أعمال جلسة اليوم مشروع مستعمل خاص بأخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام لاكتساب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي وهذا المشروع مقدم بمقتضى ترتيب الحلول على التقرير الخاص بالمرافض وقد حضر الآن دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية فهما يحسن نظرهما المشروع الآن ؟

( موافقة )

تلى تقرير اللجنة .

**المقرر** — هذا هو التقرير وقبل أن أنتقل إلى تفسيره رأيت حاجة لأن أدلى بتصريح يثبت في محضر الجلسة وهو :

إنه جاء بمحضر الجلسة السابعة لمجلس النواب المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢١ صفر سنة ١٣٥٠ الموافق ٧ يولي سنة ١٩٣١ بالصفحة الخامسة من المحضر المطبوع وفي السطر الثاني من الزاوية من تقرير لجنة المالية لمجلس النواب "وارتباطها بذلك لمدة ٩٩ سنة . وهي مدة الامتياز" .

وجاء بهذا المحضر أيضا بالصفحة السادسة وبالسطورين الثامن عشر والثاسع عشر على لسان حضرة مقرر لجنة المالية : "مدة امتياز البنك" .

وبما أن التعبير "بمدة الامتياز" و "مدة امتياز البنك" لا يمكن أن يفسر بنصرف إلا إلى مدة عقد الشركة وهي التي تمحلت بتسع وتسعين سنة في عقد التأسيس إذ لا امتياز لشركة بنك التسليف الزراعي — وبما أن عدم الإشارة إلى ذلك قد يسبغ في المستقبل بعض اللبس ، لذلك رأيت بصفتي مقرا للجنة المالية بمجلس الشيوخ أن أتي هذا التصريح قبل أن يقرع على مشروع القانون حتى لا يكون ثم عمل للتأويل .

**مقرر الشئ المحرم من صري دوس بك** — في كلمة تتناقض بالشكل . . .

**المقرر** — لم أنته من تقريره بعد ، فإذا كانت الايضاحات التي ألبيتها لا تحتاج لشرح فقلت عند هذا الحد وإلا فاني أتولى شرح ما جاء في التقرير حسب إرادتكم .

**مقرر الشئ المحرم من عبد الحليم البعل بك** — يحتاج الشطر الأخير من التقرير لزيادة الشرح .

**الرئيس** — أرجو الاستئذان قبل الكلام .

عند ذلك انتهت الجلسة بأن وجهت السؤال الآتي :

"هلا ترى الحكومة في استصدارها لأقراض بنك التسليف الزراعي مبلغ ستة ملايين من الجنيهات لمدة تسعة وتسعين سنة تمهيدا يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة" ؟

فاجاب حضرة المنوب "هو تمهد من الحكومة بأقراض البنك وفقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠" .

ولما كانت اللجنة لا تكتفي ببيانات وزارة المالية وكانت ترى أن الفقرة الأولى من المادة ١٣٦ من الدستور تؤيدها فياذهب إليه تلك المادة التي تنص : "لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تمهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان" .

فقد اتصل رئيس اللجنة بحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وكان من نتيجة ذلك أن وافق حضرة صاحب الدولة على ما رآه اللجنة .

لما تقدم رأيت اللجنة بإجماع الآراء ، الموافقة على مشروع القانون المروض بتفظ هو :

"أن هذه الموافقة لا تعتبر بحال من الأحوال تصديقا على اقراض السنة الملايين من الجنيهات إلى بنك التسليف الزراعي لأن هذا الاقراض يجب أن يوافق عليه البرلمان بمشروعات قوانين يفتح اعتمادات على المال الاحتياطي للدولة" .

هذا ما رآه اللجنة وهي تشرف بعرضه على المجلس .

رئيس اللجنة  
حسين صبري

وفيا على نص مشروع القانون :

"نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه (خمسمائة ألف جنيه مصري) ويخصص لاكتساب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مصدق

أودع هذا القانون مع القوانين الأخرى التي أودعت بالمجلس فأصبح قانوناً قانوناً قانوناً. وقد أتاح الحكومة ألا يتجاوز احتياجاها في أسهم البنك الزراعي بما لا يزيد على نصف رأس مال البنك أى بنصف مليون جنيه كما نص على اشتراطات أخرى مبنية في هذا القانون .

فاذا ما نظرنا الى القانون المطروح على حصرناكم الآن وجدنا أنه يشتمل على مادة واحدة نصها كما يأتى :

” يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيهه مصرى) . ويخصص لكتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعى “.

هذا النص هو بذاته النص الوارد في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ القائم بغرس فيه شيء جديد ، ولم يتجاوز المليون جنيه المنصوص عليها في المرسوم بقانون الأول الذى لم ينسخ . فإلى الحكمة في وضع هذا القانون وتقديمه للبرلمان . لذلك رأينا حضرة مندوب وزارة المالية يصرح كما ورد في التقرير الذى تلاه حضرة المقرر أن ليس هناك موجب لاستصدار قوانين يفتح اعتبارات عن السنة المالىين من الجهات إلا إذا رأى قسم القضاء في ذلك وهذا الصريح يتشى مع نصوص المرسوم بقانون الأول ، وإن طلل ذلك بأن القروض ليست إلا نوعاً من توظيف المال الاحتياطي .

يقول حضرة المقرر إن المادة (١٣٦) من الدستور تنص على أنه لا يجوز عقد قرض عمومي إلا بموافقة البرلمان .

هذا حسن إنما لم يكن هناك قانون قائم وفاقد فلا عمل إذن لأن نقر قانوناً لم يأت بمجدي .

المقرر — مرسوم القانون الذى يشير اليه حضرة الأستاذ حبيب دوس بك هو الذى رخص فيه الحكومة بالاشتراك في تأسيس البنك الزراعى في وقت لم يكن فيه برلمان .

وقد صدر هذا المرسوم في سنة ١٩٣٠ ولم يتخذ ولم يشترع في تنفيذه بتوظيف المال فعلاً الا بعد العمل بالدستور .

ولما كانت المادة (١٣٦) من الدستور تقضى بالأخذ من أموال الدولة إلا بموافقة البرلمان — ولم تقل قانون — أحنى أنها حتمت أن هذا الأمر لا يكون إلا بموافقة البرلمان وإن كان وجود البرلمان يتم ألا يصدر قانون الا بعد مروره بمجلسه .

فالدستور هو الذى جعل الحكومة تتقدم للجلسة بمشروع القانون المطروح على حضراتكم فلا يفهم مطلقاً أن عضواً من البرلمان الذى أعطى حق الموافقة بهذه المادة يحى ويقول أن مرسوم القانون الذى لم يتخذ هو الواجب الأخذ به .

**مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** — يجب إبداء الاعتراضات المتعلقة بالشكل قبل البدء في مناقشة الموضوع .

**الرئيس** — يريد حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك أن يتكلم في مسألة خاصة بالشكل .

**مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** — سأنتكلم عن عدم جواز نظر هذا المشروع .

**المقرر** — إذا كانت الأمور يرجع إلى عدم جواز نظر المشروع أصلاً فكان واجباً إبداء هذا الاعتراض قبل تلاوة التقرير لأن البدء في التلاوة هو بدء في المناقشة .

**مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** — الاعتراض الشكل الذى أردت عرضه على حضراتكم لا يتعلق بمجهر القانون وإنما يختص بالسبب في تقديمه .

قامت في ذهنى وذهن بعض إخواني اعتراضات على حكمة تقديم هذا القانون في الوقت الذى لا حاجة فيه لتقديمه إذ القوانين القائمة التى أودعتها الحكومة فعلاً مكتب المجلس فيها ما يبنى عن وضع هذا القانون .

نص الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للبلاد في المادة الخامسة منه على ما يأتى :

” تعرض القوانين التى صدرت منذ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ حتى اجتماع البرلمان على المجلسين في دور الانعقاد الأول للبرلمان . فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل .

ولا يجوز أن تنسخ القوانين المعروضة أو أن تعدل الا بقانون “ .

بعد هذا صدر المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالترخيص للحكومة بالاشتراك في إنشاء البنك الزراعى . ونصت المادة الثالثة منه على ما يأتى : ” يؤخذ المبالغ اللازمة للاكتتاب وتقديم القروض المتوء عنها للمادة السابقة من المال الاحتياطي للمولة “ .

ونصت المادة الأولى من هذا القانون نفسه على ما يأتى :

” يرخص للحكومة بأن تشارك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك زراعى يتولى على وجه الخصوص العمليات الآتية ذكرها :

التسليف لتفقات الزراعة والحصاد ولشراء الآلات الزراعية والماشية ولاصلاح الأراضي والتسليف على المحصولات وتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية وبيع الأسمدة والبذور لأجل والمساعدة على إيجاد المنشآت التى تعمل لشعبة الزراعة والتسليف الزراعى وانتشار تلك المنشآت .

واشتراك الحكومة يكون بالاكتتاب في أسهم البنك بما لا يزيد على قيمة نصف رأس المال على ألا يتجاوز قيمة ما تكتسب به مليون جنيه “ .

**مقرر صاحب المرسوم رئيس مجلس الوزراء** (ووزير المالية ووزير الداخلية) — إن الموضوع الذى طرحه حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك لا يتخلو من وجهة غير أنه قد فاتت حضرته أن القانون الذى صرح فيه للحكومة بالاشتراك في رأس مال البنك الزراعى إنما قرر القواعد العامة فقط.

أما القانون المزمع الآن على حضراتكم فالغرض منه تنفيذ وتطبيق هذه الفوائد .

صرح القانون الأول للحكومة بالاشتراك في رأس مال البنك بمبلغ لا يتجاوز مقداره مليوناً من الجنيهات فإذا ما أرادت الحكومة تنفيذ هذا القانون ورأت أن يكون اشتراكاً بمبلغ مقداره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه عمدت إلى مشروع قانون يفتح اعتماد بهذا المبلغ أي أنها فصلت ما أجله القانون الأول .

هذا هو السبب الذي من أجله قلنا مشروع القانون يفتح اعتماد بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه للاشتراك في أسهم البنك الزراعي .

زيادة على ما تقدم أريد أن أقول إن الحكومة قصدت بتقديم هذا المشروع معنى سامياً هو أننا ونحن على أبواب البرلمان إذا لم يكن بنا وبين افتتاح المجلسين إلا أيام — أردنا أن لا نتعجل بفتح اعتماد نفقات على المجلسين فرصة من أجل الفرض وهي فرصة البحث في مشروع من أهم المشروعات طالما تأتت إليه البلاد . من أجل هذا يمكن أن نقول إننا نلتكأ بعض الشيء في إصدار هذا القانون — نتاح لنا أن نقدمه لحضراتكم والواقع أن الذي تميل إليه الحكومة كل الليل هو أن يكون القانون موضع بحثكم لأنها ترتاح أن يكون البنك الزراعي ثمرة جهودها وجهودكم ولهذا السبب ألح على حضراتكم في نظر القانون وإخراج مشروع البنك إلى ميزان الوجود . ( تصفيق حاد ) .

**مقبرة الشيخ المحترم مبيب ورس بله** — أشكر دولة رئيس الوزراء على البيان الذي أدلى به المجلس وما أظهره من الميل الدستوري للصحيحة وإن كنت ما زلت معتقداً — كما يقول دولته — من الوجهة القانونية البحتة أنه كان على الحكومة أن تسير على مقتضى القانون رقم ١٩٣٠ سنة ١٩٣٠ ولكن الأسباب التي ألباهها حضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الوزراء وضعت لنا ما نظهره الحكومة من الميل الدستوري ولذلك أكرر الشكر لدولته . ( تصفيق ) .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود أبو انصر بله** — أريد أن أستعظم من حضرة المقرراً بما يأتي :

تمهت الحكومة بقروض ستة ملايين جنيه لبنك التسليف الزراعي . واستقر الرأي على أن هذا الاقتراض لا يكون إلا بقانون فإذا فرضنا وتقدمت الحكومة لكم بطلب فتح اعتماد بأي مبلغ من هذه الستة الملايين ولم ير المجلس أو البرلمان موافقتها على هذا الطلب فإذا يكون الحال مع وجود هذا التمهيد من جانب الحكومة في عقد الشركة الذي نص فيه على أن "تقدم الحكومة فروضاً للبنك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات" .

أقول ماذا يكون الحال بين تمهيد المزمع وبين رفض البرلمان ؟ وما هي النتائج التي ترتب على ذلك ؟

**مقبرة صايب امرونة اسماعيل سرق باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والداخلية) — تشبه الحالة التي يشير إليها حضرة الشيخ المحترم الحالة الآتية :

تقرر فتح شارع في مدينة من المدن يهاون ولا بد من تزج ملكية المقارات التي يستلزمها فتح هذا الشارع وتزج ملكية المقارات لا يكون إلا بمقتضى حقنا ، وهنا يكون على سؤال أيضاً ماذا نصنع بالقانون الأول إذا رأى البرلمان ألا يوافق الحكومة على الاعتبارات اللازمة لدفع ثمن المقارات التي اقتضاها فتح الشارع . على ذلك القانون ؟

هذه تمهيدات يجب على الحكومات أدائها وفروض في الهيئات البرلمانية أن تنظر إلى هذه التمهيدات بين ملوها الاحترام .

ومع ذلك تمهد الحكومة هو ألا يزيد مجموع المبالغ التي تقرضها لبنك التسليف الزراعي عن ستة ملايين من الجنيهات وربما يرى البرلمان أن خمسة ملايين كافية وحسب تكون المسألة محل بحث بين الحكومة والبرلمان يجمل الحق في نهايته ، والمفروض أن الحكومة والبرلمان والبنك لابد وأصلون في النهاية إلى ما فيه المصلحة دون ضياع الوقت في جدل .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود أبو انصر بله** — الذي أفهمه أن التمهيدات لما أثارها سواء أكانت من الحكومة أم من الأفراد .

فإذا كانت هذه المسألة يكتفي فيها بأجل من الآمال الطيبة التي ألباهها حضرة صاحب النبوة رئيس الحكومة من أنه سوف لا يحصل خلاف بين البرلمان والحكومة في المستقبل — والمستقبل بيد الله — فاني لا أوقن بهذه الآمال . أنا أخشى أن اقرب نتائج غير متوقعة على مجرد آمال قد لا تتحقق لأن المستقبل غير معروف لأحد .

**المقرر** — لقد فات حضرة الشيخ المحترم محمود أبو انصر بله أن تمهت الحكومة مزمرة أدبياً ولكن ينبغي ألا يفوته أن بنك التسليف الزراعي الذي أسس بمرسوم والذي اشتركت فيه الحكومة قد أسس بمصر . وفي مصر دستور بصرح في جلاء ووضوح بأن تمهتات الحكومة في مثل هذا الموضوع يجب أن يجيزها البرلمان .

وبما أن تمهيداً لبنك التسليف الزراعي هو تمهيد يترتب من هذا النوع فلا بد من إقراره من البرلمان وقد وضعت لجنة المالية هذا الموضوع توضيحاً كافياً فلا ضرورة إذن لإعادة هذا الجدل حوله .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود أبو انصر بله** — تخي أن التمهيد الوارد في عقد الشركة مفروض فيه موافقة البرلمان فإذا لم يوافق البرلمان فلا يكون للتمهيد قيمة .

**المقرر** — المزمع الآن على المجلس هو طلب الموافقة على اعتماد مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه فلحضرة الشيخ المحترم أن يوافق أولاً يوافق عليه . فموضاً من أن يشتر حضرته الجدل حول مبلغ الستة الملايين من الجنيهات التي ليست هي الآن محل البحث كان ينبغي أن يحصر بحثه في الموافقة أو عدمها . على الاعتقاد المطروح الآن على المجلس . وموضاً عن أن يتكهن بما ينبغي به المستقبل ويتناقش في فروض غير موجودة فعلاً كان ينبغي أن يبحث فيما يكون

فعلانا نحرم الحكومة من أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك ؟

**المقرر** — هذا هو ما جاء في القانون الذي فوض للحكومة الحق في تأسيس البنك . ومع ذلك فقد ورد في الإجراءات التفصيلية أن الحكومة اتفقت مع البنك على أن يرد لها المال الزائد على حاجة السلف بشرط أن يسترد إذا ما دعت الحاجة إليه . وفي الواقع إذا ما قبل صفقة فني هذا أنها لا ترد إلا حين الأجل .

وقد صرح للحكومة أن تقرر لأجل هو تسع وتسعون سنة . فالأصل أن ما أقرض للبنك فعلا يجب أن يبقى تسعا وتسعين سنة . وبالرغم من هذا التوضيح للحكومة فقد رأيت — وهي تقرر بفاكدة صغيرة — أن يكون لها الحق في أن تستد ما أقرضت . وتفاوضت في ذلك مع شركة البنك وانتهت منها إلى أنها إذا أقرضتها قرضا فالبك على اعتماد أن يرد لها ما يزيد على حاجته . وإذا احتاج إليه يرد له ثانيا .

**مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع** — جاء في نهاية تقرير اللجنة ما يأتي :

(لما تقدم رأيت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون المعروض بتعطف وهو :

١٢ أن هذه الموافقة لا تعتبر بحال من الأحوال تصديقا على إقراض السنة الملايين من الجنيهات إلى بنك التسليف الزراعي لأن هذا الإقراض يجب أن يوافق عليه البرلمان بشروط قوانين بفتح اعتبارات على المال الاحتياطي للدولة<sup>(١)</sup> .

أسأل حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة . هلا يصح بعد ما قرره حضرته من أن المادة ١٢٦ من الدستور تمنح أن تطلب الحكومة في كل قرض موافقة البرلمان . وبعد ما جاء به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من تمييز دستوري لا مزيد عليه . وثمة بوزارة حضرة صاحب الدولة . هلا يجوز بعد ذلك كله أن ينفذ هذا التعطف . إذ لا معنى لوجوده . وبخاصة والدستور صريح فيما اشترطه التعطف .

**المقرر** — التقرير من عمل اللجنة . واللجنة انتهت منه وقدمته . فليس لأحد أن يطلب حذف شيء منه وكل ما لحضرات الأعضاء أن يوافقوا عليه جملة أو لا يوافقوا . . . . . ( خفية ) .

موقف الحكومة وقد ارتبطت بالاشتراك في تأسيس بنك التسليف الزراعي بالاشتراك في أسهمه بمبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه أقول ماذا يكون موقفها إذا رفض البرلمان الموافقة على هذا الاعتقاد ؟  
( تصديق ) .

**مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع** — أظن أنك أجبتني على سؤال جوابا شافيا .

**المقرر** — أرى أنني أجبت جوابا وافيا .

**مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع** — أشك في أن هذا مقنع .

**المقرر** — لك أن تشك .

قد أتينا . فهل هناك ملاحظات على المشروع قبل أن تنتقل إلى تلاوة مواده .

**مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع** — إنه مشروع نافع للبلاد . ولا تخفى فائدته للفلاح ... ..

**الرئيس** — لا يجوز أن تتلو .

**مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع** — الحكومة وللبنوك فرصة الاشتراك في هذا البنك . وليس لدى الأهالي ولا النقابات مثل هذه الفرصة . وكما نود أن يكون لهم مثل هذا الحق .

**الرئيس** — الأهالي والنقابات لم أن يشترط من الأسهم التي اكتسبت فيها البنوك المشتركة في تأسيس البنك .

**مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع** — الحقيقة أن البنوك هي التي ستظل مثلة في مجلس إدارة البنك ولو اشترى الأهالي من أسهمها .

**مقرر صادق** — المرونة اسماعيل صرقي باشا — وزير المالية — إن الأهالي والنقابات سيحصلان حينئذ في الجمعية العمومية للبنك .

**الرئيس** — كل من يملك عددا معينا من أسهم البنك له حق حضور جميعته العمومية .

**مقرر الشيخ المزمع المزمع المزمع المزمع** — لي استفهام بسيط . جاء في تقرير اللجنة ما يأتي (وبأن تقدم فروضا للبنك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين ويكون لهذه القروض فوائد يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك ولا يجوز للحكومة أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك) .

**مقبرة الشيخ المحرم محمد عراب باشا** — نظرت البارحة في تقرير لجنة المسألة عن مشروع قانون إلغاء التشريع المؤقت . وورد في هذا التقرير تحفظ اللجنة عرض على المجلس ووافق عليه ، فلم لاوافقون الليلة على هذا التحفظ بعد ما واقفتم أمس على مثله ؟

**المقرر** — الحكومة قبلت هذا التحفظ فضلا . فلا أنهم معنى للناقشة فيه بعد ذلك .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم — نظرا لما لهذا المشروع من صفة الاستعجال — على تلاوته مرة واحدة بقرع عليه بعدها ؟  
( موافقة ) .

على مشروع القانون وهذا نصه :

**نحن فراد الأول ملك مصر**

قد جلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

ماده ١ — يؤخذ من مال الاحباطى العام مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيهه ( بمجمائة ألف جنيه مصرى ) ويخصص لكتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعى .

ماده ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

ناشر بيان يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدرو ... ..

**المقرر** — هناك مشروع قانون بإلغاء الاحباطى الزراعى ميعوض على حضراتكم الآن . ولما كان المشروعان مرتبطين ببعضهما فارى — إذا وافق المجلس — أن يتل المشروع الآخر حتى يقرع عليهما دفعة واحدة بدلا من إضاعة الوقت في تكرار النداء على الإجماع .

**مقبرة الشيخ المحرم مرسى فراد باشا** — أرى أن يؤخذ الرأى على كل مشروع على حدة .

**مقبرة الشيخ المحرم مرسى محمود افندي** — لا يجوز أن يستقر على المشروعين مرة واحدة .

**المقرر** — إن لاقتضى هذا سابقة . ومع ذلك فلا مانع من أخذ الرأى على كل مشروع على حدة .

لا تضجوا . التقرير من عمل اللجنة وكل ما للجلس أن يوافق عليه أولا يوافق ... ..

( خفية ) .

هذه مسألة قد بحثت وفرغ منها . فالتقارير من عمل اللجان . وهى تقدم للجلس كما وضعت . وهو يناقش فيها . وله أن يحوز قراراته كما يشاء . لا أن يحذف من التقرير شيئا . إنما يمكن للجلس أن يقرع على التقرير .

التقرير عمل تحضيرى تقدمه اللجنة للجلس إذا ما انتهت منه . وله حق الاقتراع عليه . فله أن يقره أو يرفضه . أو أن يقرر تعديلا له . هذا حق .

أرجو أنب تنظروا حضراتكم حتى نتفاهم . التقرير في موضوعه عمل لا يمكن أن يمس . وإنما هو موضوع مناقشة . فلا يغلو الحال من أن يوافق عليه المجلس كما هو . أو أن يقرع على تعديله . أو أن يقرع على جزء منه وعلى كل حال يجب أن يبقى تقرير اللجنة كاملا . فان كان حضرة الشيخ المحترم يطلب الاقتراع على الفقرة الأخيرة التى وضعتها اللجنة لفرض ظهر له فضلا . إن كان يريد هذا فليقدم حضرته بذلك اقتراما للجلس . يجوز أن ينظر فيه . ويوافق عليه المجلس أولا يوافق . أما أن يحذف جزء أو فقرة من التقرير فلا يجوز .

**مقبرة الشيخ المحرم ابراهيم راتب بك** — ليس أمام المجلس تقرير يطلب منه الموافقة عليه أو عدم الموافقة . وإنما أمامه قانون يقرع عليه الآن تطلب فيه الحكومة فتح اعتماد بمبلغ خمسمائة ألف جنيهه . وهو الذى يجب أن نقول فيه . "نعم" أو "لا" .

أما أن نوافق عليه بشرط أن تتعهد الحكومة بأن لا تقترض مبلغ ستة ملايين جنيه إلا باذن من البرلمان . فهذا غير مقبول ولا هو منطوق ولا قانون . والذى أقوله . إن الاقتراع على فتح اعتماد بمبلغ خمسمائة ألف جنيهه يكون بغير تحفظ . هذا هو المقول . أما أن اللجنة تحفظ أولا تحفظ . فتحن أحرار في قبول هذا التحفظ الذى تعرضه .

**مقبرة الشيخ المحرم عبد الرحمن رضا باشا** — هل هذا التحفظ سيدج في القانون ؟ إن الصقظ في التقرير .

**مقبرة الشيخ المحرم ابراهيم راتب بك** — أردت أن أبين رأى لحضراتكم .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الفولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدور برأى الفقيه في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (٢٥ يولييه سنة ١٩٣١)

قواد

أمر حضرة صاحب الجلالة  
رئيس مجلس الوزراء  
اسماعيل صدق

وزير المالية  
اسماعيل صدق

== الله كور زك خنار الجري اهدى .

سلطان السدى بك .

شفيق سعد الله صلاحى افندى .

صالح سن باشا .

مظفر سيد أحمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقي حاصر بدران . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحيد الكرى . عبد الحيد سلطان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكريم شبيب بك . عبد الله سميك بك . اللواء عبد الحيد فريد باشا . اللواء علي أحمد باشا . علي جمال الدين باشا . علي فهمي باشا .

كامل جريمن تكللا بك .

محمد أبو النصر القار افندى . محمد توفيق مهنا افندى . محمد رياض هنيئى بك . محمد صدق باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد فية بك . محمد نصي يكن بك . محمد فهمي باشا . محمد فهمي الشاويش باشا . محمد محب باشا . محمد محمود بك . محمد مصطفى محمود بك . محمد مقبل باشا . محمد منصور افندى . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل أبانك بك . اللواء محمود حمزى باشا . مرسى محمود افندى . مصطفى طيله باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . الفريق موسى قواد باشا .

نجيب برى بك .

يحيى إبراهيم باشا .

(٢) نُشر بالعدد ٧٨ من الرقائع المصرية الصادرة في ٣٠ يولييه سنة ١٩٣١

الرئيس - لنبدأ الآن بأخذ الرأى على مشروع القانون .

أخذ الرأى على مشروع القانون المذكور بالبدء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين ومصدق ٩٥ (١)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بالإجماع .

القانون كما صدر

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣١ (٢)

بأخذ مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه من مال الاحتياطى العام وتخصيصه  
لاكتتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعى

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطى العام مبلغ ٥٠٠٠٠٠ (خمسمائة ألف  
جنيه مصرى) ويخصص لاكتتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف  
الزراعى .

(١) إبراهيم راتب بك . أحمد السنبارى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين .  
الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . الدكتور أحمد فهمي  
الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . إدوارد نصيرى بك . الدكتور أحمد يوسف عليه افندى .  
أمين حسين يونس افندى . أمين سامى باشا . أمين غالى باشا .  
جريس زياترى باشا .

حافظ حسن باشا . حبيب دوس بك . حسن شرهان حادى بك . حسن مسرى بك .  
حسن علي جاز به بك . حسن مظلوم باشا . الشيخ حسين صالح خليفه . حسين واصف باشا .  
الشيخ حسين والى .



المادة الخامسة — يباشر البيع بالرغم من وجود أى جزأ ومعارضة من قبل أى دائن آخر على أنه إذا كان ثمة جزأ ومعارضة فالباقي من ثمن البيع يمد سداداً متقدماً يودعه بنك التسليف الزراعى فخرانة المحكمة المختصة للتصرف فيها طبقاً للقانون .

المادة السادسة — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصدر به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .  
حرفى ————— سنة ١٩٣١

### مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء فى المذكرة التى تشرفت وزارة المالية برضاها إلى مجلس الوزراء فأول يومه سنة ١٩٣١ بطلب المصادقة على الوثائق الخاصة بإنشاء الشركة المساهمة لبنك التسليف الزراعى ، ما يأتى :

” ..... كما وأنها تقترح للفرض نفسه أن يرخص لها بإصدار مشروع قانون بيع الأقطان المرتبطة للقروض التى يقرضها البنك على مثال الرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى ١٤ يناير سنة ١٩٢٩ ببيع الأقطان المرتبطة للقروض التى قدمتها الحكومة لزراع القطن “ .

وقد رتب تخفيفاً للإجراءات التى قد يضطر البنك إلى إتخاذها عند ما تنسج أعماله أن يشمل القانون المراد استصداره جميع الحاصلات الأخرى التى قد تقدم رهناً للقروض التى تقدمها البنك ، وأعد مشروع مرسوم بمشروع قانون برفقة هذه المذكرة وتشرفت وزارة المالية برضاها إلى مجلس الوزراء ، لتفضل بإقراره وتوطئة لاستصدار المرسوم الملكى بعرضه على البرلمان .

حرفى ٥ يولييه سنة ١٩٣١

وزير المالية

اسماعيل صدق

### مجلس النواب

#### إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى مجلس النواب

حضرة صاحب المسال رئيس مجلس النواب

صديق ٦ يولييه سنة ١٩٣١ مرسوم بمشروع قانون ببيع المحصولات المرتبطة للقروض التى أسفها بنك التسليف الزراعى المصرى .

وإلى أشراف بان ألغى مالىكم صورة من هذا المرسوم ومن المذكرة التى رفعت إلى مجلس الوزراء فى هذا الشأن راجياً التكرم بمرضى الأمر على البرلمان .

وتفضلوا مآلكم بقبول فائق احترامى

حرفى ٦ يولييه سنة ١٩٣١

وزير المالية

اسماعيل صدق

( ج )

مرسوم

بمشروع قانون بيع المحصولات المرتبطة للقروض  
التي أسفها بنك التسليف الزراعى

نحن قواد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وبعد موافقة مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا للبرلمان .

المادة الأولى — يجوز لبنك التسليف الزراعى المصرى المنشأ تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد الدفع ولم تسدده القروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخلفات أن يشرع فى بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبطة طبقاً للشروط المنصوص عليها فى هذا .

المادة الثانية — يعلن المدين بخطاب موصى عليه بأنه إذا لم يف بآ عليه يسرع فى بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبطة .

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ إرسال الإعلان المتقدم ذكره .

المادة الثالثة — يتولى بنك التسليف الزراعى البيع بطريق المزاد العلنى أو بأية طريقة أخرى يراها .

فإذا قرر أن يكون بالمزاد العلنى يباشر البيع فى محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو فى سوق من الأسواق أو حلقة من حلقات القطن يعينها البنك ويسبق على باب الشونة أو المخزن المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال إعلان يبين فيه محل البيع ويومه وساعته .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب إخطار المدين بذلك قبل البيع بثلاثة أيام ويجب إخطاره أيضاً فى خلال الثمانية الأيام التالية للبيع بتأجيله والتأجيل وباسم المشتري .

المادة الرابعة — ينضم من التلى واحد فى المسألة نظير مصروفات البيع . ثم يقتضى من حالى ثمن البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد كذا الصفحات التى يجوز استردادها بحسب مقتضى القرض فإذا بقى شيء بعد ذلك ورد إلى المدين .

## مجلس النواب

### إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية

جلسة ٦ يولييه سنة ١٩٣١

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟

( موافقة عامة ) .

## مجلس النواب

### تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون

( المقرر حضرة النائب المحترم على المزاد بك ) .

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٣١ مشروع القانون الخاص ببيع المحاصيل المرتبطة للقروض التي أسلفها بنك التسليف الزراعي المصري .

وقد أحالت اللجنة هذا المشروع على أحد أعضائها لدرسه وتقديم ملاحظاته بشأنه ، ثم اجتمعت اللجنة في ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ لبحثه مسترشدة بالملاحظات التي قدمت إليها .

وقد تبين للجنة أن الاجراءات التي تضمنها مشروع هذا القانون ليست جديدة إذ سبق أن صدر قانون في سنة ١٩٢٧ كما صدر مرسوم بقانون في سنة ١٩٢٩ خول فيها لوزارة المالية اتخاذ نفس هذه الاجراءات عندما تضطر إلى بيع الأقطان التي أقوضت الزراع عليها .

فلمّا شرعت الحكومة في إنشاء بنك التسليف الزراعي لمساعدة صغار المزارعين رأت أن من المصطنع عليها المحافظة على مصلحة البنك وصالح الزراع ، وذلك بأن تضمن حقوق القروض شروطاً تسمح للبنك بدرجة حصوله على أمواله في حالة عدم السداد ، ولا تهبط المقترضين بمصاريفهم أحوج إليها ولا طائل من تحتها .

لما رأت الحكومة أن تنفاد من الاجراءات المطولة والكثيرة التفقات للتصرف في الأشياء المرهونة .

وقد رأت الحكومة ألا يقتصر القانون على الأقطان المرتبطة بل يشمل جميع المحاصيل الأخرى ، إذ أن البنك عند ما تنسج أعماله سيمتد قروضا على ما يقدم إليه من هذه المحاصيل .

فلعل ما ذكره رأت اللجنة بالإجماع الموافقة على المادة الأولى من مشروع القانون .

أما المادة الثانية فتتص على ما يأتي : " يعلن المدين بخطاب موصى عليه بأنه إذا لم يف بما عليه يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبطة " .

وقد رأت اللجنة ضمنا لاثبات وصول الإعلان إلى المدين أن يكون الخطاب الموصى عليه مصحوبا بعلم الوصول لتقرير المادة " يعلن المدين بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ... الخ " .

وتتص المادة الثالثة على أن يتولى البنك البيع بطريق المزاد العلني أو بآية طريقة أخرى يراها .

وقد كان من رأى أحد الأعضاء الانتصار على البيع بالمزاد العلني مراعاة لمصلحة المدين كي يكثر عدد المشتريين ويشد التزام بينهم على الشراء فيرتفع الثمن . ولكن باقي الأعضاء رأوا إبقاء النص على حاله لمصلحة المدين أيضا ، إذ قد ترد حالات لا يكثر فيها المشترون ، نظرا لقلة البضائع المعروضة للبيع أو لبعد مكان البيع ، فيتوغل الحاضرون منهم على الشراء بمن ينس يضر بالمدين . فوسع في النص حتى يمكن للبنك في هذه الحالة — حفظا لمصلحة المدين نفسه — أن يبيع المحاصيل بالمزايدة مثلا . وفي الفقرة الثالثة من هذه المادة أحيط بالأمم إذ نصت على أنه إذا رأى البنك أن يكون البيع بطريقة غير المزاد العلني ، أن ينظر المدين بذلك قبل البيع بشانية أيام حتى يتدبر في الأمر إما بدفع ما عليه قبل البيع أو باحضاره مشتريا من قبله يدفع في محاصيله الثمن الذي يرتضيه .

وبمع موافقة اللجنة على هذا النص كما هو ترى ألا يلجأ البنك إلى طريقة غير طريقة المزاد العلني إلا عند الضرورة القصوى وفي الحالات الاستثنائية فلكل ما تقدم رأت اللجنة الموافقة على مشروع القانون — مع تعديل المادة الثانية منه بالطريقة التي سلف ذكرها — وأن ترعى المجلس بعد ذلك الموافقة عليه .

## مجلس النواب

### المنافسة التي دارت حول مشروع القانون

جلسة ١٦ يولييه ١٩٢١

**القرار** - قد حدثت مسألة جدية بأن أوجه نظر حضراتكم إليها ويظهر أنها شتى بجمها قانونيا آخر . عند ما أرسل مشروع القانون إلى اللجنة التشريعية لضبط صياغته القانونية تعرضت له وعلت فيه من تلقاء نفسها . وقد أردت أن أثير المسألة الآن لأن لجنة المالية بعد أن تشرفت بتقديم تقريرها لحضراتكم ونصحت بتعديل المادة الثانية من المشروع جاءت اللجنة التشريعية ورفضت الشق الأخير من هذه المادة وجعلته "بخطاب موسى عليه فقط" .

إن المادة ٤٦ من القانون الداخلي للبرلمان نصت على أنه :

"يجب على البرلمان عند بحث مشروعات القوانين والتعديلات المرتبطة بها أن تستشير اللجنة المذكورة في المادة ٩٦ من الدستور فيما يتعلق بضبط صياغتها القانونية والتوفيق بينها وبين التشرع القائم" .

وإني كاتب قبل كل شيء أعارض فيما فعلته اللجنة التشريعية ولا أعلم به مطلقا ، لأن ذلك ليس من حقها ؛ وإني أشرف بعرض ملاحظتي هذه بصفتي الشخصية لأني لم استشر لجنة المالية في ذلك .

على عبد الرزاق بك - باعتباري عضوا في اللجنة التشريعية أريد أن أرى على حضرة النائب المحترم على المتلاوى لك .

الرئيس - يحسن ثلاثة مذكرات اللجنة التشريعية لتعلم أسباب التعديل .

على المتلاوى بك (المقرر) - هاكم مذكرات اللجنة التشريعية وما تلوهما على حضراتكم :

### مذكورة

اجتمعت اليوم اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان لفحص مشروع القانونين الخاصين بأول بيع المحاصيل المرتبطة للقروض التي أسلفها بنك التسليف الزراعي ، والثاني خاص بطرح البحر وأكله .

### عن المشروع الأول

اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب إضافة عبارة "بموجب الوصول" إلى المادة الثانية منه ليكون نصها كالآتي :

"يمنع المدين بخطاب موسى عليه بموجب الوصول . . . الخ" .

وقد رأت اللجنة بعد فحص هذا الاقتراح أنه من المستصوب أن تحذف كلتا "بموجب الوصول" والوردتان في المادة المذكورة وذلك للأسباب الآتية :

إن من مصلحة البنك ومصلحة المدين مما تبسيط الإجراءات المتعلقة ببيع المحصولات المرتبطة التي تم بسرعة وبلا كبير نفقة وهذا مادما إلى النص على إرسال خطاب موسى عليه بدلا من إعلان عن يد محضر . فالأقترح الذي يرى إلى جعل هذا الخطاب موسى عليه بموجب الوصول يترتب عليه شل القانون تقريبا لأن علم الوصول يجب أن يقع عليه من نفس الشخص المرسل الخطاب إليه ، وقد يكون هذا الشخص غائبا وقد يرفض أن يوقع على الإيصالات فينتأ عن ذلك أن تصبح تلك الإيصالات أبدا وأصعب من الإجراءات العادية التي يميز بها الإعلان للشخص أو لبلد وتوطنه وتسليم الإعلان لخادم أو قريب فإن لم يوجد أحد فيه فإلى المحافظ أو شيخ البلد .

يضاف إلى هذا أن هذا قبل التعديل المقترح لوجب أيضا إدخال هذا في المادة الثالثة وتعديل في الفقرة الثانية من المادة الثانية بأن ينص فيها على أن يبدأ المبدأ من يوم وصول الإعلان لأم يوم إرساله ، والحال أن لجنة المالية لم تقترح شيئا من ذلك ، والواقع أن المشروع راعى أغلبية الأحوال وفي الغالب يصل الخطاب الموصى عليه إلى المرسل اليوم بقصد تلقاء المزاي التي أحيطت بها السلف أن يترتب التنفيذ على ضمان وصول الإعلان .

ومن جهة أخرى فقد دل الاختيار في الثلاث السنوات الأخيرة التي طبق فيها القانون الخاص ببيع المحصولات المرتبطة للقروض التي أسلفتها الحكومة على أن إرسال الأخطار إلى المدين بخطاب موسى عليه لم ينشأ عنه صعوبة وبلاط أن البلاد التي استعملت في بعض الأحوال خطابات موسى عليها بدلا من الإعلانات في يد محضر كالجنترا وإيطاليا ونمسا لم ينص في قوانينها على علم الوصول .

هذه هي ملاحظة اللجنة التشريعية ، وكنت أفهم أن تتقدم من حضرة صاحب الدولة وزير المالية إلى المجلس ، فإن رأى المجلس أن يسلم به عند مشروع القانون وإني كاتب لا سلم بأي تعديل يصدر من اللجنة التشريعية في مشروع قانون يرسل إليها من بلان المجلس .

وإني أطلب إليكم أن تتصلوا في هذه المسألة وأنا على استعداد للادلاء بما تطلبونه من التصيلات .

على عبد الرزاق بك - باعتباري عضوا برلمانيا في اللجنة الاستشارية التشريعية أشرف بأن أحيط المجلس علما بأن اللجنة لم تتعرض قطعا في جلسة اليوم لتعديل مشروع هذا القانون كما ذهب إليه حضرة صاحب العزة على المتلاوى بك . بل تركت المادة كما هي ووجهت نظري المجلس للمؤرخين القدم إليه إلى أن وضع عليها عبارة "بموجب الوصول" لا تستقيم مع نصوص القانون ومع فكرة الشارع .

رى الشارع عند وضع هذا القانون إلى تبسيط الإجراءات وعدم تكليف المدين مصاريف باهظة ، وفكر في بادئ الأمر أن يجعل أخطار المدين بواسطة محضر ولكنه رأى أن هذا يكلف المدين بعض المصاريف فعدل عن ذلك إلى طريقة الإعلان بخطاب موسى عليه . هذا مع ملاحظة أن

الأستاذ محمد حافظ رمضان بك — إنني أتكلم قطرة عرضها حضرة المقرر على المجلس وإلا فلم أكن لأعرض لها مطلقاً .

وزير المواصلات — إن حضرة المقرر لم يعارض في وجوب إحالة مشروع القانون على اللجنة الاستشارية التشريعية ، ولكنه يقول لها — في رأيه — قد تجاوزت حقوقها ، فرد عليه حضرة العضو المحترم عن عبد الرزاق بك بأنها لم تتجاوز هذه الحقوق ، فلم يطرح أحد — بل لا يجوز أن يطرح أحد — مسألة إحالة مشروع القانون على اللجنة ، إذ أن ذلك بناء على نص دستوري واجب الاحترام . ( تصفيق ) .

الأستاذ محمد حافظ رمضان بك — إن نص الدستور بهذا الشأن ليس موضوع المناقشة الآتية ، قانون النظام الداخلي للمجلس هو غير الدستوري ، وإنني لم أعرض لهذه المسألة إلا عند ما أثبتت مناقشة بسبب تجاوز اللجنة حدود اختصاصها ومنازعتها لنا في التشريع .

الأستاذ حسن حسني — المسألة ، يا حضرات النواب ، في غاية البساطة والواقع أن ما قاله حضرة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك خارج عن موضوع المناقشة .

لقد عرض حضرة المقرر على المجلس ما م بشأن مشروع القانون . فكان طبعاً أن يشرح المجلس ما م بشأنه في اللجنة الاستشارية التشريعية ، وليس في إضاح ذلك إقامة طيفه تشريعية أو سلطة أخرى بجانب هيئة المجلس وسلطته ، وإنما هو مجرد سرد لما حصل بالنسبة لمشروع لا أكثر ولا أقل . فقد سبق للجنة المالية أن استعرضت في تقرير آخر آراء قدمت إليها من بعض حضرات النواب الذين لبسوا أمضاء فيها وناقشتها وقبلت بعضها ورفضت بعضها الآخر .

يعترض حضرة المقرر على أن اللجنة الاستشارية التشريعية أجرت تعديلاً في نص المادة حيث جعلت الإخطار بخطاب موسى عليه "وحدفت عبارة "بملم الوصول" التي أضاعتها لجنة المالية . ويقول إن في هذا خروجاً عن اختصاص اللجنة الاستشارية التشريعية . ولكنني أرى أنه لا عمل لهذا الاعتراض . لأن عمل هذه اللجنة يتناول أمرين : الأول صياغة القانون ، والثاني التوفيق بين نصوص القانون وبين القوانين القائمة ، أما ما أبداه حضرة المقرر من أنه يجب على اللجنة الاستشارية التشريعية أن تعيد مشروع القانون الذي عرض عليها بالنص الذي أرسل به ، وإلا تعتبر خارجة عن حدودها ، فهو يتناقض مع وظيفتها التي حددتها المادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ، لأن ضبط صيغة القانون والتوفيق بين نصوصه ونصوص القوانين القائمة يستدعي حتماً أن تغير اللجنة بعض الألفاظ ، وقد وجدت عند بحث هذا القانون أن التعديل الذي أدخلته لجنة المالية على مشروع الحكومة بإضافة عبارة "بملم الوصول" في المادة الثانية عاقل ليس فقط للقوانين القائمة ، بل لذات مواد المشروع لأن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة تنص على ما يأتي :

الطريقة الأولى أسهل بكثير لأن المحضر يمكنه أن يسلم الإعلان لأي شخص يحدد في محل المدين وإلا فلتسليم البلد أو المحافظة أو غير ذلك . فإذا قيدنا الخطاب للموصي عليه بلم الوصول صار الأمر غاية من الصعوبة ، إذ قد يستحيل بذلك تسليم الخطاب ، لأنه قد يقابل طلب البريد المرسل إليه نفسه ويمتنع عن تسليم الخطاب مدعياً أنه ليس هو المرسل إليه أو يرفض استلامه ، وبذلك يصطر العامل إلى إعادة الخطاب إلى إدارة البريد وفي هذا ولا شك تعطيل كبير للإجراءات وتضيوت لفرض المشرع من الأسراع فيها .

هناك ملاحظة أخرى يا حضرات النواب وهي أن وضع عبارة "علم الوصول" بالمادة الثانية فيه تعارض مع ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة التي تقول "أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلني فيجب إخطار المدين بذلك قبل البيع بخمسة أيام ، ويجب إخطاره أيضاً في خلال الخمسة الأيام التالية للبيع بتاريخه وبالنقش وباسم المشتري" .

فلم تنص هذه الفقرة على طريقة الإخطار بل تركت ذلك للقواعد العامة .

فهناك إذن كما قلت لحضراتكم تضارب في طريقة الإخطار في نفس مشروع القانون .

لذلك رأت اللجنة الاستشارية التشريعية أن توجه نظر المجلس إلى هذا الأمر ، وتركته لأن يصحح الإجراءات في المشروع الواحد بمجفف عبارة "علم الوصول" التي رأت أن ليس لها محل مطلقاً .

الأستاذ محمد حافظ رمضان بك — تعملون حضراتكم على كل مشروع قانون يعرض على المجلس لا بد أن يكون له اتصال بإحدى الوزارات ، وتعلمون أن لكل وزارة من الوزارات قسم قضائي خاص بها ، فكان من الطبيعي ومن المعقول جداً أن يستشير الوزير المختص هذا القسم عند ما يريد عرض مشروع قانون ليبين أن هناك خطأ في صياغته أو أنه يتناقض مع قانون آخر .

أردت الكلام الآن يا حضرات النواب لأننا اليوم وقتنا لإنشغال اللجنة الاستشارية التشريعية ، أو بعبارة أخرى مجلس الشورى الموجود بجانب البرلمان وأؤكد لكم أننا سنقف في هذا الأشكال كل يوم .

أرجوكم يا حضرات الأعضاء أن يتحملوا عمل هذه اللجنة الاستشارية على مناقشة هنا .

إنني لا أفهم مطلقاً أن توجد هيئة تشريعية عليا ، وأن يكون بجانبها لجنة تقاسمها سلطتها التشريعية ، هذا أمر لم أسمع به في أي بلد من بلاد العالم !

رئيس مجلس الوزراء — هل سنناقش الآت في سلطة هذه اللجنة واختصاصها ، وهو أمر قد فرغ منه ؟ !

إذا كنا سنكلم في موضوع مشروع القانون فننتكلم . أما التحاليل على النظر في الدستور بهذه الطريقة — فهذا ما أرجو من معالي الرئيس أن يضع حداً له . ( تصفيق ) .

الرئيس — أرجو من حضرة العضو المحترم محمد حافظ رمضان بك أن يستقل إلى نقطة أخرى .

لذلك أرجو الموافقة على النص الولود بالمشروع المقدم من الحكومة ، لأن اللجنة الاستشارية التشريعية لم تعمل إلا في حدود وظيفتها من ضبط الصياغة القانونية والتوفيق بين النصوص ، ولجلس الرأي الأمل . ( تصديق ) .

المقرر — اقتصادا لوقت حضراتكم سأرد في كلمتين موجزين على ما قاله حضرة الأستاذ حسن حسن ، ولن أترضى الآن للجنة الاستشارية التشريعية ولكن بصفتي مقرا للجنة المالية أصر على الإصرار على النص الذي تشرفت اللجنة بعرضه على حضراتكم .

ذهب حضرة الأستاذ حسن حسن هذه الليلة مذعبا عجبيا جدا فباغتني بلوائح البريد ، وقال لنا ما لم يقل به أحد قبله .

البريد في مصر ، بإحضراب النواب ، له نظام منذ عطل البريد الأجنبي سنة ١٨٨٢ ، وهو يقضى أنه عند ما يرسل خطاب مسجل ، يجب أن يعين اسم المرسل والمرسل إليه ، ويجب عند الاستلام أن يوقع المرسل إليه أو وكيل عنه على إيصال بالاستلام . هذا النظام ، بإحضرات النواب لا يمكن المدول عنه بإشارة من مدير البريد ، لأن هذا النظام يعتبر بمثابة قانون في البلاد واجب التنفيذ ، وهو يستند على قواعد ولوائح متفق عليها بين مصالح البريد في العالم أجمع .

لم تخرج اللجنة ، بإحضرات النواب ، عن النص الذي قدمته الحكومة ، وقد ورد به أن يكون الإخطار " بخطاب موسى عليه " يرسل لصاحب القطن المطلوب منه تسليم ما عليه أو بيع قطعه ، وقد رأت اللجنة — فمانا لإثبات وصول الإعلان إلى المدين — أن يكون الخطاب الموصى عليه مصحوبا بعلم الوصول ، فعدلت المادة بناء على ذلك .

الواقع ، بإحضرات النواب ، أن الخطاب الموصى عليه يستدعى إيصالا بالاستلام ، كما أن الخطاب المسجل بعلم الوصول يستدعى إيصالا بالاستلام أيضا ، إذن فإن التفتيد المجيب الذي تكلم عنه حضرة الأستاذ حسن حسن طويلا .

أبراهيم زكي أفندي — إنذ ما الداعي لعل الوصول ؟

المقرر — الداعي إلى ذلك هو أن يكون في يد البنك مستند بأن الخطاب سلم لصاحبه خوفا من أن تضي الفترة المخصوص عليها في القانون دون استلام صاحبه له لفهته غيبة طويلة ، ومن جهة أخرى فإن اللجنة تقصد بهذا أن يلجأ البنك في حالة عدم استلام الخطاب إلى عمل تنبيه رسمي ، إذ ليس من الجائز أن تحل مدينا لوفاء دين بخطاب بخطاب لا يسلم إليه لغيابه غيبة طويلة ، ولا تلتنه بتنبهه رسمي حتى يسلم الخزوة فيحصل جمعه إليه .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلني فيجب إخطار المدين بذلك قبل البيع بتجانية أيام ويجب إخطاره أيضا في خلال الثانية الأيام التالية للبيع بتاريخه وبالنسبة باسم المشتري" وهنا عبر بالإخطار فقط ، وقد يجوز أن يكون الإخطار بخطاب مسجل أو بخطاب عادي . إذن تكون الإضافة التي أضافتها لجنة المالية وهي " بعلم الوصول " غير متفقة مع مواد القانون نفسه ، ولقد استعرضت اللجنة الاستشارية التشريعية إنشاء بنسها هذا المشروع قانون المرافعات واللوائح الأخرى ، فوجدت في قانون المرافعات أن الإخطار إما أن يكون على يد محضر وإما أن يكون بعلم غير ، والقانونيون من حضراتكم يعلمون هذا جيدا . أما علم الوصول فلا وجود له في هذه القوانين ، فإذن يكون إبداء اللجنة الاستشارية التشريعية رأيا بمحذف عبارة " بعلم الوصول " هو من اختصاصها إذ من شأنه التوفيق بين نصوص القانون ، وقد بحثت اللجنة في النتيجة العملية للاقتراح الذي يرى إلى جعل الإخطار بخطاب موسى عليه بعلم الوصول فوجدت أنه يقترب عليه شل القانون تقريبا لأن " علم الوصول " يجب أن يوقع عليه من نفس الشخص المرسل الخطاب إليه ، وقد يكون هذا الشخص غائبا ، وقد يرفض أن يوقع على الإيصال ، فليشأ من ذلك أن تصبح الإجراءات أبدا وأصعب من الإجراءات العادية . هذا من الوجهة العملية ، أما من الوجهة القانونية فقد أثار أحد حضرات أعضاء اللجنة الاستشارية التشريعية مسألة التفتيد بعلم الوصول ، ورأى أن النص على ذلك في القانون يخرج التشريع من يد المشرعين إلى يد لوائح وأوامر البريد ، وهي عرضة للتغيير في كل وقت ، وهذا يؤدي إلى أننا نحكم في تشريعاتنا إلى ما هو أضعف منه بكثير .

إذا كان حضرة النائب المحترم عهد حافظ رمضان بك يقول ما يقوله نظريا عن سلطة المجلس واللجنة الاستشارية التشريعية ، وحضرة النائب المحترم على التلاوي بك ينغم من رأي أبدته هذه اللجنة ، فإن استحکامك إلى رؤساء البريد يتل من درجة التشريع إلى درجة أقل منها ليست لها قوة تشريعية ، فإن أردنا أن يكون تشريعا صحيحا محترما فيجب ألا يخرج من الأصول الواجب أن تنقيد بها ، أما فيما يتعلق بمصلحة الأشخاص أنفسهم ، فأرى عدم التفتيد بعلم الوصول ، وأن يكفى بخطاب موسى عليه ، وهذا يتفق مع الضمان المقصود من علم الوصول ويتخفف من تنفيذ الإجراءات ، وقيمة الإخطار في الحالتين واحدة ، ولأصحاب الألفاظ من الضمانات الأخرى الموجودة في القانون ومن الإجراءات التي تتبع عند البيع من نشر وتطبيق وغير ذلك ما يكفي ملهم بموجع البيع .

الأستاذ محمد حسن - مارأى حضرة المقر في الفقرة الثانية من المادة الثانية ؟ إذ أنها تتناقض مع ما يقوله .

المقرر - لم تصل إليها بعد ، والمرجع على كل حال إلى حضراتكم ، فقد وكل إليها أن تبحث أمراً وتشرف بان تقدم إليكم نتيجة بحثنا ، فإذا رأيتم تعديله ، فكلنا تقبله مع الشكر ، وإن كان قد فاتنا شيء ، فيسر أن نتموه .

على عبد الرزق بك - مارأى حضرة المقرر إذا امتنع المرسل إليه عن الاستلام ؟

المقرر - نلتماً في هذه الحالة إلى التلبية الرضائي ، وغاية المشرع في الأصل ألا يكبد المدين مصاريف بقدر الإمكان ، فلذا ما امتنع عن استلام الخطاب الموصى عليه بلم الوصول كان هو المخطئ ووجب عليه أن يتحمل المصاريف .

بناء عليه أطلب من حضراتكم الموافقة على النص الذي قدمته لجنة المالية .

الدكتور محمد صالح بك - هذا القانون ، يحضر التواب ، سواء أتم تنفيذه بواسطة خطاب موصى عليه أم بخطاب بلم الوصول يعطى لبنك التسليف قوة تنفيذية أوقضائية لا يتمتع بها أحد . وإلى أقرض على أن يسلم هذا البنك بمثل هذه القوانين الشديدة قبل أن يبدأ البنك الزراعي عمله .

الرئيس - هل يريد حضرة النائب المحترم رفض القانون ؟

الدكتور محمد صالح بك - طلبت من الحكومة أن تلغى الاختيالي الزراعي .... ( ضحكة ) .

الرئيس - تكلم في الموضوع .

الدكتور محمد صالح بك - إن هذا القانون سابق لأزمته ، لهذا أطلب تأجيل النظر فيه حتى يخرج البنك إلى حيز الوجود . ( ضحكة ) .

الرئيس - الموافق على هذا الاقتراح يقف .

( لم يقف أحد ) .

الرئيس - إذن تقرر رفض هذا الاقتراح .

رئيس مجلس الوزراء - أؤيد كل التأييد البيان الراعي الله اذلى به حضرة الزميل الفاضل الأستاذ حسن حشنى ، فقد فصل الموضوع تمهيداً قياً لا احتياج معه إلى زيادة بيان .

والواقع يحضر التواب أنكم إذا رجعت إلى الفقرة الثانية من المادة الثانية وهي التي تمخذه الموعد من يوم الإرسال لآمن يوم الوصول وتقدم أن لا أهمية هناك لعلم الوصول . هذا إن أن ذلك يؤدي إلى تحقيق الإجراءات بل تسهيلها .

ولانلسوا حضراتكم أن المدينين الذين سيتعامل معهم البنك الزراعي لا يبدون بالمشرت ولا بالمطلات ولا بالآلاف بل سيمدون بمئات الآلاف .

إننا كما سنعمل على التضييق وإتباع إجراءات طويلة تحقيقاً لعائمة ما لنا اعتبارنا ، ولكن ما طلبته لجنة المالية بهذا الشأن فيه بعض التصف ولا عائمة منه .

إن مجرد نظرة إلى باقي نصوص القانون تبين بجملة أن فيها وصمتته الحكومة من الضمانات بهذا الشأن ما يكفل مصلحة المدينين .

كثيرون من حضراتكم قد تعاملوا مع البنوك ويعلمون ما تفعله تلك البنوك بشأن تخزين الأخطان والتسليف عليها .

فلذا ذكركم أنها تبيع بيرة قلم الأخطان المروضة عندها ، بينما نحن من أجل ديون ضئيلة قلما تزيد قيمتها على العشرة أو الخمسة عشر جنيهاً قد وضعتنا من الإجراءات واتخذنا من الاحتياط ما لا يعمل لديون تزيد على آلاف الجنيهات ، إذا ذكركم حضراتكم ذلك تبين لكم مبلغ الحيلة التي اتخذتها الحكومة في هذا القانون . ( تصليق ) .

الرئيس - قدم اقتراح يطلب إقفال باب المناقشة من الأستاذ حسن حشنى ومعه عشرة من الأعضاء . فهل توافقون على ذلك ؟ .

( موافقة عامة ) .

الرئيس - الآن وقد اتبينا من الكلام على المبادئ العامة للمشروع هل توافقون على الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون مادة مادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

المادة الأولى - يجوز لبنك التسليف الزراعي المصري المنشأ تنفيذاً لرسوم قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣٥ ، إذا خلصت ولم تسدده القروض منع ما سحقت عليها من المصروفات والمطعفات ، أن يشرع في بيع القطع أوقية من المصروفات الواجبة الموقفة عليها للشروط المنصوص عليها فيما بعد " .

الرئيس : هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

" المادة الثانية - يعلن المدين بخطاب موصى عليه بأنه إذا لم يف بمأ عليه يشرع في بيع التطن أو غيره من المحصولات المرتبطة .  
لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ إرسال الإعلان المتقدم ذكره .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

عبد الحيد عمريك - لى ملاحظة عن هذه المادة أريد إبداءها .

( محبة ) .

الرئيس - لا يجوز الكلام بعد الموافقة على المادة ..

المقرر :

المادة الثالثة - يتولى بنك التسليف الزراعى البيع بطريق المزايا العلنى أو بآية طريقة أخرى يراها .

فإذا قرأ أن يكون بالمزايا العلنى يباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من المحاصيل أو في سوق من الأسواق أو حافلة من حلفات القطن بينها البنك ، ويقال على باب الشوكة أو المخزن المودع به القطن أو غيره من المحاصيل أو على باب السوق أو الحافلة بحسب الأحوال إعلاتا يبين فيه محل البيع ويومه وساعته .

أما إذا قرأ البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزايا العلنى فيجب إخطار المدين بذلك قبل البيع بثمانية أيام ، ويجب إخطاره أيضا في خلال الثمانية الأيام التالية للبيع بتاريخه وبالتن وباسم المشتري .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة .

( موافقة عامة ) .

المقرر :

" المادة الرابعة - ينضم من الثمن واحد في المائة نظير مصروفات البيع . ثم يقتضى من مبالغ ثمن البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد وكذا الفوائد التي يجوز استردادها بحسب مقد القرض . فإذا بقى شيء بعد ذلك رد إلى المدين "

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

" المادة الخامسة - يباشر البيع بالرغم من وجود أى حجز أو معارضة من قبل أى ذات كثر . على أنه إذا كان ثمت حجز أو معارضة فالباقي من ثمن البيع بعد سداد ما تقدم بوجده بنك التسليف الزراعى في خزانة المحكة المختصة للتصرف فيه طبقا للقانون "

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

" المادة السادسة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

فأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرى في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة "

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

والآن نأخذ الرأى بالمصادرة على الإسماء على مشروع القانون انقراض بيع المحاصيل المرتبطة للقروض التى أسلفها بنك التسليف الزراعى .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

" نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - يجوز لبنك التسليف الزراعى المصرى المنشا تنفيذنا للرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد الدفع ولم تسدد له القروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخففات ، أن يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبطة طبقا للشروط المنصوص عليها فيما بعد .

المادة الثانية - يعلن المدين بخطاب موصى عليه بأنه إذا لم يف بمأ عليه يشرع في بيع التطن أو غيره من المحصولات المرتبطة .

ورأي أنه كان يجب الاحتياط لهذه الحالة ورأي أيضا أنه كان يجب النص على وجوب تعيين على إقامة العميل حتى يرسل له فيه إعلان يقوم مقام الخطاب المسجل .

هذا ، وقد لاحظت أن بعض حضرات الأعضاء أبدى مللا عند سماع كلتي مع أي كنت أنكلم بحسن نية . فانا أقدم لحضراتهم جميعا مزيد احتراي ، وخصوصا سعادة علام باشا الذي أحبه وأقبل ألا يكون عنده الآن أثر ما أحتج عليه . وأرجو أن يوفق الله أعضاء المجلس إلى السير في عملهم متضامين في سبيل الصالح العام ( تصفيق ) .

الزئيس — أسفرت نتيجة الاقتراع على المشروع عن الموافقة عليه بأغلبية ١٠٥ أصوات ، ورفضه عضو واحد عن إبداء رأيه عضو (١) .

(١) المراقبون :

- (١) حضرة صاحب العزة علي حسن أحمد بك ، (٢) حضرة صاحب العزة محمود بك ، (٣) حضرة أحمد رشدي أمدي ، (٤) حضرة صاحب لة علي عبد الرزاق بك ، (٥) حضرة محمد حسن أمدي ، (٦) حضرة حسن حسني أمدي ، (٧) حضرة صاحب العزة محمد حافظ رمضان بك ، (٨) حضرة محمود أسعد أمدي ، (٩) حضرة صاحب العزة الدكتور عبد العزيز نظم بك ، (١٠) حضرة صاحب العزة محمود الطور بك ، (١١) حضرة صاحب العزة عبد الحليم جعبي بك ، (١٢) حضرة صاحب العزة محمد وجيه كويك بك ، (١٣) حضرة نحاته السيد سليم أمدي ، (١٤) حضرة صاحب العزة عبد العزيز زنتي بك ، (١٥) حضرة صاحب العزة محمود زك بك ، (١٦) حضرة صاحب العزة مأمون اسماعيل بك ، (١٧) حضرة صاحب العزة اسماعيل فهمي الشقاني بك ، (١٨) حضرة صاحب العزة محمد منصور نصير بك ، (١٩) حضرة محمد عزيز بك ، (٢٠) حضرة سليمان اسماعيل أياطة أمدي ، (٢١) حضرة فريد الحر الدين أفندي ، (٢٢) حضرة الشيخ سليمان بك ، (٢٣) حضرة عبد المطلب حسين مصطف بك ، (٢٤) حضرة عبد الحميد محمود تاج أمدي ، (٢٥) حضرة لأسناد محمد ابراهيم حلال ، (٢٦) حضرة صاحب العزة عبد لبيب قزوه بك ، (٢٧) حضرة مصطفى موده أفندي ، (٢٨) حضرة رضوان عبد الوهاب بك ، (٢٩) حضرة صاحب العزة ابراهيم البيروق طاعون بك ، (٣٠) حضرة عبد الفتاح موهدي ، (٣١) حضرة صاحب المال محمد توفيق زنت باشا ، (٣٢) حضرة ابراهيم مراد أبو سعدة أفندي ، (٣٣) حضرة حسن أحمد كويك أمدي ، (٣٤) حضرة شاهين شاهين الجوزي أفندي ، (٣٥) حضرة عبد الحميد عطيه أمدي ، (٣٦) حضرة الحاج عبد الرزق عيسى حسن ، (٣٧) حضرة السيد منصور أمدي ، (٣٨) حضرة ابراهيم بك حبيب أمدي ، (٣٩) حضرة حافظ مصطفى الشقاني أفندي ، (٤٠) حضرة أمين الخزان أمدي ، (٤١) حضرة الشيخ سيدي يوسف نصار ، (٤٢) حضرة صاحب العزة اسماعيل مدني باشا ، (٤٣) حضرة محمد فهمي الفقي أمدي ، (٤٤) حضرة الشيخ عبيد ابراهيم الشاذلي ، (٤٥) حضرة أحمد عبد الشاذل أفندي ، (٤٦) حضرة محمد محفوظ القادر أمدي ، (٤٧) حضرة صاحب السادة محمد علام باشا ، (٤٨) حضرة الدكتور عبد الحليم سيد ، (٤٩) حضرة صاحب السادة محمد أبو الفتح بك ، (٥٠) حضرة صاحب العزة محمد توفيق زاهر بك ، (٥١) حضرة صاحب العزة عبد الحليم حلي عام بك ، (٥٢) حضرة صاحب العزة علي الدلاوي بك ، (٥٣) حضرة عبد الرحمن خليل أفندي ، (٥٤) حضرة صاحب العزة عبد السلام الجباري بك ، (٥٥) حضرة صاحب العزة محمد زكي صالح بك ، (٥٦) حضرة صاحب العزة مصطفى .

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ إرسال الإعلان المتقدم ذكره .

المادة الثالثة — يتولى بنك التسليف الزراعي البيع بطريق المزاد العلني أو بأية طريقة أخرى يراها .

فاذا قرأ أن يكون بالمزاد العلني يباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو في سوق من الأسواق أو حقل من حقول القطن بينها البنك ، ويطلق على باب الشونة أو المخزن المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحقله بحسب الأحوال إعلانا يبين فيه محل البيع ويومه وساعته .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلني فيجب إخطار المدين بذلك قبل بثمانية أيام ، ويجب إخطاره أيضا في خلال الثمانية الأيام التالية للبيع بتاريخه وبالفن وباسم المشتري .

المادة الرابعة — يتضمّن من الثمن واحد في المائة نظير مصروفات البيع . ثم يقتضي من صافي ثمن البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد وكذا النفقات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض . فاذا بقي شيء بعد ذلك رد إلى المدين .

المادة الخامسة — يباشر البيع بالرغم من وجود أي حجز أو معارضة من قبل أي دائر آخر . على أنه إذا كان تمت حجز أو معارضة قبالتي من ثمن البيع بعد مبداء مقدمه يودعه بنك التسليف الزراعي في نزاهة المحكمة المختصة لتصرف فيه طبقا للقانون .

المادة السادسة — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويوصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يهيم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ” .

شرح المجلس في أخذ الرأي على مشروع القانون بالمائدة بالإشهاد .

الرئيس — ليتفضل حضرة عبد الحميد عمر بك بإبداء أسباب امتناعه عن إعطاء رأيه في المشروع .

عبد الحميد عمر بك — امتنعت عن إعطاء رأي لأني طلبت الكلام فلم يؤذن لي به . وما أردت أن أقوله ، هو أنه فيما يختص ببيع الأقطان بطريق المزاد . فهناك جمعايات تؤلف خصيصا للدخول في المزادات التي تقام بالحقول والمخازن فتعمل على شراء الأقطان أو المحاصيل بأقل من قيمتها .



ومرسل أيضا مع هذا ملف المشروع وأرجو إعادة مجلس النواب بعد الانتهاء منه .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
عبد توفيق رفعت

١٧ يولي سنة ١٩٣١

**فقرة الشيخ المزمع من مصر بك** - إذا سمح المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية - مع إعطائها من المواضيع - فاجلنة مستعملة لأن تقدم المجلس تقريرها عنه غدا .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

## مجلس الشيوخ

### تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون

( التقرير حضره الشيخ المحترم محمد محب باشا )

أحال المجلس على لجنة المالية بمجلسه المنعقدة في ٣٠ يولي سنة ١٩٣١ مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب بيع محصولات المرتبطة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعي المصري وقد بحثتها اللجنة بمجلسها التي انعقدت في الساعة السابعة مساء من يوم الاثنين ٣٠ يولي سنة ١٩٣١ واتصلت بمحضرة مندوب وزارة المالية وصحت البيانات التي أحل بها حضرته ردا على ما أرادت الاستفسار عنه .

ولقد لاحظت اللجنة أن عنوان مشروع القانون هو " مشروع قانون بيع محصولات المرتبطة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعي المصري " والواقع أن البنك لم يبدأ عملية التسليف إلى الآن وأنه كان يجب أن تستقبل كلمة أسلفها بكلمة " يسلفها " .

وقد ذكر حضرته مندوب الحكومة ردا على هذه الملاحظة بأن مشروع القانون أخذ عن القانون الخاص بالأقنات التي أسلفت عليها الحكومة ونقل عنوان المشروع كما هو مع استبدال كلمة " الحكومة " بكلمة " بنك التسليف الزراعي " وأن هذا خطأ مادي وأن العنوان الصحيح هو " مشروع القانون بيع محصولات المرتبطة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعي المصري " .

وقد رأت اللجنة الموافقة على إجراء هذا التصحيح .

أرادت اللجنة بعد ذلك معرفة المقصود بكلمتي " المصروفات والمحتقات " اللتين ورد ذكرهما في المادة الأولى من المشروع فذكر حضرته مندوب وزارة المالية أن المصروف " بالمصروفات " هو القوائم ومصاريف التخزين ومصاريف الحراسة .

## مجلس الشيوخ

### إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية

لجنة ٢٠ يولي سنة ١٩٣١

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

" حضرته صاحب البعولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ١٦ يولي المحاضر في تقرير لجنة المالية عن مرسوم مشروع قانون بيع محصولات المرتبطة للقروض التي أسلفها بنك التسليف الزراعي المصري - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأنتشر بأن أرسل مع هذا لئولكم مشروع القانون وتقرر اللجنة ومجلس الجمعية التي نظر فيها راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

= عبد الله المباري بك ، ( ٥٧ ) حضرته شيان الكاتب افندي ، ( ٥٨ ) حضرته الشيخ سليمان محمد صفور ، ( ٥٩ ) حضرته ابراهيم زكي افندي ( ٦٠ ) حضرته صاحب البعولة عبد الحليم الرادوي بك ، ( ٦١ ) حضرته الشيخ عبد الرزيم علي عبد الواحد إبراهيم ، ( ٦٢ ) حضرته مصطفى صدق افندي ، ( ٦٣ ) حضرته الشيخ سيد أحمد سيد أحمد القط ، ( ٦٤ ) حضرته الشيخ ذواد حسين ، ( ٦٥ ) حضرته محمد فريد حسني افندي ، ( ٦٦ ) حضرته صاحب البعولة حسن إجل بك ( ٦٧ ) حضرته حسن محمد إسماعيل افندي ، ( ٦٨ ) حضرته صاحب البعولة أبو سيف علي كساب بك ، ( ٦٩ ) حضرته محمد قطب عبد الله افندي ، ( ٧٠ ) حضرته صاحب البعولة جيب حيران بك ، ( ٧١ ) حضرته أحمد والي افندي افندي ، ( ٧٢ ) حضرته صاحب البعولة عبد القوي أحمد عبد بك ، ( ٧٣ ) حضرته شيخ العرب سيف النصر موسى ، ( ٧٤ ) حضرته عبد الحليم حسين جابرش افندي ، ( ٧٥ ) حضرته صاحب البعولة مصطفى طاك بك ، ( ٧٦ ) حضرته أمين طاهر افندي ، ( ٧٧ ) حضرته علي الباشا افندي ، ( ٧٨ ) حضرته محمد علي افندي ، ( ٧٩ ) حضرته عبد القوي عبد القادر للم افندي ، ( ٨٠ ) حضرته صاحب البعولة عبد الله طوم بك ، ( ٨١ ) حضرته صاحب البعولة موسى ابراهيم جاد المولى بك ، ( ٨٢ ) حضرته صاحب البعولة عبد الحليم يوسف النصر بك ، ( ٨٣ ) حضرته صاحب البعولة محمد مصطفى حرم بك ، ( ٨٤ ) حضرته الشيخ علي عبد الناصر ، ( ٨٥ ) حضرته صاحب السعادة أحمد جاد ارب باشا ( ٨٦ ) حضرته صاحب البعولة ابراهيم الخلال بك ، ( ٨٧ ) حضرته صاحب البعولة ابراهيم غزالي بك ، ( ٨٨ ) حضرته صاحب البعولة عبد الرزيم أبو الفتح افندي ، ( ٨٩ ) حضرته أبو الحليم شوي بك عبد الأترافندي ، ( ٩٠ ) حضرته محمد توفيق أحد القاضي افندي ، ( ٩١ ) حضرته أمين سيد همام افندي ، ( ٩٢ ) حضرته جدي حسين مازن افندي ، ( ٩٣ ) حضرته البعولة مصطفى محمد عبد الرزيم الشريف ، ( ٩٤ ) حضرته صاحب البعولة محمد حمادة الشريف بك ، ( ٩٥ ) حضرته الشيخ عبد القادر عمران مرزوق الخالد ، ( ٩٦ ) حضرته حسن محمد أحمد حسين افندي ، ( ٩٧ ) حضرته يحيى سليم أبو حملى افندي ، ( ٩٨ ) حضرته الشيخ محمد ابراهيم عبد الله بيري ، ( ٩٩ ) حضرته الشيخ ابراهيم حسن محمد سيد ، ( ١٠٠ ) حضرته صاحب البعولة محمد أحمد حامد بك ، ( ١٠١ ) حضرته ذكي الصغير سيد أحمد حسين افندي ، ( ١٠٢ ) حضرته صاحب البعولة سيد علي الزاين بك ، ( ١٠٣ ) حضرته مدني حسن حزين افندي ، ( ١٠٤ ) حضرته الشيخ ابراهيم محمد حسن أبو كرو ، ( ١٠٥ ) حضرته صاحب البعولة محمد عثمان افندي .

وقد رفض الموافقة على محضره صاحب البعولة المذكور محمد صالح بك .

واشتع عن إبداء الرأي » » عبد الحليم حرم بك .

**الرئيس** — نتقل الآن إلى تلاوة المشروع نظرا للاستقبال .

على مشروع القانون وهذا نصه :

**نحن فرّاد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يجوز لبك التسليف الزراعى المصرى المنشأ تنفيذ الرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعده الدفع ولم تسدده القروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخلفات أن يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المزمّنة طبقا للشروط المنصوص عليها فيها بعد .

مادة ٢ — يعلن المدين مضطرب موصى عليه بأنه إذا لم يوف بماله عليه يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المزمّنة .

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ إرسال الاعلان المتقدم ذكره .

مادة ٣ — يتولى بنك التسليف الزراعى البيع بطريق المزاد العلنى أو أية طريقة أخرى يراها .

فإذا قرر أن يكون بالمزاد العلنى يباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو في سوق من الأسواق أو حقل من حقول القطن يعينها البنك ويطلق على باب الشونة أو الخزانة المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحقله بحسب الأحوال إعلانا يبين فيه محل البيع ويومه وساعته .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب إخطار المدين بذلك قبل البيع بثلاثة أيام ويجب إخطاره أيضا في خلال الثانية الأيام التالية للبيع بتاريخه والبنك وباسم المشترى .

مادة ٤ — يحضّر من القن واحد في المائة نظير مصروفات البيع . ثم يقتضى من صانئ البيع مجموع القروض المستحقة من أصل و فوائد وكذا القفقات التى يجوز استردادها بحسب عقد القرض فإذا شئ به بعد ذلك رد إلى المدين .

٥ — يباشر البيع بالرغم من وجود أى حجز أو معارضة من قبل أى دائن آخر . على أنه إذا كان محتمل حجز أو معارضة فالباقي من ثمن البيع بعد سداد ما تقدم يودعه بنك التسليف الزراعى في خزنة المحكمة المختصة بالتصرف فيه طبقا للقانون .

مادة ٦ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمّم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر

أما المقصود بكلمة "المحقات" فهو قيمة الواحد في المائة الذى يحضّر من القن نظير مصروفات البيع . وأن المصروفات والمخلفات هي كل المبالغ التى يدفعها المقرض فوق فائدة المبلغ المقرض وأنه ليس في الإمكان تحديد قيمة هذه المصروفات والمخلفات بنسبة مئوية محدّدة . ولكنه يعتقد بأن المصاريف التى سيدفعها المقرض لبك التسليف الزراعى سوف لا تكون أقل مما كانت تقاضاه الحكومة عند ما كانت تولي عملية التسليف ولكنها لن تكون أكثر باى حال من الأحوال .

وقد لاحظت اللجنة أنه نص في مشروع القانون على أن البنك أن يقرر أن يكون البيع بطريقة غير المزاد العلنى . ولما طلب من حضرة مندوب وزارة المالية معرفة الحالة التى يمكن فيها البيع بنير المزاد العلنى أجاب حضرته بأن حالة البيع بنير المزاد العلنى هي حالة يرى فيها عدم تعوّر الأسعار لأن البنك إذا عرض الأقطان للبيع بالمزاد العلنى وكانت الأسعار في التزول كان في ذلك كل الخطر . وفي هذه الحالة يلجأ البنك إلى طريقة البيع بنير المزاد كان يقوم مع البنوك الأخرى ببيع الأقطان بكميات قليلة لا تؤثر في السوق .

وقد لاحظت اللجنة أن الحكومة تجدد الآن موعد القطع على سعر القطن المرتين على كورتانات يوم معين مقبل واستلم عما إذا كان بنك التسليف الزراعى سيتبع هذه الطريقة في حالة ما إذا تأخر مدين عن السداد . فأجاب حضرة مندوب وزارة المالية أن البنك سيتبع في بيع الأقطان المرتبة لديه سواء بطريق المزاد العلنى أو بطريق الاجراءات الأخرى — نفس الطرق التى كانت تتبعها الحكومة .

وقد استجلبت اللجنة من حضرة مندوب وزارة المالية عما إذا كانت مشروع هذا القانون قد عرض أوفى إلى عرضة على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة حتى يمكن أن يتخذ نص المادة الخامسة تماما .

فأجاب حضرة المندوب بأن مشروع هذا القانون لم يعرض على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ولكن المفهوم له أنه سيرض عليها .

وقد رأت اللجنة بعد البيانات التى أدلى بها حضرة مندوب وزارة المالية الموافقة بالإجماع على مشروع القانون المعروض بالمعينة التى أقرها مجلس النواب ( علما ما يتفق بتصحيح العنوان ) وهى تشترط بعرض ما رأت على المجلس

رئيس اللجنة  
حسن صبرى

## مجلس الشيوخ

### موافقة المجلس على مشروع القانون

عند ٢١ يولييه ١٩٣١

المقرر — التعديل الذى أدخلته اللجنة على عنوان هذا المشروع هو لبيان الحقيقة لأن بنك التسليف الزراعى لم يبدأ عملية التسليف إلى الآن ومن المعلوم أن العنوان ليس من القانون .

مادة ١ - يجوز ليك التسليف الزراعى المصرى المنشا تنفيذا الرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا جلى موعد الدفع ولم تسدد له القروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخلفات أن يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبطة طبقا للشروط المنصوص عليها فيما بعد .

مادة ٢ - يعلن المدين بخطاب موصى عليه بأنه إذا لم يف بما عليه يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبطة .  
لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ إرسال الإعلان لتقديم ذكره .

مادة ٣ - يشولى بنك التسليف الزراعى البيع بطريق المزاود العلنى أو بأية طريقة أخرى يراها .

فلما قرر أن يكون بالمزاود العلنى مباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو في سوق من الأسواق أو حلقه من حلقات القطن بينها البنك ويعلق على باب الشونة أو الخزانة المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحلقه بحسب الأحوال إعلانا يبين فيه عل البيع ويومه وساعته .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاود العلنى فيجب إخطار المدين بذلك قبل البيع بثمانية أيام ويجب إخطاره أيضا في خلال الثانية الأيام التالية للبيع بتاريخه وبارتض وباسم المشتري .

مادة ٤ - يخضع من الثمن واحد في المائة نظير مصروفات البيع . ثم يقتضى من صافي ثمن البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد وكذا التفتقات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض فأذا بقي شيء بعد ذلك رد إلى المدين .

مادة ٥ - يباشر البيع بالزخم من وجود أى حجز أو معارضة من قبل أى دائن آخر . على أنه إذا كان تمت حجز أو معارضة فألحاق في ثمن البيع بعد سداد ما تقدم يودعه بنك التسليف الزراعى في خزنة المحكمة المختصة لتصرف فيه طبقا للقانون .

مادة ٦ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مديرى الميزنة ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (١٠ أغسطس سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء  
اسماعيل صدق

وزير المالية  
اسماعيل صدق

الرئيسي - هل توافقون حضراتكم على أن يؤخذ رأى الآلى على مشروع القانون ؟  
(موافقة) .

أخذ رأى على مشروع القانون المذكور بالبند بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ٦٢ (١)

الرئيسي - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بالإجماع .

القانون كما صدر

قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١

ببيع المحصولات المرتبطة بالقرض إلى سلفها  
بنك التسليف الزراعى (١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نعبه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(١) ابراهيم راتب بك . أموز دططارى بك . أحمد النبارى بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين أحمد طلعت باشا . أحمد مرغان باشا . أحمد على باشا . الدكتور أحمد نهى الزبى بك . أحمد نجيب بك . إدوارد بصرى بك . الدكتور أحمد يوسف على أفندى . أمين حسين يوسف أفندى . أمين سالى باشا . جرجس زقارى باشا .

حافظ حسن باشا . جبيب دوس بك . حسن صبرى بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا . الشيخ حسين والى .

الدكتور زكى خنار الجبرى أفندى .

سلطان السدى بك . سليم طلس بك . سليمان عيان باشا بك .

شفيق سيد الله صلابه أفندى .

صالح باشا .

طهسان سيد أحمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقى عامر بدوان . عبد الحليم البلى بك . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز الببوى بك . عبد العزيز يوسف المصرى بك . عبد الكريم فهد بك . عبد الله سمكة بك . القواء عبد الهادي مردي باشا . القواء على أحمد الدين باشا . على جمال الدين باشا . على نهى باشا . عيسى حسن زايد باشا .

كامل جرجس تكللا بك .

محمد أبو النصر القار أفندى . محمد توفيق مهنا بك . محمد رياض طنبى بك . محمد غنى بك .

محمد فنى يكن بك . محمد نهى باشا . محمد نهى الباضوى باشا . محمد عبد باشا . محمد محمود بك .

محمد مصطفى محمود بك . محمد بقل باشا . محمد محمود أفندى . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل

آيات بك . القواء محمود عزى باشا . مرسى محمود أفندى . مصطفى خليفة باشا . مصطفى رشيد بك .

القريق موسى فؤاد باشا .

نظف جرجس الطنبى باشا .

نظوب يامى عليه بك . يحيى ابراهيم باشا .

( د )

## مرسوم

بمشروع قانون بأخذ مبلغ مليون من الجنيهات من الاحتياطي العام للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .

مادة ١ - يؤخذ من المال الاحتياطي العام مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ (مليونين من الجنيهات) ويخصص للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

صدر بمصرى عابدين في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ ( ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ )

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في شهر بوليه الماضي عرضت وزارة المالية على البرلمان مشروع قانون بأخذ ٥٠٠,٠٠٠ ج. م. من المال الاحتياطي وتخصيصه لاشتراك الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي .

ولما كان هذا الاشتراك يستند إلى المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وكان من أحكام هذا القانون أن تمد الحكومة البنك بقروض لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات - فقد ذكرت اللجنة المالية لمجلس الشيوخ في تقريرها "أنها خشيت أن تكون الحكومة بعدم طلبها أى اعتماد من البرلمان خاص بمبلغ الستة ملايين من الجنيهات التي تقدمها قروضا للبنك لا تترى ضرورة لموافقة البرلمان على أخذ هذه الملايين من خزائنة الدولة" ولذلك طلبت إلى وزارة المالية بعض بيانات في الموضوع فلم تقتنع بها . ومما جاء في تقرير اللجنة أن حضرة رئيسها اتصل بمحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وكان من نتيجة ذلك أن وافق حضرة صاحب الدولة على ما رآه اللجنة .

ف رأى اللجنة هو أخذ مال لقروض . البنك يخضع لحكم المادة ١٢٦ من الدستور بحيث إنه ينبغي اعتماده من البرلمان بقانون خاص ، وقد وضعت تحفظا بهذا المعنى في تقريرها ، وكان هذا التحفظ موضوع مناقشة في مجلس الشيوخ انتهت بإعلان مقرر اللجنة بأن الحكومة قبلت التحفظ فعلا .

وقد حدث في عطلة البرلمان أن وضعت المالية تحت تصرف بنك التسليف الزراعي مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج. م. من أصل القروض المتفق عليها ثم زادت إلى مليون جنيهه للستة المالية الحالية وأخطرت البنك باستعدادها لمنحه مليوناً في الستة المالية المقبلة .

بناء عليه وحيث إنه لم يصدر قانون بالميلين المذكورين فاللجنة المالية تشرف بمرض الأمر على مجلس الوزراء لاقراءه توطئة لعرضه على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم مشروع قانون لهذا الغرض .

الرئيس

اسماعيل صدق

تحريرا في ١٩ مارس سنة ١٩٣٢

## مجلس النواب

إبلاغ المجلس المرسوم بمشروع قانون السابق

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

وافق مجلس الوزراء في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ على أخذ مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه (مليونين من الجنيهات) من مال الاحتياطي العام وتخصيصه للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي .

وقد صدر بذلك مرسوم مشروع قانون في ٣١ مارس سنة ١٩٣٢

بناء عليه أشرف بأن أبلغ معاليكم صورة من ذلك المرسوم ومن المذكرة التي رفعت إلى مجلس الوزراء في هذا الشأن راجيا التكرم بمرض الأمر على البرلمان .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير المالية

اسماعيل صدق

القاهرة في ٤ أبريل سنة ١٩٣٢

## مجلس النواب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية

( لجنة ٤ أبريل سنة ١٩٣٢ )

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون الى لجنة المالية ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس - متى وزع تقرير اللجنة على حضرات الأعضاء ؟

حضرة صاحب العزة السكرير العام - وزع أمس في أثناء الجلسة ، وأرسل إلى حضرات الثائين في محال إقامتهم مع بقية الأعمال .

المقرر - هذه مسألة لم تكن تعرض على البرلمان ، وإني أعلن من فوق هذا المبرأني لو كنت مكان حضرة صاحب الدولة ووزير المالية لما قدمت هذا المشروع إلى مجلسكم الموقر .

حضرة النائب المحترم حسن حسني - المسألة التي أتمكلم فيها . هي أن توزع الأوراق أثناء جلسات المجلس لا يتبر توزيعاً .

المقرر - أرجو حضرة العضو المحترم أن يستمع للتفسير ولشرح ، فإذا ما بدا له شيء بعد ذلك فليتكلم .

حضرة النائب المحترم حسن حسني - لست أعترض على التقرير ولا على مشروع القانون ، ولكن بعض حضرات الأعضاء يقول إن التقرير لم يوزع عليهم .

المقرر - وزع ، وسأطوه الآن .

حضرة النائب المحترم حسن حسني - إن وضع الأوراق أمامنا في الجلسة لا يصح أن يكون توزيعاً ، ولأنه أن يتخذ المجلس قرأوا في هذا الشأن .

المقرر - إذن ترفع الجلسة . لأن كل أعمال اليوم وزعت كذلك .

حضرة النائب المحترم حسن حسني - الفرض من التوزيع الدرس والاستعداد ، ولكن التوزيع هنا لا يسمع بذلك . وكلامي منفصل عما يتكلم فيه حضرة المقرر ، وأرى أن نأخذ رأي المجلس .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلي - وقانون الصحافة لم يوزع إلا اليوم . . . .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - إذن يؤجل إلى جلسة الاثنين القادم ، أو ينظر اليوم بصفة استثنائية .

سعادة النائب المحترم محمد علام باشا - لماذا لا يؤجل إلى جلسة الغد ونحن في آخر الدورة ، ولدينا كثير من الأعمال المستعجلة ؟

الرئيس - حضراتكم تساهلون عادة بالنسبة لمواد الميزانية في المدة التي يجب أن تحصى بين توزيع التقارير والمناقشة فيها ، وقد وزعت تقارير لجنة الحفانية أمس صباحاً .

أما التقرير الذي نحن بصدد فوزع في جلسة الأمس . فهل توافقون على نظره الآن ؟

( موافقة عامة ) .

## مجلس النواب

### تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون

( المقرر حضرة النائب المحترم علي المتلاوي بك ) .

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٣٢ مشروع قانون بأخذ ٢,٠٠٠,٠٠٠ ج م من مال الاحتياطي العام وتخصيصه للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي .

وقد بحثت اللجنة الموضوع بمجلسي ١١ أبريل و٩ يونيو سنة ١٩٣٢ فنتين لها ما يأتي :

إن مبلغ مليوني جنيه المطلوب اعتماد أخذه من الاحتياطي إلى هو إلا تنفيذ لعقد تأسيس بنك التسليف الزراعي الذي تعهدت الحكومة بموجبه أن تعرض البنك المذكور قرضاً لا يتجاوز ستة ملايين من الجنيهات على ألا يعطى البنك أكثر من ثلاثة ملايين في السنة الأولى فيكون المبلغ المطلوب إقراره إنما هو على حساب ثلاثة ملايين من الجنيهات المعتمد لإقراضها من الحكومة للبنك في السنة الأولى كما هو واضح من التقرير الثالث للجنة المالية المؤرخ ٦ يولييه سنة ١٩٣٦ ، الموافق لهذا<sup>(١)</sup> .

لذا ترجو اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون .

## مجلس النواب

### المناقشة التي دارت حول مشروع هذا القانون

جلسة ١٥ برمه سنة ١٩٣٢

الرئيس - ليتفضل حضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم علي المتلاوي بك (المقرر) - في الحق أن مشروع هذا القانون مما لا يصح أن يعرض على البرلمان ، لأنه خاص ببلغ جزء مما تعهدت به الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي ، وقد أقرتم حضراتكم نظام هذا البنك وأذنت الحكومة في توقيع عقد الشركة ، فهناك صك وعهد يجب تنفيذهما ، ولكن مجلس الشيوخ (لأمر ما) كان قد طلب من دولة وزير المالية أن يتعهد بعدم صرف مال من قروض البنك إلا بإذن البرلمان .

حضرة النائب المحترم حسن حسني - الذي ورد في جدول الأعمال أنه مشروع قانون ، فإذا كان ما قاله حضرة المقرر صحيحاً فلا كلام لي عليه . أما إذا كنا ننظره كمشروع قانون ، فاني أعترض على نظره اليوم ، لأن تقرير اللجنة لم يوزع على كثير من حضرات الأعضاء .

(١) انظر التقرير المذكور في صفحات (٥١٥-٥١٠) من هذه المجلد .

(على تقرير اللجنة) .

**المقرر** — والأآن أتولى شرح المسألة لحضراتكم :

إن الحكومة حين قامت بتأسيس بنك التليف الزراعى اشتركت في الاكتاب بنصف رأس المال وتعهدت بأن تخدم قروضا للبيك لا تتجاوز ستة ملايين من الجنيهات في أربع سنوات، وهى ملزمة بمقتضى عقد الشركة أن تدفع إليه في أول سنة مالا تتجاوز ثلاثة ملايين . وقد طلب وهذه السنة إقراضه مليون جنيه، استولى في العطلة الصيفية منها على ٩٠٠ ألف جنيه، وكان بدعيا (وقد وافق البرلمان على نظام هذا البيك الذى يتضمن شرط إقراضه من الحكومة لغاية ٣ ملايين في السنة الأولى) أن تصرف هذه المبالغ في غير إذنه، ولكنه عند مطالبت الحكومة في شهر يولييه الماضي الترخيص في أخذ نصف مليون من المال الاحتياطى وتخصيصه لاكتاب الحكومة في أسهم بنك التليف الزراعى، ذكرت لجنة المالية لمجلس الشيوخ في تقريرها بأنها خشيت أن تكون الحكومة بعدم طلبها أى اعتماد من البرلمان خاص بمبلغ ٩ ملايين من الجنيهات التى تقدمها قروضا للبيك لا ترمى ضرورة لوفاء البرلمان على أخذ هذه الملايين من خزينة الدولة . ولقد كانت طلبت إلى وزارة المالية بعض بيانات في الموضوع فلم تقتنع بها . ولما جاء في تقرير اللجنة أن حضرة رئيسها اتصل بوزير دولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، وكان من نتيجة ذلك أن وافق دولته على مراءاة اللجنة . ثم كان تحفظ اللجنة موضوع مناقشة في مجلس الشيوخ ، انتهت بإعلان المقرر أن الحكومة قبلت فعلا التحفظ المذكور .

ولست أدري ما الذى يقصده مجلس الشيوخ من الحصول على هذا التمدد من جانب الحكومة ؟ أريد أن تكون له شبه وقابة ؟ أم يريد أن يحث أعمال البيك من طريق إقرار هذا المبلغ ؟

إن المبلغ المطلوب لمشروع اليوم، والمبالغ التى سيطلبها البيك في المستقبل، كلها قد تعهدت الحكومة بتقدمها إليه . وإن كانت الحكومة تعهدت والبرلمان أقر، ولا اعتراض على ما تم من ذلك ، فقد أصبح الأمر عهدا أعطى من الحكومة إلى الشركاء ، ويجب تنفيذه، ولا معنى لعرضه علينا من جديد .

**حضره النائب المحترم محمد حسن** — أوجه نظر حضرة المقرر إلى أن مجلس الشيوخ أراد من تحفظه تطبيق حكم المادة ١٢٦ من الدستور .

**المقرر** — ما دام الأمر كذلك فلا بأس .

**الرئيس** — لينفض حضرة المقرر بتلاوة مشروع القانون .

**المقرر** :

**نحن قواد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يؤخذ من مال الاحتياطى الصام مبلغ ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (مليونين من الجنيهات) ويخصص للقروض التى تقدمها الحكومة إلى بنك التليف الزراعى .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن ينص هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**الرئيس** — يؤخذ رأى بالمطالبة بالاسم .

(شرح المجلس في أخذ رأى بالمطالبة بالاسم) .

**الرئيس** — أسفوت النتيجة عن الموافقة على مشروع القانون باجتماع

٩٢ صوتا<sup>(١)</sup> .

- (١) (١) حضرة النائب المحترم محمود عباس بك ، (٢) حضرة النائب المحترم عبد الرزاق بك ، (٣) حضرة النائب المحترم محمد حسن بك ، (٤) حضرة النائب المحترم حسين بك ، (٥) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز قطيش بك ، (٦) حضرة النائب المحترم عبد الحليم حمى بك ، (٧) حضرة النائب المحترم عبد السلام حنايه بك ، (٨) حضرة النائب المحترم عبد جبار أحمد ، (٩) حضرة النائب المحترم عبد ربه كسيه بك ، (١٠) حضرة النائب المحترم عبد البرز همدى بك ، (١١) حضرة النائب المحترم مأمون اسماح بك ، (١٢) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد صالح بك ، (١٣) حضرة النائب المحترم حسن البناي بك ، (١٤) حضرة النائب المحترم محمد منصور بك ، (١٥) حضرة النائب المحترم ابراهيم صدوق باشا ، (١٦) حضرة النائب المحترم عبد نظير الدين ، (١٧) حضرة النائب المحترم حسن السيد واكيد بك ، (١٨) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، (١٩) حضرة النائب المحترم عبد الحميد محمود تاق ، (٢٠) حضرة النائب المحترم محمد ابراهيم هلال ، (٢١) حضرة النائب المحترم السيد حبيب ، (٢٢) حضرة النائب المحترم مصطفى فودة ، (٢٣) حضرة النائب المحترم توفيق حسن الكمايى ، (٢٤) حضرة صاحب الممال الدكتور محمد توفيق زنت باشا ، (٢٥) حضرة النائب المحترم ابراهيم مراد ابراهيم بك ، (٢٦) حضرة النائب المحترم حسن أحمد كسيه ، (٢٧) حضرة النائب المحترم عبد الحميد طلبة ، (٢٨) حضرة النائب المحترم السيد منصور ، (٢٩) حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك ، (٣٠) حضرة النائب المحترم مصطفى ابراهيم بحرمان القران بك ، (٣١) حضرة النائب المحترم عبد السيد بك ، (٣٢) حضرة النائب المحترم مصطفى الشورجى ، (٣٣) حضرة النائب المحترم أمين الخزانى ، (٣٤) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان يونس نمار ، (٣٥) حضرة النائب المحترم رباح حليم بك ، (٣٦) حضرة النائب المحترم محمد فهم الدينى ، (٣٧) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد ابراهيم الشاذل ، (٣٨) حضرة النائب المحترم أحمد عبد الشاذل ، (٣٩) حضرة النائب المحترم عبد محفوظ القار ، (٤٠) حضرة النائب المحترم محمد سلام باشا ، (٤١) حضرة النائب المحترم محمود السيد ، (٤٢) حضرة النائب المحترم عبد الحليم على عام بك ، (٤٣) حضرة النائب المحترم على الخزانى بك ، (٤٤) حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل ، (٤٥) حضرة النائب المحترم عبد العزيز الحليم الصوفى ، (٤٦) حضرة النائب المحترم أحمد ترك صالح بك ، (٤٧) حضرة النائب المحترم شيمان الكاتب ، (٤٨) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان عبد حصفور ، (٤٩) حضرة النائب المحترم ابراهيم زكي ، (٥٠) حضرة النائب المحترم عبد الحميد البرادى بك ، (٥١) حضرة النائب المحترم على عبد سيوف ، (٥٢) حضرة النائب المحترم محمد السلام رجب باشا ، (٥٣) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرسيم على عبد الراجد ابراهيم بك ، (٥٤) حضرة النائب المحترم حناوى الزم بك ، (٥٥) حضرة النائب المحترم مصطفى صدق ، (٥٦) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهيم عبد الله إبن ، (٥٧) حضرة النائب المحترم سيد أحمد سيد أحمد القط ، (٥٨) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسنى ، (٥٩) حضرة النائب المحترم حسين الجبل بك ، (٦٠) حضرة النائب المحترم أبراهيم عبد السلام بك ، (٦١) حضرة النائب المحترم عبد عظيم بك ، (٦٢) حضرة النائب المحترم محمد بك جابر ، (٦٣) حضرة النائب المحترم أحمد والى الجنيى ، (٦٤) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد زيد عطايى بك ، (٦٥) حضرة النائب المحترم عبد القوي أحمد سيد بك ، (٦٦) حضرة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك ، (٦٧) حضرة النائب المحترم مصطفى طاكيد بك ، (٦٨) حضرة النائب المحترم اعظم طاهر ، =

## مجلس الشيوخ

### تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون

(مقرر حضرة الشيخ المحترم طه بن عيسى بن باس)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب خاصة بأخذ ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج. م. من مال الاحتياطي العام وتخصيصه للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي.

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بمجلسيها المنعقدتين في ٢١ و ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ وأتضح لها أن الحكومة قد رخص لها في الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بأن تقدم قروضا لبنك التسليف لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيئات ويكون لهذه القروض فوائد يحددها سرعها بالاتفاق بين الحكومة والبنك ولا يجوز للحكومة أن تطلب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك.

وقضت المادة الثالثة من المرسوم بقانون سالف الذكر بأن تؤخذ المبالغ اللازمة لتقديم القروض المتوخى عنها من المال الاحتياطي للدولة.

وبما أن الاتفاق الذي عقد بين الحكومة والبنك عند تأسيسه قضى بأن لا يعطى للبنك من هذا القرض أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيئات في السنة الأولى من إنشاء البنك فيكون المبلغ المطلوب إقراره الآن إنما هو على حساب ثلاثة ملايين من الجنيئات المتمتعده إقرارها للبنك في السنة الأولى من إنشائه.

ولا يغوت اللجنة بهذه المناسبة أن تشير إلى أن إنشاء بنك التسليف الزراعي كان من أكبر النعم على البلاد المعرصة نظرا لما أدى لصغار المزارعين من جلائل الخدمات في هذه الظروف بأمدادهم بالمهاد وتقوى الحبوب والبنود من قيع وفول وفرة وأرز وبذرة قطن كما أمدتهم بالسلف الزراعية على مختلف المحاصيل حتى لا يكثر عرضها في الأسواق تتراقد الأسعار هبوطا.

بناء على ما تقدم توافق اللجنة مع الارتياح على أخذ مبلغ مليونين من الجنيئات من الاحتياطي العام للقرض الذي سلف ذكره كما توافق على مشروع القانون المزمع بالمصيبة التي أقرها مجلس النواب وتبريمه من المجلس الموافقة عليه.

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

يوسف قطاوى

## مجلس الشيوخ

### إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية

جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع قانون بأخذ مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من مال الاحتياطي العام وتخصيصه للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا.

فأنتدب بأن أرسل مع هذا لولكم مشروع القانون - وتقرر لجنة المالية - ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ.

وتفضلوا ولولكم قبول عظيم الاحترام

١٦ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية ؟

(موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية.

= (٦٩) حضرة النائب المحترم على الباس (٧٠) حضرة النائب المحترم محمد على (٧١) حضرة نائب المحترم عبد المنعم عبد القادر لوم (٧٢) حضرة النائب المحترم جعفر سيف الصربك (٧٣) حضرة النائب المحترم محمد مصطفى حريك (٧٤) حضرة النائب المحترم الشيخ على عبد الباصر (٧٥) حضرة النائب المحترم أحمد جاد الرب باشا (٧٦) حضرة صاحب السيادة توفيق دوس باشا (٧٧) حضرة النائب المحترم ليون بعتى وصفا (٧٨) حضرة النائب المحترم إبراهيم الخلال بك (٧٩) حضرة النائب المحترم لطيف غنغ (٨٠) حضرة النائب المحترم الشيخ زك غلام أحمد (٨١) حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك (٨٢) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد سليمان حليان (٨٣) حضرة النائب المحترم أبو الجيد بدى محمد عبد الآثر (٨٤) حضرة النائب المحترم أمين سيد حمام (٨٥) حضرة النائب المحترم محمد حامد الشريف بك (٨٦) حضرة النائب المحترم إبراهيم حسن محمد البدي (٨٧) حضرة النائب المحترم عمر أحمد حامد بك (٨٨) حضرة النائب المحترم فكري الصنبر (٨٩) حضرة النائب المحترم عبد الرازق الهادي (٩٠) حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين (٩١) حضرة النائب المحترم صالح محمد أمين شالي (٩٢) حضرة النائب المحترم محمد طه أبو زيد بك

وهذا نص مشروع القانون :

### مشروع قانون

بأخذ مبلغ مليونين من الجنيهات من الاحتياطي العام للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيهه ( مليونين من الجنيهات ) ويخصص للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .  
نأمر بأن يعمم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
صدق ...

### مجلس الشيوخ

المناقشة التي دارت حول مشروع القانون

جلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٢

تل تقرير اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

فقرة الشيخ المحترم من صري بك - قبل الموافقة على التقرير أريد أن أستفسر من بعض عبارات وردت فيه .

الرئيس - تفضل .

فقرة الشيخ المحترم من صري بك - جاء في تقرير اللجنة عبارة لم أفهمها وأريد من سعادة المقرر تفسيرها وهي :

" فيكون المبلغ المطلوب إقراره الآن إنما هو على حساب ثلاثة الملايين من الجنيهات المعتمد إقرارها للبنك في السنة الأولى من إنشائه " .  
فأهو المراد بكلمة " المعتمد " .

المقرر - يقصد بهذه العبارة أن المرسوم الصادر بإنشاء البنك يقضى بإعطائه ثلاثة ملايين من الجنيهات من المال الاحتياطي فأخذ منها مليوناً وأذن يطلب اعتماد إعطائه للمليونين الباقيين وهذا متفق مع ماورد في المرسوم وأشار إليه .

فقرة الشيخ المحترم من صري بك - هل أفهم من هذا أن سعادة المقرر يريد أن يقول إن المسألة معتمدة، وأن مرضها الآن على البرلمان هو إثبات لأمر واقع ؟

إن كان هذا فهو بخلاف تماماً لما حصل عند بحثنا موضوع إنشاء بنك التسليف الزراعي حيث اتينا مع الحكومة وقبلت بعد مناقشة جديفة أن الترخيص لما بإقراض بنك التسليف مبلغ ستة ملايين من الجنيهات لا يلزم المجلس مطلقاً، وأن على الحكومة أن تتقدم للبرلمان بكل مبلغ تريد إقراره للبنك ومعنى ذلك أن للبرلمان الكلمة الأخيرة وعلى ذلك يكون المبلغ غير معتمد من قبل .

المقرر - لو كان هذا المبلغ انتهى الأمر فيه من قبل لما كان هناك من داع لعرضه من جديد على المجلس لإقراره .

فقرة الشيخ المحترم من صري بك - إذن تكون كلمة " المعتمد " خطأ في التعبير لأنها تعنى معنى غير المقصود وإذن تكون قد انقضت .

أريد أن أستفهم عن نقطة أخرى فقد ورد في تقرير اللجنة العبارة الآتية :  
" كما أمدم بالسلف الزراعية " .

أى أن البنك أمد صغار المزارعين بسلف زراعية . فأريد أن أعرف مقدار هذه السلف التي أمد بها البنك المزارعين على مختلف الحاصلات وما مقدار هذه الحاصلات ؟

معروف أنه أعطى لبنك التسليف مليونين جنيه ويطلب الآن الموافقة على إعطائه مليونين آخرين .

فيجب قبل الموافقة أن نعرف مقدار ما أقرضه البنك من السلف لصغار المزارعين .

المقرر - هذا الطلب من المسائل الداخلية لأعمال البنك فإذا أراد المجلس أن يقف على مقدار السلف ففي الاستطاعة أن يطلب ذلك من البنك .

فقرة الشيخ المحترم من صري بك - يعنى أن سعادة المقرر لا يستطيع الإجابة عن مقدار السلف .

المقرر - الإجابة عن هذا السؤال تتطلب إحصاء غير موجود الآن تحت يدي .

فقرة الشيخ المحترم من صري بك - لأجل أن نوافق على إعطاء مليونين من الجنيهات لبنك التسليف يجب أن نعرف يقيناً مقدار العمل الذي أداه بالمليون الجنيه السابق لأنه قد لا يكون البنك أسلف مبلغاً كبيراً منه .

المقرر - حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا مدير بنك التسليف موجود ويمكن أن يجيب عن ذلك .



**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - أريد أن أعرف المبالغ التى أسلفها البنك .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا** - الحال واحد لأن البنك يشترى ليعطى .

**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - هل لم يسلف البنك نقودا على حسابات ؟

**مقبرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا** - لقد أقرض البنك على أربعمائة ألف أردب من الحاصلات توازى قيمة السلف المطعنة عليها أربعمائة ألف جنيه تقريبا .

**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - هل أنهم أن البنك أسلف فعلا أربعمائة ألف أردب .

**مقبرة الشيخ المحترم محمد شكرى باشا** - البنك أسلف فعلا ما أذكر لغاية ٢٤ يونيو الحال على نحو الأربعمائة ألف أردب ، والذى بأشتر أعمال البنوك يعرف أن هناك دخلا ونجرا ، فالدخل يكون عند التحصيل والخروج عند إعطاء التقاوى .

وبنك التسليف غير البنوك الأخرى ، فهو لا يقبل ودائع مما تقوم عليها أعمال تلك البنوك . وكان من المقرر أن يعطى للبنك ثلاثة ملايين من الجنيهات فى السنة الأولى فأخذ مليوناً وبطلب إلى حضراتكم الآن الموافقة على مليون من المليونين الباقيين .

ولو أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك تفضل وكلف نفسه بزيارتى فى البنك لقدمت لحضرته ما يطلبه من البيانات . وأذكر لحضراتكم أن لدى ١٨٦ ألف حساب فى النظر لغاية ٣١ مايو سنة ١٩٣٢ وهذا رقم لم يكن له مثيل فى حياة البنوك .

( تصديق ) .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - فى الواقع أن هذا القانون المقروض على حضراتكم ....

**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - وجهت بعض أسئلة لسعادة المقروض ولم أنته منها فأرجو أن يسمح لى بإتمام كلامى .

**الرئيس** - الكلمة لحضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا** - أريد أن أعلمنى حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك ....

**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - يجب أن يفهم أنى أستفسر ولى الحق فى ذلك فلا أصبح مطلقاً بكلمة " أعلمنى " لأنى لم أبدأ اعتراضاً .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا** - أريد أن أعلمنى حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك بأن أدلى بالبيانات عن أعمال البنك المختلفة .

**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - لا أصبح ما يقوله سعادة شكرى باشا .

**مقبرة الشيخ المحترم أحمد نجيب برادى بك** - حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا يريد أن يدلى بالبيانات التى تطلبها .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا** - كما هو مفهوم لدى حضراتكم أن رأس مال البنك هو مليون جنيه وقد استولى عليه عند إنشائه ثم بسد ذلك أخذ البنك من الحكومة من ضمن القروض المتفق عليها مليوناً آخر فيكون مجموع ما حصل عليه البنك هو مليونين من الجنيهات .

كانت عليه بنك التسليف أنه أقرض فى محصول الشوى فقط ما بين ستمائة وثمانمائة ألف جنيه .

**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - أريد أن أعرف القروض لا السداد والتقاوى .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا** - بنك التسليف الزراعى يعطى قروضا عينية ولا يعطى نقوداً إلا فى حالات أخرى .

**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - عملية السداد كانت تقوم بالحكومة بها وليست هى موضع سؤال إنما أريد معرفة المبالغ التى أقرضها بنك التسليف .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا** - اشترى البنك من السداد بما يوازى ٤٠٠ ألف جنيه تقريبا ، ومن التقاوى بما يوازى ثمانية آلاف جنيه . هذا فيما يخص محصول الشوى عددا ما اشترى من بذرة القطن والأرز وبقية الجدد لو لم يكن بنك التسليف الزراعى موجودا لما زومت كل مساحة الأرز .

يضاف إلى ذلك ما أعطى للقبائل الزراعية وما يقوم البنك بشراثة من القمح وقدره ٢٠٠ ألف أردب منها ٢٢٥ ألف جنيه تقريبا ، ومن شراء أربعين ألف أردب من القمح قد تزايد إلى ستين ألف أوسيعين ألف أردب مما يتطلب علينا قدره ستون ألف جنيه أو سبعون ألف جنيه .

كل هذا يتطلب المال .

**مقبرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - قلت إن هذا القانون المروض على حصرنا الآن عرض علينا مثله في الدورة الماضية يجلسه ١٥ يولي سنة ١٩٣١ وكان مثارا لمناقشة طويلة دارت بين بعض حضرات الأعضاء وحضرة الأستاذ حسن صبرى بك رئيس لجنة المالية ونقدوها في ذلك الوقت. وكان من رأى الكثيرين كما هو رأى اليوم أنه لا عمل مطلقا لتشريع جديد بأخذ ذلك المبلغ بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٠ الذى نص فيه بصريح العبارة في المادة الثالثة على أن "تؤخذ المبالغ اللازمة للاكتساب ولتقديم القروض المنوه عنها بالمادة السابقة من المال الاحتياطى للدولة".

وهذه المبالغ اللازمة للاكتساب التى أشير إليها في هذه المادة هي الستة الملايين من الجنيهات الواردة في المادة الثانية من المرسوم بقانون السالف ذكره.

لذلك عند ما قرأت تقرير لجنة المالية الذى هو بين أيدينا اليوم عاودنى هذه الفكرة - فذكر أن لا عمل مطلقا لتشريع جديد لأخذ هذا المبلغ، هذا هو اعتقادى - لا كما يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك أن ذلك المرسوم بقانون غير ملزم للحكومة أن تتدفع تلك القروض إلى البنك. فان ذلك المرسوم بقانون، الذى صدر وأودعته الحكومة في مكتب هذا المجلس كما أودع في مكتب مجلس النواب، أصبح نافذا لا مرد له. ذلك هو اعتقادى الذى تشاركى الحكومة فيه، فقد صرح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في الدورة الماضية عند ما يتوكل الكلام ببنى وبين دولته وآخرين - صرح بما يفيد أن الحكومة إذا كانت تخلصت بذلك المشروع إلى البرلمان فانها إنما تقدمت به لأنها لم تكن في الواقع في حاجة إلى استصدار ذلك التشريع بل لتجعل المجلس شريكا للحكومة في تأميس عمل جليل كبتك التسليف الزراعى.

وسألت على حضراتكم عبارة دولة رئيس الوزراء التى ثبتت في محضر جلسة ١٥ يولي سنة ١٩٣١ ونصها :

"زيادة على ما تقدم أريد أن أقول إن الحكومة قصدت بتقديم هذا المشروع مبنى ساميا هو أننا ونحن على أبواب البرلمان - إذ لم يكن بيننا وبين افتتاح المجلسين إلا أيام - أردنا أن لا تتعطل بفتح الاعتقاد فتقوت على المجلسين فرصة من أجل القرص وهي فرصة البحث في مشروع من أهم المشروعات طالما نأقت إليه البلاد، من أجل هذا يمكن أن نقول إنما نتكلمنا بعض الشيء في إصدار هذا القانون حتى يتاح لنا أن ندمم لحضراتكم والواقع أن الذى تبذل إليه الحكومة كل المثل هو أن يكون القانون موضع بحثكم لأنها تريد أن يكون البنك الزراعى ثمرة جهودكم وجهدكم ...."

الواقع أنه - ولا البسكم الحديث - لم يكن هناك عمل لإصلاح هذا التشريع الذى يمرض على حضراتكم اليوم. ولكن المسألة شكلية وروى فيها ذلك التحفظ الذى تقدمت به لجنة المالية يومئذ وقلته الحكومة - ذلك التحفظ الذى أريد به أن المبالغ التى يراد إقراضها لبنك التسليف يجب أن يوافق عليها البرلمان بمشروعات قوانين - بضع اعتادات على المال الاحتياطى، وإنى لا أرى ضررا مطلقا من هذا التحفظ ...

**مقبرة الشيخ المحترم اللواء محمود عيسى باشا** - إذ لجنة المالية قد أخذت الحيلة لمسنا الأمر وضمت تخويلها ذلك التحفظ الذى تفرض له حضرة الشيخ المحترم، ولقد أشير إليه في مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المروض. ولا يمكن للحكومة طبقا لذلك التحفظ الذى قبلته وقتئذ أن تقرض البنك مالا دون أن تتقدم إلى البرلمان بطلب الإذن لما بذلك. أما ما يقوله حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك من أن الحكومة قصدت برض ذلك التشريع إشراك البرلمان في تأسيس البنك فهذا كلام لا عمل لأن يرد الآن.

**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - بدأت كلامى مستغبرا ودارت مناقشة بعد ذلك. وأريد الآن أن أتم كلامى ....

السؤال الثانى ...

الرئيس - الكلمة لحضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك.

**مقبرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - أريد أن أتناول سعادة المقرر "عل" نحدد سمر الفائقة بين الحكومة والبنك وما مقدارها ؟ (جبة)

الرئيس - هذا كلام خارج عن الموضوع.

**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - أريد أن أوجه سؤالى لسعادة المقرر أو للحكومة أو لهما معا.

جاء في مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء العبارة الآتية : "وقد حدثت في عطلة البرلمان أن وضعت المالية تحت تصرف بنك التسليف الزراعى مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه من أصل القروض المتفق عليها ثم زادت إلى مليون جنيه للسنة المالية الحالية وأخطرت البنك باستعدادها لمتحه مليوناً في السنة المالية المقبلة".<sup>٢٢</sup> وبغهم من هذا أن الحكومة دفعت فضلا إلى البنك مبلغ مليون جنيه. فبأية طريقة دفعت هذا المبلغ ؟ هل كان ذلك بقرار من وزير المالية أو من مجلس الوزراء أو بمرسوم بقانون لم يمرض على البرلمان ؟ هذا ما أريد أن استفسر عنه.

**مقبرة صاحب السعادة أحمد عبدالوهاب باشا** (وكيل وزارة المالية) - دفع هذا المبلغ أثناء العطلة البرلمانية وحسب حكم كل مبلغ يدفع أثناء العطلة.

**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - أقرر أن دفع مليون جنيه بلونز أن يصدر به قانون هو عمل مخالف للمستور.

**مقبرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك** - وأنا أخالف حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك في ذلك.

**مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** - الحكومة تعترف أنها دفعت فضلا إلى البنك المبالغ التى تطلب إليها الآن الآن بها .

## القانون كما صدر

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٢

بأخذ مبلغ مليونين من الجنيات من الاحتياطي العام للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي<sup>(١)</sup>

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (مليونين من الجنيات) ويخصص للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في القاهرة في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٧ يوليوس ١٩٣٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدق

وزير المالية

إسماعيل صدق

... الشيخ عبدالحق طاهر بدان . عبدالحق البيل بك . السيد عبد الحيد البكري . عبدالحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز السيوي بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكريم عتيق بك . عبد الله سمكة بك . فؤاد عبد الحيد فريد باشا . علي أحمد الطاطري بك . الرواد علي أحمد باشا . علي جمال الدين باشا . عيسى حسن زايد باشا .

علي نهي باشا .

... توفيق هندا بك . محمد رياض غنيم بك . الفراء محمد صادق يحيى باشا . محمد صدق باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد طلعت حرب باشا . محمد فتحي يكن بك . محمد نهي باشا . محمد نهي الكاشوري باشا . محمد عجب باشا . محمد خليل باشا . محمد منصور أفندي . محمد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل إياض بك . محمود شكرى باشا . الدكتور محمود عبد الوهاب بك . اللواء محمود حمزى باشا . الدكتور مرمي محمود أفندي . الدكتور مصطفى صفوت بك . الفرير موسى فؤاد باشا .

نخلة الحلبي باشا . نصر حامد بك .

يوسف طه باشا . الأنا بولس . يحيى إبراهيم باشا .

(٢) حسن مبرى بك . الشيخ حسين وال .

الدكتور زكريا غنار الجري أفندي .

محمد حجة بك .

(٣) تشرى لعدد ٥٩ من الرتاج المصرية الصادرة في ١١ يوليوس ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

مفكرة الشيخ المكرم من مبرى بك - أهلاً وأولاً .

الرئيس - ليل مشروع القانون ليؤخذ عليه الرأي بالنهائى بالاسم .  
على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (مليونين من الجنيات) ويخصص للقروض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ...

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالنهائى بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الحاضرين ... ٧٤

الأغلبية المطلقة ... ٣٨

الموافقون ... ٧٠ (١)

غير الموافقين ... ٤ (٢)

الرئيس - بقرار المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية ٧٠ صوتاً ضد ٤ أصوات .

(١) إبراهيم راتب بك . إبراهيم وجيه باشا . أبو زيد طه بك . أحمد الشناوى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذوققار باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد زهير باشا . أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . الدكتور أحمد نهي الشريف بك . أحمد نجيب براده بك . إدوار قصير بك . الدكتور أحمد يوسف علي أفندي . أمين حسين يوسف أفندي . أمين - أمى باشا . أمين خال باشا .

جورجي زناهي باشا .

حافظ الشناوى بك . حليم أفندي . حبيب دروس بك . حسن سعيد باشا . حسن علي بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا . سلطان محمود بنهي بك . سليمان من أناته بك .

شفيق محمد أفندي خليفة أفندي .

صالح حسن باشا .

( ٥ )

## مرسوم

بمشروع قانون بيع المحصولات المرتهنة للقروض التي يسلفها  
بنك التسليف الزراعى المصرى

## نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عارضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسماً بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

المادة الأولى - يجوز لبنك التسليف الزراعى المصرى المنشأ تنفيذاً  
للمرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد الدفع ولم تسدده القروض  
مع ما استحق عليها من المصروفات والمخلفات أن يشرع في بيع القطن أو غيره  
من المحصولات الزراعية المرتهنة طبقاً للشروط المنصوص عليها فيما بعد .

المادة الثانية - ينف المدين بخطاب موصى عليه بأنه إذا لم يقب بما عليه  
يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتهنة .

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ٣٠ يوماً من تاريخ إرسال الإعلان  
للتقدم ذكره .

المادة الثالثة - يتولى بنك التسليف الزراعى المصرى البيع بطريق المزاد  
العائى أو بأية طريقة أخرى يراها .

فإذا قرر أن يكون بالمزاد العائى يباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من  
المحصولات أو في سوق من الأسواق أو حقة من حلاقات تقطن بينها البنك  
ويعلق على باب الشقة أو الفرج المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على  
باب السوق أو الحقة بحسب الأحوال إعلانياً يبين فيه محل البيع ويومه وساعته .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العائى فيجب  
عليه إخطار المدين بذلك مع إبلاغه بتن المزمع للشراء والمشتري .  
ولا يجوز أن يتم البيع إلا إذا لم يقدم المدين مشترياً جدياً على هذا التن  
في خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار .

المادة الرابعة - يحجم من التن واحد في المائة نظير مصروفات البيع  
ثم يقضى من صافي البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وقوائد  
وكذا الغشقات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض فإذا بقي شيء بعد  
ذلك رد إلى المدين .

المادة الخامسة - لا يمنع وجود دائنين خارجين أو معارضين البنك من  
أن يباشر بيع المحصولات المرتهنة بطريقة أخرى غير المزاد العائى .

غير أنه يجب على البنك في هذه الحالة أن يحظر الدائنين الخارجين  
والمعارضين بمن لا يحظر به المدين ويكون لهم نفس الحق الموقوف للمدين طبقاً  
للأداة الثانية .

ويستولى البنك في جميع الأحوال على مجموع القروض المستحقة والغشقات  
المبينة في المادة الرابعة وما يبق بعد ذلك - إذا وجد يودع في خزنة المحكمة  
الخاصة بالتصرف فيه طبقاً للقانون .

المادة السادسة - يلغى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ الصادر في ١٠  
أغسطس سنة ١٩٣١ .

للمادة السابعة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسى القبة في ١٩ صفر سنة ١٣٥١ ( ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ )

## فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

## مذكورة إلى مجلس الوزراء

سبق أن وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٦ يولييه سنة ١٩٣١ على  
المذكرة التي رغبنا اليه وزارة المالية بخصوص مشروع مرسوم بقانون  
بييع المحصولات المرتهنة للقروض التي أسلفها بنك التسليف الزراعى المصرى  
وقد صدر القانون الخاص بذلك بعد موافقة البرلمان عليه ، وهو القانون  
رقم ١٠٦ الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ .

غير أن العمل قد دلى على ضرورة إدخال بعض تعديلات على أحكام  
المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون لا تحس مصالح البنك ولا تعطيلها  
ولكنها قد يستفيد منها المدينون أو الدائنين الآخرون فأعطى للدين في حالة  
ما إذا رأى البنك أن يبيع الأقطان المرهونة أو غيرها من المحصولات بطريقة  
أخرى غير المزاد العائى داخل في أن يقدم البنك مشترياً للمحصولات المرهونة  
بمن يزيد على التن الذى عرض على بنك التسليف الزراعى وذلك في ظرف  
ثمانية أيام من تاريخ إخطاره .

وقد أوجبت المادة الخامسة المعدلة على البنك أن يحظر الدائنين  
الخارجين والمعارضين بمن لا يحظر به المدين ويكون لهم نفس الحق الموقوف  
للمدين .

ويستولى البنك من تن البيع على ما يكون مستحقاً له ويودع ما يبق  
بعد ذلك في خزنة المحكمة المختصة بالتصرف فيه طبقاً للقانون .

لهذا ترى وزارة المالية الاستعاضة عن القانون رقم ١٠٦ أسلف الذكر  
بمشروع القانون المرافق لهذه المذكرة وتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء  
رجاء التفضل بإقراره توطئة لاستصدار المرسوم الملئى بعرضه على البرلمان ما

وزير المالية

اسماعيل صدق

١٨ يونيو سنة ١٩٣٢

وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ على ما جاء  
في هذه المذكرة وبمعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون المشار  
إليه ما

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

## مجلس النواب

### إبلاغ المرسوم بمشروع القانون السابق إلى مجلس النواب

حضرة صاحبه المعالي رئيس مجلس النواب

واقف مجلس الوزراء بجلسه المنعقدة في ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٢ على مشروع قانون بيع المحصولات المرتبطة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعى المصرى وقد صدر به مرسوم في ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٢ بناء عليه أشرف بأن أبلغ معاليكم برفقة كتاب هذا صورة من المرسوم ومن المذكرة الايضاحية التي رفعت إلى مجلس الوزراء في هذا الشأن وأرجوا التكرم بعرض الأمر على البرلمان .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

في ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٢

وزير المالية  
اسماعيل صدق

## مجلس النواب

### إحالة مشروع القانون إلى لجنة التحقيق

جلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٢

الرئيس - له توافهون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة التحقيق ؟

( موافقة عامة ) .

## مجلس النواب

### تقرر لجنة التحقيق عن مشروع القانون

(القررة حضرتها النائب المحترم على مدار الساعة بك)

أحال المجلس مشروع هذا القانون على لجنة التحقيق بجلسته ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٢ فيجته في جلستها المنعقدة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢ وحضر اجتماعها حضرة صاحب العزة محمود حسن بك المستشار المكي لوزارة المالية مندوبا عن وزارة المالية .

وقد تبين لجنة أن البرلمان سبق أن وافق على مشروع قانون خاص ببيع المحصولات المرتبطة للقروض التي أسلفها بنك التسليف الزراعى المصرى ، وصدر بذلك القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ ، وقد هذا القانون في الوطنيين .

فلما عرض على الجمعية العمومية لفكرة الاستئناف القطعة ليمسرى على الأجيال أدخلت بعض تعديلات على أحكام المادتين الثالثة والخامسة لاثمس مصالح البنك ولا تعطلها ولكن قد يستفيد منها المدينون أو المالكون الآخرون ، فاعلى للمدين في حالة ما إذا رأى البنك أن بيع الأقطان المروثة أو غيرها من المحصولات بطريقة أخرى غير المزاد العلني قد الحلق في أن يهدم للبنك مستقرا للمحصولات المروثة من يرد على التبن الذي عرض على ملكه التسليف الزراعى المصرى ، وذلك في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعطائه . وتوفى ذلك قد أوجبت المادة الخامسة المعدلة على البنك أن يضطر المالكين المالكين والمعارضين يمثل ما يضطره المدين ، ويكون لهم نفس الحق في الحصول للبنك ، وأن يستولى البنك من من البيع على ما يكون مستحقا له ويودع ما يلقى بعد ذلك في خزنة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقا للقانون .

وقد رعى إلغاء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ والاستئاضة عنه بمشروع القانون المروى على المجلس .

لهذه الأسباب وافتت اللجنة بإجماع الآراء على مشروع القانون وهي تتشرف بعرضه على هيئة المجلس المقر للواقعة عليه ما

### موافقة المجلس على مشروع القانون

جلسة ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يجوز لبنك التسليف الزراعى المصرى المفضا تنفيذا للقروض بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد الدفع ولم تسدد له القروض مع ما استحق عليها من المبروفات والمخفقات أن يشترع في بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبطة طبقا للشروط المنصوص عليها فيها بعد .

مادة ٢ - يعلن المدين بخطاب موصى عليه بأنه إذا لم ينف ما عليه يشترع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبطة .

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ إرسال الاعلان المتقدم ذكره .

مادة ٣ - يتولى بنك التسليف الزراعى المصرى البيع بطريق المزاد العلني أو بأية طريقة أخرى يراها .

فإذا قرر أن يكون بالمزاد العلني يباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو في سوق من الأسواق أو حلقه من حلقات القطن بينها البنك ويقط على باب الشونة أو المخزن المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحلقه بحسب الأحوال إعلانيا بين فيه على البيع ويومه وساعته .

**الرئيس** — هل توافقون على هذه المادة ؟

### ( موافقة عامة )

**المقرر** :

” مادة ٣ — بتولى بنك التسليف الزراعى المصرى البيع بطريق المزاد العلنى أو بأية طريقة أخرى يراها .

فإذا قرر أن يكون بالمزاد العلنى يباشر البيع فى محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو فى سوق من الأسواق أو حلقة أو سقات القطن يعينها البنك و يعلق على باب الشونة أو المخزن المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال إعلانا يبين فيه محل البيع ويومه وساعته .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب عليه إخطار المدين بذلك مع إبلاغه التئ المروض للشرء وأسم المشتري . ولا يجوز إتمام البيع إلا إذا لم يقدم المدين مشتريا بئن يزيد على هذا التئ فى خلال ثمانية أيام من تاريخ الاخطار .“

**الرئيس** — هل توافقون على هذه المادة ؟

### ( موافقة عامة )

**المقرر** :

” مادة ٤ — ينضم من التئ واحد فى المائة نظير مصروفات البيع ثم يتنضى من صافى التئ جميع القروض المستحقة من أصل وفوائد وكذا النفقات التى يجوز استردادها بحسب عقد القرض فأذا بقى شئ بعد ذلك رد إلى المدين .“

**الرئيس** — هل توافقون على هذه المادة ؟

### ( موافقة عامة )

**المقرر** :

” مادة ٥ — لا يمنع وجود دائتين حاجزين أو معارضين البنك من أن يباشر بيع المحصولات المرتبهة بطريقة أخرى غير المزاد العلنى .

غير أنه يجب على البنك فى هذه الحالة أن يخطر الدائتين الحاجزين والمعارضين بمثل ما يخطر به المدين ويكون لهم نفس الحق المخول للدين طبقا للمادة الثالثة .

ويتسول البنك فى جميع الأحوال على مجموع القروض المستحقة والنفقات المبينة فى المادة الرابعة وما يبق بعد ذلك — إذا وجد — يودع فى خزنة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقا للقانون .“

**الرئيس** — هل توافقون على هذه المادة ؟

### ( موافقة عامة )

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب عليه إخطار المدين بذلك مع إبلاغه التئ المروض للشرء وأسم المشتري . ولا يجوز إتمام البيع إلا إذا لم يقدم المدين مشتريا بئن يزيد على هذا التئ فى خلال ثمانية أيام من تاريخ الاخطار .

مادة ٤ — ينضم من التئ واحد فى المائة نظير مصروفات البيع ثم يتنضى من صافى التئ جميع القروض المستحقة من أصل وفوائد وكذا النفقات التى يجوز استردادها بحسب عقد القرض فأذا بقى شئ بعد ذلك رد إلى المدين .

مادة ٥ — لا يمنع وجود دائتين حاجزين أو معارضين البنك من أن يباشر بيع المحصولات المرتبهة بطريقة أخرى غير المزاد العلنى .

غير أنه يجب على البنك فى هذه الحالة أن يخطر الدائتين الحاجزين والمعارضين بمثل ما يخطر به المدين ويكون لهم نفس الحق المخول للدين طبقا للمادة الثالثة .

ويتسول البنك فى جميع الأحوال على مجموع القروض المستحقة والنفقات المبينة فى المادة الرابعة وما يبق بعد ذلك — إذا وجد — يودع فى خزنة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقا للقانون .

مادة ٦ — يلقى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣١ الصادر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١

مادة ٧ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الفولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ قانون من قوانين الدولة .“

**الرئيس** — هل توافقون على الاعتقال لمناقشة المشروع مادة ٤ ؟

### ( موافقة عامة )

**المقرر** :

” مادة ١ — يجوز لبنك التسليف الزراعى المصرى المنشأ تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد الدفع ولم تسدده القروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخفقات أن يشرع فى بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبهة طبقا للشروط المنصوص عليها فيما بعد .“

**الرئيس** — هل توافقون على هذه المادة ؟

### ( موافقة عامة )

**المقرر** :

” مادة ٢ — يمان المدين بخطاب موسى عليه بأنه إذا لم يف بما عليه يشرع فى بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبهة .

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعدى ٣٠ يوما من تاريخ إرسال الاعلان المتقدم ذكره .“

## مجلس الشيوخ

### إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفانية

بلعة ٤ يولية ١٩٣٢

نقلى الكلب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور  
وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ .

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢  
بصفة مستعجلة تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون بيع المصولات  
المرتبة للقروض التي يسلفها بنك السليف الزراعى المصرى — ووافق عليه  
بالصفة المراقبة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل لسلوككم هذا مشروع القانون — وتقرر لجنة الحفانية —  
ومحضر الجلسة المذكورة — راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتك قبول عظيم الاحترام

القاهرة ٢٠ يولية ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب

عنه : على المتلاوى

== النائب المحترم شيعان الكاتب ، (٤٣) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد صفور ،  
(٤٤) حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى ، (٤٥) حضرة النائب المحترم جديا جديا ابراهيم بك ،  
(٤٦) حضرة النائب المحترم صفوى الزمر بك ، (٤٧) حضرة النائب المحترم مصطفى صفوى ،  
(٤٨) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهيم جديا الله على ، (٤٩) حضرة النائب المحترم سيد  
أحمد سيد أحمد القطر ، (٥٠) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسن ، (٥١) حضرة النائب  
المحترم حسن الجبل بك ، (٥٢) حضرة النائب المحترم أبو سيف علي كساب بك ، (٥٣) حضرة  
النائب المحترم أحمد وال الجدي ، (٥٤) حضرة النائب المحترم محمد جديا جديا ابراهيم بك ،  
(٥٥) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسن ، (٥٦) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسن ،  
(٥٧) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسن ، (٥٨) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسن ،  
(٥٩) حضرة النائب المحترم كلابى محمد دكروى ، (٦٠) حضرة النائب  
ابراهيم جديا الله على ، (٦١) حضرة النائب المحترم محمد علي ، (٦٢) حضرة النائب  
المحترم سيد الله على ، (٦٣) حضرة النائب المحترم محمد جديا جديا ابراهيم بك ،  
(٦٤) حضرة النائب المحترم مصطفى سيد العتيق ، (٦٥) سادة النائب المحترم أحمد  
جديا الله على ، (٦٦) حضرة النائب المحترم ابراهيم الجبل بك ، (٦٧) حضرة النائب  
المحترم لطيف نقت ، (٦٨) حضرة النائب المحترم غزالى بك ، (٦٩) حضرة النائب  
المحترم الشيخ محمد سليمان سليمان ، (٧٠) حضرة النائب المحترم جديا جديا ابراهيم بك ،  
(٧١) حضرة النائب المحترم ابراهيم جديا الله على ، (٧٢) حضرة النائب المحترم  
أحمد جديا الله على ، (٧٣) حضرة النائب المحترم أمين سيد حاتم ، (٧٤) حضرة  
النائب المحترم الشيخ عبد الله ودوان مرزوق الجبل ، (٧٥) حضرة النائب المحترم جديا  
محمد جديا الله على ، (٧٦) حضرة النائب المحترم فكري الصغير ، (٧٧) حضرة النائب المحترم  
مدني حسن حزين ، (٧٨) حضرة النائب المحترم محمد علي جديا الله على .

المقرر :

«مادة ٦ — ينفى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ الصادر في ١٠ أغسطس  
سنة ١٩٣١ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

«مادة ٧ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ  
نشره بالجريدة الرسمية .

نأسر بأن يهيم هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — فليت مشروع القانون يؤخذ على هذا الوجه .

( على مشروع القانون ) .

الرئيس — أخذ الرأي على مشروع القانون المتبادر بالاسم فأسفرت  
النتيجة عن قبوله بإجماع ٧٨ صوتا (١) .

(١) (١) حضرة النائب المحترم محمد عباس بك ، (٢) حضرة النائب المحترم أحمد شمسى ،  
(٣) حضرة النائب المحترم علي عبد الرزاق بك ، (٤) حضرة النائب المحترم محمد حسن ،  
(٥) حضرة النائب المحترم محمد أحمد ، (٦) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز  
تنلى بك ، (٧) حضرة النائب المحترم محمد وجيه كبييه بك ، (٨) حضرة النائب المحترم  
فحانه السيد سليم ، (٩) حضرة النائب المحترم عبد العزيز هدى بك ، (١٠) حضرة النائب  
المحترم مأمون ماحيل بك ، (١١) حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح ، (١٢) حضرة  
النائب المحترم إسماعيل بن فهد الشفاني بك ، (١٣) حضرة النائب المحترم محمد منصور بك ،  
(١٤) حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقي أياطة ، (١٥) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان  
جديا جديا ، (١٦) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، (١٧) حضرة النائب  
المحترم جديا جديا محمد طاهر ، (١٨) حضرة النائب المحترم جديا جديا جديا ، (١٩) حضرة  
النائب المحترم السيد حبيب ، (٢٠) حضرة النائب المحترم جديا جديا جديا ، (٢١) حضرة  
النائب المحترم مصطفى فودة ، (٢٢) حضرة النائب المحترم توفيق حسن المكاوي ، (٢٣) حضرة  
النائب المحترم ابراهيم البليوي مطامع بك ، (٢٤) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ،  
(٢٥) حضرة النائب المحترم الحاج عبد الرحمن طه حسين ، (٢٦) حضرة صاحب السعادة  
ابراهيم فهمى كاشى بك ، (٢٧) حضرة النائب المحترم جديا جديا جديا ، (٢٨) حضرة  
النائب المحترم محمد السيد أبو حسن بك ، (٢٩) حضرة النائب المحترم عبد المنعم رسلان بك ،  
(٣٠) حضرة النائب المحترم أمين الفراهى ، (٣١) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بوى  
صار ، (٣٢) حضرة صاحب الدولة إسماعيل مصطفى باشا ، (٣٣) حضرة النائب المحترم  
جديا جديا ، (٣٤) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد ابراهيم الناذل ، (٣٥) سادة  
النائب المحترم جديا جديا ، (٣٦) حضرة النائب المحترم الدكتور جديا جديا ، (٣٧)  
حضرة النائب المحترم جديا جديا ، (٣٨) حضرة النائب المحترم جديا جديا ، (٣٩)  
على المتلاوى ، (٤٠) حضرة النائب المحترم جديا جديا ، (٤١) حضرة النائب  
المحترم محمد جديا جديا ، (٤٢) حضرة

## مجلس الشيوخ

### تقرير لجنة الحفائية عن مشروع القانون

(المقرر حصة الشيخ المحترم اعدا نصري بك)

أحال المجلس مشروع هذا القانون الوارد من مجلس النواب على لجنة الحفائية بجلسته ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ وبعد أن بحثه تبين لها أن لبرلمان سبق أن وافق على مشروع قانون خاص ببيع المحصولات المرتبطة للقروض التي أسلفها بنك التسليف الزراعي المصري وصدر بذلك القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ وبعد تنفيذه دل العمل على ضرورة إدخال بعض تعديلات على المادتين الثالثة والخامسة منه .

وهذه التعديلات لاجتماع مصالح البنك ويستفيد منها المدينون أو الدائنون الآخرون وتخصر فيما يأتي :

أولاً - في حالة ما إذا أراد البنك بيع الأقطان المرهونة أو غيرها من المحصولات بطريقة أخرى غير المزاك التلقئ أعطى الحق للدين أن يقدم للبنك مشتري للمحصولات المرهونة بمن يزيد على الثمن الذي عرض على البنك وذلك في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إخطاره .

ثانياً - يجب على البنك إخطار الدائنين الجاهزين والمعارضين بمثل ما يجتريه الدين ويكون لهم نفس الحق الفوتل للدين نفاذ كزاولا .

ويستولى البنك من ثمن المبيع على ما يكون مستحقا له ويودع ما يبق بعد ذلك في خزنة المحكمة المختصة لتصرف فيه طبقا للقانون .

وقد رأت وزارة المالية ووافقها مجلس الوزراء إلغاء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ والاستماتحة منه بمشروع القانون المرافق لهذا والذي أقره مجلس النواب .

وقد عرض هذا القانون على الجمعية العمومية للماكم المخططة فوافقت عليه فأصبح ساريا على الأجانب .

لهذه الأسباب وافقت اللجنة بالإجماع على مشروع القانون وتوجمن المجلس الموافقة عليه

رئيس اللجنة  
أحمد طلعت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفائية لأن لجنة المالية مرهقة بالأعمال ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد حبيب باشا - المسألة ليست خاصة بنظر مواد مشروع هذا القانون وإنما هي خاصة بنظر مزاياه من الوجهة المالية ولذلك أرى أن لا شأن لجنة الحفائية به وقد كان من رأي دولة رئيس مجلس الوزراء إحالة مشروع القانون السابق إلى لجنة المالية لاختصاصها بنظره ومن رأي أيضا أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية لأن موضوعه مالي بحث .

مقرر صاحب الدوة اسماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - أعتقد أن حصة الشيخ المحترم عد عب باشا يقدر كل التقدير أهمية هذا القانون لارتباطه بمشروع إنشاء البنك العقاري ويقدر أيضا أنه قانون مستحيل فهل يظن سعادته بأنه إذا أخيل هذا المشروع إلى لجنة المالية تستطيع أن تقدم تقريرها عنه قبل انتهاء هذه الدوة ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد حبيب باشا - نعم ستفطره اللجنة على وجه الاستعجال وتقدم تقريرها عنه قبل انتهاء هذه الدوة .

مقرر الشيخ المحترم يوسف فتاوى باشا - حقيقة أن هذا المشروع من اختصاص لجنة المالية ولكن هذه اللجنة مرهقة بالأعمال الكثيرة وبصفة كثر رئيسا لجنة المالية أقر أنها تتنازل من حقها في نظر مشروع هذا القانون وأرى إحالته إلى لجنة الحفائية .

مقرر الشيخ المحترم مغرب ياقوت عليه بلك - أرى أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفائية .

الرئيس - بما أن سعادة رئيس لجنة المالية وحصة الشيخ المحترم يقرب ياقوت بك أحد أعضائها يطلبان إحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفائية بسبب كثرة العمل في لجنة المالية فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الحفائية لتنتظره على وجه الاستعجال ؟

(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفائية لتظره على وجه الاستعجال .



**مشروع قانون**  
بيع المحصولات المرتبطة للقروض التي يسقها بنك التسليف الزراعى المصرى

ملاحظات	مشروع القانون المقترح	قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١
	<p style="text-align: center;"><b>"نحن نؤاد الأول ملك مصر</b></p> <p>قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p>	<p style="text-align: center;"><b>"نحن نؤاد الأول ملك مصر</b></p> <p>قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p>
على أصلها	<p>مادة ١ - يجوز لملك التسليف الزراعى المصرى المنشأ تنفيذا للرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد الدفع ولم يسدده القروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخلفات أن يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبطة طبقا للشروط المنصوص عليها فيما بعد .</p>	<p>مادة ١ - يجوز لملك التسليف الزراعى المصرى المنشأ تنفيذا للرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد الدفع ولم يسدده القروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخلفات أن يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبطة طبقا للشروط المنصوص عليها فيما بعد .</p>
على أصلها	<p>مادة ٢ - يعلن المدين بمطاب موسى عليه بأنه إذا لم يقب بما عليه يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبطة لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ إرسال الإعلان المتقدم ذكره .</p>	<p>مادة ٢ - يعلن المدين بمطاب موسى عليه بأنه إذا لم يقب بما عليه يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبطة لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ إرسال الإعلان المتقدم ذكره .</p>
معلقة	<p>مادة ٣ - يتولى بنك التسليف الزراعى المصرى البيع بطريق المزاد العلنى أو أية طريقة أخرى يراها .</p> <p>فإذا قرأ أن يكون بالمزاد العلنى يباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو في سوق من الأسواق أو حلقة من حلقات القطن بينها البنك ويعلق على باب الشونة أو المخزن المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال إعلانا يبين فيه محل البيع ويومه وساعته .</p> <p>أما إذا قرأ البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب عليه إخطار المدين بذلك مع إبلاغه التني المزمع للشراء واسم المشتري . ولا يجوز إعطاء البيع إلا إذا لم يقدم المدين مشتريا <u>قبل يوم على هذا التني في خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار</u> .</p>	<p>مادة ٣ - يتولى بنك التسليف الزراعى المصرى البيع بطريق المزاد العلنى أو أية طريقة أخرى يراها .</p> <p>فإذا قرأ أن يكون بالمزاد العلنى يباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو في سوق من الأسواق أو حلقة من حلقات القطن بينها البنك ويعلق على باب الشونة أو المخزن المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال إعلانا يبين فيه محل البيع ويومه وساعته .</p> <p>أما إذا قرأ البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب عليه إخطار المدين بذلك قبل البيع بخمسة أيام ، ويجب إخطاره أيضا في <u>بطلان الضمانية الأيام التالية للبيع بتأريخه ويأتمن وإسم المشتري</u> .</p>
على أصلها	<p>مادة ٤ - ينضم من التني واحد في المائة نظير مصروفات البيع ثم يقتضى من صفائى التني البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد وكذا النفقات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض . فلذا بقى شئ بعد ذلك رد إلى المدين .</p>	<p>مادة ٤ - ينضم من التني واحد في المائة نظير مصروفات البيع ثم يقتضى من صفائى التني البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد وكذا النفقات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض . فلذا بقى شئ بعد ذلك رد إلى المدين .</p>

ملاحظات	مشروع القانون المعروض	قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١
مذلة	<p>مادة ٥ - لا يمنع وجود دائنتين حابزتين أو معارضتين البنك من أن يباشر بيع المحصولات المرتبة بطريقة أخرى غير المزداد العلى.</p> <p>فيرا أنه يجب على البنك في هذه الحالة أن يخطر الدائنتين الحابزتين والمعارضين بمثل ما يخطر به المدين ويكون لهم نفس الحق المتحول للدين طبقا للقاعدة الثالثة .</p> <p>ويستولى البنك في جميع الأحوال على مجموع القروض المستحقة والتفقات المبنية في المادة الزايمة وما سبق بذلك - إذا وجد - يودع في خزانة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقا للقانون .</p>	<p>مادة ٥ - يباشر البيع بالرغم من وجود أى حجز أو معارضة من قبل أى دائن آخر على أنه إذا كان ثمة حجز أو معارضة فالباقي من بين البيع بعد سداد ما تقدم يودعه بنك التسليف الزراعى في خزانة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقا للقانون .</p>
جديدة	<p>مادة ٦ - يلغى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ الصادر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١</p> <p>مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p>	<p>مادة ٦ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .</p> <p>تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>صدر بمرأى المشرع فى ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (١٠ أغسطس سنة ١٩٣١)</p> <p>قواد</p> <p>بأمر حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدق</p> <p>وزير المالية اسماعيل صدق</p>

الرئيس - يقرر المجلس نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال.  
ولقد وزع تحرير اللجنة على حضراتكم قبل من ضرورة لتلاوته ؟  
(أصوات لا داعى للتلاوة) .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ وتنتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فائدة .  
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

## مجلس الشيوخ

المناقشة التى دارت حول مشروع القانون

جلسة ٦ يولي سنة ١٩٣٢

مضرة صاحب المروءة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية - أوجو أن ينظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع القانون المذكور على وجه الاستعجال ؟  
(موافقة) .

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ وجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يجوز لبك التسليف الزراعى المصرى المنشأ تنفيذًا للرسوم  
بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد الدفع ولم تسدد له القروض مع  
ما استحق عليها من المصروفات والمخلفات أن يشرع في بيع القطن أو غيره  
من المحصولات الزراعية المرتبطة طبقا للشروط المنصوص عليها فيما بعد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - يعلن المدين بخطاب موسى عليه بأنه إذا لم يف بما عليه  
يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبطة .  
لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ إرسال الإعلان  
المتقدم ذكره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - يتولى بك التسليف الزراعى المصرى البيع بطريق المزاد العلنى  
أو بآية طريقة أخرى راها .

فإذا قرر أن يكون بالمزاد العلنى يباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره  
من المحصولات أو في سوق من الأسواق أو حلقة من حلقات القطن بينها  
البنك ويعلق على باب الشونة أو الخزائن المودعه بالقطن أو غيره من المحصولات  
أو على باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال إعلانيين فيه محل البيع ويومه  
وساعته .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب  
عليه إخطار المدين بذلك مع إبلاغه الخن المعروض للشراء واسم المشتري .  
ولا يجوز إتمام البيع إلا إذا لم يقدم المدين مشتريا يتجنزب على هذا الممن في  
خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ؟

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - يضم من الممن واحد في المائة نظير مصروفات البيع ، ممن  
يتقاضى من صافي ممن البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائده ، وكذا  
النفقات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض ، فلانما يتبقى شيء بعد ذلك  
رد إلى المدين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها .

مادة ٥ - لا يمنع وجود دائنين حاجزين أو معارضين البنك من أن  
يأشربح المحصولات المرتبطة بطريقة أخرى غير المزاد العلنى .  
غير أنه يجب على البنك في هذه الحالة أن يخطر الدائنين الحاجزين  
والمعارضين بمثل ما يخطر به المدين ، ويكون لهم نفس الحق المخول للمدين  
طبقا للمادة الثالثة .

ويستولى البنك في جميع الأحوال على مجموع القروض المستحقة والنفقات  
المبينة في المادة الرابعة ، وما يتبقى بعد ذلك - إذا وجد - يودع في خزنة  
الحكمة المختصة لتصرف فيه طبقا للقانون .

مقرر السج المحرم عبد الله سميكة بك - لم ملاحظة على الفقرة الأولى  
من هذه المادة .

تنص المادة الخامسة من القانون القديم على ما يأتي :

”يأشربح البيع بالرغم من وجود أى حجز أو معارضة من قبل أى دائن  
آخر.....“

فهذا النص يشمل البيع بطريق المزاد العلنى وبغير طريق المزاد العلنى .  
ولكن الفقرة الأولى من المادة الخامسة من مشروع القانون الجديد  
نصت على ما يأتي :

”لا يمنع وجود دائنين حاجزين أو معارضين البنك من أن يباشر بيع  
المحصولات المرتبطة بطريقة أخرى غير المزاد العلنى“ .  
فهذا النص أسقط البيع بالمزاد العلنى .

المقرر - لم يسقطه قلمه حاليان . بيع بالمزاد العلنى وبيع بغير المزاد  
العلنى .

فالمادة الخامسة التي نحن بصددھا الآن أشارت إلى طريقة البيع بغير  
المزاد العلنى .

أما البيع بطريق المزاد العلنى فقد نص عليه في المادة الثالثة من مشروع  
القانون .

مقرر السج المحرم عبد الله سميكة بك - أرجو أن يلاحظ حضرة  
المقرر أن المادة الخامسة القديمة تنص على أن وجود حجز لا يمنع البنك

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على حل هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابقة ؟

**المقرر** - أرجو أن يلاحظ أن مشروع هذا القانون عرض على الجمعية العمومية فتمت الاستغناء عن المضافة ووافقت عليه .

**الرئيس** - ليل مشروع هذا القانون ليؤخذ الرأي عليه بالنسبة بالاسم .  
على مشروع القانون المذكور وهذا نصه ،

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه  
واصدناه :

مادة ١ - يجوز لملك السيليل الزراعي المصري المنفعا تصفيا الرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا قبل مواعيد البيع ولم تسد له الفروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخلفات أن يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبة طبقا للشروط المنصوص عليها فيما بعد .

مادة ٢ - يعلن المدين بخطاب موضي عليه بأنه إذا لم ينف بمأ عليه يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبة .  
لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ إرسال الإعلان المتعلق ذكره .

مادة ٣ - يتولى بنك السيليل الزراعي المصري البيع بطريق المزاد العلني أو أية طريقة أخرى يراها .

فإذا قرر أن يكون بالمزاد العلني يباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو في سوق من الأسواق أو حلقه من حلقات القطن بينها البنك ويقع على باب الشئبة أو المخزن المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحلقه بحسب الأحوال إعلانا يبين فيه محل البيع ويومه وساعته .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلني فيجب عليه إخطار المدين بذلك مع إبلاغه التئ المفروض للشراء واسم المشتري .  
ولا يجوز إتمام البيع إلا إذا لم يقدم المدين شيئا يجرى به من هذا التئ في خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار .

مادة ٤ - ينضم من التئ واحد من المسألة لغير مصروفات البيع ، ثم يقتضى من صافي التئ البيع مجموع الفروض المستحقه من أصل ووائه ، وكذا التفتات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض ، فإذا بقي شيء بعد ذلك رد إلى المدين .

مادة ٥ - لا يمنع وجود دائنين سابقين أو عارضين البنك من أن يباشر بيع المحصولات المرتبة بطريقة أخرى غير المزاد العلني .

من البيع بطريق المزاد العلني أو بغير طريق المزاد العلني ولكن التعديل ينص على أن لا يجوز بيع البنك من البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلني فهو أسقط البيع بالمزاد العلني .

**المقرر** - لم يسقطه أبدا .

**مقرر** الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود فتحي - ولو أن المني المقصود من نص المقترة الأولى من المادة الخامسة مفهوم إلا أن عبارته فيها شيء من الإبهام لأنها توهم بأنه لا يجوز بيع بطريق المزاد العلني وكان يحسن أن يقال ( بالطريقة التي يراها طبقا لقاعدة الثالثة ) .

**المقرر** - بالعكس فأن أرى أن العبارة ظاهرة ولا محل لتعديلها فإذا كان البيع بطريق المزاد العلني فسيفك ذلك مرفوعا لأن البيع يباشر في محل وجود القطن أو في الشئبة أو الحلقه ويقع إعلان بذلك .

أما إن كان البيع بغير طريق المزاد العلني أي بطريق المارسة فيجب على البنك عند ذلك إعلان المدين وإخطاره بالتئ واسم المشتري وليس للبنك إتمام البيع قبل ثمانية أيام من تاريخ الإخطار .

**مقرر** الشيخ المحترم عبد الله محمد بك - أعلن أن النص الجدي أسقط البيع بالمزاد العلني .

**مقرر** الشيخ المحترم أحمد طه بلط - النص الموجود في مشروع القانون يؤدي إلى غمما .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على نص المادة الخامسة .  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .  
تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - يلغى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .  
تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأسر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينفذ في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

القانون كما صدر<sup>(١)</sup>

## قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢

بمع المحصولات المرتبة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعى المصرى

## نحى فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يجوز لبنك التسليف الزراعى المصرى المنشأ تنفيذا للرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إدخال محل موعده الدفع ولم تسدد له القروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخفقات أن يشرع فى بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبة طبقا للشروط المنصوص عليها فيما بعد .

مادة ٢ - يان المدين بغطاب موصى عليه بأنه إذا لم ينف بما عليه يشرع فى بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبة .

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضى ٣٠ يوما من تاريخ إرسال الإعلان المتقدم ذكره .

مادة ٣ - يتولى بنك التسليف الزراعى المصرى البيع بطريق المزاد العلنى أو بأية طريقة أخرى يراها .

فإذا قرر أن يكون بالمزاد العلنى يباشر البيع فى محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو فى سوق من الأسواق أو حلقة من حلقات القطن يمينها البنك ويعلق على باب الشونة أو الخزين المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال إعلانا يبين فيه محل البيع ويومه وساعته .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب عليه إخطار المدين بذلك مع إبلاغه الثمن المعروض للشراء واسم المشتري .

ولا يجوز إتمام البيع إلا إذا لم يقدم المدين مشتريا بجن يزيد على هذا الثمن فى خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار .

مادة ٤ - ينضم من الثمن واحد فى المائة نظير مصروفات البيع ، ثم يقتضى من صفات ثمن البيع مجموع القروض المستحقه من أصل وفوائد ، وكذا الغتات التى يجوز استردادها بحسب عقد القرض ، فإذا بقى شيء بعد ذلك رد إلى المدين .

غير أنه يجب على البنك فى هذه الحالة أن يحيط الدائنين بالحاجزين والمراضين بتل ما يضطر به المدين ، ويكون لهم نص الحق الفحول السنين طبقا للسادة الثالثة .

ويستولى البنك فى جميع الأحوال على مجموع القروض المستحقه والغتات المبنية فى السادة الرابعة ، وما بقى بعد ذلك - إذا وجد - يودع فى خزنة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقا للقانون .

مادة ٦ - يلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ الصادر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ .

مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرى فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأى على مشروع هذا القانون فكانت النتيجة كما يلى :

عدد الأصوات التى أعطيت ... .. ٩٥  
الأغلبية المطلقة ... .. ٣٣  
الموافقون ... .. ٦٣<sup>(١)</sup>  
غير الموافقون ... .. ٢<sup>(٢)</sup>

الرسمى - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية ٩٣ صوتا ضد صوتين .

(١) إبراهيم راتب بك - إبراهيم وبه باشا - أيوب خطاوى بك - أحمد السنارى بك - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين - أحمد زهره باشا - أحمد طلت باشا - أحمد مرغان باشا - أحمد على باشا - الدكتور أحمد نهض الرشيدى بك - أحمد نجيب يماه بك - إدوار قصى بك - الدكتور أحمد يوسف عليه أفتى - أمين حسين يوسف أفتى - أمين سالى باشا - أمين على باشا .

جبرئيل زقازقى باشا - حافظ المشاىرى بك - حسن رشوان نادى بك - حسن على جازى بك - حسن واصل باشا .

الدكتور زكى مختار الجيزى أفتى - سلطان السعدى بك - سلطان محمود جيسى بك - سليمان مكيان باشا بك - شقيق سعد الله سلاه أفتى - صالح حسن باشا .

الشيخ عبد الباقى عامر بدراست - عبد الحيد سليمان باشا - عبد الرحمن رشاد باشا - عبد العزيز السبورى بك - عبد العزيز سيف النصر بك - عبد الكريم شديد بك - عبد الله ميكى بك - القراء عبد المحمود فريد بك - القراء على أحمد باشا - على أحمد الخطاوى بك - على مصطفى باشا - ميسوى حسن زايد باشا .

عبد أبو النصر القفاوى أفتى - عبد جبرئيل راضى بك - القراء عبد صادق يحيى باشا - عبد صادق باشا - الدكتور عبد طاهر بك - عدهى يكن بك - عدهى باشا - عدهى الناصورى باشا - عدهى محمود بك - عدهى شكرى بك - محمود أبو النصر بك - محمود اسماعيل باشا بك - محمود شكرى باشا - الدكتور محمود عبد الوهاب بك - القراء محمود عزى باشا - الدكتور مرسى محمود أفتى - مصطفى رشيد بك - الدكتور مصطفى صفوت بك - الفرير موسى فؤاد باشا - نعمة الطهى باشا - نصر دايد بك .

يعتبر يابى عليه بك - يوسف خطاوى باشا - يحيى إبراهيم باشا .

(٢) الشيخ حسين والى - عبد غنى بك .

مادة ٥ - لا يمنع وجود دائنين حاجزين أو معارضين البنك من أن يباشر بيع المحصولات المرتبطة بطريقة أخرى غير المزاوئ السلي .

غير أنه يجب على البنك في هذه الحالة أن يخطر الدائنين الحاجزين والمعارضين بحمل ما يخطر به المدين ، ويكون لهم نفس الحق المخول للدين طبقاً للسادة الثالثة .

ويستولى البنك في جميع الأحوال على مجموع القروض المستحقة والتفات المدين في المادة الرابعة ، وما يبقى بعد ذلك - إذا وجد - يودع في خزنة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقاً للقانون .

مادة ٦ - يلغى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١

مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة ما

مديرى الخزنة في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥١ ( ٢١ يولي ١٩٣٢ )

### قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

### إعلان

قد صلت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢ وفقاً للسادة الثانية عشرة من القانون المدنى المختلط على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢ بيع المحصولات المرتبطة للقروض التى يسلفها بنك التسليف الزراعى المصرى والذي نشر فى العدد رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٢ من الجريدة الرسمية .

## القسم الثالث

---

القوانين الخاصة ببنك التسليف العقارى المصرى

التابع لبنك التسليف الزراعى المصرى

---





## مذكرة إلى مجلس الوزراء

(١)

## مرسوم

بمشرور قانون بالتخصيص للحكومة في أخذ مبلغ ثلاثة ملايين  
من الجنيات من الاحتياطي العام لمقد سلف مضمونة برهن  
مقاري للملاك الأراضي الزراعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وسمنا بما هوأت :

مشرور القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان

## المادة الأولى

يرخص للحكومة في أن تأخذ من الاحتياطي العام مبلغ ثلاثة ملايين من  
الجنيات حسب الحاجة لاستعانة بواسطة بنك التسليف الزراعي المصري  
في هذه سلف للملاك الأراضي الزراعية مضمونة برهن مقاري وذلك طبقا  
لشروط التي تحدد في اتفاق يبرم بين الحكومة وبنك التسليف الزراعي  
المصري .

## المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون

مدربراى التبة في ٢٥ فى اخبه ١٣٥٠ هـ (١٩٣٢ م)

## فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

أوضحت وزارة المالية في المذكرة التي رصتها إلى مجلس الوزراء بجلسته  
المنعقدة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ الأسباب التي حدث بها إلى التفكير في وضع  
نظام للتسليف المقاري لأرباب الملكيات الصغيرة . وتتلخص هذه الأسباب  
في أن صفار الملاك الزراعيين يبلغون ٩٩ ٪ من مجموع الملاك وأن نسبة  
ما يملكونه مجموع الملكية ٥٤ ٪ وأرباب الحكومة حاولت بشتى الوسائل  
تخفيف وطأة الأزمة الحالية لهذه الفئة فسهلت لهم الاقتراض على محاصيلهم  
لتشؤون زراعتهم عن طريق بنك التسليف الزراعي وقسطت لهم ولغيرهم ما لها  
في ذمتهم من سلف وأمان لتقايى والسياد كما سهلت لهم الحصول على التقايى  
والأسمدة عن طريق بنك التسليف الزراعي أيضا . غير أن كل هذه المساعدات  
لم تكن لتؤثر ثمرها على الوجه المرغوب فيه إلا إذا استطاعت الحكومة أن  
تتخذ صفار الملاك من ربات المرايين وفريق من التجار الذين يستغلون سفاجتهم  
ويكيلونهم بأصقاف من الدين أساطر بإهظة تتجدد من سنة إلى أخرى دون  
أن يعرف أولئك البسطاء سبيلا إلى الخلاص منها . هذا إلى أنه منذ كلف البنك  
الزراعي المصري عن الاقتراض لم يصبح أمام تلك الفئة من الملاك مهده مالى  
يمكن أن يلجأوا إليه لدمهم بالأموال لمدة طويلة نوطا حتى يتمكنهم أن يستنفوا  
بها عن ادهاق المرايين والتجار .

ونظرا إلى ما يتطلبه إنشاء هيئة للتسليف المقاري من العناية في البحث  
والاسترشاد بآراء ذوي الخبرة في أعمال التسليف المقاري حتى يمكن وضع  
نظام لهيئة المزمع إنشاؤها يكفل تحقيق الغرض الذى ترى إليه الحكومة فقد  
آثرت وزارة المالية أن تستعين برأى المجلس الاقتصادى الذى يضم بين  
أعضائه عددا من كبار مديري المصارف والمساكين ذوي الخبرة في الشؤون  
الاقتصادية .

ولما عرضت فكرة إعداد نظام للتسليف المقاري لنوى الملكيات الصغيرة  
على المجلس الاقتصادى وافق المجلس بالإجماع على ضرورة وضع هذا النظام  
وشكل من بين أعضائه لجنة عهد إليها بمبحث الموضوع وتقديم تقرير عنه ،  
وقد أتمت اللجنة بحثها وقدمت تقريرا وأقيا تنشر بأثر زرع صورة منه  
يرفق هذه المذكرة .

وقد وافق المجلس الاقتصادى بجلسته المنعقدة في ١٦ مارس سنة ١٩٣٢  
على كل ما تضمنته هذا التقرير غير أنه رأى تعميلا للانتفاع بمزايا المشرور  
المقترح تخفيض الحد الأدنى للسلفيات المقارية من ١٠٠ ج.م إلى ٥٠ ج.م  
كما سجد الكلام عن ذلك فيما بعد .

ولا ينبغ وزارة المالية في هذه المناسبة إلا أن تسجل مع إنشاء ما يناله  
المجلس الاقتصادى من الجهود المبادقة حتى استطاع في وقت قصير بمبحث  
هذا الموضوع ودرسه دراسا وأقيا تناول كل تفاصيله وألم بكل دقائقه .

وفيما على خلاصة لأهم الاقتراحات الواردة في التقرير .

## في الأموال اللازمة لمشروع التسليف العقاري والهيئة التي يوكل إليها القيام بعمليات التسليف

لما كان من أول الاعتبارات التي يجب مراعاتها في السلف العقارية أن تحسب عليها فائدة مخفضة، ونظرا إلى أنه في الظروف الحالية لا يمكن الحصول على أموال لأجل طويلة فائقة تقل عن ٦٪، وإلى أنه إذا أريد استئثار هذه الأموال في قروض عقارية صغيرة لوجب أن تحسب عليها فائقة لا تقل عن ٩٪ أو ١٠٪، ونظرا إلى أنه فضلا عن ذلك ليس هناك ما يدل على أنه من الميسر في الوقت الحاضر الحصول في الأسواق المالية على مبالغ كبيرة تكفي لتحقيق الفرض الذي ترى إليه الحكومة - فلذلك الأسباب كان من المتعين لا سلك تحقيق المشروع أن تقوم الحكومة وحدها بتقديم الأموال اللازمة لهذا الفرض دون أن تنتظر أن يكون لها من هذه الأموال غلة تتناسب مع السعر الذي تقدم به الأموال الآن في الأسواق المالية .

وإذا كانت الظروف الحالية تقضي بأن تحصل الحكومة هذه التضحية في الوقت الذي تتطلب فيه ماليتها عناية خاصة لم يكن هناك بد من البحث عن أنجع الوسائل للاقتصاد في النفقات التي تتطلبها تحقيق مشروع التسليف العقاري لدوى الملكية الصغيرة وذلك بتفويض نفقات الميراث إنشاؤها إلى أدنى حد ممكن .

ومن البديهي أنه إذا أريد إنشاء هيئة جديدة مستقلة تقوم بهذا العمل فإنها ستكون نفقات عظيمة، ولهذا رأى أن يكلف بنك التسليف الزراعي القيام بهذه العملية لاسيما أن لهذا البنك علاقات مع صغار الزارع، وله فروع منتشرة في مختلف الجهات مما يساعد على تسهيل أعمال السلفيات العقارية .

وقد روعي في النظام الذي اقترح لكي تسير عليه أعمال القسم الجديد أن يكون له نوع من الاستقلال، وأن يكون له حسابات خاصة منفصلة انفصالا تاما عن حسابات العمليات الأخرى التي يقوم بها بنك التسليف الزراعي وذلك حتى يكون هذا القسم نواة هيئة مستقلة في المستقبل بحيث إنه عند ما تحسن الأحوال الاقتصادية وتصل أعمال القسم الجديد إلى الحدود التي تقتضي تحويله إلى هيئة خاصة قائمة بذاتها منفصلة بإدارتها فإن ذلك لن يكون عسيرا .

أما الأموال التي اقترح أن تضمها الحكومة تحت تصرف بنك التسليف الزراعي لاستعمالها في تقديم السلفيات فهي ثلاثة ملايين من الجنيهات تدفع له في خلال خمس سنوات كما سيبين فيما بعد .

## في بيان أغراض التسليف العقاري وتعريف المقصدون بالانتفاع به

إن الفرض الأساسي من قسم التسليف العقاري المرغوب إنشاؤه هو تقديم سلف عقارية لدوى الملكيات الصغيرة من الزارع محافظة على ملكيتهم وحماية لهم من غائلة المزاين والتجار، أو مساعدة لهم على إصلاح أراضيهم أو طرق استغلالها .

لهذا رأى أن يشترط على بنك التسليف الزراعي أن يطلب إلى الملاك الذين يرغبون في الاقتراض منه بيان الفرض من الحصول على السلفة والأراضى بمنحها إلا إذا اقتضى اقتناعا كافيا بأن المقصود من الطلب أحد أو بعض الأغراض السابقة الذكر وأن يراعى في السلفة بأن تكون بقدر ما يلزم لتحقيق الفرض منها .

ولما كان المقصود من إنشاء قسم التسليف العقاري معالجة النقص المشاهد في نظام التسليف العقاري الحالي بمصر، ونظرا إلى أن البنوك العقارية الحالية ترخص طاعة بتقديم سلفيات تراوح بين ٨٠٠ ج. و ١٠٠٠ ج. ٢٠٠ قد وجد أنه ليس هناك عمل قيام القسم الجديد بتسليف الزارع الذين تسمح لهم أملاكهم بالحصول على قروض بهذه القيمة من هيئات أخرى، وإذا لوحظ أن مقدار السلفة التي تعطى في الظروف الحالية على الفدان الواحد من الأراضي الجيدة هو ٣٠ جنينا فإنه يمكن اعتبار الذين يمتلكون ٣٠ فدانا من الأراضي الجيدة من فريق صغار الملاك . وقد رأى أنه يمكن إلى حد ما اتخاذ الضريبة العقارية كقياس صالح للدلالة على درجة جودة الأرض . ولما كان مقدار الضريبة العقارية التي تدفع على ٣٠ فدانا من الأطنان الجيدة يبلغ ٩٤٠ قرشا فقد اقترح أن يعتبر من ذوى الملكية الصغيرة الذين يباح لهم الاستفادة من قسم التسليف العقاري كل مالك يدفع ضريبة من أطنان له في أي جهة من جهات القطر المصري لا يزيد مجموعها على ٥٠ جنينا مصريا في السنة بصرف النظر عن المساحة التي يملكها .

وقد لوحظ أن هناك فريقا من الملاك الذين لا يدخلون في عداد ذوى الملكيات الصغيرة هم من الحصول على سلف من البنوك العقارية الحالية لا لسبب سوى أن أملاكهم واقعة في منطقة من المناطق التي تعتبر عرف تلك البنوك " غير مرغوب فيها " .

ولما كان الفرض من قسم التسليف العقاري سد النقص الموجود في نظام الاقتراض العقاري، ونظرا إلى ما لوحظ من مبالغة البنوك العقارية في التخوف من بعض تلك المناطق - فقد رأى أن هذا الفريق من الملاك جدير بالمساعدة، ولهذا اقترح في حالة ما إذا أثبت أحد الملاك مجزءه من الحصول على سلفة بسبب وجود أرضه في إحدى المناطق " غير مرغوب فيها " يبلغ بنك التسليف الزراعي طلبه إلى البنوك العقارية الأخرى ولا يشرع في خص الطلب إلا في حالة رفضه من تلك البنوك . على أنه لما كانت مثل هذه السلفيات تتطلب كثيرا من الحيلة فقد ترك لبنك التسليف الزراعي حق قبول أو رفض الطلب .

## في شروط السلفيات

رأى أن يكون مقدار السلفة متناسبا مع قيمة الضمان المقدم حسب نتيجة عملية التثمين بحيث لا تزيد السلفة على ٦٠٪ من القيمة المقدرة ولا عن مقدار الضريبة المقررة على الأرض ٣٠ مرة ولا تزيد على ٥٠ جنينا مصريا عن الفدان ( ويلاحظ أنه نظرا إلى الظروف الحالية لا بد أن تقدر السلفيات التي يستفيد منها الأطنان الجيدة على أساس يقل كثيرا عن هذا الحد ) -

وقد رُوي زيادة سعر القائمة على الأصصاط المتأخرة حضاً لثلاك على مراعاة السداد في الموابيد ولأن شرطاً كبيراً من المصروفات العمومية يرجع سببه إلى اقتناص دفع لما يترتب عن ذلك من زيادة الأعمال الحسابية والسكائية والقضائية .

وتسدد السلفيات بأقساط سنوية ثابتة . ولا تقل مدة السلفيات عن خمس سنوات ولا تزيد على عشرين سنة .

ومن المقترح أن يحدد مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي تواريخ استحقاق الأصصاط بحيث يحفلها بمطابقة للأوقات التي يبيع فيها الزراع حاصلاتهم الرئيسية .

وقد اشترط أن تكون جميع السلفيات التي يقدمها قسم التسليف العقاري بلا استثناء مضمونة برهن أول .

### تقدير إيرادات ومصروفات قسم التسليف العقاري

قدرت الإيرادات كما لو كانت جميع المبالغ الموضوعة تحت تصرف بنك التسليف الزراعي قد استثمرت في أول السنة المالية مع أنه في الواقع سوف لا يكون هناك تطابق بين السنة المالية وبين الأوقات التي تستثمر فيها الأموال التي تقدمها الحكومة، وربما يترتب على ذلك عنه بدء أعمال التسليف العقاري وقوع بعض خسائر لا يبلغ فيها الاستئثار الحد المقدر ويكون من شأنها أن تؤثر بعض التأثير في قدرات الإيرادات .

ومع إيداء هذا التحفظ قدرت إيرادات القسم في السنة الأولى بمبلغ ٨١٠٠٠ ج. م. وسوف يزداد هذا المبلغ سنوياً تبعاً لزيادة الأموال المستثمرة في القروض وزيادة عدد القروض نفسها .

أما المصروفات فقد قدرها بإحدى ذى بدء في السنة الأولى بمبلغ ١٠٠٠ ج. م. على أن يزيد هذا المبلغ في كل سنة بمقدار ١١٠٠ ج. م. عن كل نصف مليون جنيه يوضع تحت تصرف بنك التسليف الزراعي غير أنه سيترتب على تخفيض الحد الأدنى للسلفيات من ١٠٠ ج. م. إلى ٥٠ ج. م. بعض الزيادة في المصروفات لما سيتبع من هذا التخفيض من زيادة عدد القروض وزيادة عدد الموظفين .

### توزيع أرباح قسم التسليف العقاري

نظراً إلى أن النظام المالي المقترح لمشروع التسليف العقاري ذو صبغة غير عادية ، ونظراً إلى أنه يتعمد البت فيما إذا كان من الممكن ، خصوصاً في السنوات الأولى للمشروع ، ضمان دفع قائمة مبدئية للحكومة على المبالغ التي تقدمها - فقد اقترح أن تكون الحكومة حصة في صافي إيرادات قسم التسليف العقاري بدلاً من أن تحسب لما قائمة معينة على الأموال التي تقدمها .

ولما كان من الضروري تكوين احتياطي خاص لقسم التسليف العقاري نظراً إلى القائمة التي تعود من وجود هذا الاحتياطي سواء في حالة تحويل

وقد اقترح أن يكون الحد الأعلى للسلفيات التي تقدم لصغار الملاك ١٢٠٠ ج. م. وكان من رأى اللجنة التي وضعت التقرير أن يعمل الحد الأدنى لها ١٠٠ ج. م. وذلك بالنظر إلى كثرة التفتتات والأعمال التي تستلزمها السلفيات الصغيرة بالنسبة إلى ما سيحصل عليها من القوائد غير أن المجلس الاقتصادي رأى تخفيض هذا الحد إلى ٥٠ ج. م. حتى يتيسر لصغار الملاك الاستفادة بزيادة النظام المقترح .

أما بخصوص السلفيات التي تعطى للذين يملكون أطمناً في إحدى المناطق "غير المرغوب فيها" فقد رُوي أن يكون الحد الأعلى ٢٠٠ ج. م. وروية في أحكام توزيع السلفيات بين طبقات الملاك بحيث لا تميز طبقاته من متوسطي الثروة على حساب فريق أقل منهم حظاً بأن يبالغ في إعطاء السلفيات التي تدوم من الحد الأعلى ويترتب على ذلك حرمان عدد كبير من صغار الزراع - فقد تقرروا أن يراعى بنك التسليف العقاري نسبة معينة فيما يخص باستعمال الأموال الموضوعة تحت تصرفه وذلك ألا يستغل أكثر من ١٠ ٪ منها في سلفيات لثلاك الذين يدفعون ضريبة لا تزيد على ٥٠ ج. م. أما المبالغ المخصصة لمنح سلفيات لثلاك الذين يدفعون ضريبة لا تزيد على ٥٠ ج. م. جنباً فيوظف ٤٠ ٪ منها في السلفيات التي تتراوح بين ٦٠١ ج. م. و ١٠٠٠ ج. م. و ٦٠ ٪ في السلفيات التي تتراوح بين ٥٠ ج. م. و ٦٠٠ ج. م. .

### سعر الفائدة على السلفيات

من القواعد المعروفة أن القروض التي يعقدها صغار الملاك تكون أكثر كلفة بالنسبة لمن القروض التي يحصل عليها كبارهم وذلك نظراً إلى ما تستلزمه كثرة عدد السلفيات الصغيرة من التفتتات والإجراءات .

وما تقدم يتضح أنه لولا مساعدة الحكومة لما كان من المتيسر تقديم سلفيات عقارية لصغار الملاك بفائدة تقل عن ٩ ٪ أو ١٠ ٪ . وبالرغم من أن مباشرة بنك التسليف الزراعي لعمليات التسليف العقاري سوف يساعد على اقتصاد شرط كبير من التفتتات فإن ذلك لا يكفي لتخفيض سعر الفائدة مخفضاً بذكر .

على أنه إذا أُريد أن يطلب من المالك الصغير قائمة مرتفعة فإن النتيجة تكون أحد أمرين : إما تكليفه عبثاً لاحقة له به في حالة إعطائه السلفة بكامل مقدارها ، وإما إقصاء مقدار السلفة بحيث يكون في استطاعته القيام بمسداد أقساطها السنوية ، غير أن مقدار السلفة التي تقدم له يكون في هذه الحالة ضئيلاً جداً فيفضل المالك عندئذ الانسحاب إلى المزاين .

ونظراً إلى تناقض هذه الاعتبارات رُوي التوفيق بطريقة عادلة بين غرض مساعدة صغار الملاك وبين عدم تحميل المزاينة عبثاً تعقلاً . غير أنه من جهة أخرى رُوي أنه ليس من الحكمة المبالغة في تخفيض سعر القائمة على أسعار القائمة في الأسواق المالية . لهذا اقترح أن يكون سعر القائمة بمعدل ٧ ٪ على السلفيات التي تقدم لثلاك الذين يدفعون ضريبة عقارية لا تزيد على ٥٠ ج. م. وبمعدل ٨ ٪ على غيرها . وأن تحسب قائمة قدرها ٩ ٪ على الأصصاط التي لا تدفع في موعد استحقاقها .

١ - أن يثنى البنك فيها خاصا يسمى قسم التسليف العقاري، يفرض منه القيام بأعمال السلفيات العقارية .

٢ - أن يستعين البنك في إنشاء هذا القسم بجهته وموظفيه الحاليين مع الزيادة التي تستلزمها الحاجة ولكنه يحذف كل التدابير اللازمة لضمان الاستقلال المالي للقسم .

٣ - أن يتولى مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي الإشراف على أعمال هذا القسم وأن يديره عضو مجلس الإدارة المنتخب . وبين القسم وكل خاص له ومراقب الحسابات يتولى إدارة حساباته . وتكون الحسابات السنوية خاضعة لمراجعة مراقبي حسابات البنك .

٤ - مجلس الإدارة هو الذي يرخص بمقد السلف في حدود القواعد التي وضعت لذلك .

٥ - تبدأ السنة المالية للقسم في أول مايو وتنتهي في آخر أبريل من كل سنة . وفي نهاية كل سنة تغفل الحسابات بعد مصادقة مراقبي الحسابات عليها وتبلغ إلى الحكومة مشفوعة بتقرير مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي ويجب أن يتم ذلك في مدة أربعة أشهر .

٦ - يتعهد بنك التسليف الزراعي بتنفيذ هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات على الأقل تنتهي في أول مايو سنة ١٩٣٧ . وتحفظ الحكومة لنفسها الحق في إنهاء الاتفاق في أي وقت كان بموجب إخطار سابق بمدة سنة .

٧ - يتعهد بنك التسليف الزراعي بالعمل بمقتضى مشروع المزاينة الذي أصدره المجلس الاقتصادي غير أنه من المتفق عليه أن يكون للبنك الحق في زيادة الموظفين إذا تطلبت ذلك حاجة أعمال القسم .

٨ - يجوز إعادة النظر في الأحكام الخاصة بالمسائل الآتية :  
( أ ) فرض التصويض في حالة السداد الاختياري قبل موعد الاستحقاق أو التجاوز عن ذلك التصويض .

( ب ) سر الفاتحة على السلفيات وعلى الأقساط المتأخرة .

( ج ) النسبة المحددة لكل نوع من السلفيات .

( د ) المبالغ التي تخصص للاحتياطي وتوزيع الأرباح الصافية .

أما من جهة الحكومة فإن عليها القيام بما يأتي :

١ - تصديق الأموال اللازمة لعمليات التسليف العقاري على دفعات في المواعيد المبينة بعد . على أن تبقى هذه الأموال ملكا للحكومة وتحتل الحكومة نتيج استغلالها في القروض العقارية .

جنيه

١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ تلغ بين أول مايو سنة ١٩٣٧ و ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣

٥٠٠,٠٠٠ » » » » ١٩٣٣ و ٣٠ » » ١٩٣٤

٥٠٠,٠٠٠ » » » » ١٩٣٤ و ٣٠ » » ١٩٣٥

٥٠٠,٠٠٠ » » » » ١٩٣٥ و ٣٠ » » ١٩٣٦

٥٠٠,٠٠٠ » » » » ١٩٣٦ و ٣٠ » » ١٩٣٧

خساسة أو في حالة التنازل عن موجودات القسم إلى هيئة ذات صبغة تجارية : فقد اقترح أن ينقسم قسم التسليف العقاري أولاً ١٠ ٪ من صافي الأرباح لوضمها في الاحتياطي قبل دفع أي أرباح للحكومة .

وبالباقي بعد ذلك يدفع بأجله للحكومة إذا كان لا يزيد على ٤ ٪ من المبالغ المقدمة منها أما إذا زاد هذا الباقي على ٤ ٪ فإن الزيادة تقسم مضافة بين الحكومة وقسم التسليف العقاري من أن تصاف حصة القسم إلى الاحتياطي الخاص به .

وفي حالة ما إذا أفضت عمليات التسليف العقاري إلى بعض الخسائر فإنها تخصم هذا الاحتياطي ، فإن لم يكف لتغطيتها تتحمل الحكومة الباقي منها ، وذلك من غير أن يكون بنك التسليف الزراعي مسئولاً عنها بآلة حالة من الأحوال .

### عدم الجز على الملكيات الصغيرة

غير خاف أن القواعد التي اقترحت لتحديد مقدار السلفة على القدان الواحد وجعل الحد الأدنى للسلفة ٥٠ جنيها سيكون من شأنها أن يباح لدوى الملكيات التي لا تريد على حصة أفدنة الانتفاع جزأيا بنظام التسليف العقاري .

غير أنه نظرا إلى أن قانون الخمسة الأفدنة يحول دون إمكان اقراض هؤلاء الملاك فقد اقترح اتخاذ إجراء تشريعي يوقف به مفعول قانون عدم الجز على الملكيات الصغيرة وذلك فيما يخص بالسلفيات التي يقدمها قسم التسليف العقاري .

وستتخذ وزارة المالية الإجراءات اللازمة لاستصدار التشريع اللازم لذلك بمجرد موافقة مجلس الوزراء على مشروع التسليف العقاري المعروض .

### الاتفاق مع بنك التسليف الزراعي على مباشرة عمليات التسليف العقاري

ذكرت فيما تقدم الأسباب التي من أجلها دعى أن يركز إلى بنك التسليف الزراعي مباشرة عمليات التسليف العقاري بشرط أن يكون لهذه العمليات نظام خاص وألا يخطط بينها وبين العمليات العادية لبنك التسليف الزراعي حتى يمكن في أي وقت تحويل القسم الذي يقوم بهذه العمليات إلى هيئة ذات صبغة تجارية .

وقد وجد أن أحسن الطرق للوصول إلى هذه الغاية أن يقد اتفاق بشأن ذلك مع بنك التسليف الزراعي ، فأعد مشروع لذلك الاتفاق - وهو الملحق بصورته بهذه المذكرة - وطلب إلى البنك أن يحصل من جميعه العمومية على ترخيص يجوز له القيام بإدارة أعمال السلفيات التي تقدم من الأموال التي تضمها الحكومة تحت تصرفه .

وقد تضمن مشروع الاتفاق، علاوة على القواعد والمبادئ المقررة لنظام التسليف العقاري والتي سبق شرحها في هذه المذكرة، الاشتراطات الآتية :

ثانيا - وإذا كانت مراعاة هذا الشرط توصل - كما هو محتمل - إلى أن تتولى عملية التسليف هيئة حكومية فيجب أن تتخذ المدة اللازمة لتحويل هذه العملية إلى هيئة ذات صبغة تجارية متى سمحت الظروف بذلك .

ثالثا - يجب أن يسير العمل في الهيئة الجديدة للتسليف العقاري بطريقة تحقق التناقص مع الخطة التي تجرى عليها حالا البنوك العقارية .

و إلى جانب هذا فإن اللجنة استرشدت بالقرار الذي وضعه حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا ذلك القرار الذى يلوح أن المجلس الاقتصادى أقر تأميمه من النقط الأساسية .

ولو أن الموضوع حدد على هذا النحو إلا أن مذهب ظل متسما مما حل اللجنة على النظر في عدة فروض . وفيما يلي بيان الخطة التي جرت عليها البحث وفى وضع المبادئ التي اتخذتها أساسا للمقترحات :

أولا - استطلعت اللجنة رأى بنوك التسليف العقاري الحالية في الأساليب التي حملتها على إخراج صغار الملاك من عداد عملائها وبهذا أمكنها الوقوف على الصعوبات التي يجب التغلب عليها عند بحث النظام الذى كلفت وضعه .

ثانيا - كانت أولى الملاحظات التي بدت للجنة كثرة النفقات التي تتطلبها إدارة ومراقبة عدد كبير من السلفيات الصغيرة .

فإذا فرض أنه أتيح للبنوك تخفيض الحصول على أموال بسعر واحد للفائدة فانه يتعين على البنك الذى يقرض مبالغ صغيرة أن يتقاضى فائدة أكبر من ذلك الذى يقرض مبالغ كبيرة . من هذا الواقع استبطلت القاعدة الاقتصادية المعروفة . وهى أنه وإن تساوت الظروف فإن الفروض التي يقدمها صغار الملاك تكون أكثر كثافة من الفروض التي يحصل عليها كبارهم . هذه قاعدة لا مفر منها وإن كانت تثير الأسف من ناحية الأحاساس والشعور .

ويلاحظ من جهة أخرى أن الظروف الحالية لا تمكن أية هيئة مالية من الحصول على أموال لأجل طويلة فائدة تقل عن ٦٪ . وترى اللجنة أنه لو أريد استئثار هذه الأموال في قروض عقارية صغيرة لوجب أن يكون الفرق بين السعر الذى يدفع عنها وبين سعر السلفيات التي تعطى ٣ أو ٤ في المائة .

ووفق هذا ليس هناك ما يبل على أن من الميسور في الوقت الحاضر الحصول في الأسواق المالية على مبالغ كبيرة تكفى لتحقيق الغرض الذى ترمى إليه الحكومة .

ثالثا - فإذا أصرت الحكومة بعد ذلك على أن تجعل في متناول صغار الملاك الحصول على أموال بسعر أقل من السعر الذى يستطيع كبار الملاك ومتوسط الحال منهم الحصول عليه من البنوك القائمة في البلاد فلي يكون لها ذلك إلا إذا قامت وحدها بتقديم الأموال اللازمة لهذا الغرض بدون أن تنتظر أن يكون لها من هذه الأموال غلة تتناسب مع السعر الذى تقدم به الأموال الآن في الأسواق المالية .

رابعا - أن الظروف القاضية بأن يطلب إلى الحكومة القيام بتضحيات في الوقت الذى تتطلب فيه ماليها عناية خاصة تحتم أن تخفف نفقات الميزة المراد إنشاؤها إلى أدنى حد ممكن .

٢ - تتمتع الحكومة بتسليف مهمة بنك التسليف الزراعى وذلك تكليف الممد والصيارف ومصلحة المساحة مساعدة القسم الجديد وتكليف الصيارف تحصيل المبالغ المستحقة الدفع إلى بنك التسليف الزراعى .

٣ - تلغ الحكومة التويضات التي يقر صرفها إلى الموظفين الذين يستغنى عنهم وذلك في أى وقت ينهى فيه الاخلاق .

٤ - تتخذ الحكومة الاجراءات التشريعية لوقف مفعول قانون عدم الجبر على الملكية الصغيرة فيما يخص بالسلفيات التي يقدمها قسم التسليف العقاري .

ونظرا إلى أن الجمعية العمومية لبنك التسليف الزراعى المتعددة بصفة غير عادية في ١١ أبريل سنة ١٩٣٢ قد وافقت على الترخيص للبنك بإدارة أعمال السلفيات التي تقدم من الأموال التي تضعها الحكومة تحت تصرفه لهذا الغرض .

فتتشرف وزارة المالية بمرضى الأمر على مجلس الوزراء وترجو في حالة الموافقة على نظام التسليف العقاري التفضل بالتصديق على وزير المالية في التوقيع على الاذعان الذى يحدد مع بنك التسليف الزراعى بشأن قيامه بأعمال التسليف العقاري طبقا للشروط الواردة في مشروع الاذعان الملحق بصورته بهذه المذكرة ، كما ترجو التفضل بالموافقة على المرسوم بمشروع القانون بالترخيص للحكومة في أخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام لعقد سلف مضمونة برهن عقارى للملاك الأراضى الزراعية .

في ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢

وزير المالية  
اسماعيل صديق

## تقرير

مقدم إلى المجلس الاقتصادى عن إيجاد نظام التسليف

العقارى لفائدة صغار الملاك الزراعيين

## ١ - مبادئ للاسترشاد

بما أن المجلس الاقتصادى وافق بالإجماع ومن حيث المبدأ ، على أن من المناسب بل من الضرورى ، وضع نظام للتسليف العقاري لأرباب الملاكات الصغيرة من الزراع فأصبحت مهمة اللجنة الفرعية مقصورة على اقتراح أصح الوسائل في الظروف الحاضرة لتحقيق هذا النظام ، وتركزت لها الحرية التامة في ذلك وكل ما طاب لها هو مراعاة الاعتبارات الآتية :

أولا - عند تحديد سعر الفائدة على القروض التي تقدم لصغار الملاك لا ينظر إلى حالة هذا السعر في الأسواق المالية بل إلى ضمان أن يحصل المقرض على حاجته من المال بسعر معتدل حتى ولو أدى ذلك إلى عمل ميزانية الدولة بعض العيب .

جنيه من	جنيه من	جنيه من	المجموع
١٠٠٠ - ١٥٠٠	٥٠٠ - ١٠٠٠	٥٠٠ - ١	

## عدد القروض

٢٠٧٩	٦٠٧	٩٢٢	٥٢٦	...	...	...	البنك العقاري المصري
١٦٦٠	٢٨١	٩١٢	٢٦٧	...	...	...	بنك الأراضي
٢٢٠	٢٢٠	—	—	...	...	...	بنك الزرع العقاري
٢٩٥٦	١٢٠٨	١٨٤٥	٩٠٣	...	...	...	المجموع

## المقدار الأصلي لهذه القروض

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	...	...	...	...
٧٤٢١٦٩	٧٨٣١٢	٧٦٢٢٣	١٩٦٦٢٣	...	...	...	البنك العقاري المصري
٢٢٨٨١١	٤٩٢٣٩٤	٦٨٣٥٧٦	١٥٢٨٤١	...	...	...	بنك الأراضي
٢٧٠٩٩٣	٢٧٠٩٩٣	—	—	...	...	...	بنك الزرع العقاري
٢٢٤١٩٧٢	١٥٤٦٧٠٠	١٤٤٥٨٠٩	٢٤٩٤٦٤	...	...	...	المجموع

فاذا أريد أن تكون خطة الهيئة الجديدة متشعبة مع خطة البنوك العقارية الموجودة الآن فيجب أن لا يغفل أمر الأموال التي تبدي هذه البنوك اعتمادها لإقراضها . ولا شك في أنه إذا أريد أن يكفل لكل مالك طريقة للحصول على سلفة عقارية فانه لا يمكن التضاد من تعريف الملكية الزراعية الصغيرة بطريقة تدخلها في الميدان الذي تعمل فيه البنوك العقارية غير أنه يجب أن يلاحظ أنه كلما اتسعت المنطقة المشتركة بين الهيئة الجديدة وهذه البنوك كلما أصبح العمل الذي يراد القيام به قليل الشغل ، وإن لم يكن في الطاقة تخصيص أموال لاعتمادها فان كل ربح يكسب من البنوك العقارية يكون خسارة على الملكية الصغيرة المرغوب في موتها .

## ٢ - نظام وأعمال الهيئة المقترحة لإنشاؤها وإمكان تحويلها في المستقبل

١ - تضع الحكومة تحت تصرف بنك التسليف الزراعي المبالغ الآتية وتكل إليه استعانة في تقديم السلفيات العقارية في حدود التعريف الذي سيحيى ، الكلام عليه فيما بعد :

جنيه	في السنة الأولى	التالية	الثالثة	الرابعة	للتاسعة
١,٠٠٠,٠٠٠	...	...	...	...	...
٥٠٠,٠٠٠	...	...	...	...	...
٥٠٠,٠٠٠	...	...	...	...	...
٥٠٠,٠٠٠	...	...	...	...	...
٥٠٠,٠٠٠	...	...	...	...	...

ومن اليسى لأول وهلة أنه إذا أريد إنشاء هيئة مستقلة تقوم بهذا العمل فانه ستكون نفقات عظيمة ولهذا يكون من الأصوب أن يوكل ذلك إلى إحدى الهيئات الموجودة .

لهذا يبدو لي أنه في الإمكان الوصول إلى ثلاثة حلول :

( ١ ) أن يكفل البنك الزراعي باستئناف القيام بالعمليات التي كان يقوم بها في الماضي .

( ٢ ) أن يطلب إلى البنوك العقارية أو إلى أحدھا القيام بإقراض أرباب الملكية الصغيرة من الزارع من الأموال التي تقدمها الحكومة لهذا الغرض .

( ٣ ) أن يكفل بنك التسليف الزراعي القيام بهذه العملية لا سيما وأن لهذا البنك علاقات مع صغار الزارع .

وتوصي اللجنة الفرعية بالأخذ بالحل الثالث لما لبنك التسليف الزراعي وحده من القروض في مختلف الجهات مما يساعد على تسهيل أعمال السلفيات العقارية .

خامسا - وهناك سبب آخر من أسباب صعوبة عمليات التسليف العقاري لصغار الملاك وهو تعقيد الإجراءات وما يترتب عليها من تحميل نفقات كثيرة لا تناسب مع المبالغ التي سيقترضونها .

سادسا - يتبين مما تقدم أن هذا الضرب من الإقراض يجب أن ينظر إليه كأنه إحدى وسائل المعونة الاجتماعية Assistance Sociale ولهذا يتعين التدقيق في تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يستفيدون من هذا النظام .

لهذا فنحن نقترح اللجنة على المجلس الاقتصادي إقصاء كل مايلما من الرأي القائل بالتوسع في الانتفاع بهذا النظام بحيث يستفيد منه العدد الأكبر من الملاك الزراعيين لأن مثل هذا الرأي يستلزم به الأمر إلى أن يوجد في البلاد نوع من الاشتراكية الزراعية الحكومية وهو أمر غير مرغوب فيه على الإطلاق .

سابعاً - وهناك اعتبار آخر يؤيد عدم التوسع كثيرا في أعمال الهيئة الزراعي لإنشاؤها .

اتضح من البيانات التي قدمتها الهيئات العقارية أنها في الواقع ترخص في الأحوال العادية بمقد قروض يبلغ ١٠٠٠ جنيه وقد اقترض البنك العقاري في بعض الأحوال ٧٠٠ جنيه كما اقترض بنك الأرضي ٣٠٠ جنيه أحيانا . ولهذا البنوك مبالغ لا يستهان بها مستمرة في القروض الصغيرة كما يتبين من الجدول الآتي :

(١) نسبة سعر قائمة السلفيات المطلوبة إلى سعر الفائدة في الأسواق المالية وقت التنازل .

(٢) نسبة مصروفات الاستئصال .

(٣) قيمة الضمانات الخاصة بتلك السلفيات .

وما يسهل عملية التنازل وجود الاحتياطي الخاص .

٥ - يحصل بنك التسليف الزراعي من جميعته العمومية غير العادية على ترخيص يمنح له القيام بإدارة أعمال السلفيات المقارية التي تقدم من الأموال التي تضمها الحكومة تحت تصرفه .

ويتولى مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي إدارة الأموال المقدمة من الحكومة وبعد بالإدارة العليا إلى عضو مجلس الإدارة المنتخب ببنك التسليف الزراعي .

ويمد بنك التسليف الزراعي في كل عام ميزانية قسم التسليف العقاري لمائة ٣٠ أبريل وتراجع هذه الميزانية بمعرفة مراقبي حسابات بنك التسليف الزراعي .

٦ - لضمان استقلال قسم التسليف العقاري وبين وكيل المدير مراقبي الحسابات لا يعتبر موزعوا إلا بضو مجلس الإدارة المنتخب والموكل ويكون مسئولاً أمامهما عن استئصال وسرقة الأموال المخصصة لقسم التسليف العقاري ويكلف بأن يحسبك بمداينة موظفين تابعين له مباشرة حسابات سرورية تسجل فيها جميع السلفيات القيدة في الفروع .

أما فيما عدا ذلك من الأعمال فإن الظروف الفنية ستعين أعمال قسم التسليف العقاري التي يقوم بها موظفون مخصصون لهذا القسم (كالمستشارين والمختصين وموظفي الحسابات وموظفي قسم القضاء وموظفات قسم التسليف العقاري) والأعمال التي يقوم بها موظفون تابعون لبنك التسليف الزراعي (كمدبر قسم القضاء ورؤساء حسابات الفروع والوكلاء وتواب الوكلاء) ولتود اللجنة هذه الأمثلة على سبيل الدلالة لأنها استقيمت بما في إصدار الميزانية غير أنها ترى أنه لا يحسن الآن وضع قواعد ثابتة بل يجب أن يتكيف أمر تنظيم العمل بصفة نهائية إلى عضو مجلس الإدارة المنتخب لبنك التسليف الزراعي ليعرضه على مجلس الإدارة نظراً إلى أنه سيوكل إليه السانة بأمورين :

(الاول) الاقتصاد في نفقات قسم التسليف العقاري بقدر الامكان بالاستفادة من هيئة التسليف الزراعي الحالية .

(الثاني) تكوين طائفة من الموظفين المدربين على أعمال التسليف العقاري تسهيلاً لتحويل عمليات هذا القسم إلى هيئة أخرى .

٣ - بيان أغراض التسليف العقاري

وتعريف المقصودين بالانتفاع به

٧ - إن الفرض الأساسي من قسم التسليف العقاري المرغوب انشاؤه هو تقديم سلف عقارية لتدوي للملكيات الصغيرة من الزراعة محافظة على ملكيتهم وحيايتهم لم من طائفة المزارعين أو مساعدة لهم من اصلاح أراضيهم .

٧ - يحصل بنك التسليف الزراعي لكل ما يتفق بهذه السلفيات والقروض حسابات لا يجب أية حال من الأحوال أن تختلط بحسابات العمليات التي يقوم بها تنفيذ للأغراض التي أنشئ من أجلها والمخصوص عليها في قانونه الأساسي الحالي . وتحقيقاً لهذا الفرض ينشئ بنك التسليف الزراعي قسماً خاصاً بالتسليف العقاري ويتبين التفاصيل الخاصة به فيما بعد .

٨ - في خلال الخمس السنوات الأولى من قيام بنك التسليف الزراعي بهذا النوع من السلفيات لا تحسب أية فائدة على المبالغ الموضوعة تحت تصرفه غير أنه بعد خمس ١٠٪ من الأرباح الصافية لهذه العمليات لوضعها في حساب احتياطي خاص يبلغ ما يتبقى بعد ذلك إلى الحكومة بصفة أرباح غير قابلة للتجميع (non-cumulative) على الأموال التي قدمتها للبنك .

وفي حالة ما إذا تجاوزت حصة الحكومة على الأساس المتقدم ٤٪ من المبالغ المقدمة منها فكل ما يزيد عن هذه النسبة يقسم بين الحكومة وبين بنك التسليف الزراعي على أن يضاف كل ما ينص البنك من هذه الأرباح إلى حسابات الاحتياطي الخاص .

وفي حالة ما إذا اقتضت عمليات التسليف العقاري في أي وقت خلال تلك السنوات الخمس إلى بعض الحصرات فانه تخصم من ذلك الاحتياطي فإذا كان لا يكفي لسد هذه الحصرات تحصل الحكومة الباقي منها من غير أن يكون بنك التسليف الزراعي مسئولاً عنها بأية حال من الأحوال .

٩ - في نهاية مدة الخمس السنوات يباد النظر في الموضوع ويمكن وقتئذ النظر في الأخذ بأحد الخطين الآتيين :

(أ) مع استقرار بنك التسليف الزراعي في إدارة هذا القسم القام بأموال الحكومة فانه يمكن أن يكون قسم التسليف العقاري نوع من الاستقلال الداخلي ومعنى ذلك بنوع خاص أن يدفع هذا القسم إلى الحكومة أرباحاً يحدد سعرها على ضوء ما أسفرت عنه التجارب من النتائج في السنوات الخمس الماضية مع احتمال النظر في السعر الذي تقدمه الأموال في الأسواق الحالية .

(ب) التنازل عن موجودات هذا القسم إلى بنك التسليف الزراعي أو إلى أية شركة أخرى قائمة أو توظف لهذا الغرض ومن المفهوم أن الحكومة بطبيعة الحال هي التي تتولى عندئذ وضع شروط هذا التنازل .

وفي حالة الأخذ بالحل الأول يجوز بعد انقضاء بعض سنوات أن يرى من المناسب الرجوع إلى الحل الثاني على أن اللجنة لا ترى في تلك الحالة أن هناك أية صعوبة تحول دون الوصول إلى ذلك الحل الثاني إذا روي دائماً عدم خلط عمليات السلفيات المقارية بحسابات عمليات أخرى لا تتصل بها مباشرة . وقد راعت اللجنة في وضع اقتراحاتها التأكيد بعد عن نظم قسم التسليف العقاري تسهيل انتقال عملية التسليف العقاري بكل الوسائل المؤدية إلى ذلك .

ومن الواضح أن الخن الذي يقدر لموجودات هذا القسم عند التنازل عنه يتوقف على :

عائلة متوسطة السدد مثلا) ولكن نظرا إلى أن المقصود معالجة النقص المشاهد في نظام التسليف القارى الحالى وإلى أنه فلتين لجنة أن البنوك القارية ترخص عادة بتقديم سلفيات تتراوح بين ٨٠٠ جنيه و ١٠٠٠ جنيه فليس هناك على قيام القسم المزمع إنشاءه بتسليف الزراع الذين تسمح لهم أملاكهم بالحصول على قروض بهذه القيمة من حيثات أخرى، وإذا لوحظ أن مقدار السلفة التي تعطى في الظروف الحالية على الفدان الواحد من الأراضى الجيدة هو ٣٠٠ جنيه فانه يمكن اعتبار الذين يملكون ٣٠ فداناً من الأطنان الجيدة من فريق صغار الملاك .

وقد كان في استطاعة اللجنة محاولة تحديد المساحات بحسب جودة الأرض غير أنها نظرا لما تبين لبنك التسليف الزراعى بعد الاختبار أثرت أن تتخذ مقياسا يمكن اعتباره صالحا للدلالة على مقدار جودة الأرض ألا هو الضريبة القارية .

ولما كان مقدار الضريبة القارية التي تدفع على ٣٠ فداناً من الأطنان الجيدة يبلغ ٤٩٢٠ قرشا فتخرج اللجنة أن يعتبر من ذوى الملكية الصغيرة الذين تباح لهم الاستفادة من قسم التسليف القارى كل مالك يدفع ضريبة على أطنان له في أية جهة من جهات انقطاع المصرى لا يزيد مجموعها على ٥٠٠ جنيه مصرى في السنة .

وطبقا لهذا التعريف يعتبر من ذوى الملكية الزراعية الصغيرة :

كل من يملك ٥٠ فداناً ويدفع ١٠٠ قرش من الفدان .

كل من يملك ١٠٠ فدان ويدفع ٥٠ قرشا من الفدان .

وهذا التعريف واسع المدى بحيث إنه لا يشمل فقط الملاك الذين لم يكن في استطاعتهم حتى الآن الحصول على سلفيات من البنوك القارية الحالية بل إنه يشمل أيضا فئلا من الملاك الحاليين تلك البنوك، وليس هناك شك في أنهم سوف يتجهون إلى بنك التسليف الزراعى للاستفادة من سحر الفائدة المخفض الذى تستطيع الحكومة تقريره .

٩ - وقد بحثت اللجنة فيما إذا كان من المستطاع التحقق من أن أحد الملاك الذى يملك أرضا في جهة ما ويدفع عنها ضريبة تقل عن ٥٠٠ جنيه لا يكون في نفس الوقت مالكا لأراضى أخرى بها من جهات أخرى بحيث يزيد مجموع الضرائب التي يدفعها على الحد الأعلى المقرر ، وقد لاحظت اللجنة أنه لا يوجد في الأنظمة الحالية ما يمكن من ذلك ولهذا لا مندوحة من الاكتفاء بما يقرره المالك وبما يمكن أن يكون لدى الولاء والسلطات المحلية من المعلومات عن حقيقة مركز هذا المالك .

وتتخرج اللجنة أنه علاوة على الاستعلامات التي يجب الحصول عليها من السلطات الادارية فيما يتعلق بهذا الأمر يجب أن يوقع المالك إقرارا يوضح فيه مقدار الضريبة القارية المفروضة عليه في داخل الحدود المصرية فإذ تبين بعد منحه السلفة أن هذا الإقرار غير صحيح يحرم من مزنة تسييط السلطة وتحسب عليها غرامة بمعدل ٩ / ( وتترك اللجنة للحكومة النظر فيما إذا كان من المناسب تقرير عقوبة ( غرامة ) على ارتكاب مثل هذا الأمر ) .

على أنه يجوز في بعض الأحوال التوسع في هذا الفرض بتقديم قروض إلى بعض الملاك الذين يرغبون في امتلاكهم لا يمكنهم للأشغال التي ستذكر فيما بعد الحصول على سلفيات من حيثات أخرى .

وتقترح اللجنة أن لا تزيد المبالغ المخصصة لأقراض هذه الطاقة الأخرى من الملاك في عشر مجموع السلفيات القارية .

وستبذل اللجنة فيما بعد اقتراحا بشأن وضع نظام خاص للسلفيات التي تقدم من الطاقة من الملاك وهو نظام يختلف عن نظام السلفيات الأخرى من حيث مقدار السلفة وسعر الفائدة .

٨ - نظرت اللجنة فيما إذا كان من المرغوب فيه قيام القسم المزمع إنشاءه بعمليات السلفيات القارية الداخلة ضمن الأغراض الأساسية لبنك التسليف الزراعى طبقا للتقنين الثانية والثالثة من المادة الثانية من قانونه الأساسى وهذا نصها :

” فانيا - عمليات لمدة لا تتجاوز عشر سنين :

( أ ) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية .

( ب ) تقديم سلفيات لإصلاح الأراضى الزراعية بواسطة حفار المساق والترع والمصارف .

” ثالثا - عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة :

تقدم سلفيات لاستغلال وإصلاح الأراضى التي يمكن أن ينفذها أعمال الري والصرف السامة “ .

وقد يبدو أن المطلق يقضى بأن تتولى إدارة واحدة القيام بمثل هذه العمليات نظرا إلى ما بينها وبين عمليات التسليف القارى من وجوه الشبه ( كالملكية والزمين القارى وكون السلفيات لأجل طويلة وتبديدها بطريقة الأقساط السنوية ) .

فيران الفرض المقصود من كل منهما ليس واحدا فان التسليف الزراعى يرى إلى تمكين الملاك من تحسين طرق استغلال أراضيهم في حين السلفيات القارية تقتصد بها في الواقع أغراض اجتماعية هي على الأخص اتخاذ صغار الملاك من حيف المربين أو حاجتهم من الوقوف في شراكم .

وفضلا عما تقدم فقد أثنى بنك التسليف الزراعى برأس مال يسهه مقدم من الحكومة والبعض من حيثات غير حكومية وجعل من ضمن أغراضه الأساسية على وجه الخصوص القيام بالعمليات السابق ذكرها فليس من المستحسن الرجوع فيما كان كما أنه ليس من المناسب تحميل الحكومة مسؤولية العمليات التي عهدتها إلى بنك التسليف الزراعى ولا حرمانه من الأرباح التي قد يحصل عليها من تلك العمليات .

لهذا تقترح اللجنة أن يستمر بنك التسليف الزراعى في أن يقوم بحسابه وتحت مسؤوليته بعمليات التسليف القارى المنصوص عليها في قانونه الأساسى وأن لا يشتغل القسم المزمع إنشاءه إلا بنوعى السلفيات القارية التي سبقت الإشارة إليها في التقنين الأولين من هذا التقرير .

٩ - تعريف الملكية الزراعية الصغيرة - لمعامل اللجنة وضع تعريف نظري للملكية الصغيرة الزراعية ( على أساس الحد الأدنى لمستوى معيشة



## ٤ - شروط السلفيات

(١) مقدار السلفة - الحد الأدنى والحد الأعلى :

١٢ - يجب أن يكون مقدار السلفة متناسبا مع قيمة الضمان المقدم حسب نتيجة عملية التقييم بحيث لا تزيد السلفة عن ٦٠٪ من القيمة المقدرة ولا عن مقدار الضريبة المقررة على الأرض ٣٠ مرة .  
وفي حالة ما إذا كان المبلغ المطلوب أقل من ٣٠٠ جنيه ولا يزيد على مقدار الضريبة ١٥ مرة فيمكن التجاوز عن عملية التقييم .

ورغبة في تحليل الأخطار التي قد يتعرض لها نظام التسليف العقاري المزمع إيجاده بسبب التغيير في أثمان الأراضي وصيانة لصفاء الملاك من الإفراط في الاقتراض تفتح اللجنة تقريرها حول السلفة قدره ٥٠ جنيهاً عن الفدان على أن البننة ترى بالنسبة للظروف الحاضرة أن السلفيات التي تقدم على الأراضي الجيدة لابد أن تعتمد على أساس يقل كثيراً من هذا الحد .

ويلاحظ أن تطبيق هذا الحد الأعلى المقدّر ٥٠ جنيهاً سوف لا يحقق إلا في حالة زيادة الضريبة العقارية إذ إن أكبر ضريبة على الفدان في الوقت الحاضر لا يتجاوز ١٦٤ قرشا فيكون الحد الأعلى للسلفة ١٦٤ × ٣٠ = ٤٩٢٠ قرشا .

١٣ - طبقا لاقترح حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا ترى اللجنة أنه ليس من الموانع الترخيص بسلفيات تقل قيمتها عن ١٠٠ جنيه مصرية . ونظرا إلى ثقل عبء المهمة التي تستلزم إلى قسم التسليف العقاري وإلى كثرة نفاذه فلا ينبغي تكليفه منذ البداية القيام بهد لأحد من العمليات الصغيرة التي قد تؤدي إلى شل حركته .

على أنه ليس هناك ما يمنع في المستقبل بعد أن يستقر نظام العمل فيه من إعادة النظر في موضوع هذا الحد الأدنى .

وترى اللجنة لفت النظر منذ الآن إلى أنه ليس من المرغوب فيه ونحن الممتلكات الصغيرة جدا إذ أن في يومه به نكس التسليف الزراعى الذى أنشئ حديثا ما يكفى لمد احتياجاتها .

١٤ - وترى اللجنة فيما يخص سلفيات الزراعى من ذوى الملكية الصغيرة أن يكون الحد الأعلى لمقدارها ١٢٠٠ جنيه والسلفة التي تبلغ هذا المقدار تستلزم تقديم ضمان عقارى لا يتجرى في معظم البلاد من الممتلكات الصغيرة . وقد يلاحظ على ذلك أنه إذا تحسنت الظروف الاقتصادية فإن مقدار السلفة العادية التي تعمل على الفدان من الأرض الجيدة قد يصل إلى ١٠٠ جنيهاً وعلى ذلك فإن الذى يكلف ٣٠ فداناً ويصير الآن حسب اقتراح اللجنة من بين الذين يجوز له الانتفاع بنظام التسليف العقاري المقترح إنشائه قد يطلب

ويقصد الحصول على سلفة مقدارها ١٥٠٠ جنيه .

ويبدو لجنة أن ليس في هذا ما يتعارض مع اقتراحاتها إذ أنه بسبب الهبوط الحالى في أثمان الأراضي قد اقترح أن يعتبر من صغار الملاك فريق لم يكن من التيسر اعتبارهم كذلك في الوقت الذى كان من الجائز أن يقدم فيه نحن الفدان من الأرض الجيدة يبلغ ٣٠٠ جنيه فإذا زادت أثمان الأطنان فإن مالك الثلاثين فداناً التي أرخصت قيمتها يجوز له الانتفاع من نظام التسليف

وبحثت اللجنة في موضوع الملكية بالمشاع إذ أن الكثيرين من المشتركين في ملكية أرض بالمشاع يدفعون في حلتهم ضريبة تزيد على ٥٠ جنيهاً ولكن الضريبة التي تخص حصص الواحد منهم تقل عن ذلك المبلغ .

وقد رأيت اللجنة أنه إذا لم يوجد عقد قسمه مسجل - وليست هناك أية صعوبة في عمل القسمة - فإنه يجب اعتبار المين كأنها مملوكة لشخص واحد ، وملاوة على ذلك فإن اللجنة تقترح عدم قبول عقد أى سلفة بضمان عقار مملوك على المشاع .

وهذا الرأي نتيجة الاختيار وقد أبداه صراحة أحد البنوك العقارية التي استطلعت اللجنة رأيها . وهناك صعوبات كثيرة تعيق عمل الاقتراض على الأطنان المشاعة إذا قد يحصل أحيانا في حالة القسمة القضائية أن تفرز حصص المدين في قطعة لم يتناولها الرهن لهذا كان من الضروري في مثل هذه الأحوال التأكد مما إذا كان الضمان القديم شاملا للمدين المملوكة على المشاع بأكملها . وكثيرا ما يؤدي الخلاف بين المشتركين في الملكية على المشاع إلى الامتناع عن البيع وملاوة على كل ما تقدم فإنه في حالة نزاع الملكية يصعب وجود مشتركة مملوكة على المشاع .

١١ - في ملك الأراضي الزراعية الذين لا يمكنهم لأسباب مختلفة الحصول على سلف عقارية .

يرجع بصفة عامة عدم قبول تقديم السلفيات العقارية إلى الأسباب الآتية :

( أ ) أن تكون الأرض واحة في منطقة غير مرغوب فيها .

( ب ) أن يكون الضمان المتقدم من الأراضي غير الجيدة .

( ج ) أن يكون الملك مجزأ في قطع كثيرة .

( د ) أن تكون السلفة المطلوبة مبالغاً فيها .

( هـ ) أن يكون الملك مشاعا .

( و ) أن تكون عقود الملكية غير مستوفاة .

وتعتقد اللجنة أنه ليس في نية الحكومة المخاطرة بتقديم السلفيات في حالات ظاهرة للمنطوية كهنه في عدا الحالة الأولى إذ أن البننة ترى أن البنوك العقارية تتألم في التخوف من بعض مناطق القطر المصري .

وليس من المسود وضع قاعدة بهذه المناطق أو النواحي التي يقال بأنها من غير المرغوب فيها وبخصوصاً وأن ليس هناك في الواقع مبدأ مقدر بين البنوك العقارية وإنما المسألة مسألة تقدير يمكن أن يختلف بحسب الظروف .

وتقترح اللجنة أنه في حالة ما إذا ادعى أحد الملاك مجزؤه عن الحصول على سلفة بسبب وجود أرضه في إحدى المناطق غير المرغوب فيها يجب على بنك التسليف الزراعى أن يبلغ طلبه إلى البنوك العقارية الأخرى وألا يشترع في حصص الطلب إلا في حالة رفضه من تلك البنوك ولا حاجة للقول بأن بنك التسليف العقاري لا يصرح عليه قبول الطلب بل على التيقن من ذلك يجب عليه أن يكون كثير الحيلة في هذه العمليات .

## (ب) سر الفائدة على السلفيات :

١٦ - أبديت اللجنة فيما تقدم أن لها مساعدة الحكومة لما كان من المتيسر بتقديم سلفيات عقارية لصغار الملاكين إلا جادة توريد على الفائدة التي يدفعها كبار الملاك كما ذكرت أنه ربما للظروف الاقتصادية الحالية كان يجب أن يكون سر الفائدة على سلفيات صغار الملاك ١٠ أو ١٠٠ من المائة إذ يلزم من أن مباشرة على التسليف الزراعي لعمليات السلفيات العقارية سوف يساعد على اقتصاد شطر كبير من النفقات إلا أن ذلك لا يمكن تخفيض ذلك السعر تخفيضاً بذكر .

على أنه إذا أريد أن يطلب من المالك الصغير دفع فائدة مرتفعة كهذه فإن النتيجة تكون أحد أمرين إما تكليفه عينا لا طاقة له به في حالة إعطائه السلفة بكامل مقدارها وإما إقراض مقدار السلفة بحيث يكون في مقدوره القيام بسداد أقساطها السنوية غير أنه في هذه الحالة يكون مقدار السلفة التي تقدم له ضئيلا جدا فيفضل المالك عندئذ الالتجاء إلى المرابين .

بما تقدم يبين تناقض الاعتبارات التي يمكن بمقتضاها تحديد سعر الفائدة على هذه السلفيات على أن كل ما يمكن عمله في هذا الشأن هو التمييز بطريقة حاذقة بين غرض مساعدة صغار الملاك وبين عدم تحميل مالية الدولة عينا تقبلا . وعلاوة على ما تقدم يجب ألا يفرغ من البال أن نظام التسليف نظام دقيق وأنه قابل للتشكل بعدة أشكال ، ولهذا قضى الحكمة بعدم المبالغة في تخفيض سعر فائدة السلفيات عن أسعار الفائدة في الأسواق المالية .

وقد اقترح حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا في تقريره أن يكون سر الفائدة ٧٪ ، واللجنة توافق على هذا الاقتراح .

وترى اللجنة أن تحديد سعر أقل قد يؤدي إلى خيبة الأمل عند الشروع في تحويل العملية إلى هيئة تجارية أو مختلطة إذا حدد سعر أقل من هذا . وترى اللجنة أنه يجب ألا يستفيد من هذا السعر سوى صغار الملاك الذين سبق تعريفهم . أما فيما يخص سلفيات ملاك الأراضي الواقعة في المناطق (غير المرغوب فيها) فليس هناك أي مبرر لمعاملتها بمثل هذا الامتياز ، ويجب أن تحسب عليها فائدة بسعر ٨٪ في الأقل .

وترى اللجنة كذلك أن تكون الفائدة على المبالغ المتأخرة بسعر ٩٪ . وهذا السعر الموضع سيضع المدينين المتأخرين إلى مراعاة السداد في الموعود ومن جهة أخرى فإن شطرا كبيرا من المصروفات العمومية يربح سببه إلى عدم دفع الأقساط السنوية في مواعيدها نظرا لما يتربط من ذلك من زيادة الأعمال الحسابية والكفائية والقضائية . فهذه الزيادة في سعر الفائدة على المبالغ المتأخرة ليست إلا تعريضا طرادا عن المصروفات الإضافية التي سيتحملها قسم التسليف العقاري .

والأحكام المقترحة إنما وضعت لكي تسرى في الظروف الحالية ، ومن المفهوم أنها لم توضع بصفة نهائية غير قابلة للتغيير إذ ليس في استطاعة اللجنة التنبؤ بما يجب أن تكون عليه الأسعار المستقبلية . غير أنه يجوز في خلال مدة الخمس سنوات الأولى أن تتولى الحكومة سنويا تحديد سعر الفائدة بعد أخذ رأى بنك التسليف الزراعي وذلك وقت شروع الحكومة في وضع الاعتمادات السنوية .

العقاري بشرط أن يكتفي بالحد الأعلى المقرر للسلفيات فإذا أراد الحصول على أكثر من ذلك فله أن يتقدم إلى البنوك العقارية الأخرى إذ أن ملكيته تكون وقتئذ داخلية في دائرة أعمال تلك البنوك .

وعلاوة على ما تقدم يجب ألا يفرغ من البال أنه نظرا إلى كون الأموال المخصصة لسلفة التسليف العقاري محدودة فكل زيادة في الحد الأعلى المقترح يتربط عليها تمييز طائفة من الملاك المتوسطي الثروة على حساب فريق أقل منهم حظا وإذا رخص للمالك ٣٠ فلذا ما بالحصول على سلفة مقدارها ١٥٠٠ جنيه بدلا من ١٢٠٠ جنيه فقد يتربط على ذلك حومان ثلاثة من صغار الملاك من الحصول على سلفيات بمقدار ١٠٠ جنيه لكل منهم .

وقد وجدت اللجنة أن هذه الملاحظة لا يقتصر مداها على موضوع تحديد الحد الأعلى لمقدار السلفة بل يمتداه إلى موضوع توزيع الأموال المخصصة للسلفيات ولهذا تقترح اللجنة أن تستعمل المبالغ المودعة تحت تصرف بنك التسليف الزراعي بحيث لا يتألف في إعطاء السلفيات الكبيرة نوما فيترتب على ذلك حرمان جمهور كبير من صغار الزرايع خصوصا أنه ينبغي إذا تحول القسم المزمع إشارته إلى هيئة تجارية في يوم ما أن تفضل السلفيات التي يتراوح مقدارها بين ٨٠٠ و ١٢٠٠ جنيه على السلفيات التي لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد على ٣٠٠ جنيه وبهذا تحمل السلفيات الأولى على الثانية . غير أن من المستطاع خلاف ذلك بأن يطلب إلى بنك التسليف الزراعي مراعاة نسبة معينة فيما يخص باستعمال الأموال المودعة تحت تصرفه بأن يخصص ٩٠٪ منها للسلفيات التي تتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ جنيه و ١٠٪ للسلفيات التي تتراوح بين ١٠١ و ١٢٥٠ جنيه وتعليق النسبة على هذا الأساس إنما يقصد به التجربة في مبدأ الأمر وحتى يسرشد بها بنك التسليف الزراعي على أنه بعد القضاء بحسب سنوات أه عند إعادة النظر في موضوع التسليف العقاري بأكمله يمكن الاستدلال في ضوء التجارب على النسبة التي تكون وافية بالعرض .

١٥ - أما فيما يخص بالسلفيات التي تمنح لللاك الذين يشتهون عزمهم عن الحصول على قروض من البنوك العقارية بسبب وجوه أملاكهم في إحدى المناطق غير المرغوب فيها فتري اللجنة وجوب تقرير رد أقصى لما أيضا وتقترح أن يكون هذا الحد نصف الحد المقرر للسلفيات المخصصة لصغار الملاك أي ٢٤٠٠ جنيه .

وإذا كان هناك ما يبرر مساعدة الحكومة هؤلاء الملاك بأن تقوم بدلا من الأفراد أو الهيئات بتقديم السلفيات اللازمة لهم فانه يجب الاحتفال في هذه المساعدة وعدم تعرض الحكومة لخسارة التي تتحاشاها البنوك العقارية .

وفضلا على ما تقدم فإن هذا التقييد لا يتناول سوى الملاك الذين يرغبون في الاقتراض لأسباب شخصية إذ أنه لو كان الغرض من السلفيات استغلال وإصلاح الأراضي التي يمكن أن تعيدها أعمال الري والصرف العامة أو شغل الآلات الزراعية والمساكنة أو إصلاح الأراضي بواسطة حفر المساق والترع والمصارف فانه يصدر بالملاك أن يطلبوا إلى بنك التسليف الزراعي بتقديم سلفيات لهم من غير أن يكون هناك حد أعلى لهذه السلفيات وذلك طبقا للفرعين الثانية والثالثة من المادة الثانية من القانون الأساسي .

## الدفع السنوية

رأس المال	٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥ سنة	٢٠ سنة
بنية	٢٤,٣٨	١٤,٢٣	١٠,٩٧	٩,٤٣
١٠٠	٤,٨٧	٢,٨٤	٢,١٩	١,٨٨
٢٥	٦,٠٩	٣,٥٥	٢,٧٤	٢,٣٥
٣٠	٧,٣١	٤,٢٧	٣,٢٩	٢,٨٣
٣٥	٨,٥٣	٩,٩٨	٣,٨٤	٣,٣٠
٤٠	٩,٧٥	٥,٦٩	٤,٣٩	٣,٧٧
٤٥	١٠,٩٧	٦,٤٠	٤,٩٤	٤,٢٤
٥٠	١٢,١٩	٧,١١	٥,٤٨	٤,٧١

## (د) ضمان السلفيات :

١٩ - تشارط اللجنة حضرة صاحب السعادة محمود شعركى باشا الرأى الذى اقترحه وهو أن تكون جميع السلفيات التى يقدمها قسم التسليف العقارى بغير استثناء مضمونه برهن أولى .

## (هـ) حكم خاص :

٢٠ - طبقا للعرض المقصود من نظام التسليف العقارى والمريض فى البند السابع لا يقبل قسم التسليف العقارى طلبات السلفة إلا إذا أثبت الطالبون أنهم لا يضمنون الاقراض إلا للمحافظة على ملكيتهم أو لبعيها من غائبة المرائين أو لاصلاح أراضيهم أو طرق استغلالها .

وقد يترض على ذلك بأن من الممكن لأى مالك صغير أن يستدين لمسلم ما من شخص آخر ثم يدعى به ذلك أن حالته تتفق والاشراطات الخاصة بالحصول على السلفيات ، على أنه من الواضح أن على القسم المزمع إنشاؤه عند بداية أعماله تسوية مثل هذه الديون التى فقدت قبل وجود القسم غير أنه بعد انقضاء زمن حل إنشائه يكون له الحق فى عدم الاتفاقات إلى هذه الديون إذ أن الملاك كانت لديهم فرصة الانقباض إلى قسم التسليف العقارى الذى أثنى لهم خصيصا ولكنهم اتروا بحض اختيارهم الانقباض إلى سواء .

## ٥ - نظام أعمال قسم التسليف العقارى

## الاجراءات الخاصة بالسلفيات

٢١ - لأجل أن تتمكن اللجنة من البحث فى تهربات الإيرادات والمصروفات وفى بعض العمومات التى تعترض المشروع وجبت من اللازم أن ترمى أولا الأنظمة التى يجب أن تسير عليها أعمال القسم وأن تقرر الاجراءات الخاصة بالسلفيات .

وفى على أهم شط للمشروع الذى رسمته اللجنة هذا مع العلم بأنه يجب أن يترك إلى بنك التسليف الزراعى أمر تهرير النظام الذى يتبع .

وعند إعادة النظر فى موضوع التسليف العقارى بعد انقضاء هذه الخمس سنوات يمكن وضع قواعد أكثر مرونة يترك فيها للجنة المزمع إنشاؤها نصيب أوفر من الحرية فى تطبيق تلك القواعد مع الزامها فى نفس الوقت بمراعاة الفرض الأساسى وهو إيجاد نظام لتسليف العقارى لصغار الملاك فائقة كفاءة . فيمكن وقتئذ اتخاذ سعر أرباح سنوات الدين المصرى كقياس لتحديد سعر فائقة تلك السلفيات .

## (ج) مدة السلفيات - الاستهلاك - السداد :

١٧ - تسدد فوائد ورأس مال السلفيات بأقساط سنوية ثابتة .

وطبقا لما أبداه حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا تترجح اللجنة ألا تقل مدة السلفيات من خمس سنوات وألا تزيد عن عشرين سنة . وقد دل الاختيار أن أن تجاوز أحد هذين الحدين يعود غالبا بالضرر على المدين أو الدائن .

ومن المقترح أن يحدد مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى تواريخ استحقاق الأقساط بحيث يمحطها مطابقة للأوقات التى يبيع فيها الزراع حاصلاتهم الرئيسية .

ويكون للمدينين الحق فى السداد قبل الاستحقاق . غير أنه فى حالة السداد الاختيارى قبل الاستحقاق يجب دفع تمويض بقدر فوائد ستة شهور على رأس المال المسدد اختياريا قبل الاستحقاق ، والفرض من ذلك حاية قسم التسليف العقارى من عودة أمواله إليه على غير انتظار واحتال بقاتها بغير استئثار ، وما يبرز ضرورة اتخاذ هذا الجبا التية إلى التنازل فى المستقبل عن عمليات هذا القسم إلى هيئة ذات صبغة تجارية .

ومن جهة أخرى فإن هذا المبدأ سيكون من شأنه على الخصوص وقاية المدين نفسه من خطر الاندفاع إذ من المحتمل بعد انقضاء بضع سنوات أن تزداد حركة الاقراض الخاصوى وتسهل إجراءاته فيحرض ذلك المستلفين على الانقباض إلى غير قسم التسليف العقارى ابتغاء الحصول على سلفيات أكبر مما يرخص البنك بتقديمها فاجبار هؤلاء المدينين على دفع التمويض قد ينصف من اندفاعهم فى ذلك السبل غير المخصوص العاقبة .

على أن اللجنة رغبة فى عدم توزيع هذا الجزء على المدينين الذين يسددون ما عليهم لا لفرض سوى التخلص من الدين ترى أن يترك إلى بنك التسليف زراعى حرية التجاوز عن الشرط الوارد فى العقد بخصوص التمويض فى حالة لدفع قبل الاستحقاق أو تنفيذ هذا الشرط .

وليس هناك شك فى أنه عند التطبيق سوف يعنى من هذا التمويض كل مدين يقوم بسداد دينه تقدا من ماله الخاصى .

١٨ - وفى على جدول بيان الدفع السنوى بحسب ٧/ لمد مختلفة (أولا) عن مبلغ مائة جنيه و (ثانيا) عن جبال ٢٥ و ٢٥ و ٣٥ و ٤٠ و ٤٥ و ٥٠ و ٥٥ و ٦٠ و ٦٥ و ٧٠ و ٧٥ و ٨٠ و ٨٥ و ٩٠ و ٩٥ و ١٠٠ و ١٠٥ و ١١٠ و ١١٥ و ١٢٠ و ١٢٥ و ١٣٠ و ١٣٥ و ١٤٠ و ١٤٥ و ١٥٠ و ١٥٥ و ١٦٠ و ١٦٥ و ١٧٠ و ١٧٥ و ١٨٠ و ١٨٥ و ١٩٠ و ١٩٥ و ٢٠٠ و ٢٠٥ و ٢١٠ و ٢١٥ و ٢٢٠ و ٢٢٥ و ٢٣٠ و ٢٣٥ و ٢٤٠ و ٢٤٥ و ٢٥٠ و ٢٥٥ و ٢٦٠ و ٢٦٥ و ٢٧٠ و ٢٧٥ و ٢٨٠ و ٢٨٥ و ٢٩٠ و ٢٩٥ و ٣٠٠ و ٣٠٥ و ٣١٠ و ٣١٥ و ٣٢٠ و ٣٢٥ و ٣٣٠ و ٣٣٥ و ٣٤٠ و ٣٤٥ و ٣٥٠ و ٣٥٥ و ٣٦٠ و ٣٦٥ و ٣٧٠ و ٣٧٥ و ٣٨٠ و ٣٨٥ و ٣٩٠ و ٣٩٥ و ٤٠٠ و ٤٠٥ و ٤١٠ و ٤١٥ و ٤٢٠ و ٤٢٥ و ٤٣٠ و ٤٣٥ و ٤٤٠ و ٤٤٥ و ٤٥٠ و ٤٥٥ و ٤٦٠ و ٤٦٥ و ٤٧٠ و ٤٧٥ و ٤٨٠ و ٤٨٥ و ٤٩٠ و ٤٩٥ و ٥٠٠ و ٥٠٥ و ٥١٠ و ٥١٥ و ٥٢٠ و ٥٢٥ و ٥٣٠ و ٥٣٥ و ٥٤٠ و ٥٤٥ و ٥٥٠ و ٥٥٥ و ٥٦٠ و ٥٦٥ و ٥٧٠ و ٥٧٥ و ٥٨٠ و ٥٨٥ و ٥٩٠ و ٥٩٥ و ٦٠٠ و ٦٠٥ و ٦١٠ و ٦١٥ و ٦٢٠ و ٦٢٥ و ٦٣٠ و ٦٣٥ و ٦٤٠ و ٦٤٥ و ٦٥٠ و ٦٥٥ و ٦٦٠ و ٦٦٥ و ٦٧٠ و ٦٧٥ و ٦٨٠ و ٦٨٥ و ٦٩٠ و ٦٩٥ و ٧٠٠ و ٧٠٥ و ٧١٠ و ٧١٥ و ٧٢٠ و ٧٢٥ و ٧٣٠ و ٧٣٥ و ٧٤٠ و ٧٤٥ و ٧٥٠ و ٧٥٥ و ٧٦٠ و ٧٦٥ و ٧٧٠ و ٧٧٥ و ٧٨٠ و ٧٨٥ و ٧٩٠ و ٧٩٥ و ٨٠٠ و ٨٠٥ و ٨١٠ و ٨١٥ و ٨٢٠ و ٨٢٥ و ٨٣٠ و ٨٣٥ و ٨٤٠ و ٨٤٥ و ٨٥٠ و ٨٥٥ و ٨٦٠ و ٨٦٥ و ٨٧٠ و ٨٧٥ و ٨٨٠ و ٨٨٥ و ٨٩٠ و ٨٩٥ و ٩٠٠ و ٩٠٥ و ٩١٠ و ٩١٥ و ٩٢٠ و ٩٢٥ و ٩٣٠ و ٩٣٥ و ٩٤٠ و ٩٤٥ و ٩٥٠ و ٩٥٥ و ٩٦٠ و ٩٦٥ و ٩٧٠ و ٩٧٥ و ٩٨٠ و ٩٨٥ و ٩٩٠ و ٩٩٥ و ١٠٠٠ و ١٠٠٥ و ١٠١٠ و ١٠١٥ و ١٠٢٠ و ١٠٢٥ و ١٠٣٠ و ١٠٣٥ و ١٠٤٠ و ١٠٤٥ و ١٠٥٠ و ١٠٥٥ و ١٠٦٠ و ١٠٦٥ و ١٠٧٠ و ١٠٧٥ و ١٠٨٠ و ١٠٨٥ و ١٠٩٠ و ١٠٩٥ و ١١٠٠ و ١١٠٥ و ١١١٠ و ١١١٥ و ١١٢٠ و ١١٢٥ و ١١٣٠ و ١١٣٥ و ١١٤٠ و ١١٤٥ و ١١٥٠ و ١١٥٥ و ١١٦٠ و ١١٦٥ و ١١٧٠ و ١١٧٥ و ١١٨٠ و ١١٨٥ و ١١٩٠ و ١١٩٥ و ١٢٠٠ و ١٢٠٥ و ١٢١٠ و ١٢١٥ و ١٢٢٠ و ١٢٢٥ و ١٢٣٠ و ١٢٣٥ و ١٢٤٠ و ١٢٤٥ و ١٢٥٠ و ١٢٥٥ و ١٢٦٠ و ١٢٦٥ و ١٢٧٠ و ١٢٧٥ و ١٢٨٠ و ١٢٨٥ و ١٢٩٠ و ١٢٩٥ و ١٣٠٠ و ١٣٠٥ و ١٣١٠ و ١٣١٥ و ١٣٢٠ و ١٣٢٥ و ١٣٣٠ و ١٣٣٥ و ١٣٤٠ و ١٣٤٥ و ١٣٥٠ و ١٣٥٥ و ١٣٦٠ و ١٣٦٥ و ١٣٧٠ و ١٣٧٥ و ١٣٨٠ و ١٣٨٥ و ١٣٩٠ و ١٣٩٥ و ١٤٠٠ و ١٤٠٥ و ١٤١٠ و ١٤١٥ و ١٤٢٠ و ١٤٢٥ و ١٤٣٠ و ١٤٣٥ و ١٤٤٠ و ١٤٤٥ و ١٤٥٠ و ١٤٥٥ و ١٤٦٠ و ١٤٦٥ و ١٤٧٠ و ١٤٧٥ و ١٤٨٠ و ١٤٨٥ و ١٤٩٠ و ١٤٩٥ و ١٥٠٠ و ١٥٠٥ و ١٥١٠ و ١٥١٥ و ١٥٢٠ و ١٥٢٥ و ١٥٣٠ و ١٥٣٥ و ١٥٤٠ و ١٥٤٥ و ١٥٥٠ و ١٥٥٥ و ١٥٦٠ و ١٥٦٥ و ١٥٧٠ و ١٥٧٥ و ١٥٨٠ و ١٥٨٥ و ١٥٩٠ و ١٥٩٥ و ١٦٠٠ و ١٦٠٥ و ١٦١٠ و ١٦١٥ و ١٦٢٠ و ١٦٢٥ و ١٦٣٠ و ١٦٣٥ و ١٦٤٠ و ١٦٤٥ و ١٦٥٠ و ١٦٥٥ و ١٦٦٠ و ١٦٦٥ و ١٦٧٠ و ١٦٧٥ و ١٦٨٠ و ١٦٨٥ و ١٦٩٠ و ١٦٩٥ و ١٧٠٠ و ١٧٠٥ و ١٧١٠ و ١٧١٥ و ١٧٢٠ و ١٧٢٥ و ١٧٣٠ و ١٧٣٥ و ١٧٤٠ و ١٧٤٥ و ١٧٥٠ و ١٧٥٥ و ١٧٦٠ و ١٧٦٥ و ١٧٧٠ و ١٧٧٥ و ١٧٨٠ و ١٧٨٥ و ١٧٩٠ و ١٧٩٥ و ١٨٠٠ و ١٨٠٥ و ١٨١٠ و ١٨١٥ و ١٨٢٠ و ١٨٢٥ و ١٨٣٠ و ١٨٣٥ و ١٨٤٠ و ١٨٤٥ و ١٨٥٠ و ١٨٥٥ و ١٨٦٠ و ١٨٦٥ و ١٨٧٠ و ١٨٧٥ و ١٨٨٠ و ١٨٨٥ و ١٨٩٠ و ١٨٩٥ و ١٩٠٠ و ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٥ و ١٩٢٠ و ١٩٢٥ و ١٩٣٠ و ١٩٣٥ و ١٩٤٠ و ١٩٤٥ و ١٩٥٠ و ١٩٥٥ و ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠ و ٢٠٣٥ و ٢٠٤٠ و ٢٠٤٥ و ٢٠٥٠ و ٢٠٥٥ و ٢٠٦٠ و ٢٠٦٥ و ٢٠٧٠ و ٢٠٧٥ و ٢٠٨٠ و ٢٠٨٥ و ٢٠٩٠ و ٢٠٩٥ و ٢١٠٠ و ٢١٠٥ و ٢١١٠ و ٢١١٥ و ٢١٢٠ و ٢١٢٥ و ٢١٣٠ و ٢١٣٥ و ٢١٤٠ و ٢١٤٥ و ٢١٥٠ و ٢١٥٥ و ٢١٦٠ و ٢١٦٥ و ٢١٧٠ و ٢١٧٥ و ٢١٨٠ و ٢١٨٥ و ٢١٩٠ و ٢١٩٥ و ٢٢٠٠ و ٢٢٠٥ و ٢٢١٠ و ٢٢١٥ و ٢٢٢٠ و ٢٢٢٥ و ٢٢٣٠ و ٢٢٣٥ و ٢٢٤٠ و ٢٢٤٥ و ٢٢٥٠ و ٢٢٥٥ و ٢٢٦٠ و ٢٢٦٥ و ٢٢٧٠ و ٢٢٧٥ و ٢٢٨٠ و ٢٢٨٥ و ٢٢٩٠ و ٢٢٩٥ و ٢٣٠٠ و ٢٣٠٥ و ٢٣١٠ و ٢٣١٥ و ٢٣٢٠ و ٢٣٢٥ و ٢٣٣٠ و ٢٣٣٥ و ٢٣٤٠ و ٢٣٤٥ و ٢٣٥٠ و ٢٣٥٥ و ٢٣٦٠ و ٢٣٦٥ و ٢٣٧٠ و ٢٣٧٥ و ٢٣٨٠ و ٢٣٨٥ و ٢٣٩٠ و ٢٣٩٥ و ٢٤٠٠ و ٢٤٠٥ و ٢٤١٠ و ٢٤١٥ و ٢٤٢٠ و ٢٤٢٥ و ٢٤٣٠ و ٢٤٣٥ و ٢٤٤٠ و ٢٤٤٥ و ٢٤٥٠ و ٢٤٥٥ و ٢٤٦٠ و ٢٤٦٥ و ٢٤٧٠ و ٢٤٧٥ و ٢٤٨٠ و ٢٤٨٥ و ٢٤٩٠ و ٢٤٩٥ و ٢٥٠٠ و ٢٥٠٥ و ٢٥١٠ و ٢٥١٥ و ٢٥٢٠ و ٢٥٢٥ و ٢٥٣٠ و ٢٥٣٥ و ٢٥٤٠ و ٢٥٤٥ و ٢٥٥٠ و ٢٥٥٥ و ٢٥٦٠ و ٢٥٦٥ و ٢٥٧٠ و ٢٥٧٥ و ٢٥٨٠ و ٢٥٨٥ و ٢٥٩٠ و ٢٥٩٥ و ٢٦٠٠ و ٢٦٠٥ و ٢٦١٠ و ٢٦١٥ و ٢٦٢٠ و ٢٦٢٥ و ٢٦٣٠ و ٢٦٣٥ و ٢٦٤٠ و ٢٦٤٥ و ٢٦٥٠ و ٢٦٥٥ و ٢٦٦٠ و ٢٦٦٥ و ٢٦٧٠ و ٢٦٧٥ و ٢٦٨٠ و ٢٦٨٥ و ٢٦٩٠ و ٢٦٩٥ و ٢٧٠٠ و ٢٧٠٥ و ٢٧١٠ و ٢٧١٥ و ٢٧٢٠ و ٢٧٢٥ و ٢٧٣٠ و ٢٧٣٥ و ٢٧٤٠ و ٢٧٤٥ و ٢٧٥٠ و ٢٧٥٥ و ٢٧٦٠ و ٢٧٦٥ و ٢٧٧٠ و ٢٧٧٥ و ٢٧٨٠ و ٢٧٨٥ و ٢٧٩٠ و ٢٧٩٥ و ٢٨٠٠ و ٢٨٠٥ و ٢٨١٠ و ٢٨١٥ و ٢٨٢٠ و ٢٨٢٥ و ٢٨٣٠ و ٢٨٣٥ و ٢٨٤٠ و ٢٨٤٥ و ٢٨٥٠ و ٢٨٥٥ و ٢٨٦٠ و ٢٨٦٥ و ٢٨٧٠ و ٢٨٧٥ و ٢٨٨٠ و ٢٨٨٥ و ٢٨٩٠ و ٢٨٩٥ و ٢٩٠٠ و ٢٩٠٥ و ٢٩١٠ و ٢٩١٥ و ٢٩٢٠ و ٢٩٢٥ و ٢٩٣٠ و ٢٩٣٥ و ٢٩٤٠ و ٢٩٤٥ و ٢٩٥٠ و ٢٩٥٥ و ٢٩٦٠ و ٢٩٦٥ و ٢٩٧٠ و ٢٩٧٥ و ٢٩٨٠ و ٢٩٨٥ و ٢٩٩٠ و ٢٩٩٥ و ٣٠٠٠ و ٣٠٠٥ و ٣٠١٠ و ٣٠١٥ و ٣٠٢٠ و ٣٠٢٥ و ٣٠٣٠ و ٣٠٣٥ و ٣٠٤٠ و ٣٠٤٥ و ٣٠٥٠ و ٣٠٥٥ و ٣٠٦٠ و ٣٠٦٥ و ٣٠٧٠ و ٣٠٧٥ و ٣٠٨٠ و ٣٠٨٥ و ٣٠٩٠ و ٣٠٩٥ و ٣١٠٠ و ٣١٠٥ و ٣١١٠ و ٣١١٥ و ٣١٢٠ و ٣١٢٥ و ٣١٣٠ و ٣١٣٥ و ٣١٤٠ و ٣١٤٥ و ٣١٥٠ و ٣١٥٥ و ٣١٦٠ و ٣١٦٥ و ٣١٧٠ و ٣١٧٥ و ٣١٨٠ و ٣١٨٥ و ٣١٩٠ و ٣١٩٥ و ٣٢٠٠ و ٣٢٠٥ و ٣٢١٠ و ٣٢١٥ و ٣٢٢٠ و ٣٢٢٥ و ٣٢٣٠ و ٣٢٣٥ و ٣٢٤٠ و ٣٢٤٥ و ٣٢٥٠ و ٣٢٥٥ و ٣٢٦٠ و ٣٢٦٥ و ٣٢٧٠ و ٣٢٧٥ و ٣٢٨٠ و ٣٢٨٥ و ٣٢٩٠ و ٣٢٩٥ و ٣٣٠٠ و ٣٣٠٥ و ٣٣١٠ و ٣٣١٥ و ٣٣٢٠ و ٣٣٢٥ و ٣٣٣٠ و ٣٣٣٥ و ٣٣٤٠ و ٣٣٤٥ و ٣٣٥٠ و ٣٣٥٥ و ٣٣٦٠ و ٣٣٦٥ و ٣٣٧٠ و ٣٣٧٥ و ٣٣٨٠ و ٣٣٨٥ و ٣٣٩٠ و ٣٣٩٥ و ٣٤٠٠ و ٣٤٠٥ و ٣٤١٠ و ٣٤١٥ و ٣٤٢٠ و ٣٤٢٥ و ٣٤٣٠ و ٣٤٣٥ و ٣٤٤٠ و ٣٤٤٥ و ٣٤٥٠ و ٣٤٥٥ و ٣٤٦٠ و ٣٤٦٥ و ٣٤٧٠ و ٣٤٧٥ و ٣٤٨٠ و ٣٤٨٥ و ٣٤٩٠ و ٣٤٩٥ و ٣٥٠٠ و ٣٥٠٥ و ٣٥١٠ و ٣٥١٥ و ٣٥٢٠ و ٣٥٢٥ و ٣٥٣٠ و ٣٥٣٥ و ٣٥٤٠ و ٣٥٤٥ و ٣٥٥٠ و ٣٥٥٥ و ٣٥٦٠ و ٣٥٦٥ و ٣٥٧٠ و ٣٥٧٥ و ٣٥٨٠ و ٣٥٨٥ و ٣٥٩٠ و ٣٥٩٥ و ٣٦٠٠ و ٣٦٠٥ و ٣٦١٠ و ٣٦١٥ و ٣٦٢٠ و ٣٦٢٥ و ٣٦٣٠ و ٣٦٣٥ و ٣٦٤٠ و ٣٦٤٥ و ٣٦٥٠ و ٣٦٥٥ و ٣٦٦٠ و ٣٦٦٥ و ٣٦٧٠ و ٣٦٧٥ و ٣٦٨٠ و ٣٦٨٥ و ٣٦٩٠ و ٣٦٩٥ و ٣٧٠٠ و ٣٧٠٥ و ٣٧١٠ و ٣٧١٥ و ٣٧٢٠ و ٣٧٢٥ و ٣٧٣٠ و ٣٧٣٥ و ٣٧٤٠ و ٣٧٤٥ و ٣٧٥٠ و ٣٧٥٥ و ٣٧٦٠ و ٣٧٦٥ و ٣٧٧٠ و ٣٧٧٥ و ٣٧٨٠ و ٣٧٨٥ و ٣٧٩٠ و ٣٧٩٥ و ٣٨٠٠ و ٣٨٠٥ و ٣٨١٠ و ٣٨١٥ و ٣٨٢٠ و ٣٨٢٥ و ٣٨٣٠ و ٣٨٣٥ و ٣٨٤٠ و ٣٨٤٥ و ٣٨٥٠ و ٣٨٥٥ و ٣٨٦٠ و ٣٨٦٥ و ٣٨٧٠ و ٣٨٧٥ و ٣٨٨٠ و ٣٨٨٥ و ٣٨٩٠ و ٣٨٩٥ و ٣٩٠٠ و ٣٩٠٥ و ٣٩١٠ و ٣٩١٥ و ٣٩٢٠ و ٣٩٢٥ و ٣٩٣٠ و ٣٩٣٥ و ٣٩٤٠ و ٣٩٤٥ و ٣٩٥٠ و ٣٩٥٥ و ٣٩٦٠ و ٣٩٦٥ و ٣٩٧٠ و ٣٩٧٥ و ٣٩٨٠ و ٣٩٨٥ و ٣٩٩٠ و ٣٩٩٥ و ٤٠٠٠ و ٤٠٠٥ و ٤٠١٠ و ٤٠١٥ و ٤٠٢٠ و ٤٠٢٥ و ٤٠٣٠ و ٤٠٣٥ و ٤٠٤٠ و ٤٠٤٥ و ٤٠٥٠ و ٤٠٥٥ و ٤٠٦٠ و ٤٠٦٥ و ٤٠٧٠ و ٤٠٧٥ و ٤٠٨٠ و ٤٠٨٥ و ٤٠٩٠ و ٤٠٩٥ و ٤١٠٠ و ٤١٠٥ و ٤١١٠ و ٤١١٥ و ٤١٢٠ و ٤١٢٥ و ٤١٣٠ و ٤١٣٥ و ٤١٤٠ و ٤١٤٥ و ٤١٥٠ و ٤١٥٥ و ٤١٦٠ و ٤١٦٥ و ٤١٧٠ و ٤١٧٥ و ٤١٨٠ و ٤١٨٥ و ٤١٩٠ و ٤١٩٥ و ٤٢٠٠ و ٤٢٠٥ و ٤٢١٠ و ٤٢١٥ و ٤٢٢٠ و ٤٢٢٥ و ٤٢٣٠ و ٤٢٣٥ و ٤٢٤٠ و ٤٢٤٥ و ٤٢٥٠ و ٤٢٥٥ و ٤٢٦٠ و ٤٢٦٥ و ٤٢٧٠ و ٤٢٧٥ و ٤٢٨٠ و ٤٢٨٥ و ٤٢٩٠ و ٤٢٩٥ و ٤٣٠٠ و ٤٣٠٥ و ٤٣١٠ و ٤٣١٥ و ٤٣٢٠ و ٤٣٢٥ و ٤٣٣٠ و ٤٣٣٥ و ٤٣٤٠ و ٤٣٤٥ و ٤٣٥٠ و ٤٣٥٥ و ٤٣٦٠ و ٤٣٦٥ و ٤٣٧٠ و ٤٣٧٥ و ٤٣٨٠ و ٤٣٨٥ و ٤٣٩٠ و ٤٣٩٥ و ٤٤٠٠ و ٤٤٠٥ و ٤٤١٠ و ٤٤١٥ و ٤٤٢٠ و ٤٤٢٥ و ٤٤٣٠ و ٤٤٣٥ و ٤٤٤٠ و ٤٤٤٥ و ٤٤٥٠ و ٤٤٥٥ و ٤٤٦٠ و ٤٤٦٥ و ٤٤٧٠ و ٤٤٧٥ و ٤٤٨٠ و ٤٤٨٥ و ٤٤٩٠ و ٤٤٩٥ و ٤٥٠٠ و ٤٥٠٥ و ٤٥١٠ و ٤٥١٥ و ٤٥٢٠ و ٤٥٢٥ و ٤٥٣٠ و ٤٥٣٥ و ٤٥٤٠ و ٤٥٤٥ و ٤٥٥٠ و ٤٥٥٥ و ٤٥٦٠ و ٤٥٦٥ و ٤٥٧٠ و ٤٥٧٥ و ٤٥٨٠ و ٤٥٨٥ و ٤٥٩٠ و ٤٥٩٥ و ٤٦٠٠ و ٤٦٠٥ و ٤٦١٠ و ٤٦١٥ و ٤٦٢٠ و ٤٦٢٥ و ٤٦٣٠ و ٤٦٣٥ و ٤٦٤٠ و ٤٦٤٥ و ٤٦٥٠ و ٤٦٥٥ و ٤٦٦٠ و ٤٦٦٥ و ٤٦٧٠ و ٤٦٧٥ و ٤٦٨٠ و ٤٦٨٥ و ٤٦٩٠ و ٤٦٩٥ و ٤٧٠٠ و ٤٧٠٥ و ٤٧١٠ و ٤٧١٥ و ٤٧٢٠ و ٤٧٢٥ و ٤٧٣٠ و ٤٧٣٥ و ٤٧٤٠ و ٤٧٤٥ و ٤٧٥٠ و ٤٧٥٥ و ٤٧٦٠ و ٤٧٦٥ و ٤٧٧٠ و ٤٧٧٥ و ٤٧٨٠ و ٤٧٨٥ و ٤٧٩٠ و ٤٧٩٥ و ٤٨٠٠ و ٤٨٠٥ و ٤٨١٠ و ٤٨١٥ و ٤٨٢٠ و ٤٨٢٥ و ٤٨٣٠ و ٤٨٣٥ و ٤٨٤٠ و ٤٨٤٥ و ٤٨٥٠ و ٤٨٥٥ و ٤٨٦٠ و ٤٨٦٥ و ٤٨٧٠ و ٤٨٧٥ و ٤٨٨٠ و ٤٨٨٥ و ٤٨٩٠ و ٤٨٩٥ و ٤٩٠٠ و ٤٩٠٥ و ٤٩١٠ و ٤٩١٥ و ٤٩٢٠ و ٤٩٢٥ و ٤٩٣٠ و ٤٩٣٥ و ٤٩٤٠ و ٤٩٤٥ و ٤٩٥٠ و ٤٩٥٥ و ٤٩٦٠ و ٤٩٦٥ و ٤٩٧٠ و ٤٩٧٥ و ٤٩٨٠ و ٤٩٨٥ و ٤٩٩٠ و ٤٩٩٥ و ٥٠٠٠ و ٥٠٠٥ و ٥٠١٠ و ٥٠١٥ و ٥٠٢٠ و ٥٠٢٥ و ٥٠٣٠ و ٥٠٣٥ و ٥٠٤٠ و ٥٠٤٥ و ٥٠٥٠ و ٥٠٥٥ و ٥٠٦٠ و ٥٠٦٥ و ٥٠٧٠ و ٥٠٧٥ و ٥٠٨٠ و ٥٠٨٥ و ٥٠٩٠ و ٥٠٩٥ و ٥١٠٠ و ٥١٠٥ و ٥١١٠ و ٥١١٥ و ٥١٢٠ و ٥١٢٥ و ٥١٣٠ و ٥١٣٥ و ٥١٤٠ و ٥١٤٥ و ٥١٥٠ و ٥١٥٥ و ٥١٦٠ و ٥١٦٥ و ٥١٧٠ و ٥١٧٥ و ٥١٨٠ و ٥١٨٥ و ٥١٩٠ و ٥١٩٥ و ٥٢٠٠ و ٥٢٠٥ و ٥٢١٠ و ٥٢١٥ و ٥٢٢٠ و ٥٢٢٥ و ٥٢٣٠ و ٥٢٣٥ و ٥٢٤٠ و ٥٢٤٥ و ٥٢٥٠ و ٥٢٥٥ و ٥٢٦٠ و ٥

٢٢ - يشمل قسم التسليف العقارى : مركزا رئيسيا بالقاهرة - فروقا في صوامع المديرية .

وتوكيلات في المراكز إذا دعت الحال .

ولاحظ أنه ليس المقصود بذلك إنشاء أقسام جديدة إذ أن موظفى بنك التسليف الزراعى الحاليين في تلك الجهات سيقومون بشركائهم من أعمال التسليف العقارى .

٢٣ - يجب على طالب السلفة أن يحصل من التوكيل على إسمارة خاصة مطبوعة يضع صيغتها المركز الرئيسى ويقوم طالب السلفة بملء البيانات المطلوبة بالاستفسار ثم يقدمها إلى التوكيل أو إلى الفرع مصحوبة بالشهادة العقارية اللازمة (وعليه هو أن يستخرج هذه الشهادات) ويدفع رسم المعايينة ويوضح في الاستفسار الغرض من طلب السلفة، وعلى نائب التوكيل التحقق أولا من استيفاء الأوراق ثم إحالتها إلى الفرع الموجود المديرية وعندئذ يبدأ وكيل الفرع في إجراء المعايينة بمعرفة المفتشين للمحققين بالفرع .

وفي حالة رفض طلب السلفة بدون إجراء معايينة ترد للطلاب رسوم المعايينة بعد خصم ٥٠ قرشا منها .

وبعد ذلك يحيل التوكيل الملف الخاص بطلب السلفة إلى المركز الرئيسى مشفوعا برأيه في الغرض من السلفة وفي قيمة الضامن وفي حالة الطلب . والمركز الرئيسى هو الذى يصدر الترخيص بالسلفة والذي يجب عليه النظر في نوع المقترضين وراجع مستندات الملكية والحقوق العينية ويقوم بتحرير العقد .

وعند تحضير عدد كاف من العقود يتفضل مندوب من قلم كتاب المحكة إلى الفرع الذى يجرى فيه توقيع تلك العقود ثم تقاد العقود إلى القاهرة حيث تسجل .

وتدفع قيمة السلفة بعد التسجيل إما في الفرع وإما في التوكيل وذلك بحسب رغبة الطالب .

وحسب رأى صاحب السعادة محمود شكرى باشا استغرق هذه الاجراءات مدة شهر ونصف أو شهرين .

٢٤ - تحسك حسابات فردية باسم كل مديرين في الفروع أما المركز الرئيسى فيمسك الحساب الاجمالى .

وتحضر الفروع كثروا ببيان الأقساط المطلوبة في كل قرية على حدة وذلك قبل موعد الاستحقاق بشهرين وترسل هذه الكشف إلى المديرية كما ترسل الحسابات الاجمالية بهذه الاستحقاقات إلى المركز الرئيسى بالقاهرة للراجعة .

وتسلم المديرية الكشف إلى المصارفة وهؤلاء يضمونها إلى ورد الأموال لكي تحصل مطلوبات قسم التسليف العقارى مع الأموال في وقت واحد .

ويعد الصراف الكشف إلى الفرع مينا عليها المبالغ التي دفعت والمبالغ التي لم تدفع ويرسل القرض إلى المركز الرئيسى نتيجة عملية التحصيل .

ويقيد الصراف المبالغ التي لم تدفع في مذكرة ويجزله في خلال شهرين قبول المبالغ التي تدفع إليه ، وعليه أن يخطر القرض يوميا بما يحصله .

وفي نهاية مدة الشهرين يقدم الصراف للفرع كشفا بالمعاملات لاختزان اجراءات نزع الملكية اللازمة .

٢٥ - تتخذ هذه الاجراءات بمعرفة المركز الرئيسى ويساعده فيها القروض والتوكيلات .

وتستكون معظم حالات نزع الملكية من اختصاص الحاكم الأهلية (ويشتر سعادة شكرى باشا النسبة من ٨٥٪ إلى ٩٠٪) .

واجراءات نزع الملكية أمام الحاكم الأهلية أسرع وأقل نفقة منها أمام الحاكم المختلطة (حسب بيان سعادة شكرى باشا يستغرق نزع الملكية في الأحوال العادية من ٥ إلى ٦ شهور ويتكلف اجنيته ٢٥٠ مليا مبلغ ١٢٠٠ جنيه) .

وسوف لا تتخذ اجراءات أمام الحاكم المختلطة إلا في الأحوال التي تشترك فيها مصلحة أجنبية وهى أحوال استثنائية على ما يظهر .

٢٦ - وضعت اللجنة جدولاً لتوزيع السلفيات عن كل مليون وهو كما يأتي :

عدد السلفيات	متوسط مقدار السلفة	مجموع السلفيات
١٥٤٣	٣٥٠	٥٤٠,٠٠٠
٤٠٠	٩٠٠	٣٦٠,٠٠٠
١٠٠	١,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
٢٠٤٣	—	١,٠٠٠,٠٠٠

٢٧ - وافقت اللجنة على تقديرات حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا فيما يخص رسوم المعايينة ومصرفات تحرير العقود ووافقت كذلك على الفئات التي اقترحها وهى :

رسوم المعايينة ١/٢ ٪ من مقدار السلفة المطلوبة بشرط ألا يقل الرزم عن جنيه واحد وألا يزيد على ٥ جنيته .

مصرفات تحرير العقود ١/١ ٪ من مقدار السلفة التي رخص بها بشرط ألا يقل ذلك من جنيه واحد وألا يزيد على ١٠ جنيته .

#### ٦ - تقديرات الميزانية

٢٨ - قدم حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا ضمن مذكرة المرفوعة إلى المجلس الاقتصادى مشروع ميزانيات السنوات الأربع الأولى . وكانت من نتيجة الأبحاث التي قامت بها اللجنة أن اقتضى الأمر إدخال بعض التعديلات في الحسابات التفصيلية على أنه لم يترتب على هذه التعديلات تغيير كبير في الأرقام التي سبق تقديمها .

٣٠ - على أساس هذه النتائج المعلقة اقترح حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا أن تخصص الحكومة القوائم الآتية :

حسب	حسب
في السنة الأولى ٢٠٢٥/٢٦ على ١ مليونى ٢٥٠,٠٠٠ يكون الباقي ٥٠,٠٠٠	
» الثانية ٢٠٢٥/٢٦ ١ ١/٢ » ٥٢,٥٠٠ » ٣,٠٠٠	
» الثالثة ٢٠٢٥/٢٦ ٢ » ٧٠,٠٠٠ » ١١,٠٠٠	
» الرابعة ٢٠٢٥/٢٦ ٢ ١/٢ » ٨٧,٥٠٠ » ١٤,٥٠٠	
» الخامسة ٢٠٢٥/٢٦ ٣ » ١٠٥,٠٠٠ » ٢٩,٠٠٠	

وابتداء من السنة الثانية يخصص كل ما يزيد من فائض الأرباح على القوائم المحسوبة بسعر ٣٠٪ بين الحكومة وبين قسم التسليف المقارى الذى يضيف حصته إلى حساب احتياطي خاص .

٣١ - وبالرغم من أن اللجنة قد وجهت عنايتها إلى اظهار النتائج المالية المنظورة لعملية التسليف المقارى إلا أنها لا تزال مترددة في اتخاذ التقديرات التى وضعتها أساسا لتحديد سعر الفائدة التى تدفع للحكومة .

ونظرا إلى أن النظام المسالى المقترح لمشروع التسليف المقارى ذو صبغة غير عادية فإن اللجنة ترى أنه قائمة بتقدير ذلك السعر لا توازى صعوباته فضلا عن أنه يتعدى البت فيما إذا كان من الممكن - وخصوصا في السنوات الأولى للمشروع - ضمان دفع هذه الفائدة للحكومة .

٣٢ - توجه إلى أن طرح في مقدمته تقرير مقدم من قبله حسب الحكومة قائمة معينة على المبالغ التى قدتها بل أن تكون لها حصة في صافي الإيرادات .

وإن فكرة تكوين احتياطي خاص لبك التسليف المقارى نظرا لماسيكون له من القائمة سواء في حالة حصول خسارة أو في حالة التنازل عن عمليات هذا القسم إلى هيئة ذات صبغة تجارية - هذه الفكرة قد حذرت اللجنة إلى أن تقترح :

أولا - أن يخص قسم التسليف المقارى ١٠ ٪ من الأرباح لوضعها في الاحتياطي قبل دفع أى أرباح للحكومة .

ثانيا - إذا كانت الأرباح الباقية بعد ذلك الاستقطاع تكفى لدفع أرباح للحكومة تزيد نسبها على ٤ ٪ من المبالغ المقدمة منها فإن كل زيادة على هذه ٤ ٪ قسم متناصفة بين الحكومة وقسم التسليف المقارى .

٣٣ - وطبقا لهذا النظام وعلى أساس تقديرات الميزانية التى وضعتها اللجنة تبلغ الحصة التى تخص قسم التسليف المقارى ما يأتى :

حسب	حسب
في السنة الأولى ... .. ٣,٠٠٠ بدلا من ٥٠,٠٠٠	
» الثانية ... .. ٥,٥٠٠ » ٣,٠٠٠	
» الثالثة ... .. ٨,١٠٠ » ١١,٠٠٠	
» الرابعة ... .. ١٠,٢٠٠ » ١٤,٥٠٠	
» الخامسة ... .. ١٣,٤٠٠ » ٢٩,٠٠٠	

وتصبح أهم التعديلات التى أدخلت إلى الأسباب الآتية :  
يخصن وضع رقم المكافأة التى ستخصص لمضو مجلس الادارة المنتخب إذا كان هذه المكافأة وضعت في المشروع بلا رقم أى للتذكاري وتترك اللجنة هذا الموضوع لتقدير الحكومة .

وكان من نتيجة اقتراح ضرورة زيادة اختصاصات وسلطة الوكيل ومراقب الحسابات دفع مرتبتها . كذلك رأت اللجنة ضرورة تعيين مراقبين لحساب قسم التسليف المقارى . وبلغ مقدار الزيادة المترتبة على ذلك في المصروفات ٩٦٠ جنيها .

وقد حذفت المكافأة المقترحة لوكيل بنك التسليف الزراعى وسكرتيره العام ومقدارها ٩٠٠ جنيها وأضيف المبلغ إلى الاحتياطي للاتجاه إليه عند الحاجة . فضلا عن ذلك فقد تبين لجنه ضرورة زيادة عدد موظفي قسم القضايا زيادة محسوسة وذلك لضمان الامراع في فحص الطلبات وتحرير العقود ( وقد وضعت عددهم ) .

ومقابل هذا فإن تخفيض مكافأة أعضاء مجلس الادارة وبعض تعديلات تفصيلية اقترحها حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا تتيج عنها أن تسوت هذه الزيادة بحيث انتهى الأمر بالجنه إلى أن وصلت إلى النتيجة التى اقترحها سعادته .

وقد أعدت اللجنة مشروع ميزانية للسنة الأولى وهو ملحق بهذا التقرير . ونظرا إلى مسألة الفرق في التفصيلات بين تقديرات اللجنة وتقديرات الواردة في مذكرة سعادة شكرى باشا لم تالجنة ما يدعو إلى إعطاء مشروع ميزانيات السنوات التالية ، وترى اللجنة أن المصروفات سوف تزداد بمعدل ١١٠٠٠ جنيها عن كل نصف مليون من المليونين الذين سيخصصان بعد ذلك لعمليات التسليف المقارى ، وعلاوة على أن تقدم فإن التقديرات تشمل مبالغ احتياطية يمكن استعمالها عند الحاجة لسد الزيادة غير المنظورة .

أما فيما يخص بالإيرادات فإنها قدرت كما لو كانت جميع المبالغ قد استثمرت في السليفات في أول السنة المالية مع أنه في الواقع سوف لا يكون هناك تطابق بين السنة المالية وبين الأوقات التى تستثمر فيها الأموال التى تقدمها الحكومة لعمليات التسليف المقارى وربما يرتب على ذلك عند بدء أعمال التسليف المقارى وقوع بعض فترات من شائنا أن تؤثر بعض التأثير في تقديرات الإيرادات .

٢٩ - ومع إيداء هذا التحفظ تورد اللجنة فيما يلى تقديراتها ويلاحظ أنها لا تختلف إلا اختلافا ضئيلا عن تقديرات حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا .

في السنة الأولى	في السنة الثانية	في السنة الثالثة	في السنة الرابعة	في السنة الخامسة
حسب	حسب	حسب	حسب	حسب
الإيرادات ... .. ٨١,٠٠٠	١١٧,٥٠٠	١٥٤,٠٠٠	١٨٦,٠٠٠	٢٢٩,٠٠٠
المصروفات ... .. ٥١,٠٠٠	٦٢,٠٠٠	٧٣,٠٠٠	٨٤,٠٠٠	٩٥,٠٠٠
زيادة الإيرادات - المصروفات ... .. ٣٠,٠٠٠	٥٥,٥٠٠	٨١,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠

## وتبلغ حصة الحكومة :

جنيه	جنيه
٢٥,٠٠٠	٣٧,٠٠٠
٥٢,٠٠٠	٤٩,٩٥٠
٧٠,٠٠٠	٧٢,٩٠٠
٨٧,٥٠١	٩١,٨٠٠
١٠٥,٠٠٠	١٢٠,٦٠٠

ولم تضع اللجنة هذه الجدول للأخذ بالأرقام الواردة فيها ( إذ قد سبق لها إبداء تحفظاتها في هذا الشأن ) ولكن للدلالة على أن اقتراحات اللجنة : خاصة بتوزيع الأرباح تصل إلى نتيجة مقاربة للنتيجة المقترحة في مذكرة حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا .

## ٧ - إجراءات خاصة

٣٣ - تشاطر اللجنة سعادة شكرى باشا اقتراحه الخاص بإعفاء الملكيات الصغيرة التي لا تتجاوز خمسة أفدنة ، والتي تعطى عليها سلفة لاتزيد على ٢٠٠ جنيه من رسوم التسجيل .

٣٤ - تبدي اللجنة رغبتها في أن يعاد النظر في حرية الشهادات العقارية بالمهاكم المختلطة المحددة الآن بمبلغ ٥ قروش عن كل شخص في السنة بشرط ألا يقل ما يدفع عن ٣٠ قرشا إذ أن هذه الترخية تحمل الملكيات الصغيرة الجزأة عبثا هجيلا .

٣٥ - كان في نية اللجنة أن تقترح تبسيط الإجراءات وتخفيض ترخية الرسوم فيما يخص بترع الملكية وخصوصا فيما يتعلق بإجراءات المهاكم المختلطة ولكنها علمت أن الإصلاحات المطلوبة تستلزم زمنا طويلا لايتفق وروية الحكومة في التسجيل بقدر الامكان في أعمال التسليف العقارى .

ونظرا إلى أن هذه المسائل تبحث في لجان أخرى وإلى أنها دقيقة للغاية وكثيرة التشعب فليس من الممكن بحثها في هذا المقام .

غير أن اللجنة تود أن تشير إلى ضرورة الاسراع في بحث هذه المسائل حتى يمكن قسم التسليف العقارى الاستفادة من الإصلاحات المنظورة عندما تضطره أعماله العادية إلى الشروع في إجراءات نزع الملكية .

## ٨ - عدم الجزع على الملكية الصغيرة

حددت الملكية الصغيرة فيما تقدم على أساس حد أعلى للساحة مع مراعاة الضريبة العقارية . ولكن هذا التصديد لايتضمن أن كل صغار الملاك يتفهمون من نظام التسليف العقارى المزمع إنجاده إذ أنه يقرر جعل الحد الأدنى للسليات ١٠٠ جنيه .

وهناك ملاحظتان على هذا الرقم :

الأولى - أنه مرضع لدرجة حرمان ذوى الملكية الصغيرة جدا من الاستفادة بنظام التسليف العقارى ( كما لكل فئتين أو مالكي ٣ أو ٤ أو ٥ أفدنة من الأطنان المتوسطة ) .

الثانية - إنه من وجهة أخرى منخفض بحيث إنه في بعض الأحوال يجعل مشروع التسليف العقارى يصطدم بمجاز قانون الخمسة الأفدنة .

وقد دعا ذلك اللجنة إلى أن توجه عناية خاصة لهذه المسألة المزبوجة فإذا نظر إلى الموضوع من وجهة حسن سير أعمال قسم التسليف العقارى فقط فإنه يمكن استصدار تشريع ينص على عدم تطبيق قانون الخمسة الأفدنة فيما يتعلق بالمسألة التي سنشأ .

ولكن لا يسع اللجنة سوى الإشارة إلى الموقف الدقيق الذى يعم عن هذا الحل .

وفي الواقع في الوقت الذى تبدي فيه الحكومة عطفها على الملكية الصغيرة متظل طائفة من ذوى الملكية الصغيرة جدا أو من مالكي الأطنان المتوسطة محرومين من الانتفاع بمزايا نظام التسليف العقارى الذى ساعدت الحكومة على إنجاده بل سيظلون محرومين من إمكان الحصول على أية سلفة .

ولم يفت اللجنة أن تشرح هؤلاء الملاك من قيد ذلك القانون سيولهم ثانيا في نفس المركز الذى يقال إن القانون وضع لاتنازهم منه . ولكن ليس لدى اللجنة من البيانات ما يكفي لتكوين رأى لها في هذا الموضوع المعقد والذى لا يدخل مباشرة ضمن حدود المهمة التى عهدت إليها .

•••

وافق المجلس الاقتصادى بجلسته المنعقدة في ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ على هذا التقرير إلا أنه رأى أن يكون الحد الأدنى للسليات ١٠٠ ، بجبايا بدلا من ١٠٠٠ جنيه حتى يمكن أن يتصفى من مزايا هذا النظام أرواب الملكية الزراعية الصغيرة هذا مع بقاء الحد الأعلى ٢٠٠٠ جنيه لكل ملكة .

ولم يفت المجلس أنه سيتربط على هذا التعديل بعض الزيادة في المعروفات المقررة في مشروع الميزانية الملحق بهذا التقرير ما

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٣٢

وزير المالية  
رئيس المجلس الأصاوي  
أحمد عيسى

## مشروع ميزانية السنة الأولى

## الإيرادات

جنيه	جنيه
٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
٧,٠٠٠	٧,٠٠٠
٨١,٠٠٠	٨١,٠٠٠

(١) تخطت التخططات الواردة في آخر الفترة (٢٨) من التقرير .

## (ج) المركز الرئيسي :

## ١ - وظائف الإدارة العامة

عدد	ب	ب
ب	ب	ب
١١٠٠	للتذكار	مكافأة عضو مجلس الإدارة المنتخب . ماهية وكيل القسم .
٢	قضايا	٣٠٠
٧٠٠	ماهية لمدير القضايا . ماهية لموظف قضائي له إلمام بالإجراءات الخاصة بالعمود والرمز وتحريرها .	٧٠٠
٧٢٠ = ٣٦٠ × ٢	موظفون فيون .	٩٠٠ = ٣٠٠ × ٣
٩٠٠ = ١٥٠ × ٦	كتبة .	٧٢٠ = ١٢٠ × ٦
٥٤٠ = ٩٠ × ٦	نساخون .	٢٠٠ = ١٠٠ × ٢
٣	المحفوظات	٢٠٠ = ١٠٠ × ٢
٤	الحسابات	٦٠٠
٣٦٠	ماهية مدير الحسابات .	٣٦٠
٦٠٠ = ٣٠٠ × ٢	رئيسا فرقة (قوماندا) أعمال التفتيش	٣٦٠ = ١٨٠ × ٢
٣٠٠ = ١٥٠ × ٢	كتبة .	٢٤٠ = ١٢٠ × ٢
١٨٠ = ٩٠ × ٢	٥ - التفتيش والتفتيش	٩٠٠
١٠٠٠ = ٥٠٠ × ٢	رئيس مفتشين ومفتشين .	١٠٠٠ = ٥٠٠ × ٢
٦٠٠ = ٣٠٠ × ٢	مفتشان بالمركز الرئيسي ولديريات المجاورة للقاهرة .	٦٠٠ = ٣٠٠ × ٢
٣٠٠ = ٣٠٠ × ٢	مهندسان تطبيق العمود على الطبيعة اذا كانت هناك اختلافات - وقوماندا أيضا بعمليات التفتيش عند عدم وجود عمل هندي لهم .	٣٠٠ = ٣٠٠ × ٢
٦	خدمة سايرة	٣٠٠ = ٣٠ × ١٠
١١٢٢٠	ساعة وفراشون .	

## مشروع ميزانية السنة الأولى

## المصرفات

## (أ) التوكيلات وعندنا الآن ستون توكيلا :

عدد	ب	ب
ب	ب	ب
٧٥ × ٦٠ = ٤٥٠٠	كتبة بالتوكيلات باعتبار كاتب واحد لكل توكيل .	٣٠٠٠ = ٥٠ × ٦٠
١٥٠ × ٩٠ = ١٣٥٠٠	مكافأة للوكلاء الوكلاء عن عملهم في هذا القسم ومصاريف بدل انتقال لم إعجاب المعائنات والاستعلامات .	٣٠٠٠ = ٥٠ × ٦٠
٢٥ × ٩٠ = ٢٢٥٠	حصة القسم في الاعياد وفي ثمن المياه والنور .	٣٠٠٠ = ٥٠ × ٦٠
١٥٠ × ٩٠ = ١٣٥٠٠	حصة القسم في اشتراكات التليفون ومكالمات تليفونية وأجور تلفرات وتحرير أمانات وأجور البريد ومصروفات ترقية .	١٥٠٠ = ٢٥ × ٦٠
١٥٠٠ = ٢٥ × ٦٠	حصة القسم في ثمن أدوات كتابية وماكينات ومطبوعات وأمانات .	
١٣٥٠٠		

## (ب) الفروع وعندنا الآن ثلاثة عشر :

عدد	ب	ب
ب	ب	ب
١٠٠ × ٣٤ = ٣٤٠٠	ماهية كتبة باعتبار ثلاثة لكل فرع (محاسبين وكشائين) .	١٥٦٠ = ١٢٠ × ١٣
٧٨٠ = ٦٠ × ١٣	مكافأة للوكلاء الوكلاء عن عملهم في هذا القسم .	٧٨٠ = ٦٠ × ١٣
٣٠٠ × ٨ = ٢٤٠٠	مشتون .	٣٩٠ = ٣٠ × ١٣
٣٩٠ = ٣٠ × ١٣	ماهية سعاة باعتبار ساع لكل فرع .	٣٩٠ = ٣٠ × ١٣
٣٩٠ = ٣٠ × ١٣	مصاريف ونقل انتقال للوكلاء وللمشتين وباقي الموظفين .	٧٨٠ = ٦٠ × ١٣
١٣٠٠ = ١٠٠ × ١٣	ما ينقص القسم في الاعياد وثمن المياه والنور .	١٣٠٠ = ١٠٠ × ١٣
١٥٦٠ = ١٢٠ × ١٣	اشتركاكات ومكالمات تليفونية وأجور تلفرات وأجرة نقل بريد وقهنية ومصروفات ترقية .	١٥٦٠ = ١٢٠ × ١٣
	ثمن أدوات كتابية ومطبوعات وماكينات ومطبوعات وأمانات وأجرة نشر .	

## (تابع) المركز الرئيسى :

## ٧ - مصروفات أخرى

عدد	جـ	جـ
	جـ	ما قبله
١١٢٣٠	٩٠٠	ما يخص هذا القسم من إيجار المركز الرئيسى
١٠٠	١٠٠	ما يخصه في ثمن المياه والنور .
٣٠٠	٣٠٠	ما يخصه في اشتراك التليفون ومكالمات تليفونية وأجر تفرغات ونقل بريد ومصروفات تربية .
١٠٠	١٠٠	مصاريف انتقال وبدل سفر .
١٥٠٠	١٥٠٠	ثمن أثاثات ومطبوعات وماكينات وأدوات كتابية وأجرة نشر ولبوسات
		٨ - مجلس الإدارة
١٠٠٠	١٠٠٠	بدل حضور الجلسات .
٣٦٠٠ = ٢٠٠ × ١٣	٣٦٠٠	مكافآت .

## ٩ - مراقبا الحسابات

٤٠٠	٤٠٠	مكافأة المراقبين .
		١٠ - عمولة تحصيل
٧٥٠	٧٥٠	للمصارف باعتبار نصف في المائة .

١٩٤٧٠ جملة مصروفات المركز الرئيسى .

١٣٥٠٠ جملة مصروفات التوكيلات .

١٤٧٧٠ جملة مصروفات الفروع .

٣٢٦٠ احتياطي .

٥١٠٠٠ المجموع .

مشروع ميزانية عن بنك مستقل<sup>(١)</sup>

## أولاً - المركز الرئيسى :

جـ	جـ	جـ
١٧٢٨	١٧٢٨	بدل حضور جلسات باعتبار أربع جلسات شهريا وأربعة جنيحات عن كل جلسة مثل بنك التسليف الزراعى المصرى وباعتبار أن عدد أعضاء المجلس تسعة فقط .

٣٠٠٠ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة باعتبار ٣٠٠ جنيه مصرى سنويا لكل عضو ( وهو ما يعطى للمعنى مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى المصرى الذى يبلغ عدد أعضائه ثلاثة عشر وهذا المبلغ أقل ما يعطى في البنوك المحلية وفى أسوأ السنوات) مع ملاحظة أن لو كان المجلس مكافأة مضاعفة أسوة بما هو موجود بنك التسليف الزراعى المصرى .

## (ب) مراقبة الحسابات :

٤٧٢٨

٤٠٠ أتعاب .

## (ج) الإدارة المركزية :

٣٠٠٠ مكافأة العضو المنتدب سنويا أسوة بمكافأة العضو المنتدب لبنك التسليف الزراعى المصرى .

١١٠٠ مرتب الوكيل ( وهو نفس الراتب الموجود بالمشروع الأول ) .

٤١٠٠

## (د) قسم الحسابات :

٣١١٠ مجموع رواتب الوظائف الموجودة بالمشروع الأول .

## (هـ) قسم القضايا :

٦٩٠٠ مجموع رواتب الوظائف الموجودة بالمشروع الأول .

## (و) سكرتيرية .

٦٠٠ مرتب رئيس السكرتيرية ويؤدى أيضا عمل

سكرتير مجلس الإدارة .

٤٢٠ مرتب مساعد ويؤدى عمل سكرتير المجلس في حالة غياب الأول .

٣٠٠ مرتب موظف للترجمة والتحرير .

١٨٠ مرتب سكرتير المدرر .

١٢٠ مرتب سكرتير وكيل المدرر .

٢٤٠ مرتب ٢ موظفين فئة ١٢٠ جنيها .

١٥٠ مرتب موظف للتوريدات والمطبوعات بصفة أمين .

٣٠٠ مرتب رئيس المحفوظات بما في ذلك حفظ المقود .

٢٠٠ مرتب ٢ موظفين لقم المحفوظات .

٢٠٠ مرتب ٢ موظفين لالة الكتبة :

٢٧١٠

نقل بملء .

٢١٩٤٨

(١) هذا المشروع أرسله حصرية صاحب الدولة . استاجل مدق بإشارة من المالية إلى حصرية صاحب البزة على المزالى بك صفته رئيسا لثة المالية لمجلس التراب بمناسبة بحث مشروع القانون لترخيص المراكمة في أحد مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيحات من الإحياطي العام لقد سلف ضمنية يمن حادى لذلك الأراضى الزراعية .



## (٢٤) المركز الرئيسى :

يب	جنبه	جنبه	ما قبله
٢١٩٤٨			
			(٣) قسم التفتيش والمعاينة :
١٨٨٠			مجموع رواتب الوظائف الموجودة بالمشروع الأول .
			(ح) خدم :
٩٦			مرتب عاملى تليفون .
٩٦			مرتب ٢ رئيس فراشين وسعاة .
٤٨			مرتب مطبخى للستتر .
٦٠٠			مرتب ٣٠ ساعيا وقراشا باعتبار ٣٠ جنبيا سنويا .
٨٤٠			
٧٥٠			(ط) عمولة للصيارف بواقع $\frac{1}{2}$ / كما هو مفرد بالمشروع الأول :
			(ى) مصاريف أخرى مختلفة :
١٥٠٠			أجر منزل للمركز الرئيسى .
٣٠٠			نور وياه
٤٠٠			اشتراكات التليفون عند رئيسية ولوحة ذات ١٥ عملة إضافية ومعدات تليفونية خارجية وتلفرات
١٥٠٠			مصاريف انتقالات وبدل سفر
١٠٠٠			عمل خزينة مسلحة للسندات
٣٠٠٠			أثاثات (مع العلم بأن بنك التسليف الزراعى صرف ثانيا يقرب من أربعة آلاف جنبه)
١٠٠٠			آلات كتابية وآلات حاسبة وتخزين حديدية للكتاب
١٥٠٠			مطبوعات وأدوات كتابية ودفاتر
٥٠٠			أجور نشر
١٠٠٠			أجرة نقل بريد وصرف حولات على مكاتب البريد كما هو أول اتفاق مع بنك التسليف الزراعى المصرى
٣٠٠			ملابس تقدم
٣٠٠			أدوات نظافة ومصاريف مختلفة
١٢٢٠٠			

## ثانيا الفروع :

يب	جنبه	جنبه	جنبه
٤٩٢٠			رواتب ١٣ وكلا منهم ٣ فية ٤٨٠ جنبيا و٤ فية ٤٢٠ جنبيا و٣ فية ٣٦٠ جنبيا و٤ فية ٣٠٠ جنبه .
٢٨٤٤			رواتب ١٣ كاتب أول منهم ٦ فية ٢٤٠ جنبيا و٤ فية ٢١٦ جنبيا و٣ فية ١٨٠ جنبيا .
٣٥٥٢			رواتب ١٧ كاتباً منهم ١٣ فية ١٤٤ جنبيا و٤ فية ١٢٠ جنبيا للراجحة ( أى زيادة كاتب لمديرية الغربية ) .
٢١٠٠			رواتب ٢٧ كاتباً منهم ١٣ فية ٨٤ جنبيا (أرشفيست) وعدد ١٤ فية ٧٢ جنبيا / كاتب على الآلة الكتابية ( أى زيادة كاتب لمديرية الغربية ) .
٥٤٠			رواتب ثلاثة موظفين مختصين بالكشف النظرى فى المحاكم المختلطة الثلاث باعتبار ١٨٠ ج . م سنويا لكل منهم .
٣٧٠٠			رواتب خمسة محققين ( كالمشروع الأول ) .
١٠٤٤			رواتب عدد ٤ ساعيا وقراشا باعتبار ثلاثة لكل فرع ماعدا الغربية فهنا أربعة باعتبار ١٤ ساعيا فية ٣٠ ج . م و ٢٦٠ فية ٣٢٤ ج . م
٣٩٠٠			مصاريف انتقال وبدل سفر للكولاة والمتمتعين وخلافهم باعتبار ٣٠٠ ج . م لكل فرع .
١٣٠٠			أجرة مكاتب ١٣ فرما بمجوسط ١٠٠ ج . م سنويا .
٧٨٠			مياه ونور باعتبار ستين جنبيا فى السنة لكل فرع .
١٣٠٠			اشتراكات فى التليفون ومعدات تليفونية خارجية وأجور تلفرات
٣٦٠٠			تأثيث ١٣ فرما من موبيليات وتخزين حديدية وآلات كتابية ودواليات صاج وخلافه باعتبار ٢٠٠ ج . م لكل فرع .
٧٨٠			ثمن أدوات كتابية ومطبوعات ومجلات ودفاتر باعتبار ٦٠ جنبيا لكل فرع .
٢٦٠			ملابس للسعاة باعتبار ٢٠ ج . م لكل فرع .
٣٠٠			...

## (ج) القروع :

ثالثا - صندوق الادخار :

ج	ج	ج
٢٤٢٢		

حصة البنك في صندوق الادخار باعبار  $\frac{1}{2} \times 7\%$  ( كالنتج في بنك التسليف الزراعى المصرى )  
وعلى مبلغ ٣٣٣٠٠ جنيه قهية المرتبات  
المبينة بهذا المشروع للوظفين ماعدا رئيس  
مجلس الادارة والوكيل والمعلمة السارية .

رابعا - الاحتياطى :

احتياطى للطوارئ ٣ % قريبا .

٢٠٤٠

٧١٠٠٠

يسكن ما يمكن أن يوفره بنك التسليف الزراعى المصرى في  
حالة إضافة القسم العقارى إليه في الأبواب الآتية :

ج	ج
---	---

قيمة الاشتراك في أجرة المركز الرئيسى .

٦٠٠

» نصف اشتراك في استهلاك المياه والنور .

٩٠

» » » في التليفون والمعدات

١٥٠

التلفونية .

من المقرر لمصاريف الانتقال وبدل السفر .

٢٠٠

من المقرر لمصاريف الانتقال وبدل السفر

٥٠٠

للوكلاء .

١٠٠٠

قيمة الاشتراك في أجور مكاتب القروع وجزء

٦٥٠

من ثمن النور والمياه .

قيمة نصف الاشتراك في التليفون والمعدات

٦٥٠

التلفونية والتلفراغات .

قيمة ما يمكن توفيره من زيادة رواتب الوكلاء

٧٨٠

في حالة ما إذا أعطيت لهم مكافآت نظير

قيامهم بأعمال القسم العقارى .

٢٥٨٠

قيمة جزء من مصاريف الانتقال وبدل السفر

٧٣٢

الخاصة بنواب التواكل .

قيمة الاشتراك في أجور مكاتب التواكل وجزء

١٢٢٥

من ثمن المياه والنور .

قيمة نصف الاشتراك في التليفون والمعدات

١٥٢٥

التلفونية والتلفراغات وخلافه .

قيمة ما يمكن توفيره من زيادة رواتب نواب

٧٥٠

التواكل في حالة ما إذا أعطيت لهم مكافآت

نظير قيامهم بأعمال القسم العقارى .

٢٥٨٠

قيمة جزء من مصاريف الانتقال وبدل السفر

٧٣٢

الخاصة بنواب التواكل .

١٢٢٥

قيمة نصف الاشتراك في التليفون والمعدات

١٥٢٥

التلفونية والتلفراغات وخلافه .

٧٥٠

قيمة ما يمكن توفيره من زيادة رواتب نواب

٧٥٠

التواكل في حالة ما إذا أعطيت لهم مكافآت

٧٥٠

نظير قيامهم بأعمال القسم العقارى .

٧٥٠

ومن اليسى أنه يتم الحكومة المصرية تخفيض المصاريف العمومية  
لبنك التسليف الزراعى المصرى .

هذا ، وفى نظام إضافة القسم العقارى إلى البنك الحالى جملة من أهمها :

أولا - السرعة في تأسيس البنك الجديد وقيامه بالعمل في أقرب وقت .

ثانيا - استعمال النظام الحالى المنتشر في جميع أنحاء البلاد والذي ما أمكن

الحصول عليه إلا بعد تسعة شهور من حياة البنك وبدل مجهود عظيم .

ثالثا - استعمال التواكل التابعة لبنك التسليف الزراعى المصرى ومعددها

٦١ توكيلا لتسهيل العمل والحصول على الاستعلامات والبيانات وتسهيلا

للمقرضين الذين يمكنهم الانتقال إلى بناه المراكوبلا من عواصم المديرات .

رابعا - في توحيد العمل فائقة كية لبنك التسليف الزراعى المصرى

الذى يمكنه أن يضمن تحصيل بعض السلف الممنوحة لمقرضيه بمصمها

من السلف العقارية التي تمنح إلى هؤلاء المقرضين .

كما أنه في ضم القسم العقارى إلى بنك التسليف الزراعى المصرى فإذنان

لا يستهان بها .

( الأولى ) إمكان تزوف حالة المقرضين الحقيقية وهو ما يصعب على القسم

العقارى لو أنشئ منفصلا وليس له إلا قروع في عواصم المديرات .

( والثانية ) أنه إذا أنشئ بنك التسليف العقارى مستقلا سيكون حثا

ناجا تلبية تامة للحكومة ، وبالتالي سيكون لها السيطرة على مجلس إدارته

وأعماله وهذا أمر غير مرغوب فيه في الأمور المالية لإلا لاؤتمن في هذه الحالة

نتائج تتحمل الأواء السياسية في أعمال البنك مع أنه أنشئ بأموال الأمة

وليكون ذا منفعة عامة للطبقة التي أنشئ من أجل مساعدتها .

## مجلس النواب

إبلاغ المرسوم بمشروع القانون السابق إلى مجلس النواب

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بالترخيص للحكومة في أخذ مبلغ

ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطى للعام لمقد سلف مضمونة برهن

عقارى لملك الأراضي الزراعية وقد صدر في أول مايو سنة ١٩٣٢ مرسوم

بتقديمه إلى البرلمان .

بناء عليه أشرف بأن أبلغ معاليكم صورة من ذلك المرسوم ومن المذكرة

التي رُفعت إلى مجلس الوزراء في هذا الشأن راجيا التكرم بمرضى الأمر على

البرلمان .

وتفضلوا معاليكم بقبول فاتى الاحترام

في ٢٩ أيار سنة ١٩٣٢

وزير المالية

احسانى صلي

٤٢٣٢

٧٨١٢

## مجلس النواب

### إحالة المرسوم بمشروع القانون إلى لجنة المالية

جلسة ٩ مايو سنة ١٩٣٢

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

( موافقة عامة ) .

## مجلس النواب

### تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون

( المقررة من قبل اللجنة المالية )

١٩٣٢ "أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٢ مشروع قانون بإعتراف الحكومة في أخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيئات من الإحتياطي العام لتفقد سلف مضمونة برهن عقاري للملاك الأراضي الزراعية .

وقد بحثت اللجنة الموضوع بمجلسات ١١ و ١٦ و ١٧ و ٢٢ و ٣٠ مايو و ٩ و ١٠ يونيو سنة ١٩٣٢

بدأت اللجنة بدراسة مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء ، وكذلك تقرير المجلس الاقتصادي . وبعد الدراسة الدقيقة تبين لها أن المشروع يحوي مفيد ، وأن البلاد كانت منطشة إليه لذا حينئذ الفكرة ورحبت بالمشروع ، ورأت أن تنقح ، يحق ، على الحكومة ملاحها بتقدمت إلى المجلس بطلب الموافقة عليه ، إذ أنه يحوي المكائت الصغيرة في هذا الوقت العصيب الذي اختل فيه الميزان الاقتصادي العالمي ، والذي يمكن أن يسمى بأنه الزمن الذي لم ترق فيه الأرضيات الحظيعة لظهور . من حيث انضمام الثقة وجس الناس لأموالهم من التداول ، حتى صار من المتعذر على أي مالم من علماء الاقتصاد إذا ما عهد إليه أن يصف هذه الحالة الاقتصادية الشاذة — أن يقول بوجود نظير لها فأننا نرى نزع الملكيات مستمرا ، وجلسات الميزان تفتح وتغلق ولا يتقدم راضع في الشراء ، وصارت الأعيان المطلوبة يبعها — تجل من جلسة إلى أخرى ولا تجد من يقبل على الشراء ، فالمصالح تنكسر فيها الأموال وتزيد وهي تمل من شبر إلى شبر تخفيض الفاتكة عن الودائع التي تدفع بها ، ومع ذلك لا يتقدم مودع لسحب ماله منها ليشترى بها أرضا زراعية .

ألم هذه الحالة المتطرفة الظاهر كان إذا ما الحكومة أن تنكسر حل لما يلحق هذه الكارثة ، فبدأت بمشروع إنهاء بنك التسليف العقاري للمكائت الصغيرة محافظة عليها من التضياع .

لذلك رجحت اللجنة بعمل الحكومة وتشكرها لقيامها به ، وتطلب منها المزيد من هذه المشروعات التي يمكن أن تخفف من ضائقة أصحاب المكائت حتى يقل عرض الأراضي الزراعية للبيع ، فيحصل التوازن وقبل أصحاب رؤوس الأموال المودعة في المصارف على سحب أموالهم ، واستثمارها وبذا تعود المياه إلى مجاريها ويحيد الحكومة ساعدت الكثير من المالكين الذين سيطلبون إليها شراء البنك العقاري بقيود وشروط تنفق مع الغاية التي قصدها الحكومة من القيام بهذا المشروع .

وقد تناقشت اللجنة طويلا في : هل من المصلحة أن يكون بنك التسليف العقاري إدارة مستقلة أو أن يعمل برأى المجلس الاقتصادي القاضي بعمل بنك التسليف العقاري تأيها بنك التسليف الزراعي اقتصادا في التفتا ؟ فيمد استعواضا لكل ماورد في المذكرة والتقرير رأت بإجماع الآراء أن الأنسب والأصلح أن يكون البنك العقاري الجديد إدارة مستقلة . لأن التسليف العقاري له نظم وأساليب تختلف في طبيعتها عن نظم وأساليب التسليف الزراعي ، ذلك لأن بنك التسليف الزراعي إن هو في الواقع إلا مؤسسة تعاونية . إنما لما كان نظام التعاون في مصر لم يعم سائر البلاد كان لابد لبنك التسليف الزراعي من أن يماثل أيضا الأفراد ، وأن يقوم بالأعمال التي كان يجب أن تقوم بها الجمعيات التعاونية .

لهذا ولغيره من الأسباب التي أبدعها حضرات الأعضاء ، ولا هل لإثباتها في التقرير ، رأت اللجنة أن تقرر جعل بنك التسليف العقاري إدارة مستقلة خصوصا أن بنك التسليف الزراعي شركة مساهمة اشتركت فيها الحكومة كما اشترك فيها البنوك الأخرى ، بينما البنك الجديد سينشأ بأموال الحكومة وحدها ، كما أن اللجنة رأت جعل السلف لغاية ١٢٠٠ جنيه كما هو مقدر في مشروع الحكومة ، ولكنها كانت ترضى في حذف القيد الذي جعل هذه السلف لا يتنفع بها إلا الملاك الذين لا تريد الضرائب التي يدفعونها على . ٥٠ جنيه سنويا . لأن البنوك العقارية الموجودة في مصر قدمت التسليف إلا البنوك العقارية التي يتشدد الآن ، ولا يأذن بقصد السلفيات الصغيرة .

ثم بحثت اللجنة مسألة القائمة ، ورأت أنه يجب تخفيضها إلى ٩٪ ، لأن أمان الحاصلات انخفض كثيرا ، ولذا يجب مساعدة الزارع الذين يقرضون بتخفيض سعر الفائدة ، حتى يمكنهم أن يقوموا بوفاء الأقساط بسهولة ، خصوصا أن معدل القسط في بنك إنجلترا ، الذي يعتبر الميزان المالي للفوائد ، قد خفض من ٩٪ إلى ٣ ٪ ٢ .

ولا تقصد الحكومة من إنشاء البنك العقاري الجديد الربح ، إنما مقصدها الأسمى هو معاونته الفلاح ومساعدته بأقراضه مبالغ فوائد مستقلة ، يمكنه من ترويض بعض الخسارة التي انتابته من جراء نزول أمان الحاصلات .

بعد ذلك كتبت اللجنة لبدولة وزير المالية تطلب منه أن يوفد مندوبا من قبله لتحصل منه في بعض البيانات اللازمة لتتوزع في بحث المشروع ، وفعلوا وافق اللجنة سلطة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية الذي باحث اللجنة وبحثته جلسة بأكملها ، وتقبلت منه ما أرادت الاستعلام عنه ، ثم وعدنا ببعض بيانات أخرى ٤ ، ووجدت لثالث جلسة ثالثة فيها حضرة دولة

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدق .....  
.....

## مجلس النواب

### المنافسة التي دارت حول مشروع القانون

حلة ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢

حضره صاحب الدولة ووزير المالية - إن مشروع إنشاء بنك التسليف

العقارى من أهم المشروعات التي قمتها الحكومة إلى المجلس في هذه الدورة . لأن الأزمة التي يمانها الفلاح الآن تحتم المبادرة إلى مساعدته وتخليصه من رقة الفوائد الباهظة التي يتقاضاها منه المرابون وليس غريبك التسليف العقارى من يستطيع تحرير الفلاح من هذه الرقة .

لذلك ، أيها السادة ، أشكر لجنة المالية بتفضلها بقبول المشروع وتفضلها بتوصية المجلس المحرق بالموافقة على الاعتناء المطلوب له .

ولم أقبل باسم الحكومة أن تكون موافقة المجلس منصبة على اعتماد مليون لجنه فقط . وستطلب في السنوات المقبلة زيادة الاعتمادات ، طبقا لما يقضى به تقدم هذا البنك في عمله كما نرجى إن شاء الله .

فإنى أرجو من حضرة المقرر أن يتفضل بموافقتي على أن عبارتي وردة بالترديد قد لا تؤيدان تماما الرض الذي توخته بلنه المالية منها :

فأولهما جاءت بالصفحة الأولى من التقرير ونصها "لحذا ولغيره من الأسباب التي أبداها حضرات الأعضاء ولا محل لأثباتها في التقرير ، رأت اللجنة أن تقرر جعل بنك التسليف العقارى إدارة مستقلة ... " وإلى أود ألا يكون لهذه العبارة معنى فيما تؤيده الفاظها . لأنه يكون بيذا عر الحقيقة أن ينسب لبنك التسليف الزراعى أنه لم يقم بأخص له من الأعمال حق القيام . والحكومة تتوزر أن هذا البنك كان أداة طيبة في معاوتة في الأزمة الطاحنة التي يمانها الفلاح المصرى .

والعبارة الثانية جاءت في الصفحة الثانية من التقرير ونصها " وقصدت بذلك أن تتصرف في بحر السنة التي سيدبر فيها بنك التسليف الزراعى هذه السلف العقارية هل هو سيقوم بذلك على الوجه الأكمل . . . " والتنبؤ بأن البنك قد لا يقوم بمعمله على الوجه الأكمل فيه من الظلم ومخالفة الواقع ما فيه - وأرجو أن يكون الغرض من هذا القول هو زيادة السعى إلى الكمال .

بعد هذه الملاحظات أقول لى أشكر لجنة أيها في النهاية ، بعد مناقشة أخذت منا وقتا طويلا ، قبلت ما عرضته على هيئتها من - أنه يحسن - الآن على الأقل - أن يبق عمل بنك التسليف العقارى متصلا بعمل بنك التسليف الزراعى .

وزير المالية الذى تعرف وجهة نظرا اللجنة ، فاعترض دولته شديد الاعتراض على جعل بنك التسليف العقارى إدارة مستقلة . لأن هذا يستدعى نفقات تزيد على الزبح يعود من التسليف ، ويعد بأن يثبت لجنة ميزانية لبنك التسليف العقارى باعتباره إدارة مستقلة ، كما أن دولته عارض أشد المعارضة في اقتراح اللجنة الخاص برفع التيد الذى يحدد من يتفق بهذا المشروع ، وأكد وجوب بقاء ضريبة ١٠ ٪ جنبها كحد أعلى لللاك الذين يقترضون من البنك المذكور ، وبين أن أصل الفكرة في إنشاء هذا البنك ما كانت إلا لحماية الملكات الصغيرة ، أما الذين يدفعون ضريبة تزيد على الخمسين جنبها فانهم يحدون بنوكا عقارية قبل إقرارهم ، ولما يثبت له اللجنة أن هناك صعوبة في الحصول على سلف عقارية في الوقت الحاضر وعد دولته بأنه سيسى لدى البنوك لتسهيل التسليف لأصحاب الملكات المتوسطة والكيرة .

وأخيرا أرسل دولته لجنة ميزانية لبنك عقارى مستقل ، قدرتها بالمصروفات اللازمة لم يبلغ ٧٠٠٠٠ ج . م ، فأت اللجنة أمام هذه الملاحظات ألا تشدد حتى لا يسقط المشروع ، والبدل في أشد الحاجة إليه ، وعدلت من رأيها ورأت أن تشير إلى المجلس بفتح اعتماد مليون جنبه ، وهو المبلغ المطلوب توظيفه في السنة الأولى . وقصدت بذلك أن تتصرف في بحواله التي سيدبر فيها بنك التسليف الزراعى هذه السلف العقارية هل هو سيقوم بذلك على الوجه الأكمل ، وبالسعة التي تتطلبها الحاجة إلى المال الآن ؟ وإلا فيمكن اللجنة في ضوء عمل البنك ، عند نظرت على الاعتناء المطلوب لسنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ أن تقر بقاء التسليف العقارى تابعاً لبنك التسليف الزراعى أو تشير على الحكومة بفصله عنه ، وكذا عدلت اللجنة من رأيها ، ووافقت الحكومة على بقاء الخط الذي يقصر على الاقتراض من البنك الجديد على الذين يدفعون ضرائب لا تزيد على ٥٠ ج . م فقط ، ولكنها أصرت على رأيها في وجوب جعل القائمة ٦ ٪ ، خصوصاً أن الميزانية المقدمة من بنك التسليف الزراعى يمكن أن تخفض بقدر ١٠٠٠٠ ج . م لأن فيها مبالغ يمكن إعاصها بسهولة مع عدم الإخلال بالمثل . مما يمكن منه إنقاص القائمة من ٧ ٪ إلى ٦ ٪ .  
والجنة تشرف برفع الأمر لمجلس النواب ، وقد أملت بهذا التقرير مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية إلى مجلس الوزراء ، وتقرير المجلس الاقتصادي وكذا الميزانية من الموضوعين بمصروفات بنك التسليف العقارى في حالة كونه منفصلاً أو متصلاً .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه و قد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يرخص للحكومة أن تأخذ من الاحتياطي العام مبلغ مليون جنبه لاستعماله بواسطة بنك التسليف الزراعى المصرى في عقد سلف للاك لأراضى الزراعية مضمونة برهن عقارى ، وذلك طبقا للشروط التي تتحدد في اتفاق يبرم بين الحكومة وبنك السليف الزراعى المصرى .

في التقرير فأننا لم نكتبها إلا للاشارة إلى ما ابدى في الجنتين بيانات . طوكنا على عتق من صحة هذه البيانات لاشتباها حقيقيا لأننا لا نبني إلا على الحق . ونحن فأنما نرفع صورتنا حاليا في هذا المجلس لنعرض الحق معها ملت مكانة من قومه إليه البتة ، إذا كثر في القصد مصلحة عامة .

أما عن البارة الثانية فيطبع لي دولة الرئيس أن أقول : إن اللجنة لم تقصد بها توجيه أي تشكك إلى أعمال بنك التسليف الزراعي ، إنما كان من رأي اللجنة أولا أن عمل هذا البنك يخلف في طبيعته من عمل بنك التسليف العقاري ، ولكن الحكومة قوت أن البنك الزراعي يمكنه أن يقوم بالتسليف العقاري على الوجه الأكمل ، فذكرت اللجنة في تقريرها العبارة التي أشار إليها دولة رئيس الوزراء بتوجيه عن أميتها أن يقوم البنك بهذا العمل على الوجه الأكمل .

بقيت مسألة الفائدة وهي ما أريد أن أوجه إليها نظر الحكومة ونظر المجلس .

يا حضرات النواب : حدث في السنوات الأخيرة اختلال في التوازن الاقتصادي ترتب عليه رخص سعر الانتاج رخصا لا يتفق مع سعر فاتكة القود — فكان أول عمل طلت إليه البنوك أن أهضمت سعر الفائدة ، وهذا ما حصل في إنجلترا وفرنسا والمانيا وغيرها من البلاد . وفي مصر أنزلت البنوك سعر الفائدة على الودائع إلى ١٪ لكي تضطر أصحاب الأموال إلى سحب أموالهم أو قبول هذه الفائدة المخفضة ، لأن البنوك أصبحت مكتظة بالأموال لاصدام الثقة في استثمارها وبذلك انحطت الفائدة انحطاطا كبيرا .

قال دولة رئيس مجلس الوزراء — بحق — إن الحكومة لا تبنّي أية فاتكة أوروب من وراء إنشاء البنك العقاري — إنما تبنّي اتخاذ الافلاح من الحقبة التي نزل إليها . وإلى أؤكد لدولة الرئيس أنها اللجنة كانت ترى بالإجماع في أول الأمر جعل الفائدة ٥٪ ولكنها أرادت ببذل أن توفى بين هذا الرأي ورأي الحكومة فأخترت سورا واسطاها ٦٪

يقول دولة رئيس الحكومة إن ميزانية البنك العقاري سترتك ربما قليلا للحكومة ، غير أن هذه الميزانية — ودولته يسلم ذلك أكثر من — هي ميزانية تقريبية ، وليس هناك ما يدل على أن الاعتدال المقدّر لحاسب صرفه .

حصة صاحب القولة وزير المالية — يجوز أن يصرف أكثر من الاعتدال .

المقرر — هذا جائز ، إنما الدلائل تنهي بأن الذي يصرف سيكون أقل من المقدّر ، ولست أريد الآن مناقشة هذه الميزانية ، إنما يمكنني أن أقول إنه يمكن تخفيض المبلغ المقدّر بما دون أن يتعارض هذا التخفيض مع قيام البنك بأعماله على الوجه الصحيح ، وعلى كل حال فإسافة الخلف قصيرة بين اللجنة وبين الحكومة :

يقول دولة الرئيس إن مبلغ مليون الجنيه لا يمكن توظيفه بتمامه في السنة الأولى — ولما كان الفرق بين فاتكة ٦٪ و ٧٪ المبلغ مليون جنيه في السنة هو عشرة آلاف جنيه — فأننا إذا أخذنا بنظرية دولته وفرضنا أنص المبلغ

وما علمت اللجنة قد أخذت بنظرنا هذه فلا عمل لذكر المناقشات التي دارت بيننا في شأنها . ولا ليان الموضوعات التي أثارها بمناسبة البحث في مسألة الحد الأقصى للتسليف ، لأننا واللجنة قد أصبحنا على اتفاق في هذه المسألة أيضا .

بقيت مسألة سعر الفائدة التي تطلب لجنة المالية أن تكون ٦٪ بدلا من ٧٪ . وهذا طلب تشكك فيه لأنه في مصلحة الفلاح ، وكل ما كان في مصلحة الفلاح لا يمكن إلا أن ينظر إليه بين العناية والاهتمام (تصديق) . على أي أود أن أوجه نظر حضراتكم إلى أنه إذا مع أن يجاهدنا الطلب في السنة المقبلة حين تعيل الحال ، فمن الصعب أن يقبل في السنة الحاضرة ذلك للأسباب الآتية :

قدما للجنة المالية ميزانية عن إدارة فرع بنك التسليف الزراعي يكون هو بنك التسليف العقاري . وقد حملت هذه الميزانية على واقع رأس مال قدره مليون جنيه . وتبين أن ٥٪ من فاتكة رأس المال متضيق في المصروفات ، فافا وتلف رأس المال بفاتكة ٦٪ كان الربح المتظر ١٪ فقط . وهذا ما كنا قبله مع الارتياح لأن المبالغ التي تخصصها الحكومة برضاكم لمساعدة المزارعين لا ترجو من ورثا ديجا ، ولو أن هذه المبالغ موزعة في البنوك بفاتكة أكثر من ١٪

إنما لا ينبغي على حضراتكم أنه لا يمكن تصديق أن مقدور بنك التسليف العقاري اقراض مبلغ مليون الجنيه في اليوم الأول من إنشاء البنك ولا بد من مضي شهر قبل أن تكامل طلبات الاقتراض ويبحث وتصرف القود .

على أنه لا بد من وقوع خسارة على الحكومة حتى إذا كانت الفائدة ٧٪ لأن مبلغ مليون الجنيه كما قلتم لا يوظف في اليوم الأول من وضعه تحت تصرف البنك .

لذلك أطلب من لجنة المالية أن توافق على إهائه الفائدة ٧٪ في السنة الأولى على الأقل . فافا ما تحسنت الأحوال ورأينا أن عمليات البنك آخذة في التقدم والنمو بحيث يمكن الحكومة الحصول على أي ربح — ولو كان ضئيلا — من توظيف قودها فيه ، عند ذلك يكون من المصلح تخفيض الفائدة إلى ٦٪ كما تطلب لجنة المالية .

هذا ما أطلبه من اللجنة ، فافا ما أجا بتي إليه شركتها ، وعلى كل حال فالرأي للجس .

هذا ما أردت أن أبينه للمجلس المؤرخ . وإلى استداد القرد على ما يوجه من الاعتراضات على وجهة نظر الحكومة في هذا الموضوع (تصديق) .

المقرر — يسمح لي دولة رئيس الحكومة أن أورد على ما جاء في كلامه خاصا بما ورد في تقرير اللجنة ، فأقول : إلى أحرف مما دار فيها من المناقشات الروح التي أملت حائين البارزين تقيا ينحصر في البارة الأولى أقول : إننا لم قصد بها التشكك في عمل بنك التسليف الزراعي ، إنما كان قد قدم إلى اللجنة اعتراضات وبيانات من هذا البنك رأت ألا تتبها في التقرير لأنها لا تنهت إلا ما تؤمن بصحة إيماننا وثيقا . فافا كما قد أوردنا هذه العبارة

الوقوف إلى الضريبة التي يدفعها عن الملك عند النظر في إمكان انتفاعه بهذا المشروع ؟

حضره صاحب الدولة وزير المالية — لا أستطيع الاجابة عن هذا السؤال ، لأن مجلس إدارة البنك الجديد هو المختص بالنظر في مثل هذا الشأن .

ومن الجائز أن يرى في هذا الحالة إمكان التسليف نظرا إلى أن هذا المستحق في الوقف لا يمكنه الاقتراض من البنوك العقارية ، وهو إذا فعل ذلك إنما يأخذ برأى المجلس الاقتصادي القاضي بأن للبنك الجديد أن يقرض حتى له المساحات الكبيرة في الجهات التي اعتادت البنوك العقارية ألا تقرض له أراضيها . ولكنني على كل حال أقرر أن هذه مسألة تفصيلية تختص بالبحث .

حضره النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجي — وهل المتظر أن يدرس البنك كل حالة على حدة ، أو هو يستخذ في مثل ذلك قاعدة عامة ؟

حضره صاحب الدولة وزير المالية — يدرس بالطبع كل حالة على حدة . حضره النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجي — تعرضت مكررة دولة وزير المالية إلى مجلس الوزراء — لتوزيع أربع قسم التسليف العقاري ، ولكن لاحظت أن لجنة المالية لم تعرض لشيء من هذا .

المقرر — لم تدخل اللجنة في تفصيلات ولم تذكر ذلك ، وهي كذلك — سواء أكانت تبحث ميزانية البنك الجديد أم لم تبحثها — لم نأنا أن نسير إلى ما رأه من المبالغة في تقدير بعض الأرقام ، بل تركت هذا للحكومة التي ستشرف على التنفيذ ، لأنها تعلم أن بحثها فاصرع قبول فتح الاعتماد أو رفضه ، ومن النظر في صلاحية المشروع أو عدم صلاحية .

حضره النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجي — ألا يصح أن تعرف رأي اللجنة في طريقة استخدام المال .

المقرر — لقد صرح دولة رئيس الوزراء بأن الحكومة إنما تقدم هذا المشروع ليرى المجلس فيه رأيها ، أيوافق عليه فيوافق على فتح الاعتماد ، أم ويرفضه .

حضره النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجي — ألا يمكن أن نعرف رأي الحكومة .

حضره صاحب الدولة وزير المالية — يمكن للاستئناس به فقط — لاعلى أن المشروع من الشؤون التي يلزم عرضها على المجلس ، فإن حضره النائب المحترم وهو يترك الحقوق والحدود في موضوعات البحث — يعلم أننا الآن نطلب فتح اعتماد ، وأن هذا الطلب لا يسمع بالدخول في تفصيلات هي من اختصاص مجلس إدارة البنك الجديد فضلا عن أن تكون من اختصاص السلطة التنفيذية .

حضره النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجي — من حق المجلس أن يقبل فتح الاعتماد أو يرفضه ، فيجب أن يكون من حقه أيضا السؤال عن طريقة استخدام المبلغ الذي يطلب منه فتح الاعتماد له .

سيوظف لمدة ٦ أشهر مثلا كان الفرق في هذه الحالة خمسة آلاف جنيه فقط . وأظن أن دولته — وهو على رأس حكومة تعمل لمصلحة الشعب وإعطاء الفلاح — لا يرضى بانقاص سعر الفائدة لإعطاء المثل الأعلى لمن ياملون البلاد ، وأنا وأنت أن التخصيص إلى ٦٪ سيفيدنا من وجهات أخرى يمررها دولة الرئيس .

لهذا أرجو بالنيابة عن اللجنة أن تقبل الحكومة جعل الفائدة ٦٪ ، وأرجو من المجلس الموافقة على هذا الرأي .

حضره صاحب الدولة وزير المالية — أنا لأملك أن أحل خزنة الدولة أية خسارة . وكل ما يمكن أن يطلب من الحكومة هو ألا ترجع من هذه العملية . أما أن يطلب منها أن تخسر فيها فهذا مالا يمكن أن تقبله الحكومة أو المجلس .

حضره النائب المحترم حسن حسني — أرجو أن يتفضل دولة رئيس الحكومة بإفادة عما إذا كان تخفيض سعر الفائدة من ٧٪ إلى ٦٪ يسبب خسارة للحكومة ؟

المقرر — إن ميزانية بنك التسليف العقاري كفقر تابع لبنك التسليف الزراعي — تبلغ ٥١ ألف جنيه ، لأن هذه الميزانية وضمت على أن يكون للبنك ستون فرما في البلاد ولكل منها ثلاثة من الكتبة ، ومن الممكن مثلا تخفيض عدد الفروع إلى أقل من ذلك وتخفيض عدد الكتبة إلى اثنين أو واحد لكل فرع .

ولسنا في صدد بحث هذه الميزانية أو تخفيضها ولكني أقول إنما تحصل التصان ولا تختمل الزيادة .

حضره صاحب الدولة وزير المالية — إذا أقرض مبلغ مليون جنيه كله فائدة ٦٪ كان ربحها ستين ألف جنيه في السنة ، فإذا أخذنا من هذا الربح مبلغ ٥١ ألف جنيه . لفغات البنك تبقى تسعة آلاف جنيه . ولكن الواقع أن مبلغ مليون جنيه لا يمكن إقراضه كله لزارعين في السنة الأولى وأقصى ما ينظر لإقراضه في تلك السنة هو ٧٠٠ ألف جنيه . وهذا التقدير أهد مما ذهب إليه حضره النائب المحترم المتلازى بك ، لأن الناس عطشى لهذا البنك وسيكون إقبالهم عليه شديدا . فإذا أقرضنا هذا المبلغ (٧٠٠ ألف جنيه) فائدة ٦٪ كان ربح الحكومة ٤٢ ألف جنيه مع أن المصروفات ستبلغ ٥١ ألف جنيه سواء أكان القرض مليون جنيه أم أقل . وإذا أقرضنا هذا المبلغ (٧٠٠ ألف جنيه) فائدة ٧٪ في السنة الأولى بلغ الربح ٤٩ ألف جنيه فتكون الخسارة بعد استئزال المصروفات مبلغ ٣٠٠٠ جنيه .

على أني أرجو أن يفهم أن مساعلة الفلاح يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع مصلحة الحكومة والخزينة ( تصفيق ) .

ولأنسوا حضراتكم أن البنك الزراعي القديم كان يقرض فائدة ٨٪ ، وأن البنك العقاري يقرض الآن فائدة ٨٪ .

حضره النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجي — هناك شخص له ملك خاص ، وهو أيضا مستحق في وقف ، فهل تضم الضريبة التي يدفعها عن

الرئيس — أرجو حضرة النائب المحترم أن يدخل في الموضوع رأساً  
اتصافاً في الوقت .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي — لقد رأيت لجنة المالية بحث ألا  
يكون قسم التسليف العقاري مشتركاً مع بنك التسليف الزراعي ، لأسباب  
أهمها أن إدارة هذا البنك شركة بيننا وبين الأجانب ، وبمقتضى هذه الشركة  
يصح له حق التصرف في شؤون ذلك القسم .

المقرر — الأغلبية في مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي هي للوطنيين  
حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي — أرى المال المخصص للتسليف  
العقاري هو مال الدولة ، وزيد به الاقتضاء فقط ، لا الكسب من ورائه .  
ويحسن قد تناقش الآن في مسألة الفوائد ، فلأن هذا القسم مستقل وحده  
يتبع الإدارة الحكومية رأساً ، لما كانت الفوائد موضع جدل ، لأن الحكومة  
التي يقول رئيسها إنها لا تريد ربها من هذا المال ، كان يمكنها أن ترفض  
الملاك بالفائدة التي تكفل مصروفات القسم وإدارته فقط .

ولكن الاشتراك بين القسم الجديد وبين بنك التسليف الزراعي يلزمنا  
أن نتنقد حتى في تقدير الفوائد .

ذلك كان الغرض الأول من فصل القسم عن البنك . وهناك سبب آخر  
هو أن نطاق أعمال بنك التسليف الزراعي قد اتسع اتساعاً قد يدفع به ،  
لأقول إلى الإحمال ، بل إلى التآثر والتباطؤ في تأدية مهمة القسم العقاري  
التي أنشئ من أجلها على الوجه الذي نرجوه .

الرئيس — يريد حضرة النائب المحترم أن يقول إن السبب سيكون تعيلاً  
على بنك التسليف الزراعي ؟

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي — هو ذلك .  
ولقد أجمع رأي اللجنة أولاً على وجوب الفصل وعلى أن يكون القسم  
الجديد بنكاً وحده لا إدارة مستقلة . حتى فرغنا حضرة صاحب الدولة وزير  
المالية في إحدى جلسات اللجنة — وحضرناكم تملون قوة إقناعه وتأيير  
بلاغته — فإذا بنا نوافق بالإجماع على اشتراكه مع بنك التسليف الزراعي .  
فأناشذكم بإحضرات النواب ألا تؤخذوا بقوة هذا الاقتراح وتأثير هذه  
البلاغة ، وأن تترشوا قبل البت في هذا الموضوع الخطير ، وأن تقرروا أخيراً  
أن يكون القسم الجديد مستقلاً بذاته .

المقرر — إن مآثله حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي لم يخطر ببالنا  
أصلاً ، إذ لو سلمنا بهذه النظرية الخطيئة لما كانت هناك حاجة إلى مجلس  
نواب ، ولما جازله أن يحاسب الوزارة ، ولحسناً على أنفسنا بأننا أمام  
اللباقة وفصاحة اللسان فنقد التقدير والتفكير .

لقد كان رائد اللجنة حين قامت المشادة بيننا وبين الحكومة ألا تضع  
الفائدة المرجوة من وراء هذا المشروع على الأمة ، إذ خشنا حين تمسكت  
الحكومة برأيها أن تضع الفائدة على نخبها الأمة ، فاتفقنا معها على أن يضع  
الاقتراح مبلغ مليون جنيه لخدمة واحدة ، ولا يجرم الفلاح من سرعة الاقتناع  
من جهة ، ومن جهة أخرى تكون قد سقفتنا غرض اللجنة على الوجه الصحيح .

ولقد قصصت بسؤال أن اللجنة لم تبحث طريقة توزيع الأرباح الناشئة  
من عمليات التسليف التي ستقوم بها قسم التسليف العقاري ، مع أن بحثها  
في هذا الأمر طريق إلى معرفة استخدام أرباح مبلغ مليون إيجني الذي  
إشترت على المجلس بفتح الاعتماد به .

المقرر — صحيح أن اللجنة لم تتناول هذا في تقريرها ولكن مستعد  
لإجابة حضرة النائب المحترم .

يسأل حضرة عن الفقرة التي جاءت في مذكرة دولة وزير المالية إلى  
مجلس الوزراء إنشاء الكلام على "توزيع أرباح قسم التسليف العقاري" وهي :  
"ولما كان من الضروري تكوين احتياطي خاص لقسم التسليف العقاري  
نظراً إلى الفائدة التي تعود من وجود هذا الاحتياطي . . . . ."  
فايد الزميل المحترم بأن هذا الاحتياطي باقٍ للحكومة لأن القسم الجديد  
ملكها وقائم عالمياً على أعمال آخر ، حيث إذا رأيت فصله عن بنك التسليف  
الزراعي عاد إليها هو ماله الاحتياطي .

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجي — هل تفهم أن الزيادة  
تخص مناصفة بين الحكومة وبين قسم التسليف العقاري ؟

المقرر — إذا كان الربح عشرة آلاف جنيه مثلاً — أخذت الحكومة  
نصفه وقسم النصف الآخر إلى احتياطي القسم ، وبما أن هذا القسم وما يتبعه  
من أساسه إلى فئة ملك للحكومة فإن كل ماله يعود إليها يوم تعلن بنك  
التسليف الزراعي بأنها فصلت القسم عنه .

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجي — ولا يأخذ بنك التسليف  
الزراعي شيئاً ؟

حضرة صاحب الدولة وزير المالية — بالطبع لا يأخذ أي شيء لأنه  
لا يوجد مالاً آخر للقسم غير الحكومة .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حامي عنام بك — قد جعل المشروع  
الضريبة أساساً للاقتناع بالتسليف ولكن هناك أحياناً كانت ضريبة وقت  
فرض الضريبة عليها . ففي اعتبار هذا الغرض القديم غبن على صاحبها ، لأن  
قيمتها قد تكون ارتفعت بعد ذلك كثيراً .

المقرر — لقد احتيط لهذا الأمر ، فاجيزت الحماية بواسطة خبراء وروكل  
اليهم تقرير قيمة الأراضي في حالتها الراهنة .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي — بإحضرات النواب المحترمين : إن  
من أجل ما قامت به الحكومة وقيمتها إلى البرلمان في دورته الماضية  
هذه الفكرة السامية التي ترى بحق أن اقازد ما يمكن اقتاده من ثروة البلاد  
فهي فكرة جديرة بأن نشكرها لها ، وبأن نسجل ثناءنا عليها . ولكنها رغم ذلك  
تحتاج بإحضرات النواب إلى تذيب وتعديل حتى تضمن العناية المرجوة  
منها ، وتحقق الغرض الذي نتوخاه جميعاً من ورائها .

إن حكومات العالم تقوم بالجمعية على رعاياها ، وتبدير الوسائل الحكمة  
لاصلاح أومورها . فهي لا تفر عن إمداد صاحب الحاجة بمعوتها ومالها  
وجهودها . وينبغي أن تكون الحكومات تسمى ...

وأما قول دولة الرئيس بأن فائدة ٦٪ أو ٧٪ تطبق بالبنك الخاص في أول عملية من عملياته فهو صحيح ، ولكن تكرار العمليات سيأتي بربح كبير ، وأرى أن التسليف العقاري يجب ألا يزيد فوائده على ٥٪ .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز تظلي بك - جاءه في شهر رجبنة المالية أن الفرار كان بالإجماع ، وحضرة النائب المحترم إبراهيم زكي من أعضاءها ، فهل من الجائز أن يأتي حضرة في المجلس فيطلب قرار اللجنة ! (حجة ومناقشة) .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - نعم يجوز . أضف إلى هذا أني لم أحضر الجلسة التي أخذ فيها الرأي .

حضرة النائب المحترم محمد فهم التبيي - لقد أُنشئت لنا فرصة سعيدة بتقديم هذا المشروع الجليل للجلس ، فقد كتب الله تعالى لمصر الناحضة أن تنشئ بنكاً عقاريًا كنت من أول الداعين إليه والمناوئين بأن تكون فكرة إنشائه أوسع نطاقاً مما هو مروض علينا في خطبة ألقيتها بطنطاً منذ ثمانية أشهر أمام دولة رئيس الوزراء .

والآن ، وقد تحقق هذا الرجا ، لايسنى إلا أن أقدم أعظم الشكر إلى دولة الرئيس وزرائه على تقديم هذا المشروع الجليل لأن الثروة المصرية أصبحت مستهدفة لخطر الاستئثار إلى الأيدي الأجنبية بسبب خلو البلاد من البنوك القوية .

لقد فكرنا وندابنا أن ينشأ هذا البنك مستقلاً في إدارته لأسياب رأيناها : منها أن بنك التسليف الزراعي يقتصر مهمته الفنية في إفراض المزارعين على محصولاتهم الفصلية ، وإفراض الشركات التعاونية تقوم على إصلاح الأراضي الزراعية . أما مهمة القسم العقاري فتختلف اختلافاً فنياً من وجهة التسليف ، فإنه يقرض لأجل طويلة ويقوم بعمليات رهن . كما أن هناك اختلافاً في الإدارة . فونظف بنك التسليف الزراعي يختلفون من الوجهة الإدارية والقضائية عن موظفي القسم العقاري . فليس من بين أولئك من يعرف الإجراءات القضائية التي تبحث من قيمة العقود وكيفية تحريرها - وحضراتكم كل علم بمشكلات المقود - وإلى إذا ما ذهبت إلى فكرة الاستغلال كلفتة العمالية لا للتشيت والتشتت .

ولقد اجتمعت اللجنة بإدى الرأي على الأخذ بهذه النظرية ، بلاء دولة وزير المالية وتناشيت مع اللجنة واصطلحت وإياه في نظرية دستورية حين قال دولته إن من حكمة أن تقبلوا الاعتماد أو ترفضوه ، ولكن ليس من حكمة أن تنصروا على فكرة استغلال البنك إلا بطريق رغبة تقسمونها إلى المجلس فرأينا أننا نسيح إزاء مشكلة دستورية ربما أدت إلى تعطيل مشروع يتعشش إليه الفلاح .

على أي أخالف حضرة زميل المحترم إبراهيم زكيها ذهب إليهم أن اللجنة تراجمت بالإجماع وانقضت نفسها أمام جميع دولة الرئيس . فان اللجنة لمعدل عن رأيا إلا من وجهة الاشكال المستوي كما أوضحت . أما من وجهة الفائدة فان البنوك العقارية تعرض بفائدة ٧٪ . وبما أن هذا البنك قد أُنشئ بمال الدولة وهو بنك الحكومة ...

وإذن ، فلا اللبابة ولا قوة الفصاحة هي التي أخذنا بها ، وإنما لا نقول تزن وتقدر ونحن لا يؤثر فيها مؤثرو ولا ننظر إلا لمصلحة البلد .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - تقول اللجنة في تقريرها " فيعد استعراضها لكل ما ورد في المذكرة والتقريرات بإجماع الآراء أن الأنسب والأصلح أن يكون البنك العقاري الجليل إدارة مستقلة لأن التسليف العقاري لا نظر وأساليب تختلف في طبيعتها عن نظم وأساليب التسليف الزراعي " ثم تقول اللجنة بعد ذلك " فافترض دونه شديد الاضراض في جعل بنك التسليف العقاري إدارة مستقلة ... الخ " وبعد هذا وافقت اللجنة على وجهة نظر الحكومة .

المقرر - لقد وافقت اللجنة للأسباب التي أوضحتها في تقريرها .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - هذا ما فهمته من التقرير .

الرئيس - إذا كان حضرة النائب المحترم يريد أن تكون إدارة القسم الجليل مستقلة فليبين لنا الأسباب التي يراها تدعو لذلك .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - سأبين ذلك ، فأولاً أن هذا المال مال قومي يجب أن يشاد به حمل قومي لا دخل للأجنبي فيه ، ولكن مال بنك التسليف الزراعي شركة بين الأجانب والوطنيين . وثانياً أن قوى المصالح تعطل مصالحهم بسبب كثرة الأعمال في بنك التسليف الزراعي .

والسبب الثالث يتعلق بمسألة الفوائد ، فلقد طلبنا في لجنة المالية من دولة وزير المالية تخفيض الفوائد إلى الحد الممكن وضربت لذلك مثلاً ببنك مصر عشرة أفدنة يريد أن يقترض عليها فيعطيه البنك مشرين جنبها على الفدان ( كما هو مقرر ) فيصبح المطلوب منه مائتي جنيه . وهذا الرجل ذرع دج أطبانه فقط فأقيم له سبعة قناطير ونصف قطار يسرع جنينين لقطار فصل من ذلك على ١٥ جنبها كما ذرع أربعة أفدنة قما تسع جنبها ١٦ أردبا بحساب أربعة أرباب للفدان الواحد فحصل منها على ١٦ جنبها ، أما ما زرعه من برسيم وأذرة ونفل وغير ذلك فهو غداء له ولبيته وماشيته . فليجوع إراد هذا الرجل ٣١ جنبها يتفق منها على السباد وفلاحة الأرض وتتلقى عشرة جنبها ويدفع عشرين جنبها للأموال الأميرية فيبقى له بعد ذلك جنبه واحد فقط .

حضرة صاحب الدلة وزير المالية - نعم أنه لا يدفع !

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - كيف يستطيع أن يدفع ٦٪ وحاله كما ترون ؟ فلأن الفائدة كانت قليلة كملحة أو أربعة في المائة ولكنه أن يقرر على نفسه من مؤونة يستطيع الدفع . أما الرجل لم يظ لكااله فصيره كصير الفلاح الذي أقرضته الحكومة ثم اضطرت - إزاء حاله - إلى تأجيل دينه خمس سنين بفائدة كانت ٥٪ لا أكثر فإذا كان ما تعهد إليه الحكومة من هذا العمل الجليل هو الإحباط والتخفيف عن كاهل الفلاح فأرجو دولة الرئيس أن يعينا بالألا تزيد الفائدة من ٥٪ حتى إذا تحسنت الحالة وأيسر الفلاح وداد الرزاق كان في مقدوره أن يدفع ٧٪ .



يعتبر عيّن أبا الفلاح أن يوفّقنا في جعل الفائدة ٦٪، لأنه إذا ما خسرت الحكومة خمسة آلاف أوستة آلاف من الجنيهات في السنة الأولى على اعتبار أن الفائدة ٦٪، فإن هذه الخسارة لا تذكر بجانب ما خسره الحكومات السابقة في شراء القطن التي بلغت خمسة أوستة ملايين من الجنيهات.

إن البنك لا تسيطر على الأموال المودعة فائدة أكثر من ١٪ أو ١.٥٪ في الوقت الحاضر وقد أصبحت الأموال مكسبة فيها.

فقدّر القائد بنسبة ٦٪ في الوقت الحاضر نسبة لا بأس بها يمكن أن تزداد إلى ٧٪ في المستقبل إذا ما تحسنت حالة الفلاح وارتفع ثمن محصولاته. أما ما أبداه دولة وزير المالية من ملاحظاته على تقرير اللجنة فيما يخص بنك التسليف الزراعي فألقى أوافق دولته حلياً. وأرجو لو أراح هذا البنك الفائدة ٥.٥. وأختم كلمتي بتقديم الشكر للحكومة لقيامها بهذا المشروع الجليل الذي سيكون سبباً في تخفيف الأزمة المالية الحالية.

حضره النائب المحترم فكري الصغير — لا شك أن الحكومة قدمت إلى الفلاح في هذا العام خدمات جليلة ما لا يحصى فقامت به من إنشاء بنك التسليف الزراعي وتأميل السلف الزراعية وتأجيل قضايا زرع الملكية، وأخيراً العمل على إنشاء البنك القاري.

جاء بمذكرة الحكومة أن مصاريف إنشاء بنك قاري مستقل ستبلغ ٧١٠٠٠ جنيه وإذا ضم إلى بنك التسليف الزراعي فستكون تكاليفه ٥١٠٠٠ جنيه. وقد مال دولة وزير المالية إلى نسبة المصاريف وقدرها ٥١٠٠٠ جنيه إلى رأس المال وقدره مليون جنيه تعادل ٥٪.

وبما أن لجنة المالية ترى أن تكون الفائدة ٦٪ فإن ما تزيده الحكومة سيكون ١٪. فكانت الحكومة ترى بذلك إلى خدمة الأمة مضحية بما يعود عليها من الربح المتظر.

جاء بالصفحة السادسة من تقرير اللجنة ضمن مذكرة الحكومة عن مشروع إنشاء البنك ما يلي :

“تتمتع الحكومة بتسيول مهمة بنك التسليف الزراعي وذلك بتكليف العمدة والصيارف ومصلحة المساحة مساعدة القسم الجدي وتكليف الصيارف بحصيل المبالغ المستحقة الدفع إلى بنك التسليف الزراعي“.

فيهم من هذا حضرات الزواب أن الحكومة لن تستفيد مادياً من البنك الجديد، إنما ستعود الفائدة كلها من موظفي بنك التسليف الزراعي. وكان المصاريف المقدرة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه أي ما يعادل ٥٪ من الفائدة ستصرف على الموظفين وما يتبع من استئجار الدور والآلات وبدل السفر والملاوات

وأرى أنه دامست الحكومة تعمل على راحة الفلاح وإعاقته من الأزمة المالية وأنها قصرت دمجها على ١٪ فيجب أن ترضى بالباقي من الفائدة وقدره ٥٪ الذي سيعود — كما أشرت — على الموظفين بأن يكون التسليف بواسطة العمدة والصيارف لا بواسطة موظفي البنك، فترجع بذلك الفائدة كلها إلى الأهالي مباشرة.

حضره صاحب الدولة وزير المالية — وهل تعرض البنك القاري الآن بفائدة ٧٪ ؟

حضره النائب المحترم محمد فهم النجدي — هناك بنك تعرض بفائدة ٨.٥٪ وإذا فرضنا جدلاً أن البنك القاري الأجنبية تعرض بفائدة ٨.٥٪ أو ٩.٥٪ — وهي التي تأتي بربح أموالها من بلادها وتجازف في توظيفها بهذه الفائدة — فيترك الحكومة أولى بأن يفرض بفائدة ٦٪ لأن المال مال الأمة والفرق بين القادحين قليل.

وإني أرى بالجلس الموقر أن يناقش في أمر خسارة ٢٠٠٠ جنيه لأن الفكرة هي فكرة مبدأ يجب السير عليه لأن الفلاح إذا ما وجد بنك الحكومة يفرضه بفائدة ٧٪ والبنوك الأخرى تفرضه بفائدة ٨٪ فانه يفضل تلك البنوك لما يعمده فيها من سهولة الإجراءات.

حضره صاحب الدولة وزير المالية — أرجو أن يصحح حضرة النائب المحترم عبارته لأننا قلنا — وهذا طاهر في التقرير وفي المستندات التي بين أيديكم — إن البنك القاري الأخرى لا تسيطر على قرض لصغار الملاك فكيف يمكنهم وإحالة هذه أن يتركوا بنك الحكومة ويذهبوا إلى غيره.

حضره النائب المحترم محمد فهم النجدي — إن ما أطلبه بل أرجوه من حضرة صاحب الدولة وزير المالية هو أن يوافق اللجنة على رأيها، خصوصاً إذا كانت الخسارة الناجمة عن الأخذ برأيها سيئة. هل أتى اعتقد أنه لن تكون هناك خسارة بل سيكون ربح، وبذلك يتحقق الفرض الذي كررنا حياتنا من أجله وهو إنشاء بنك قاري مصري.

حضره النائب المحترم عبد السلام وجب باشه — أبداً كلمتي بشكر حضرة صاحب الدولة وزير المالية الذي فكر في هذا المشروع الجليل الذي يرفع ضائقة صغار الملاك أو بعبارة أعم صغار المزارعين، فإني لن ألاحظ أرجو من حضراتكم ومن الحكومة أن تكون على احتياطي خاصة مسألة الضريبة فانه لا يصح أن يتنفع بهذا المشروع من يدفع ضريبة قدرها ٥٠ جنيهاً في حين لا يتنفع بها من يدفع ٥١ جنيهاً.

حضره صاحب الدولة وزير المالية — وماذا فعل ؟ لابد من التحديد.

حضره النائب المحترم عبد السلام وجب باشه — إن كان لابد من التحديد فأرجو أن تدخل في التحديد الزيادة من ١ إلى ١.٥٪ فوق الضريبة.

حضره صاحب الدولة وزير المالية — ولماذا لا تعرض في هذه الحالة من زادت نسبتها إلى ١.٥٪ ؟

حضره النائب المحترم عبد السلام وجب باشه — الذي أريد أنه انتفاع من يدفع ضريبة قدرها ٥٠ جنيهاً وحرمان من يدفع ٥١ جنيهاً بسبب هذه الزيادة الضئيلة مما يستحق النظر من دولة وزير المالية. وأرجو أن تكون هذه الرغبة على اعتبار عند الوصول للمشروع إلى دور التنفيذ.

أما المسألة الثانية فخاصة بالتقوائم والمبلغ الذي يطلب اعتاده إذا هو من أموال الدولة. وإني أرجو حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الذي

الرئيس — كيف يقوم العمد والصيارف بهذه الأعمال ، هل تسلمهم الحكومة المبالغ ؟

حضرة النائب المحترم فكري الصغير — قد كانت الحكومة تبغ الفلاح الباذرة والساد بمبالغ طائلة بواسطة رجال تفايش الزراعة وبمعاونة العمد والصيارف الذين كانوا يحررون الاستقارات ويقومون بتحصيل المبالغ ، وأرى أن يعطى مبلغ مليون الجنيه للديرات لتقوم بعملية التسليف (مضغ) أقصد أن تقوم المبلغ بعمليات التسليف مباشرة بواسطة رجالها ولديها أرقام المساحة بالديرات تستطيع أن تباشر تحقيق صحة الملك والوراثة وما إليها كما تقوم الآن بعمليات البيوع .

وكذلك أرى أن في جعل المائة ٦٪ إرهاقا للفلاح ، وفلا في مديرية فتا التي تبلغ خيرية الفدان فيها ٧٥ قرشا يمكن الفلاح أن يقتصر على الفساد الواحد ٢٢ جنيه ونصف جنيه فإذا قسم هذا المبلغ على عشر سنرات كان قسطه السنوي ٢٥ قرشا وبإضافة مبلغ ٩ قرشا إلى هذا المبلغ قيمة أموال الحكومة وضريبة مجلس المديرية ، وكذلك مبلغ ١٣٥ قرشا قيمة القائمة السنوية للبح المقترض — يصبح جميع ما يدفعه الفلاح سنويا عن الفدان الواحد مبلغ ٥٠٠ قرشا . فإذا فرض أن نأخذ الفدان في مثل هذا العام من أي نوع من الحبوب هو أربعة أرباب يستغل منها أرباب نظير مصارف الزراعة والقراري على ثلاثة أرباب لا يملو منها ٣٩٠ قرشا حسب السعر الحاضر فيكون عجز إيراد الفدان ٩٠ قرشا وهي خسارة على الفلاح من الصعب عليه أن يحميها .

الرئيس — يستدل من كلام حضرة النائب المحترم أنه غير موافق على المشروع ، فلماذا يتناول في كلامه التفاصيل الخاصة بالأرباح ؟  
حضرة النائب المحترم فكري الصغير — اني تناولت الأرباح بكلامى لأني أجدتها باهظة وأرى أن تكون ٢٪ .

حضرة النائب المحترم لطيف نخله — بنى حضرة صاحب الدولة وزير المالية اعتراضه — على مقرره بلة المالية من جعل الفائدة ٦٪ على أن ميزانية مصارف البنك الجديد مقدارها في السنة الأولى مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه — أن نسبة تلك المصاريف إلى رأس المال من السنة الأولى أيضا تعادل ٥٪ . وهل ذلك يكون الباقي من الأرباح ١٪ في حين أن ميزانية المصاريف ثابتة وأما رأس المال فقدره له الزيادة سنة بعد سنة حتى يصل إلى ثلاثة ملايين من الجنيئات .

وبهذا تصبح نسبة المصاريف الثابتة إلى رأس المال — متى وصل إلى نهايته — أقل كثيرا من ٥٪ . حيث تكون ٢٪ أو ١٪ . تقريبا .  
حضرة صاحب الدولة وزير المالية — من أجل ذلك وعشنا باننا سعيد الطرفي بمقدار مقدار الفائدة في السنين الآتية ، أما البيت فبمحدد قيمتها من الآن من أن تبقى ثابتة فأمر لا يمكن العمل به ، وفيه من المجازفة ما فيه ، إذ قد تأتي سنوات غنفا فيعجز المقترضون عن السداد وقد لا يستطيع البنك العقاري أن يحصل على ما يلزمه من الأموال فائقة ٦٪ . فيضطر إلى الحصول عليها بفائدة ٧٪ مما يسبب خسارته تقسوه حاله .

من ذلك ترون أنه لا يمكن ربط السنة الأولى بالسنين التي تليها فنصعد فائدة معينة تسرى على كل السنين .

حضرة النائب المحترم لطيف نخله — الذى أريد أن أقوله إن مصارف البنك إذا بلغت ٥٪ بالنسبة لرأس ماله في السنة الأولى فإن هذه النسبة ستقتصر تدريجيا وستكون ٣٪ حتى زاد رأس المال في السنة الثانية .

حضرة صاحب الدولة وزير المالية — هل يمكن أن نتنا من الآن بفتح هذا البنك ؟ وهل في الاستطاعة معرفة تقلبات سعر القطع وما ذا ستكون عليه الحالة المالية العالية ؟

حضرة النائب المحترم لطيف نخله — إن اعتراضى الاساسى ينصب على سعر الفائدة لأنه بعد استئاده ٥٪ من الأرباح لحساب المصاريف يبقى ١٪ . تقول الحكومة أنها كانت تقنع به لو أنه مقدر تحصيله ، لأن رأس مال البنك غير مقروض وتوظيفه في السنة الأولى ، وهل ذلك يصيب البنك خسارة بسبب تعطيل المبلغ الذى سبق في انتظار التوظيف .

وردى على ذلك أن مليون الجنيه هو الآن مؤلف وبيش وربما وسبق كذلك إلى أن يتقل توظيفه في السقيات المقارية ، فلا يمكن أن يقال إذن إن المبلغ الباقي في انتظار التوظيف في السقيات المقارية معطل بغير فائدة بل هو منتج لفائدة تزيد على ١٪ . التي قمت بها الحكومة ، وبذلك لا يكون فد ضاع عليها أى مبلغ من المال .

حضرة صاحب الدولة وزير المالية — إن الحكومة ستضع مليون الجنيه تحت تصرف البنك من الآن .

حضرة النائب المحترم لطيف نخله — هل البنك المقارى سيقبض هذا المبلغ من الآن ؟

حضرة صاحب الدولة وزير المالية — نعم سيقبضه البنك من الآن .  
حضرة النائب المحترم لطيف نخله — إن مبلغ ميون الجنيه سيوظف تدريجيا إلى أن يستهلك ، أما في البنك الذى سينشأ وإما فيما هو مؤلف فيه الآن .

أما اعتراض الحكومة بأنه سبق مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه بدون توظيف فأعتقد أنه إن سمح فلن يكون إلا لبضعة أشهر في حين أن السقيات ستعقد لمدة طويلة تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة .

هذا وإن البنوك المقارية — وعلى رأسها البنك المقارى — وهي بنوك تجارية كانت تخرض فائدة لا تزيد على ٦٪ . ومع ذلك فانها كانت توزع أرباحا على أصحاب الأسهم لا تقل عن ٤٪ أو ٥٪ . فلا يجوز للحكومة تنشئ هذا البنك لإحالة التلاميذ — غير ناظر إلى أى كسب — ألا تقتنع بفائدة قدرها ٦٪ في حين أن سعر القطع في البنوك قد انخفض إلى ٢٪ .

لذلك أرجو ألا تكون عملية الإقراض سببا في التمييز الذى يتهدد إلى سوء حالة الفلاح وهذا طبعا مالاقتصادنا أرى الحكومة لواقعة على رأى اللجنة .

أن يقايه انعطاط الفائدة ، وقد حدث هذا في أوروبا وأطعن قرام اليوم في التفرقات التجارية أن معدل القطع لنصوصي الذي يرف (Taux Privé) انعط اليوم مسبقا إلى ١٪ في لندن وأن الفائدة في بنك إنجلترا نزلت إلى ٢.٥٪. هذا فضلا عما يكتبه رجال المال ورجال الاقتصاد من أنه يجب إما إعلاء سعر الانتاج ليتوازن مع سعر الفائدة أو تخفيف سعر الفائدة ليتفق مع سعر الانتاج وإلا انحط نظام العالم المالي .

لقد دلل حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء البلية بأن البنك العقاري يقرض بفائدة ٨٪. فأرجو أن يسمح لي دولته أن أذكر السبب في ذلك - وقد يلذ لحضراتكم معرفته - إن البنك العقاري أسك من التسليف في مصر لأنه في مقاضاة مع حامل سندات أمام الحاكم فانه لم يلبونه بأن يدفع لهم الفائدة بسعر الذهب وهو من جانبه قد وضع أمواله في سندات الدين الموحد المصري والدين الخاز وسندات قفة السويس ، فإذا ما باع من سندات الموحد والخاز لتستطيع التسليف في مصر حتى أت يحكم عليه بأن يدفع لحامل سندات بالعملة الذهب ، لذلك ترويه يحتفظ بتلك السندات حتى إذا ما قضي عليه أن يدفع بالذهب كان له الأمل في أن يتقاضى من الموحد وقفة السويس بسعر الذهب. وقد دارت أخيرا عداوات طويلة بين حضرة صاحب الدولة استعمل صدق باغا وجناب مدير البنك العقاري انتهت بأن يقبل أن يقرض إذا ما دبرت له الحكومة المال فضلا أوجبت له الحكومة مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه أخضاها من البنك الأهلي بفائدة قدرها ٦٪. ولذلك يقرض البنك العقاري طالي السليقات بفائدة ٨٪. ليكسب قيمة معادير العمليات .

إن الحالة الحاضرة إنما هي حالة وقيية لا بد أن تنفجر قريباً ، وإذن فلا بد من أن تضرب الحكومة المثل الأعلى فيما يتعلق بالفائدة ، وفي رأي أن فائدة ٦٪ مع سعر الانتاج الحالي إنما يعتبرها قاشاً (تصفيق) .

إنني لم أتحدث عن الميزانية ولا من تهدريتها ولا أريد أن أتحدث عن ذلك، غير أن أقول إن هناك أوبيا يمكن أن يقتصد منها أكثر من عشرة آلاف جنيه ، ولو أراد دولة رئيس الوزراء أن أين هذا فاني على استعداد لذلك وجهة المجلس المقرر حكم في الموضوع . وهناك إيراد سيحصل عليه البنك وهو لم يوضع في تقدير الميزانية ، وهذا الإيراد يجب أن يستعمل من المصروفات ، إذن من المقرر أن البنك سيحصل ربما مقابل تحرير مرفود الزمن ، وربما آخر مقابل المداينة وتقدر هذه الرسوم بمبلغ ١١٠,٠٠٠ جنيه فإذا ما استرنا هذا المبلغ من مبلغ ٥١,٠٠٠ جنيه أصبح المصروف الفعل هو ٤٠,٠٠٠ جنيه على فرض أننا نعلم بالميزانية على وضعها الحالي وفيها مبلغ ١٥٠٠ جنيه خاص بالكمالات التليفونية .

لذلك فاني ما زلت على رأي من أن الميزانية يمكن أن تكون أكثر تواضعا من حالتها التي هي عليها دون أن تقلل النظام ، وقد قلت لحضراتكم إن فائدة ٦٪ تعتبر سحرا قاشاً بالنسبة لسعر الانتاج .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - أريد أن أنكم في قطعين الأولى خاصة بإضافة البنك الجديد إلى بنك التسليف الزراعي ، والثانية خاصة بالفائدة .

أما عن النقط الأولى فقد فهمت أن البائع للحكومة إلى إدماج البكين هو العمل على الاقتصاد في النفقات فقط .

قدرت الحكومة نفقات البنك المستقل بمبلغ ٧١,٠٠٠ جنيه والبنك المشترك بمبلغ ٥١,٠٠٠ جنيه فيكون الفرق ٢٠,٠٠٠ جنيه فقط، وهو مبلغ لا يقاس بجانب إنشاء بنك جديد مستقل مستوف للشروط بما يحويه من أقلام القضايا وما يوظف فيه من شيان مصريين .

إنني لا أعرف أن كان مبلغ ٧١,٠٠٠ جنيه خصصا لمصاريف البنك إذا كان رأس ماله مليون جنيه أو ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وفي اعتقادي أن الحكومة قدرت مبلغ ٧١,٠٠٠ جنيه على اعتبار أن البنك سيستغل برأس مال قدره ثلاثة ملايين من الجنيهات .

فبلغ ٧١,٠٠٠ جنيه ليس بكثير على مصاريف البنك المستقل ولا زوم لأن يدبج في بنك التسليف الزراعي لتوفير مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه فقط .

حضرة صاحب الدولة وزير المالية - أظن أن كلمة "فقط" بعد ذكر مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه غير مختلطة في هذا الوقت المعصيب .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - أرى أن المبلغ الذي تريد الحكومة توفيره لا يستحق كل هذه النية خصوصا إذا علمنا أن بنك التسليف الزراعي مرهق بالأعمال ولا يكاد يقوم بمجمله ولا يسد حاجات الأهال وطلبتها الكبيرة وهو الآن لا يؤدي أعماله بالسرعة المطلوبة، فالألم إذا أضيف إليه مبلغ مليون جنيه تشغله في السلفيات قد يزداد إلى ثلاثة ملايين في السنين المقبلة .

وما بالك إذا كان موظفوه غير اختصاصيين في الأعمال الجديدة ؟

وأما عن النقط الثانية الخاصة بالفائدة فأرى أن الأرباح التي كانت تتقاضاها البنوك العقارية وهي ٦٪ و ٧٪ كانت سببا في ضياع الملكيات التي اقترض عليها فلم ترهن ملكية في بنك عقاري وأمكن سداد أساطها من الأرباد بل كانت تقبى دائما ببعضها أوبيع جزء منها، وأرى أن ٦٪ فائدة باهظة مضيق للثروة العقارية ويحدد بنا أن ندقق فلا نرجع ونزيد تلك الماساة مع صغار الفلاحين إذ أننا نريد أن ننقذ الفلاح .

فلو فرض واقترض البنك بفائدة قدرها ٦٪ لربح من مليون الجنيه ٥٠,٠٠٠ جنيه وهذا مبلغ كبير يسد النفقات سواء أكان البنك مستقلا أم ملحقا ببنك التسليف الزراعي، وإذا زاد رأس المال إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات لكان إرادته السنوي ١٥٠,٠٠٠ جنيه وهذا مبلغ كاف لسد نفقات البنك مهما اتسعت أعماله وبقى له ربح يقدر بنحو ٢٪ أو ٣٪ .

المقرر - يا حضرات النواب المحترمين :

أريد أن أقول كلمة أخيرة قد تيسبن منها بليا أن إصرار اللجنة في تقدير الفائدة بـ ٦٪ إنما كان لأنها ترى أن انعطاط الانتاج إلى هذا الدرك لا بد

أن تلسوا في معاملاتها هذه الحالات ويمكنكم أن تحمروا أن ما تمطره لا يعود إليها كسلا .

ليست المسألة إذن مسألة مصاريف بنك وقائمة تسليف إذ لو كانت كذلك لكان الأمر . فاليك المقارى قد وظف تقوده في أوراق مصرية ببلغ اثني عشر مليوناً من الجنيهات : وظفها بسر الذهب فقلت الى سعر الورق فضاع عليه الفرق بين سعر الذهب والورق .

أخذ البنك من دائيه مبالغ عدة أذكر أنها وصلت الى تسعة ملايين من الجنيهات سندت (Obligations) وهذه المبالغ وظفها ورقا ولكنه يدفعها ذهباً . وهذه خسارة أخرى لم تكن في الحسابات . فهل مع هذا يستطيع الانسان أن يقدر تقديراً حاسماً بأنها ما يمكن أن تصل إليه نتيجة تصرف وأعمال بنك من البنوك التي تتعامل بالتسليف ؟

إن هذا غير ممكن .

إذن فالفرق في سعر القائمة وهو ١/١ ليس هو الذي يستوقف نظر المجلس إلى هذا الحد ويضيق وقته في تتيه وحسابه .

إنني أود أن أدرس في آتاكم أي أطعم وأثم تطعمون في أن يكون هذا البنك الوليد في مستقبل الأيام هو البنك المقارى يبقى (تصفيق) .

فإذا ما فرضتم منذ الآن ألا يسلف هذا البنك إلا بقائمة ١/١٠ ثم أردنا أن نسمى إلى توصيته وإلى أن تكون دائرة أعماله أوسع بكثير مما هي عليه الآن فهلا ترون أن هذا التصديق في سعر القائمة يكون عقيق في سبل تقدم هذا البنك الذي تأمل له المزيد من التقدم والاسراع . وهل إذا بدأ بالأسارة تنتظرون منا الالتفات إلى المولدين من المصريين ليفنوه برؤوس الأموال حتى يتوهموا ويرعرو ؟

هل يمكن الالتفات إلى المولدين لتغذيتهم إذا ما ظهر في نهاية السنة عند تقديم ميزانيته أنه بدأ أعماله بخسارة ؟

أظن أن حالة كهذه لا تشجع أحداً على استثمار أمواله في البنك بل يقال حينذاك إن إدارته أهدمت وإنها لم تحسن توجيهه نحو المصلحة .

هنا ما أشتاه من الوجهة المعنوية والمسألة كلها ترجع إلى فرق ١/١٠ في سعر القائمة وهي في نظري لا تستحق كل هذه المناقشة (تصفيق) .

الرئيس — قدم اقتراح من أحد عشر نائباً يطلب إغفال باب المناقشة ، فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

المقرر — زيد أن نعرف رأى حضرة صاحب الدولة وزير المالية في نسبة سعر القائمة .

حضرة صاحب الدولة وزير المالية — إن الحكومة لم تعرض على هيئة المجلس سعر القائمة وإنما تطلب الموافقة على اعتماد .

المقرر — حقيقة أن سعر القائمة غير مروض على المجلس ولكنه وارد بالذكر للقسم من الحكومة ، وقد تفتش المجلس في ذلك .

حضرة صاحب الدولة وزير المالية — يحسن أن ننظر إلى هذه المسألة بشئ من الهدوء ، خصوصاً وأمام حضراتكم وزارة برهنت على أن مصلحة الفلاح هي أول ما تنفي به ، فليست هي الوزارة التي تتنحرن مساعلة الفلاح إذا ما كان هناك فرق ١/١٠ زيادة أو نقصاً ولكن ... (تصفيق) .

لاصقلوا لأن هناك استداركا .... ولكن ليس الموضوع هو اقتصاد عشرة آلاف جنيه كما يقول حضرة النائب المحترم مقرو لجنة المالية بل المسألة مسألة مبدأ ، مسألة تصرف المال وتوظيفه .

يطلب على ظني أنك لا تجدون مصرفاً في الصام يقدر مقدار أرباحه على مدى الأيام لأربح المرحج في مسألة الفوائد يكون للملازمات كثيرة جداً : فهي ترجع إلى الحالة الاقتصادية العامة ، ترجع إلى الحالة النفسية والاجتماعية ترجع إلى الثقة ومدىها ، ترجع إلى وفرة المال وقته ، ترجع إلى حسن المال أو عدم حسبه . وإذا كان القطع قد نزل إلى المستوى الذي رأيتوه في هذه الأيام فما ذلك إلا لأن الثقة في توظيف الأموال قد انصدت ، إذ أصبح صاحب المال يفضل حسن تقوده في نزابة أحد المضارب ولو بقائمة ١/١٠ عن أن يوظفه في أي عمل تجاري أو صناعي ، وهذا هو السر في نقص سعر القطع في أوقافنا الحالية . أما سعر الاغراض فهو حال في كل مكان ، وذلك لانعدام الثقة المالية .

لقد صرت بنا أوقات كانت قائمة القطع فيها عالية ، كما صرت بنا أوقات كانت قائمة القطع فيها على العكس من ذلك ، ومنذ أشهر فلال كان سعر القطع ١/١٠ في بنك إنجلترا .

ذكر حضرة المقرر أننا إذا ما طلبنا بقائمة ١/١٠ مع ضعف الإنتاج وريخسه كان هذا غير منسجم مع ذلك ، لأن قيمة المحاصيل قد قصت قصاً فاحشاً . وأرجو ألا يفوت حضرة أن تقص قيمة المحاصيل بقاله قص قيمة النقد ، فإذا كانت حاصلاتها قد قصت أسعارها فإن نقدنا قد قص مستواه عما كان . ولا يمكن يا حضرات النواب أن نبنى حسابنا على حالة طارئة وهي الحالة التي يتجازها العالم الآن . نعم لا يمكن أن نبنى عليها تقدير قائمة يستمر العمل بها مدة عشر سنوات أو عشر عشرة سنة أو عشرين سنة نحن لا نعرف ما يجنيه القدر في هذا العهد الطويل جداً . نحن نحتاج الآن حالة استثنائية لا يمكن التماس عليها ، فكيف يمكن أن نبنى عليها ترتيباً منطقياً أو مبدأ مسلماً به ؟

يقول بعض حضرات النواب إن قائمة ١/١٠ فيها إرهاب الفلاح . ولكن هذا الفلاح الذي سطره بقائمة ١/١٠ في السنة الحالية — وأقول ذلك لأن كل ما ذكرته لا ينصب إلا على السنة التي نحن فيها — هو الذي سيأخذ المال من البنك المقارى بهذه القائمة ليضع منه ما اقتضه بقائمة ١/١٠٠ لأنه يقترض الجنيه الآن بقائمة خمسة قروش شهرياً وغضراتكم تعرفون ذلك .

ليست المسألة مسألة قائمة أو ١/١٠ أو في المال أو أن البنك يمتنع بحسين الفلاح من الجنيهات ويحصل ستين ألفاً . لأن هناك حالات كثيرة يضيق على المضارب فيها الكثير من مالها وهذا غير غريب عليكم وأمامكم المضارب يمكن

"لا يجوز أن يعرب الأعضاء عن رأيهم إلا بكلمة "نعم" أو "لا" دون بيان الأسباب".

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - أقول "نعم" وإنما أضيف أن إبداء الرأي بكلمة "نعم" معناه الموافقة على تقرير اللجنة كما قلت .

الرئيس - إذن ثبت لحضرة النائب المحترم كلمة "نعم".

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - نعم ولكني أطلب أن يثبت بجانب ذلك أن كلمة "نعم" تنصب على تقرير اللجنة .

الرئيس - رأيك معناه القبول تحت شرط وهو أقرب إلى الرضا منه إلى القبول ، وهذا عبر جائز قانونا .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - وضعت لجنة المالية تقريرها بفتح اعتماد بمبلغ مليون جنيه ويثبت فيه الأسباب ، وإني كقررتلك اللجنة أوافق بداية على التقرير وعلى الاعتماد .

الرئيس - إذن ثبت أنك موافق على الاعتماد .

والآن فليختص حضرات النواب المحترمين الذين امتنعوا عن إبداء رأيهم بذكر أسباب امتناعهم .

حضرة النائب المحترم محمد فهمي القبي - امتنعت عن إبداء رأي لأنني - مع تقديري لهذا المشروع الجليل - أجد الحكومة مضطربة بأن يكون سعر الفائقة ٧٪ من أن مصلحة الفلاح الصغير تنقض بأن يكون هذا السعر ٩٪ ، خصوصا أنني أعلم أن حضرة صاحب الدولة وزير المالية قد وافق شفويا

حضرة النائب المحترم رئيس لجنة المالية على أن يكون سعر الفائقة ٩٪ .  
حضرة صاحب الدولة وزير المالية - هذا غير صحيح ، والحقيقة أن حضرة النائب المحترم رئيس لجنة المالية هو الذي وافق على أن يكون سعر الفائقة ٧٪ من السنة الأولى ( تصديق ) .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - نعم أنا الذي وافقت حضرة صاحب الدولة وزير المالية على ذلك .

حضرة النائب المحترم محمد فهمي القبي - ذكرت سبب امتناعي وكنت أود أن يوافق المجلس على المشروع بالإجماع ولكني مع الأسف أرى أن نسبة ٧٪ لا تتفق والمصلحة العامة بل هي تتفق مع مصلحة البنوك الأخرى الموجودة بمصر .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الشافعي - إن مشروع البنك العقاري مهم جدا والأمانة تنظر إليه بين المطف وقد امتنعت عن إبداء الرأي نظرا لافضل باب المناقشة في هذا المشروع بسرعة لتتفق مع أهيمه .

حضرة صاحب الدولة وزير المالية - أجلس أن يقرر عدم الموافقة على اعتماد مليون جنيه إلا بشرط أن يكون سعر الفائقة ٦٪ ولكن هذا يعتبر رخصا للشرح .

المقرر - يرى دولة وزير المالية أن يقر المجلس اعتماد مليون جنيه أو لا يقره .

حضرة صاحب الدولة وزير المالية - إن الدستور يقضي بذلك .

الرئيس - ليتفضل حضرة المقرر بتلاوة مشروع القانون لأخذ الرأي عليه بالمادة بالاسم .

المقرر :

### " نحن نؤيد الأول ملك مصر "

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي صسه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يرخص للحكومة في أن تأخذ من الاحتياطي العام مبلغ مليون جنيه لاستعماله بواسطة بنك التسليف الزراعي المصري في عقد سلف للملاك الأراضي الزراعية مضمونة برهن عقاري ، وذلك طبقا للشروط التي تحدد في اتفاق يبرم بين الحكومة وبنك التسليف الزراعي المصري .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة ."

أخذ الرأي على هذا المشروع بالمادة بالاسم وعند مانودي على حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك لإبداء رأيه دارت مناقشة على الوجه الآتي :

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - إني أوافق على تقرير لجنة المالية وأعتبر أن هذا التقرير هو القائم وأن أخذ الرأي الآن يجب أن يكون منصبا عليه ، أما إذا عدل مما جاء به فاني غير موافق .

الرئيس - هل يوافق حضرة النائب المحترم على الاعتماد أولا يوافق عليه ؟

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - أوافق عليه بشرط أن يكون

تقرير اللجنة هو أساس الموافقة لأن هذا الاعتماد إنما وضع بناء على تقرير اللجنة التي عدلت المبلغ من ثلاثة ملايين من الجنيهات إلى مليون واحد .

الرئيس - هل يعتبر رأيك هذا رخصا أو امتناعا .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - لا هذا ولا ذاك ، وإني أعتبر أن الذين أبدوا رأيهم بالموافقة إنما وافقوا على تقرير اللجنة .

الرئيس - إن المروض الآن لأخذ الرأي عليه هو اعتماد مليون جنيه لاسم الفائقة .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب - (الكبير النائب) - تنص الفقرة الأولى من المادة ٨٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على ما يأتي :

## مجلس الشيوخ

### إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية

جلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢

تلى الكلب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

” حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ .

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢  
تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بالتخصيص لحكومة في أخذ مبلغ مليون  
من الجنيهات من الاحتياطي العام لتقيد سلف مضمونة برهن عقارى لملاك  
الأراضي الزراعية — ووافق عليه بالصيغة المراقبة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا دولتيك مشروع القانون — وتقرير لجنة  
المالية — وعرض الجلسة المذكورة — راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس  
الشيوخ .

وتفضلوا دولتيك بقبول عظيم الاحترام

٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى  
لجنة المالية ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

== ربحا ( ٧١ ) حضرة النائب المحترم ابراهيم الهلاك ( ٧٢ ) حضرة النائب المحترم  
لطيف نخله ( ٧٣ ) حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك ( ٧٤ ) حضرة النائب المحترم  
جورجى تاجوريك ( ٧٥ ) حضرة النائب المحترم ابراهيم الجاهد بدوى بك ( ٧٦ )  
حضرة النائب المحترم أحمد بك عوض الحريج ( ٧٨ ) حضرة النائب المحترم السيد مصطفى  
محمد عبد الرزيم الشريف ( ٧٨ ) حضرة النائب المحترم محمد حماده الشريف بك ( ٧٩ )  
حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الغال رضوان مرزوق الجبال ( ٨٠ ) حضرة النائب المحترم  
حسن محمد أحمد حسين ( ٨١ ) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد ابراهيم بك الله بربرى  
( ٨٢ ) حضرة النائب المحترم ابراهيم حسن عبد السيد ( ٨٣ ) حضرة النائب المحترم عمر أحمد  
حامد بك ( ٨٤ ) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد ابراهيم بك ( ٨٥ ) حضرة النائب المحترم  
مدنى حسن زين ( ٨٦ ) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهيم محمد حسن ابر كروهر .

وقد رفض الموافقة على مشروع القانون حضرات النواب المحترمين : على عبد الرزاق بك  
الذكور محمد صالح بك ، محمد منصور بدوى بك ، ابراهيم دسوقي أباطه ، فريد نجر الدين ، على  
على بسوى ، فكرى الصير .

واستمع عن إبادة الراى حضرات النواب المحترمين : عن محمد الجبى ، أحمد عبد الناضل ،  
ابراهيم زكى .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — استمعت عن إبادة راى نظرا لافصال  
باب المناقشة قبل أن يستوفى الموضوع بحثا ، ولأن هناك تناقضا بين قرار  
قبول المشروع وبين تقرير لجنة المالية ، فهى تصرع على أن يكون سعر الفائدة  
٦٪ / ٧ / والمشروع لم ينص على الفوائد .

الرئيس — أسفرت نتيجة أخذ الراى عن قبول المشروع بأغلبية ٨٦  
صوتا ضد ٧ أصوات وبامتناع ٣ عن حضرات النواب (١١) .

(١١) (١) حضرة النائب المحترم محمد عباس بك ، (٢) حضرة النائب المحترم محمد حسن ،  
(٣) حضرة النائب المحترم حسن حنى ، (٤) حضرة النائب المحترم محمود أسعد ،  
(٥) الدكتور عبد العزيز نطش بك ، (٦) حضرة النائب المحترم محمود الطوير بك ، (٧)  
حضرة النائب المحترم عبد الجليل جيبى بك ، (٨) حضرة النائب المحترم محمد عبد كريبه بك ،  
(٩) حضرة النائب المحترم عبد العزيز هدى بك ، (١٠) حضرة النائب المحترم مأمون اسمايل  
بك ، (١١) حضرة النائب المحترم اسمايل فهمى الشافعى بك ، (١٢) حضرة النائب المحترم  
محمد عزيز محمد أباطه ، (١٣) حضرة النائب المحترم سليمان اسمايل أباطه ، (١٤) حضرة  
النائب المحترم حسن السيد واك بك ، (١٥) حضرة النائب المحترم عبد الجيد محمود تافع ،  
(١٦) حضرة النائب المحترم السيد حبيب ، (١٧) حضرة النائب المحترم محمد لبيب فوره بك ،  
(١٨) حضرة النائب المحترم توفيق حسن المكالى ، (١٩) حضرة النائب المحترم ابراهيم  
البيسوى طالع بك ، (٢٠) حضرة صاحب المجال الدكتور محمد توفيق رفعت باشا ، (٢١)  
حضرة النائب المحترم ابراهيم مراد أبو سمدة ( ٢٢ ) حضرة نائب اعظم حسن أحد كديه ،  
( ٢٣ ) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ، ( ٢٤ ) حضرة النائب المحترم شاهين شاهين  
الجزيرى ، ( ٢٥ ) حضرة النائب المحترم السيد أحمد بسى بك ، ( ٢٦ ) حضرة النائب المحترم  
همزة السيد ابراهيم بك ، ( ٢٧ ) حضرة النائب المحترم عبد الغنى عبد السلام ، ( ٢٨ )  
النائب المحترم حافظ مصطفى الشبلى ، ( ٢٩ ) حضرة النائب المحترم مصطفى النورجى ، ( ٣٠ )  
حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بوى نصار ، ( ٣١ ) حضرة صاحب الدولة اسمايل مدنى  
باشا ، ( ٣٢ ) مدنى النائب المحترم محمد حماد باشا ، ( ٣٣ ) حضرة النائب المحترم الدكتور  
عبد الجيد سيد ، ( ٣٤ ) حضرة النائب المحترم محمود السيد ، ( ٣٥ ) حضرة النائب المحترم  
أحمد أبو الفتح ( ٣٦ ) مدنى النائب المحترم مبراهيم شاهين باشا ، ( ٣٧ ) حضرة النائب  
المحترم عبد الطيف طلى عام بك ، ( ٣٨ ) حضرة النائب المحترم على المرلوى بك ، ( ٣٩ )  
حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل بك ، ( ٤٠ ) حضرة النائب المحترم محمود مبرك الحيار ،  
( ٤١ ) حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك ، ( ٤٢ ) حضرة النائب المحترم شحات  
انكبا ، ( ٤٣ ) حضرة النائب المحترم الشيخ عيسى محمد منصور ، ( ٤٤ ) حضرة المحترم  
عبد الجيد البرادى بك ، ( ٤٥ ) حضرة نائب اعظم عبد السلام ربحا باشا ، ( ٤٦ ) حضرة  
النائب المحترم الشيخ عبد الرزيم على عبد الواسع أو اسمايل ، ( ٤٧ ) حضرة النائب المحترم  
حصارى الزم بك ، ( ٤٨ ) حضرة النائب المحترم مصطفى مدنى ، ( ٤٩ ) حضرة النائب  
المحترم الشيخ ابراهيم عبد الله الهلى ( ٥٠ ) حضرة نائب اعظم محمد ربحا بدوى ، ( ٥١ )  
حضرة النائب المحترم حسن احم بك ، ( ٥٢ ) حضرة النائب المحترم حسن محمد اسمايل ،  
( ٥٣ ) حضرة النائب المحترم محمد قطب عبد الله ، ( ٥٤ ) حضرة النائب المحترم محمد سليم سار ،  
( ٥٥ ) حضرة النائب المحترم أحمد والى الجبلى ، ( ٥٦ ) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد  
أبرزد ططاوى ( ٥٧ ) حضرة النائب المحترم عبد الفتى أحد مديك ، ( ٥٨ ) حضرة  
النائب المحترم خليل ابراهيم عبد الدال ، ( ٥٩ ) حضرة النائب المحترم كمالى محمد كروهر ،  
( ٦٠ ) حضرة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك ، ( ٦١ ) حضرة النائب المحترم مصطفى  
حافظ بك ، ( ٦٢ ) حضرة النائب المحترم عبد الباسم ، ( ٦٣ ) حضرة النائب المحترم عبد  
على ، ( ٦٤ ) حضرة النائب المحترم عبد الله القادرى ، ( ٦٥ ) حضرة النائب المحترم  
موضى ابراهيم جاد المولى بك ، ( ٦٦ ) حضرة النائب المحترم مصطفى سيدى الصركى ، ( ٦٧ )  
حضرة النائب المحترم محمد مصطفى عريك ( ٦٨ ) حضرة النائب المحترم الشيخ على عبد الناصر ،  
( ٦٩ ) مدنى النائب المحترم أحمد جاد الرب باشا ، ( ٧٠ ) حضرة النائب المحترم ليون جدى ==

## شروط السلفيات

وضعت الحكومة في مشروعها التحديد مقدار السلفيات شروطاً من مؤداها ألا تتجاوز السلفية عن فقدان الجيد تحسين جنيتها أو ستين في المائة من قيمة ما يساوية المقار أو ٣٠ مثلاً من قيمة الضريبة وهو احتياط حسن توافق اللجنة عليه .

### سعر الفائدة

ليس من شك في أن إفراش المالك الصغير بأكثر من ٧ في المائة يرفع عنه كابوس التوائد الفاحشة التي يفترض بها الآن . إنما الذي تلاحظه اللجنة هو أن الفرض الأساسي من إنشاء هذا البنك — وهو قائم على مالى الأمة — أن يراعى مصلحتها في هذه الظروف التي تزل فيها سعر الانتاج الزراعى حتى أصبح صافى الربح لا يذكر . ومن مصلحة الأمة ألا يزيد سعر الفائدة على ستة في المائة . واللجنة ترى أن تبدي هذه الرغبة إلى الحكومة — مع علم اللجنة بما دار من المناقشات مجلس النواب في صدد هذه المسألة — وترجو أن تتحقق هذه الرغبة إن عاجلاً أو آجلاً .

أما الشرط الجزائى لمن يتأخر في السداد فهو زيادة سعر الفائدة إلى ٩ في المائة تبدي اللجنة رغبته أن يكون سعر هذه الفائدة ثمانية في المائة على الأكثر .

### تقدير الإيرادات والمصروفات

لاحظت اللجنة أن في تقدير المصروفات بعض الزيادة عن احتياجات العمل بحصة التسم في اشتراكات تليفونيون خلاه فقد قدرت هذه الاشتراكات بمبلغ ٣٠٠٠ ج. م للتوكلات و ١٣٠٠ ج. م للفروع و ٣٠٠ ج. م للركز الرئيسى وبحصة التسم في اثانات ومطبوعات وأدوات كتابية وغيرها بمبلغ ١٨٠٠ ج. م للتوكلات و ١٥٦٠ ج. م للفروع و ١٥٠ ج. م للركز الرئيسى وبحصة القسم في إيجار المكاتب وغير ذلك — واللجنة مقتنعة تمام الاقتناع بأن هذه المصاريف إذا لوحظت بناية ودروى فيها ما يستحقه القسم بالدقة لانخفضت قيمتها إلى أقل من المبلغ المقدر بكثير . كما أن اللجنة لم تتعرض لبحث ميزانية البنك المستقل — ولو أنها تعتقد أيضاً أن بها زيادة كثيرة ظاهرة . وترجو أن توجه نظر الحكومة إلى ذلك .

أما توزيع الأرباح بين قسم التسليف المقارى والحكومة فتوافق اللجنة على ما جاء به مذكرة الحكومة خاصة به وهو أن ينضم قسم التسليف المقارى أولاً عشرة في المائة من صافى الأرباح لوضعها في الاحتياطى قبل دفع أى ربح للحكومة ، ويضع الباقي بمعدل ذلك كله للحكومة إذا كان لا يزيد على أربعة في المائة من المبالغ المقدرة منها .

أما إذا زاد هذا الباقي على الأربعة فإن الزيادة تهم متصفة بين الحكومة وقسم التسليف على أن تصاف حصة القسم إلى الاحتياطى الخاص به .

## مجلس الشيوخ

### تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون

( المقر حضرة الشيخ المحترم بخروب يابوى عليه بك ) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب بالتخصيص للحكومة في أخذ مبلغ مليون من الجنيهات من الاحتياطى العام لتقدم سلف مضمونة برهن عقارى لملاك الأراضى الزراعية .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع في ثلاث جلسات واطلعت على المذكرة المرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المذكور وعمل تقرير المجلس الاقتصادى عنه وشهد إحدى جلساتها حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية وأدلى بما طلب منه من البيانات وقد انضج لجنة ما يأتى :

تقدمت الحكومة إلى البرلمان بطلب الترخيص لها بأخذ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطى العام لهذا المشروع . ولما رأت لجنة المالية مجلس النواب ضرورة استقلال هذا المشروع وجعله بنكا منفصلا عن بنك التسليف الزراعى " وكان رأيا بالاجماع " . اقترض على هذا رأى حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة مبررا اعتراضه على كثرة التناقضات التى يستلزمها إنشاء البنك المستقل ، ولذلك عدلت تلك اللجنة عن رأيا ووافقت الحكومة على جعل إدارة هذا المشروع بواسطة بنك التسليف الزراعى ولكنها أهضمت الاعتماد من ثلاثة ملايين إلى مليون من الجنيهات وهو المبلغ المطلوب للسنة الأولى من إنشاء هذا المشروع .

وبما أنه مضى على التفكير في إنشاء هذا المشروع من جانب الأمة والحكومة عام ونصف عام وأغلب الملاك صغارهم ومتوسطى الحال منهم متعششون له ، فقرى اللجنة المبادرة بتنفيذه بالطريقة التى قررتها الحكومة ملاحظة في ذلك ظهور المشروع في الدور العملى للارتفاع منه ، والزمن كليل باظهار المزاي أو السيوب التى تنجم عن جعله قميا متصلا ببنك التسليف الزراعى .

ولجنة وطيد الأمل في أن يكون هذا المشروع نواة صالحة وأساسا مكيئا لبنك عقارى وطنى يرأس مال كبير تشترك فيه الحكومة والأمة مما يقوم باحتياجات أصحاب الممتلكات الكبيرة والصغيرة على السواء ، وعلى هذه الرغبة الأكيدة والإرادة الصادقة سيكون هذا البنك التابع أعظم كتيما من متبرعه الآن .

وقد أشارت مذكرة الحكومة وتقرير المجلس الاقتصادى إلى ضرورة جعل حسابات هذا القسم منفصلة تماما عن حساب عمليات بنك التسليف الزراعى حتى لا يتعدر استقلاله تماما عن هذا البنك في المستقبل .

**الرئيس** - - - - - إذن يتل مشروع القانون ليؤخذ عليه الرأي البناء بالامم .  
على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر  
فرع مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ؛ وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - - - - - يخصص لشهوة في أن تأخذ من الإحتياطي العام مبلغ مليون  
جنيه لاستئجاره بواسطة بنك السليف الزراعي المصري في عقد سلف الملاك  
الأراضي الزراعية مضمونة برهن عقاري ؛ وذلك طبقا للشروط التي تحدد  
في اتفاق يبرم بين الحكومة وبنك السليف الزراعي المصري .  
مادة ٢ - - - - - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
صدرت .....

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالتداه بالامم فكانت النتيجة كما يأتي :  
عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٦٥  
الأغلبية المطلقة ... .. ٣٣  
الموافقون ... .. ٩٧  
غير الموافقين ... .. ٣  
متمتع ١  
(٢)

**الرئيس** - - - - - لبيد حضرة الشيخ المحترم على فهمي بأشأ أسباب اعتناقه .

(١) إبراهيم وأنت بك ، إبراهيم وجيه بأشأ ، أبوزيد طهاري بك ، أحمد المناري بك ،  
أحمد خير القناري بأشأ ، أحمد زبيري بأشأ ، أحمد طه بك ، أحمد مرغان بأشأ ، الدكتور أحمد  
فهمي الزبيدي بك ، أحمد نجيب بمراده بك ، أمبارك بصرى بك ، الدكتور أحمد يوسف فهمي ،  
أمين حسين يوسف فهمي ، أمين عالي بأشأ ، يونس حسنا بأشأ ، جريس زياتري بأشأ ،  
حسن رشوان حسني بك ، حسن مصطفى بأشأ ، حسن علي جازي بك ، الشيخ حسين صالح  
خليفة ، حسين وأصف بأشأ ، الدكتور زكي غدار الجبزي ، أحمدى ، سلطان محمود جيسى بك ،  
سلطان مكيان أباظة بك ، شفيق محمد الله سلامة فهمي ، صالح علي أحمد ، الشيخ عبد الباقى طاهر  
بدوان ، عبد الحليم البيل بك ، عبد الحليم سليمان بأشأ ، عبد الرحمن رضا بأشأ ، عبد العزيز  
البيزوني بك ، عبد العزيز سيف النصر بك ، عبد الفتاح جيسى بأشأ ، عبد الكريم سعيد بك ،  
عبد الله سمكة بك ، اللواء عبد الحميد فردي بأشأ ، اللواء علي أحمد بأشأ ، علي أحمد الخفاري بك ،  
عبد البر الصر القناري ، عبد توفيق مينا بك ، اللواء محمد صادق جيسى بأشأ ، عبد مدني بأشأ ،  
الدكتور عبد طاهر بك ، عبد منعم يكن بك ، عبد فهمي بأشأ ، عبد فهمي الشاوي بأشأ ،  
عبد صبح بأشأ ، عبد منيل بأشأ ، عبد حبيب كوكي بك ، محمود أبو النصر بك ، محمود اسماعيل  
أباظة بك ، محمود كوكي بأشأ ، الدكتور محمود عبد الغراب بك ، اللواء محمود جوي بأشأ ،  
الدكتور مرسى محمود فهمي ، صفوى رشيد بك ، الدكتور سمحان صفوت بك ، الدكتور موسى  
فراد بأشأ ، صرناج بك ، يعقوب يادى عليه بك ، يوسف طهاري بأشأ ، جيسى  
إبراهيم بأشأ .

(٢) السيد عبد الحليم الكوكي ، الشيخ عبد الحميد سليم ، عبد محمد بك .

(٣) على فهمي بأشأ .

## عدم الحجز على الملكات الصغيرة

رأت الحكومة لأجل انتفاع أصحاب الملكات الصغيرة بالإقتراض من  
قسم السليف القاري اتخاذ إجراء تشريعي لوقف مقبول قانون خمسة  
الأذنة فيما يخص السلفيات التي يقرضها هذا القسم . فاعترض أحد حضرات  
أعضاء اللجنة على هذا الإجراء خوفا من ضياع الملكات الصغيرة على أربابها  
إذا سهل لهم الإقتراض وهم من الكثرة بكتان .

وترى اللجنة أن اتخاذ إجراء بإلغاء قانون خمسة الأذنة أو تعديله لم يكن  
عمل ينجها الآن بل أرباب البحث فيه إلى حين نظر ذلك التشريع وسواء  
تقرر تعديل قانون خمسة الأذنة أم لم يتقرر فلا تأثير لذلك على موضوع  
القانون المعروض الآن .

أما تخفيض رسوم الشهادات القارية فترى اللجنة بالإجماع ضرورة هذا  
التخفيض في المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية والشرعية .  
واللجنة تسجل على بنك السليف الزراعي تمهله بأعمال السلفيات في مدة  
لا تتجاوز الشهرين .

كما أنها تسجل الشكر للحكومة على قيامها بتنفيذ هذا المشروع الحيوي  
العظيم وترجو أن تدارم على تمهيد هذا البنك بمنابها ليكون مطرد التواء تقدم .  
وترى - - - - - نظرا لأن الحاجة لسرعة بدء البنك بعمليات السليف القاري  
ماسة - - - - - الموافقة على أن تكون العمليات قاصرة على من يملكون أكثر  
من خمسة أذنة رأيا بخلق قرار في صدد قانون خمسة الأذنة .

وتشرف اللجنة بأن تتقدم إلى هيئة المجلس الموقر بوجه إقرارها على  
ملاحظاتها العامة على المشروع وترى بإجماع المحاضرين الموافقة عليه بالصيغة  
التي أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس الموافقة عليه .

٣ يولي سنة ١٩٢٢

رئيس اللجنة  
يوسف طقاري

## مجلس الشيوخ

### موافقة المجلس على مشروع القانون

جلسة ٥ يولي سنة ١٩٢٢

**المقرر** - - - - - لقد وزع التقرير على حضراتكم وأطلعتم عليه طبا فهل  
تكتفون حضراتكم بذلك أو ترون تلاوته ؟

(أصوات : يكفى بذلك) .

**الرئيس** - - - - - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
(موافقة) .



مادة ١ - يرضى الحكومة في أن تأخذ من الاحتياطي العام مبلغ مليون جنيه لاستعماله بواسطة بنك التسليف الزراعى المصرى في عقد سلف الملاك الأراضى الزراعية مضمونه برهن عقارى ، وذلك طبقا للشروط التى تمسدد فى اتفاق يبرم بين الحكومة وبنك التسليف الزراعى المصرى .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بجنام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المفزء فى ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١ ( ٢١ إبريل سنة ١٩٣٢ )

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

**مقبرة الشيخ المنعم على فقهى باشا** - سبب امتناعى هو أن الحكومة أرادت بهذا الاعتماد خيرا بالأهالى كما أرادت بتأسيس بنك التسليف الزراعى الذى وكل إليه الإشراف على هذا العمل فأتت الأهالى . ولكن الأيدى التى تدبر هذا البنك لم تحقق أمل الأهالى ولا الأمل الذى كانت ترجوه الحكومة من إنشاء هذا البنك ولذلك امتنعت عن إبداء الرأى .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية ٦٢ صوتا ضد ثلاثة أصوات .

### القانون كما صدر

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢

بالترخيص للحكومة في أخذ مبلغ مليون من الجنيهات من الاحتياطي العام لمقصد سلف مضمونة برهن عقارى للملاك الأراضى الزراعية <sup>(١)</sup>

نحن قواد الأول ملك مصر

قرء مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

(١) نشر بالعدد ٦٥ من الوقائع المصرية الصادر فى ٢٥ إبريل سنة ١٩٣٢

تفتشرف وزارة المالية بمرض الأمر على مجلس الوزراء رجاء التفضل  
بإقراره وتوطئة لاستصدار المرسوم بمرض مشروع القانون المرافق لهذا على  
البرلمان ما

وزير المالية  
اسماعيل صدق

٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

## مجلس النواب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون السابق إلى مجلس النواب

حضرة صاحب المال رئيس مجلس النواب  
وافق مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ على مشروع  
قانون باستثناء القروض التي يقرضها بنك التسليف الزراعي المصري بموجب  
القانون رقم ١٩٣٢ لسنة ١٩٣٢ من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ و  
لسنة ١٩١٣ بدم جواز توقيع المجر على الأملاك الزراعية الصغيرة، وقد صدر  
به مرسوم في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ .

بناء عليه أشرف بأن أبلغ عاليكم برفقة كتابي هذا صورة من المرسوم  
ومن المذكرة الإيضاحية التي رفعت إلى مجلس الوزراء في هذا الشأن راجيا  
التكرم بمرض الأمر على البرلمان .  
وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

وزير المالية  
اسماعيل صدق

في ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢

## مجلس النواب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفائية

جلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى  
لجنة الحفائية ؟

( موافقة عامة ) .

## مجلس النواب

تقرير لجنة الحفائية عن مشروع القانون

المقرر حضرة النائب المحترم م عبد الرزاق بك

"أحال المجلس مشروع هذا القانون على لجنة الحفائية بجلسته ٢٧ يونيو  
سنة ١٩٣٢ فبحثته في جلساتها المتقدمة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢ وحضر اجتماعها  
حضرة صاحب البرقة محمود حسن بك المستشار الملكي لوزارة المالية مندوبا  
عن وزارة المالية .

(ب)

مرسوم

بمشروع قانون باستثناء القروض التي يقرضها بنك التسليف الزراعي  
المصري بموجب القانون رقم لسنة ١٩٣٢ من أحكام القانونين  
رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ و لسنة ١٩١٣ بدم جواز توقيع المجر على  
الأملاك الزراعية الصغيرة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .

مادة ١ - لا يجوز التمسك بدم جواز المجر المنصوص عليه في القانونين  
رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ عند تحصيل الديون الناشئة عن  
القروض المضمونة برهن عقارى التي يقرضها بنك التسليف الزراعي المصري  
من الأموال التي تقدمها له الحكومة بموجب القانون رقم لسنة ١٩٣٢  
مادة ٢ - على وزيرى المالية والحفائية كل منهما فيما يخصه تنفيذ  
هذا القانون .

صدر برامى القبة في ١٩ صفر سنة ١٣٥١ ( ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ )

فؤاد

بامر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحفائية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء  
على ماهر اسماعيل صدق اسماعيل صدق

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في المذكرة التي سبق أن رفعها وزارة المالية في ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢  
إلى مجلس الوزراء بشأن إعداد نظام لتسليف المقارى لفائدة صغار الملاك  
الزراعيين أن من مستلزمات ذلك النظام "أن تتخذ الحكومة الاجراءات  
التشريعية لوفى مفعول قانون عدم المجر على الملكية الصغيرة فيما يخص  
بالسلفيات التي يقرضها بنك التسليف المقارى" إذ أن بعض هذه السلفيات  
ستتمتع إلى زراع يملكون خمسة أفدنة أو أقل .

وقد قامت وزارة المالية باعداد مشروع قانون لاستثناء القروض التي  
يقرضها بنك التسليف الزراعي المصري بموجب القانون رقم لسنة ١٩٣٢  
من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ و لسنة ١٩١٣ بدم جواز توقيع  
المجر على الأملاك الزراعية الصغيرة، ووافقت على هذا المشروع الجمعية العمومية  
لمحكمة الاستئناف المختلطة في جلساتها المتقدمة في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك - بإحضرات النواب المحترمين : ذكرت المادة الأولى بصراحة أن المقصود هو بنك التسليف الزراعى المصرى مع أن هذا البنك يقرض قروضا مضمونة بمجاصيل زراعية ، وليس من عمله أن يقرض على أعيان عقارية . فأرجو أن أعرف : هل هذا النص يشمل بنك التسليف القارى ؟

حضرة صاحب العزة محمود حسن بك ( مندوب وزارة المالية ) - لا يوجد بنك يسمى بنك التسليف القارى ، إنما هناك بنك التسليف الزراعى المصرى الذى تعرفونه ، وكل ما فى الأمر أن الحكومة قوضت هذا البنك بقتضى قانون سبق عرضه على حضراتكم ، فى أن يقرض صغار الملاك قروضا مضمونة يرهون عقارية بالبنية عن الحكومة ومن أموال الدولة . وهذا واضح من نص المادة الأولى وضوحا لا شبهة فيه .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك - سبق أن حضرت طينا مذكرات ، ومشروع قانون ، وميزانية خاصة لمصناتها ونقاشناها فى هذا المجلس وفى الجلبان المختصة . وقد فهمنا منها أنه يراد إنشاء بنك عقارى خاص برأس مال قدره ثلاثة ملايين من الجنيهات لا قراض صغار الملاك .

حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المالية - أظن أن القول فى هذا الشأن هو قول الحكومة ، والحكومة تمان أنه لا يوجد بنك تسليف عقارى ، وكل ما فى الأمر أن الحكومة تقرض صغار الملاك بواسطة بنك التسليف الزراعى قروضا مضمونة يرهون عقارية ، أى أن هذا البنك يقرض من أموال الدولة بالبنية عن الحكومة .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك - إذن يفهم من ذلك أن المسألة اتفقت وجهة أخرى غير الوجهة التى كنا قد تناقشنا فيها .

حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المالية - لسا الآن فى صدد القانون الماضى .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك - أرجو الرجوع إلى قرارات المجلس وحاضر اللجنة والأوراق المتعلقة بهذا الموضوع ، لتبين حقيقة المسألة ونظم : هل هناك مشروع بنك عقارى يقرض من أموال الدولة قروضا عقارية ؟

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - إن الحقيقة فى هذه المسألة تتفق مع مقاله حضرة مندوب الحكومة تماما .

عندما عرضت المسألة على لجنة المالية تناقشت هذه اللجنة فى : هل الحكومة تمهد إلى بنك التسليف الزراعى بعملية القروض العقارية أو يمهّد بهذا العمل إلى إدارة مستقلة ؟ وكانت الحكومة قد رأت بناء على نصيحة المجلس الاقتصادى أن تأخذ بإحدى الأول ، وهو أن يمهّد إلى بنك التسليف الزراعى بأن يقوم بالبنية عنها بإقراض الزراع بمبالغ معينة فى حدود معينة

وقد تبين للجنة أن الضرورة تقضى بإصدار هذا التشريع حفظا لحقوق بنك التسليف الزراعى المصرى فى حالة التسليف للزراع الذين يملكون نسبة أفدنة أو أقل .

وقد وافقت الجمعية العمومية لمحنة الاستئناف اغتلتطة على المشروع .

لهذه الأسباب ولما ورد فى المذكرة الإيضاحية وافقت اللجنة بإجماع الآراء على مشروع هذا القانون ، وهى تتشرف بعرضه على المجلس الموقر للواقعة عليه .

### مشروع قانون

باستثناء القروض التى يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى بموجب القانون رقم لسنة ١٩٣٣ من أحكام القوانين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع الجيز على الأملاك الزراعية الصغيرة

### نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز التسك بعدم جواز الجيز المنصوص عليه فى القوانين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ ، عند تحصيل الديون الناشئة عن القروض المضمونة برهن عقارى التى يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى من الأموال التى تقدمها له الحكومة بموجب القانون رقم لسنة ١٩٣٣

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحفانية كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأنت يشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ."

### مجلس النواب

### المناقشة التى دارت حول مشروع القانون

جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك - هل المقصود بهذا القانون قروض بنك التسليف الزراعى أم بنك التسليف القارى ؟

المقرر - المقصود هو قروض بنك التسليف القارى . وهذا ما يفهم من نص العبارة الآتية التى وردت بالمادة الأولى " ... عند تحصيل الديون الناشئة عن القروض المضمونة برهن عقارى ... " .

لمعارض ذلك على اللجنة كان رأيها في أول الأمر أن تتولى هذه المسألة إدارة مستقلة ؟ فلما تفاهت اللجنة مع الحكومة في هذه النقطة انتهى الأمر بأن وافقت اللجنة على أن يقوم بهذا العمل بنك التسليف الزراعى بالنابة عن الحكومة ، ولكن اللجنة طلبت من الحكومة ألا تتعاقد طويلا مع هذا البنك ، وأن يقتصر في أول الأمر على اعتبار مليون جنيه ( وهو المقرر إقراضه في السنة الأولى ) حتى إذا قام البنك بهذه العملية على الوجه الأكمل في السنة الأولى استقر على القيام بها ، وإلا عهد بهذه العملية إلى إدارة مستقلة عند طلب الاعتناء الثاني . فإذ وقع أن الشرح الذى أعدها حضرة مندوب الحكومة يطابق الحقيقة كل المطابقة ، وليس هناك لبس في المشروع بمد هذا البيان .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبيعي - في الواقع أن المشروع الذى سبق أن عرض علينا لم يكن مشروع بنك عقارى بمعنى الكلمة ، إنما الذى فهمناه أنه عهد إلى بنك التسليف الزراعى بإنشاء فرع التسليف العقارى . فأرجو أن يبين لنا حضرة صاحب الغزة مندوب وزارة المالية : هل المشروع المروض علينا الآن يسرى على عمليات بنك التسليف الزراعى أو على عمليات فرع التسليف العقارى وحده ؟

حضرة صاحب الغزة مندوب وزارة المالية - لا شأن لهذا القانون ببنك التسليف الزراعى فيما يتعلق بعملياته التى يقوم بها بمقتضى نظمته وأحكامه . الرئيس - فليت شرع القانون لأخذ رأى عليه .

فل مشروع القانون وهذا نصه :

**نحن قواد الأول ملك مصر**

قر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - لا يجوز التمسك بعدم جواز المجر المخصوص عليه في القانونين رقم ٣ لسنة ١٩١٢ و رقم ٤ لسنة ١٩١٣ عند تحصيل الديون الناشئة عن القروض المضمونة برهن عقارى التى يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى من الأموال التى تقدمها له الحكومة بموجب القانون رقم لسنة ١٩٢٢

مادة ٢ - على وزيرى المالية والخزانة كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - أخذ رأى على المشروع للمناداة بالإسم فأسقرت النتيجة عن قبوله بأجمل ٧٨ صوتاً (١)

حضرة النائب المحترم محمد البدر سليم ، ( ٩ )  
 حضرة النائب المحترم عبد العزيز عطية بك ، ( ١٠ )  
 حضرة النائب المحترم مأمون اسماعيل بك ، ( ١١ )  
 حضرة النائب المحترم عبد الحامد ، ( ١٢ )  
 حضرة النائب المحترم اسماعيل فهمى التتالى بك ، ( ١٣ )  
 حضرة النائب المحترم محمد منصور فكريك ، ( ١٤ )  
 حضرة النائب المحترم ابراهيم صدوق باشا ، ( ١٥ )  
 حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بدختر ، ( ١٦ )  
 حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، ( ١٧ )  
 حضرة النائب المحترم عبد المجيد محمود تاطم ، ( ١٨ )  
 حضرة النائب المحترم عبد ابراهيم طلال ، ( ١٩ )  
 حضرة النائب المحترم السيد حبيب ، ( ٢٠ )  
 حضرة النائب المحترم جليل فوريك ، ( ٢١ )  
 حضرة النائب المحترم مصطفى فودة ، ( ٢٢ )  
 حضرة النائب المحترم توفيق حسن المكاري ، ( ٢٣ )  
 حضرة النائب المحترم ابراهيم البسيولى مطاوع بك ، ( ٢٤ )  
 حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ، ( ٢٥ )  
 حضرة النائب المحترم الحاج جبه الرحمن فخرى حسن ، ( ٢٦ )  
 حضرة صاحب السعادة ابراهيم فهمى كرم باشا ، ( ٢٧ )  
 حضرة النائب المحترم جبه الحيد عمر بك ، ( ٢٨ )  
 حضرة النائب المحترم محمود السيد أبو حسين بك ، ( ٢٩ )  
 حضرة النائب المحترم جبه المم وملاين بك ، ( ٣٠ )  
 حضرة النائب المحترم أمين اللوانى ، ( ٣١ )  
 حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بيوى نصار ، ( ٣٢ )  
 صاحب الغزة اسماعيل صدق باشا ، ( ٣٣ )  
 حضرة النائب المحترم بد فهم القبيعي ، ( ٣٤ )  
 حضرة النائب المحترم الشيخ عبد ابراهيم التتالى ، ( ٣٥ )  
 سادة النائب المحترم جملاد باشا ، ( ٣٦ )  
 حضرة النائب المحترم ابي كوكب عبد الحيد سيد ، ( ٣٧ )  
 حضرة النائب المحترم عبد القليل طلى فام بك ، ( ٣٨ )  
 حضرة النائب المحترم على الخلالى بك ، ( ٣٩ )  
 حضرة النائب المحترم جبه الرحمن خليل ، ( ٤٠ )  
 حضرة النائب المحترم محمود مبروك الجيار ، ( ٤١ )  
 حضرة النائب المحترم هذرك صالح بك ، ( ٤٢ )  
 حضرة النائب المحترم شيان الكتاك ، ( ٤٣ )  
 حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد منصور ، ( ٤٤ )  
 حضرة النائب المحترم ابراهيم زكي ، ( ٤٥ )  
 حضرة النائب المحترم عبد الحيد البرادى بك ، ( ٤٦ )  
 حضرة النائب المحترم صفاتى الزم بك ، ( ٤٧ )  
 حضرة النائب المحترم مصطفى صدقي ، ( ٤٨ )  
 حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهيم صدق الله ، ( ٤٩ )  
 حضرة النائب المحترم سيد احمد سيد احمد القط ، ( ٥٠ )  
 حضرة النائب المحترم جبه فريديسن ، ( ٥١ )  
 حضرة النائب المحترم حسن الجبلج ، ( ٥٢ )  
 حضرة النائب المحترم اوسيف على كساب بك ، ( ٥٣ )  
 حضرة النائب المحترم محمد فلف جدها ، ( ٥٤ )  
 حضرة النائب المحترم جبه سلم جبار ، ( ٥٥ )  
 حضرة النائب المحترم احمد والى الجيسى ، ( ٥٦ )  
 حضرة النائب المحترم الشيخ محمد ابراهيم عطافى ، ( ٥٧ )  
 حضرة النائب المحترم جبه القوي احمد جده بك ، ( ٥٨ )  
 حضرة النائب المحترم خليل ابراهيم جبه المال ، ( ٥٩ )  
 حضرة النائب المحترم كلان محمد ذكروى ، ( ٦٠ )  
 حضرة النائب المحترم حسن احمد موسى بك ، ( ٦١ )  
 حضرة النائب المحترم محمد على ، ( ٦٢ )  
 حضرة النائب المحترم عبد المم بد القادرقوم ، ( ٦٣ )  
 حضرة النائب المحترم مروض ابراهيم جاد الاول بك ، ( ٦٤ )  
 حضرة النائب المحترم مصطفى صيف الصركى ، ( ٦٥ )  
 سادة النائب المحترم احمد جاد الرب باشا ، ( ٦٦ )  
 حضرة النائب المحترم ابراهيم الخلال بك ، ( ٦٧ )  
 حضرة النائب المحترم لطيف نفع ، ( ٦٨ )  
 حضرة النائب المحترم ابراهيم حوالى بك ، ( ٦٩ )  
 حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان سليمان ، ( ٧٠ )  
 حضرة النائب المحترم جبهى تناغريك ، ( ٧١ )  
 حضرة النائب المحترم ابراهيم جدهى بدى جده الاخر ، ( ٧٢ )  
 حضرة النائب المحترم احمد محمد عوض الخرج ، ( ٧٣ )  
 حضرة النائب المحترم امين سيد همام ، ( ٧٤ )  
 حضرة النائب المحترم فليخ جبه المال وريوان مرقوق الجبال ، ( ٧٥ )  
 حضرة النائب المحترم جبه جده جيسى ، ( ٧٦ )  
 حضرة النائب المحترم فركى الصيرى ، ( ٧٧ )  
 حضرة النائب المحترم صفى حسن حزين ، ( ٧٨ )  
 حضرة النائب المحترم جبه ابراهيم جده .

(١) حضرة النائب المحترم محمود عباسى بك ، ( ٢ )  
 حضرة النائب المحترم رشدى ، ( ٣ )  
 حضرة النائب المحترم عبد الحى الرازق بك ، ( ٤ )  
 حضرة النائب المحترم جبه حسن ، ( ٥ )  
 حضرة النائب المحترم محمود اسمع ، ( ٦ )  
 حضرة النائب المحترم الدكتور جبه البرزلى بك ، ( ٧ )  
 حضرة النائب المحترم جده كسيه بك ، ( ٨ )

**مقرر** **صاحب** **البروف** **اسماعيل** **صديق** **باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - مشروع هذا القانون لا يحتاج لبحث طويل - وقانون التسليف العقاري يصبح غير منتج إذا لم يصدق على مشروع هذا القانون ولقد كان القانون المرغوب في تصديده معها في القضاء على البنك الزراعي وأرى أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة هذا المشروع إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال .

## مجلس الشيوخ

### تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون

( المقرر حسنة الشيخ المحترم اللواء محمد عيسى باشا ) .

أحال المجلس بجلسته ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب خاصا باستثناء القروض التي يقرها بنك التسليف الزراعي المصري من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ودمم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز الجزع على الأملاك الزراعية الصغرى - إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها الثلاثين انعقدت في ٥ يولييه سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة مع مشروع هذا القانون ولتنت نصها في نهاية هذا التقريرين لها أن هذا المشروع يعود بفوائد جملة على قسم كبير من الملاك وهم صغارهم بسبب الظروف الحاضرة ولذلك رأت اللجنة بالأغلبية الموافقة عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس إقراره .

وقد كان رأى الأقلية في اللجنة أن هذا المشروع يتناقض مع ما لوحظ عند وضع القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توزيع الجزع على الأملاك الزراعية الصغرى - من حاية صغار الملاك وأن في تنديده الآن إضراراً بمصلحة هؤلاء الملاك، والإحصائيات تدل على أنه عند صغار الملاك ومقدار ما يملكونه قد ازداد بالخاصة التي قضى بها هذا القانون . وستدل الأقلية أمام المجلس بكل ما لديها من بيانات . وإن كانت الأغلبية في اللجنة تتفق مع الأقلية في شيء من وجهة نظرها إلا أن هذا - إن كان متطبقاً على الوقت الذي وضع فيه القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ ساقط الفكر - فإنه لا يتطابق على الظروف الحاضرة التي أصبح فيها كبار الملاك وصغارهم على السواء لا يجدون

## مجلس الشيوخ

### إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية

جلسة ٤ يولييه ١٩٣٢

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

” حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢ بصفة مستعجلة تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون باستثناء القروض التي يقرها بنك التسليف الزراعي المصري من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ودمم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توزيع الجزع على الأملاك الزراعية الصغرى - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا الوثيقة مشروع القانون - وقرر لجنة الحفانية - ومحضر الجلسة المذكورة - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بوثيكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٢ يولييه سنة ١٩٣٢  
رئيس مجلس النواب  
عنه : على المتزلاوي

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية ؟

**مقرر** **الشيخ** **المحترم** **محمد** **عيسى** **باشا** - أرى أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية لبحثه لأنه من اختصاصها .

**الرئيس** - هل يرى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن تنظر اللجنة هذا المشروع على وجه الاستعجال ؟

**مقرر** **صاحب** **البروف** **اسماعيل** **صديق** **باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) - نعم من الضروري جداً نظر هذا المشروع على وجه الاستعجال لأنه متعلق باستثناء القروض التي يقرها بنك التسليف الزراعي المصري .

**مقرر** **الشيخ** **المحترم** **محمد** **عيسى** **باشا** - مشروع هذا القانون له ارتباط تام بمشروع قانون السلف التجارية، ويحسن أن يحال إلى لجنة المالية لإنهاى التي قامت ببحث مشروع القانون الأخير والمصالاة ليست تبدل في القانون أو في نصه حتى يحال إلى لجنة الحفانية ولكن المطلوب الآن هو النظر في الغوايات التي تعود على صغار الملاك من إهلاكه أو تنديده ، ولذلك أرى أنه يحال مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

**الرئيس** - لقد اطلع حضرات الشيوخ المحترمين على تقرير اللجنة  
عن مشروع هذا القانون فهل توافقون حضراتكم على عدم تلاوته توفيرا  
لوقت ؟  
( أصوات : اطلعت على التقرير ولا داعي لتلاوته ) .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - التقرير لم يوزع الا متاخرا . وكل  
مرة نقولون حضراتكم : اطلعتا وكفى .

**الرئيس** - لا تنهوا عن المجلس . وإلا طلبت إليه أن يقرر إخراجك  
من الجلسة طبقا لنص المادة الحادية والثلاثين من قانون النظام الداخلي .  
أتشيع يجب أن تحترم نفسك . فلماذا أردت الكلام فاطلب أولا الإذن  
بذلك .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - أنا مستعد أن أطلب الكلمة .  
ولكني سمعت أصواتا تقول : اطلعتا . وسأطلب الكلمة عند ما أريد  
الكلام .

**مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** - القانون الموعود على حضراتكم  
البيلة مطلوب به تعديل قانون خاص بصغار الزرايع من الفلاحين . واسمحوا  
لي حضراتكم أن أسأهل في قواعد التعبير وأتكم بلفظ هؤلاء الفلاحين . فأتك  
بذلك قيود سيديهو النعوية جانبا .

الفلاح المصري معروف عنه طيب الخلق . ومثله في ذلك كمثل الفلاحين  
في سائر البلاد . تقع عليه مؤثرات قد تكون ضارة بصلحته . ولضعف  
إرادته يتقبلها . ومن ضمن هذه المؤثرات عوامل مخصوصة يخضع لها . وكثر  
على حياته المادية . وهناك قوم يستترون أموال الفلاح الصغير بطريقة  
إعناده المال . ولكن بطريقة غير شرعية . حصل هذا في مصر فانتزعت  
الملكيات الصغيرة . وتكونت منها الملكيات الواسعة .

ولكن من حظ مصر أن أنت ظروف نظر فيها في مصلحة هذا المسكين .  
فسمت الحكومات التي تعاقبت على مصر في إصلاح شأنه ورفعته من  
الخصيصة الذي تنهوض فيه . وكلفت بقدر المستطاع في إعادة تكوين  
الثروة الصغيرة . وفي تمكين الفلاح الصغير من أن يكون له ملكية خاصة به .  
وأن يتقدم بذلك عن سلطان الغير . وأن يكون حرا في إدارة عمله .

بهذه الوسيلة تكونت الثروات الصغيرة بين الفلاحين . ولكن المزاين  
الذين سبق لهم أن تسلطوا على الفلاح استمروا يسعون في استنزاف ماله لأنهم  
وأرو قد أخذ يتشمس . فانتشروا في البلاد وأخذوا يسطرون المال بلا حساب  
والفلاح يطيعته مبال لأخذ المال إذا عرضه عليه إيمان . وهو يأخذ  
دون أن يحسب لمواقفه حسابا . ودون أن يفكر في أن يرد المال وقت  
استحقاقه . والفلاح لا يفكر إلا في الحصول على المال . فلماذا حصل  
عليه صرفة في أموال ليست مهمة ولا ضرورية . وأنا لذلك أحفظ هذه  
الحكمة القنبية التي نطق بها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء  
وهي أن فضيلة الادخل نافعة في ذهن الفلاح . وبالنسبة تقصه فضيلة  
الاقتصاد .

من يقرضهم المال اللازم لإدارة واستثمار أملاكهم . هذا فوق أن التشريع  
الموعود لا يتناقى مع بقاء الحماية لصغار الملاك لأنه لم يجرهم من التمتع بتلك  
الحماية إزاء كل البنوك الأخرى عدا بنك التسليف الزراعي . وفي نظر  
أغلبية اللجنة أن هذا التشريع يعتبر بلا شك من أكبر المساعدات التي تلتصبا  
الحكومة لصغار الملاك في هذه الظروف ما

رئيس اللجنة  
يوسف قنطاري

٦ يولي ١٩٣٢

وفيا على نص مشروع القانون :

### مشروع قانون

باستثناء القروض التي يقرضها بنك التسليف الزراعي المصري  
من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣  
بعدم جواز توقيع الجيز على الأملاك الزراعية الصغيرة

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز التمسك بعدم جواز الجيز المنصوص عليه في القانونين  
رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ عند تحصيل الديون الناشئة عن  
القروض المضمونة برهن عقارى التي يقرضها بنك التسليف الزراعي المصري  
من الأموال التي تقدمها له الحكومة بموجب القانون رقم لسنة ١٩٣٢  
مادة ٢ - على وزيرى المالية والخفانية كل منهما فيما يخصه تنفيذ  
هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بجاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

### مجلس الشيوخ

الناقشة التي دارت حول مشروع القانون

جله ٦ يولي ١٩٣٢

**مفكرة صاب الدولة اسماعيل سركى بك** ( وزير المالية ) - أوجو  
أنت يسمح حضرة صاحب العزة محمود حسن بك المستشار الملكى لوزارة  
المالية بالحضور أثناء نظر مشروع هذا القانون .

**الرئيس** - ليتفضل حضرته بالحضور .

( حضر حضرة صاحب العزة محمود حسن بك المستشار الملكى لوزارة  
المالية ) .

أن أقل الناس ضيفا الآن هم هؤلاء الصغار من الفلاحين . ولكن أرادت الحكومة أن تعدل القانون — وأنا لا يمكنني أن أنكر مطلقا أن واضع نظام هذا التعديل هو المرحى به . هو الشخص الذى تعتمد عليه كل الإعتاد — ورغبا عن هذا فاقى خبر متفق معه في نقطة واحدة . هذه النقطة هي أنى لا أريد مطلقا أن ترفع الحماية عن ذلك الفلاح الصغير الذى قامت الحكومات من قبل بحمايته . لأنه لم يتم بهان واحد على أن الفلاح الصغير — بعد الاحصاء الذى ذكرته حضراتكم — في نفس الضيق الذى وقع فيه من إهلاك خمسة أفدنة فأكثر . والحقيقة أن الذين تأخروا من الأمانة هم كبار الملاك من الفلاحين لأنهم اقترضوا المال جزافا . وصرفوه في غير ضرورة . واضطروا الناشئين إلى أن يتزعموا ملكياتهم . لأنهم لم يستطيعوا تسديد ما عليهم . أما صغار الفلاحين فلم يضرهم شيء . لأنهم راضون بالقليل . وهم يدفعون الضرائب . ويعملون حجابات الزراعة الضرورية من بنك التسليف الزراعى أو الحكومة بقية صغيرة . فضلا عن هذا فقد كان عليهم لفكرة ديون بلغت مليونين تقريبا من الجنيهات . فأتت شفقة بهم أن تؤجلها بخمس سنوات . فالتقلل من هؤلاء الصغار ليس في حاجة إلى الاقتراض .

وإذا سلمنا جدلا بأن الفلاح الصغير في حاجة إلى المال . فلأى شيء يأخذ . إنه يطلب لسي الأرض وزرعها أو إصلاحها . والزرع والسقي متيسران له . والأصلاح لا أهم له ضرورة في هذه الأيام . ولكن ليعرف أنه مضطر للاقتراض . فإن صاحب الفدانين مثلا إذا اقترض من بنك . وإذا أقضه ستين جنيا . ولا أقول مائة — قالت فدانيه لئلا يزعمها أغنى زراعتها فانه لا يأخذ منهما بمحصولا — على حسب الأثمان الجارية — بأكثر من ثمانية جنيهات . أى أربعة جنيهات من كل فدان . فيسدد منها ثلاثة جنيهات للضرائب ويدفع جنيا للمياد والبذرة . ويشتق بمجهنين لنفسه . ولا يبق له بعد كل ذلك إلا جنين . وإذا اقترضنا جدلا أنه سيق له من إيراد أربعة جنيهات — وهذا مستحيل — فكيف يمكن مع هذا سداد قسط البنك . وهو ثمانية جنيهات . فإذا مضى على هذا الفلاح ستان بدون تسديد . وحسبت الفائدة قسمة في المائة . فكانت النتيجة أن يتزع البنك ملكيته . وتقع نتيجة أخرى تأخذونها حضراتكم على مسؤولية متمازكة . هي أن الحكومة ذاتها في الواقع تكون النازمة للملكية . لأن المال مال الحكومة والأمانة . فهل ترضون حضراتكم بذلك .

انظروا حضراتكم فإن الحكومة لما أرادت تقديم مشروع هذا القانون المحروس المالية وأردت أن تثبت من قائمته عرضته أولا على المجلس الاقتصادى . ولما نظره هذا المجلس قال عنه العبارة الآتية :

”علمت اللجنة أن تحرير هؤلاء الملاك من قيد ذلك القانون سيوقعهم ثانيا في نفس المركز الذى يقال إن القانون وضع لقتلهم منه . ولكن ليس لدى اللجنة من البيانات ما يكتفى لتكوين رأى لها في هذا الموضوع المقدم والذي لا يبدل مباشرة ضمن حدود المهمة التى عهدت إليها “ .

والعبارة ثابتة في الصفحة الرابعة والعشرين من تقرير لجنة المالية بالمجلس .

الحكومات التى سبق ان قلت لحضراتكم إنما سهرت على مصلحة هذا الفلاح المسكين فكرت في أن تخرجه من أبدي هؤلاء المرايين . فكيف فكرت؟ أنشأت له البنك الزراعى وقدرت أنه يخرجه من أبدي هؤلاء المرايين . ضحى البنك أبوابه . وتقاطر الفلاحون عليه . فأخذوا منه المال وصرفوه في غير حساب .

ترتب على ذلك أن هذا البنك أخذ يتزع ملكية صغار الفلاحين ليسترد ما دفعه لهم . وقد رأيته حضراتكم أمام المحاكم كل يوم أن هذه الأملاك كانت تعرض للبيع . لأن أصحابها لم يقوموا بسداد ما عليهم . وذلك إلى أن أتاح الله لمصر رجلا طيبا أراد الخير للفلاح فأوسى للحكومة في سنة ١٩١٣ بأن تفضل طرعا جديدة يحى بها هذا الفلاح فعلا من هؤلاء المرايين . فكان له ذلك . وتحققت الأمانة . وأصدرت الحكومة وتؤكد القانون الذى يراد تعديله اليوم .

نص هذا القانون على حماية الملكيات الصغيرة بقدر المستطاع من أبدي المرايين . بأن منع حق رهنها . وبهذا صار الفلاح لا يستطيع أن يحصل على المال بسهولة إلى كان يراها . سواء أكان من المرايين أم من البنك الزراعى القديم . وضاعت بذلك عليه دائرة الاقتراض . ورضى بالقليل . وواش به زما عيشا رغدا .

وفي سنة ١٩١٣ عند ما وضع هذا القانون كان عدد الذين يملكون فدانا فأقل هو ٩٤٠.٠٠٠ مالك . وبلغوا في سنة ١٩٣١ ١.٥٢٧.٠٠٠ مالك . وفي سنة ١٩١٣ كان عدد الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل هو ٤٦٦.٠٠٠ مالك . وبلغ عددهم في سنة ١٩٣١ ٥٥٣.٠٠٠ مالك . وهؤلاء كانوا يملكون مليوناً وثمانية آلاف فدان أصبحوا يملكون مليوناً ومائة وسبعين ألف فدان .

هذا البيان يدل حضراتكم على أنه لولا هذا القانون لصارت هذه الملكيات الصغيرة مع الطوارئ التى طرأت على حالتها المالية عرضة أيضا لخالة التى كانت موجودة عند ما رهن البنك الزراعى . واتى نزع فيها الملكيات الصغيرة .

أردت الحكومة بمناسبة الضائقة المالية الحالية أن تعمل لخدمة الناس عامة . لا لصغار الفلاحين فقط بل للصحة العامة . والخاصة بالفلاحين وكبار الزارعين .

فكرت أولا لهذا الغرض أن تتشجى لهم بنك التسليف الزراعى . هذا البنك الذى قام . ويقوم الآن بأجل الخسومات . لأنه يساعد هذا الفلاح الصغير المسكين . بما يساعد من هو أكبر منه ثانا . فيمته بكل الحاجات الضرورية لزراعته . من بذور وسما . لم يكن هذا الفلاح الصغير يحصل عليها إلا بواسطة الاقتراض من المرايين أو البنك الزراعى . فهذا الباب الذى كان ناقصا في حياة الفلاح قام به البنك الذى أنشئ لهذا الغرض .

بعد ذلك كما نأمل أن يستنظم حال الفلاح . لأن أطمئانه صارت بطبيعة الحال مغنوخة . وصارت الحاجات الضرورية للزراعة متوفرة له بواسطة البنك الجديد . وكما نأمل لذلك أن تنقح في راحته . وخصه صا بعد ما علمنا

من مزايا المشروع الجديد ٢,٥٠٠,٠٠٠ مارك ويقتصر مزاياه على ١٢٠,٠٠٠ مارك. هذه هي النتيجة المباشرة لما يطلبه سماعة الشيخ المحترم محمد عبد باشا.

أيها السادة: إن أصحاب الملكية الصغيرة الذين يملكون خمسة أقدنة ناقص يحتاجون كثيرهم للامداد ولا تتصوروا مطلقاً أن مزارعاً يمكنه أن يستغنى عن الاقتراض.

ليست ميشة الصلاح. وليست حاجاته هي فقط الحصول على بعض الأسمدة والتقاوى فإن الفلاح مطالب بأمرى متعلد، ومن أجل ذلك وجد المزارع لكل طائفة من طوائف المزارعين. فهناك المزارع الذى يقترض صاحب الخسعين فدانا. وهناك من يقترض صاحب القفاين وكلما أجددنا في السلم إلى أدنى كانت فوائد الربا مبالغا فيها كثيراً.

نحن نعلم أن فلاح القرية يقترض الجنيه بما يقرب من مائة في المائة لأنه يقترضه بقلعة خمسة قروش في الشهر ابتداء من يوم الاقتراض.

نحن نعرف أن الفلاح الصغير يقترض من بعض النسوة في القرى وعن مع الأسف أبشع وأجشع من صفوف المزارعين الأخرى.

لا تتصوروا أيها السادة أن الحجابة من طريق قانون الخمسة الأقدنة أفادت شيئاً كثيراً.

يقول حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا إن الملكية الصغيرة زادت بالطبع لأن مساحة الأقطان المثرمة زادت من جهة، ولأن نظام توزيعنا على الأخصس يؤدي إلى هذه الزيادة في الملكية الصغيرة من جهة أخرى.

كونوا على ثقة أن الفلاح الذى يملك عشرة أقدنة إذا ما توفاه الله دخلت وروثه في زمرة صغار الملاك الذين يجهلهم هذا القانون.

لا ننظروا أيها السادة أن الحكومة قبل أن تتقدم لحضراتكم بالمشروع لم تهتم من جميع نواحيه. لم يمت الحكومة بالطبع أن هناك إصلاحاً كبيراً قام به الطبيب الدكتور اللورد كشرنر؛ ولكن نسي فضل حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا في إخراج هذا المشروع. ولكن نرضع هذا المشروع لأبد من سبب. ولا بد أن يكون هذا السبب وجهاً معقولاً.

بمقتضى أيها السادة من حالة الفلاح الصغير في القرى وكثفت مفتش وزارة المالية في الأقاليم وبدرى الأقاليم أنفسهم لتبين حالة هذه الفئة من المزارعين ومع الذين يملكون خمسة أقدنة فأقل. فهل تعلمون ماذا أفضى إليه البحث؟

أفضى هذا البحث إلى أن هؤلاء الملاك هم كثيرهم في حاجة إلى المال تبنياً لوق ذلك أن هذه الطائفة مفرقة أكثر من غيرها بالديون لأنه — وقد طبق قانون الخمسة الأقدنة وصارت أملاكهم لا يمكن أن تكون ضماناً للقرض — أصبحت صفوف الضمانات التي يأخذها المزارعون مضاعفة وكثيرة وأصبح صغار الملاك يلجأون إلى شتى الحيل للاقتراض.

هناك طائفة الصناديق هي أنه لا يمكن أن نضع رجلاً يريد أن يقترض رجل في حاجة إلى المال لا يمكن أن نحول بينه وبين الاقتراض بحال من الأحوال لأن أبواب التحايل مضمقة وكثيرة.

تتروى حضراتكم من هذا أن المجلس الاقتصادى المكون من رجال ماليين يرون أن في إبطال القانون رجوعاً إلى الحالة التي كانت قبل صدوره وليس عندي من البيانات ما يكفي لتفكير بأن القانون يبدد هنا التعديل المطلوب في المشروع المعروض علينا الألبه بصيص نفاذاً لم لا.

ومع شكرى للحكومة على كل حيلة اتبعتها لمصلحة المزارعين فإني أرجوها أن تراهي هذا القانون عين من الشامل الصحيح حتى لا تقع يوماً ما فينا وقنا فيه من قبل وخسراً يسببه خسائر جمة. وحتى لا نكون واسطة في وقوع الضرر للفئة من الأمة. فإن خسارتها تعود على الأمة بأكملها وعلى الحكومة أيضاً (تصفيق)

مقدمة صام. ابروئد اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ومؤيد المالية) — سمعت البيانات القيمة التي أبدأها حضرة الشيخ المحترم سماعة محمد عبد باشا. هذه البيانات وتلك الأسانيد لم تغفلها الحكومة ولم تحت كذلك على المجلس الاقتصادى.

إن العبارة التي أستخدمها ساعدتني إلى ذلك المجلس لا يمكن أن يؤخذ منها أنه يرى غشاعة في إيقاف العمل بهذا القانون فيما يتعلق بالملك العقارى الجليل بل على العكس من ذلك نهارته تفيد أنه يرى في إيقاف العمل بهذا القانون تخليفاً لطلبك المذكور من أن يؤدي المهمة والمصلحة المطلوبة منه ولذلك عبر عن مزايا قانون خمسة الأقدنة وصبر عن المضار التي يمكن أن تنجم من جراء إيقاف العمل بهذا القانون بهذه العبارة الفرنسية:

Les inconvénients dont cette loi a prétendu les tirer  
يعني أن هذا القانون حاول أو ادعى أنه يستطيع أن يمنع هذه المظهورات. ولم يقل المجلس الاقتصادى بصورة من الصور أنه يرى أن هذا القانون مفيد للفلاح الصغير، وزاد فلك المجلس على العبارة التي ذكرتها أنه ليس لديه من البيانات ما يمكنه من تكوين رأى واضح في هذا الموضوع. على أن هذه البيانات التي لم تكن تحت نظر المجلس الاقتصادى كانت بين يدي الحكومة ولم تلبأ إلى طلب إيقاف قانون الخمسة الأقدنة فيما يتعلق بالملك العقارى إلا بعد أن تبين أن هذا الإيقاف ضرورى ليقوى المشروع ثمارة المرجوة. وإن بعض الأرقام لتدل على أيها السادة دلالة واضحة حاسمة على أنه إذا ما توقف العمل بقانون الخمسة الأقدنة أصبح المشروع لغواً.

من هم أصحاب الملكية الصغيرة الذين أوادت الحكومة أن تعددها بهم؟ هؤلاء هم الذين يملكون لأية ثلاثين فدانا تقريباً.

إن عدد أصحاب الملكية الصغيرة الذين يملكون من فدان فأقل إلى ثلاثين فدانا هو ٣,١٨٨,١١٥ وهم يملكون جميعاً ٣,١٢٢,٣٩٩ فدانا في القطر المصرى. وعدد الذين يملكون فداناً فأقل ١,٩٥٠,٠٠٠ والذين يملكون أكثر من فدان لأية خمسة أقدنة ٥٤٧,٢٦٢ والذين يملكون من خمسة أقدنة إلى عشرة ٨٣,٠٠٠ والذين يملكون من عشرة إلى ٢٠ فدانا ٣٩٠,٠٠٠ والذين يملكون من ٢٠ إلى ٣٠ فدانا ١٢٠,٠٠٠ فكانت مشيئة البنك القارى لسدد لايزيد عن ١٢٠,٠٠٠ بيتاً صدد صغار الملاك ٣,١٨٨,٠٠٠ أو بصارة أخرى يحاول حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باشا — بحجة قم — أن يحرم



اليك العقارى ليس من المزايا . مقرض بفائدة قليلة . مقرض كما قلت بالمقدار الذى يحتاجه الفلاح وليس أكثر . فلم يكن الغرض من وضع قانون الخمسة الأقدنة تخليص الفلاح من مثل هذا الباطل . هذا اليك الذى كل قومه ورأس ماله من الحكومة .

هل تريدون يا حضرات السادة أن نحول الفلاح من الحكومة ؟ هل تريدون أن نحول الفلاح من حامية ؟ أظن أن هذا ليس بمقبول ولا بمنطوق .

( تصفيق ) .

لذلك ولأن المسألة ترجع إلى كيان هذا المشروع . ترجع إلى أساسه بل وجوده وعدمه أرجو التصديق على مشروع هذا القانون .

( تصفيق ) .

**مقرر اللجنة** **عبد الحليم البدرى بك** — لى كلمة فى هذا الموضوع .

( أصوات : مقتنون ) .

( أصوات : نطلب إقفال باب المناقشة ) .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — إذن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** — يتلى مشروع هذا القانون لإخذ الرأى عليه بإنهاء بالأمم .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

### نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — لا يجوز التمسك بهدم جواز الحجز المنصوص عليه فى القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ عند تحصيل الديون الناشئة من الترويض المضمونة برهن عقارى التى يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى من الأموال التى تقدمها له الحكومة بموجب القانون رقم لسنة ١٩١٣

مادة ٢ — على وزيرى المالية والخفائية كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أليس الوقف الذى أريد به أن يكون ميباً فى علم التعرض للناك . نرى من الإحصاء أن حالة المستحقين فيه لا تتماز عن حالة أصحاب الأملاك الحرة ؟

السم تعرفون — ويصاى حضرة صاحب المال وزير الأوقاف يعلم بما أقول — أن القروض التى على مستحقين فى أوقاف تحت إشراف الوزارة تزيد على مليون جنيه . بينما قدر الواقفون حين أوقفوا أعيانهم أن يد البائس سوف لا تتناول إلى المستحقين .

إن هؤلاء المستحقين أصبحوا فى حالة أسوأ من حالة أصحاب الأقطان الحرة . إذن — أيها السادة — كانت الحاجة تدعو المقترض والمراعى إلى التمايل . فيتصايلان فى صور شتى فى صورة البيع لأن قانون الخمسة الأقدنة لا يمنع البيع . يتصايلان فى صورة البيع الوفاى وصورة فى التقرى عديدة وشتى يتصايلان على الأخص فى صورة بيع المحاصيل قبل أن تستخرج بل قبل أن تثبت لحالة ملاك الخمسة الأقدنة لا قبل عن حالة باقى أصحاب الأملاك وهم كثيرهم يحتاجون للسداد .

يقول حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا إن عند صغار الفلاحين ما يكسبهم . ربما كان ذلك إذا سارت الأمور السير الذى يمكن أن يعبر عنه بالمثل الأمل . ولكن أين نحن من المثل الأمل ؟

أشار حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا إلى خطاب ألقته بالاسكندرية قلت فيه إن الفلاح لا يحاط وهذا ما يعبر عنه بالغة القرصية قلت فيه إن الفلاح لا يحاط وهذا ما يعبر عنه بالغة القرصية Manque de Pécuniosité نعم هو كذلك وقد ترتب على هذا أنه أصبح صاحب الخمسة الأقدنة مرفقا كثيره بالدين . قد أردنا بإنشاء اليك العقارى تمكين هذا الفلاح من أن يتخلص مما هو فيه . نريد أن نخلصه من المزايا . والمزايا الآتى أبوابه مفتحة .

هذه هو الذى كنت أريد أن أقوله رداً على حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا ولكنى أزيد على ما قدمت شيئين :

الشيء الأول أنى بنك التسليف العقارى للمصرى أسس على القاعدة الآتية : أسس لا لئلا يكون مصرفاً بالمعنى المعروف . أعنى مصرفاً يقصد به طالب السلفة ويقول له لى محتاج إلى كذا من الجنيئات فيكنى بأن يتبين قيمة الضمان فيعطيه المبلغ أولاً يعطيه أو لا يعطيه بقدر الضمان الذى تقدمه .

لا . الحال غير هذا فيما يخص بنك التسليف العقارى المصرى .

الشيء الذى نريد من ههنا اليك هو أن يكون شبه مشرف على الفلاح فلا يعطيه إلا ما يحتاج إليه ولا يعطيه إلا بمقدار .

هنا هو الأساس الذى بنى عليه إنشاء البنك .

الشيء الثانى والأخير الذى أريد أن أقوله هو أن قانونه نسبة الأقدنة — أيها السادة — وضع منذ سنوات لغرض تخليص الفلاح من ورائ المزايا . وأظن حضراتكم تقدرون أن هذا لا يمكن أن ينطبق على البنك الذى نريد أن ننشئه .

## القانون كما صدر

## قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٢

باستثناء القروض التي يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى  
من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ و رقم ٤ لسنة ١٩١٣  
بعدم جواز توقيع الجيز على الأملاك الزراعية الصغيرة<sup>(١)</sup>

## نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز الهك بعدم جواز الجيز المنصوص عليه فى القانونين  
رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ و رقم ٤ لسنة ١٩١٣ عند تحصيل الديون الناشئة عن  
القروض المضمونة برهن عقارى التى يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى  
من الأموال التى تقدمها له الحكومة بموجب القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢  
مادة ٢ - على وزيرى المالية والحفانية كل منهما فيما يخصه تنفيذ  
هذا القانون .  
نأمر بأن يسمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية وينفذ  
كقانون من قوانين الدولة .

مدرى رأى المنزه فى ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥١ ( ٢١ يولييه سنة ١٩٣٢ )

## فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحفانية ( بالنابة ) وزير المالية رئيس مجلس الوزراء  
عبد الفتاح يحيى اسماعيل صدق اسماعيل صدق

## اعلان

قد صدقت الجمعية التشريعية بحكمه الاستئناف المضطلة بتاريخ ١٥ يونيه  
سنة ١٩٣٢ وفقا للسادة الثانية عشرة من القانون المدنى المخطط على القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٢ باستثناء القروض التى يقرضها بنك التسليف الزراعى  
المصرى بموجب القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢ من أحكام القانونين رقم ٣١  
لسنة ١٩١٢ و رقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع الجيز على الأملاك  
الزراعية الصغيرة .

أخذ رأى على مشروع هذا القانون بالبدا بالام فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أعطيت ٧١ ... ..

الأغلبية المطلقة ٣٦ ... ..

الموافقون ... .. ٥٩<sup>(١)</sup>

غير الموافقين ... .. ١١<sup>(٢)</sup>

ممتنع ١<sup>(٣)</sup>

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم مد غيته بك أسباب امتناعه .

مقرر السج المحترم محمد غنيد بك - المادة التاسعة عشرة من قانون  
النظام الداخلى للبرلمان تنص على أنه ليس للرئيس أن يمنع أحدا من الكلام  
لغير سبب قانونى ... ..  
( جملة ) .

مقرر السج المحترم محمد غنيد بك - طلبت الكلمة فلم تعط لى .

مقرر السج المحترم ابراهيم راتب بك ( السكرتير البرلمانى ) - كان  
المجلس قرر إقفال باب المناقشة .

الرئيس - لا يعتبر هذا سببا للامتناع .

ويقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية ٥٩ صوتا ضد  
١١ صوتا .

(١) ابراهيم راتب بك ، ابراهيم وجب باشا ، أبوزيد عطاشى بك ، أحمد السيارى بك ،  
الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين ، أحمد زورباشا ، أحمد ططت باشا ، أحمد عرفان باشا ،  
أحمد على باشا ، الدكتور أحمد فهمى الزيد بك ، أحمد براده بك ، الدكتور أسعد يوسف  
عليه افتدى ، أمين يوسف افتدى ، أمين سامى باشا ، أمين خال باشا ،  
جرجس زقزقى باشا .

حافظ المشاىرى بك ، حسن رشوان حادى بك ، حسن سعيد باشا ، حسن على جازى بك  
السج حسين صالح عليه ، حسين واصف باشا ،  
سلطان السعدى بك ، سلطان محمود بنسى بك ، سليمان عىان أباطه بك ،  
شمس محمد الله حلايه افتدى ،  
صالح حق باشا .

الفتح عبد الباقى عامر بدوان ، السيد عبد الحيد الكرى ، عبد الحيد سليمان باشا ، عبد الرحمن  
رضا باشا ، عبد العزيز البلبورى بك ، عبد العزيز صيف النصر بك ، عبد الكريم شديد بك ،  
عبد الله حبيكه بك ، القراء عبد الحيد فريد باشا ، القراء على أحمد باشا ، على أحمد الطاموى  
بك ، على جمال الدين باشا ، موسى حسن زايد باشا ،  
عبد البرنصر القار افتدى ، القراء عبد صادق يحيى باشا ، عبد صدق باشا ، عبد قصى يكن  
بك ، عبد فهمى باشا ، عبد شل باشا ، محمد نجيب شكرى بك ، محمود أبو الصر بك ، محمود  
اسماعيل أباطه بك ، محمود شكرى باشا ، الدكتور محمود عبد الوهاب بك ، القراء محمود عيسى  
باشا ، مصطفى رشيد بك ، الدكتور مصطفى صفوت بك ، القارئ موسى فؤاد باشا ،  
نصر مابك .

يوسف يبارى عليه بك ، يوسف عطاشى باشا ، يحيى ابراهيم باشا ،  
(٢) ادوارد رضى بك ،  
الشيخ حسين والى .

الدكتور زكى مختار الجيزى افتدى ،  
الشيخ عبد الحيد سلم .

عبد حريت راضى بك ، الدكتور محمد طاهر بك ، محمد فهمى الناضورى باشا ، عبد حبيب  
باشا ، عبد محمود بك ، الدكتور موسى محمد افتدى ،  
نعمه المجلس باشا ،  
(٣) عبد غيته بك .

## القسم الرابع

---

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ باضافة بعض أحكام  
إلى القانون المدنى الأهلى

---



## المادة السادسة

يضاف بعد المادة ١٣٦ من القانون المدني الأهل مادة ١٣٦ مكررة  
نصها كالآتي :

المادة ١٣٦ مكررة — بطلان المشاركة المشتملة على نقل ملكية  
العقار لا يضر بحقوق الدائنين برهونات مسجلة إذا كانوا قد أوتوها مع  
اعتقادهم صحة الرهن .

## المادة السابعة

تعدل المادة ١٧٩ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ١٧٩ — إذا انسخ العهد بسبب عدم إمكان الوفاء تنفسخ  
أيضا كافة التعهدات المتعلقة به بدون إحلال بما يلزم من التضمينات  
لمستحقها في نظير ما استحصل عليه غيره من المنفعة بغير حق ولا يترتب على  
الفسخ إحلال بحقوق الدائنين المرتبطين للعقار برهن مسجل مع اعتقادهم  
صحة الرهن .

## المادة الثامنة

يضاف بعد المادة ٢٥٦ من القانون المدني الأهل مادة ٢٥٦ مكررة  
نصها كالآتي :

المادة ٢٥٦ مكررة — أحكام المادتين السابقتين لا تضر في جميع  
الأحوال بحقوق أرباب الرهن على المبيع ولا بحقوق من انتقلت إليهم ملكية  
المبيع من المشتري بوض متى كانوا متقدمين صحة الرهن أو التمليك .

## المادة التاسعة

يضاف بعد المادة ٢٦٩ من القانون المدني الأهل مادة ٢٦٩ مكررة  
نصها كالآتي :

المادة ٢٦٩ مكررة — إذا رهن العقار بائنه في الحالة الأولى من  
الحالتين المذكورتين في المادة السابقة لدائنه ولم يملنه بالشرط المعلق عليه  
البيع أو رده المشتري في الحالة الثانية لدائنه ولم يملنه بالشرط المعلق عليه  
فسخ البيع فوقوع الشرط في أي الحالتين لا يضر بحقوق الدائن المرتب .  
لعدم علمه .

## المادة العاشرة

تعدل المادة ٢٩٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٩٨ — إذا قصت قيمة المبيع يجب حلت فيه قبل  
استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجودا قبل العقد لامتنع المشتري عن  
الشراء كلف المشتري بخلافه فيفسخ ويبين إبقاء المبيع بالنقصان المفق عليه إلا  
إذا كان سبق منه رده .

## مرسوم بمشروع قانون

بإضافة بعض أحكام إلى القانون المدني الأهل

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأي مجلس الوزراء :

رسمنا بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقيم بإسمنا إلى البرلمان .

## المادة الأولى

تعدل المادة ٢٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٧ — ينتهي حق الانتفاع بأغراض الرهن المعلن له أو بترك  
المتنع حقه فيه أو بانعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستعماله استعمالا  
غير جائز مع ما عدا مراعاة حقوق الدائنين برهن .

## المادة الثانية

تعدل المادة ٢٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٨ — يجوز إبطال حق الانتفاع إذا لم يحم المتنع بالشروط  
المقررة عليه إنما تجب مراعاة الحقوق المذكورة بالمادة السابقة .

## المادة الثالثة

يضاف إلى المادة ٥٥ من القانون المدني الأهل فقرة يكون نصها كالآتي :  
أما الأحكام المتعلقة بفسخ الملكية في الأموال التابعة وريها لمستحقها  
بسبب تجاوز الواهب أو الموصي حد النصاب أو عدم إيفائه لورثته القدر  
المفروض لم شرعا أو بنحو ذلك فلا تضر بحقوق من انتقلت إليهم ملكية  
الأموال المذكورة من الموهوب له أو الموصي إليه ولا بحقوق الدائنين له برهنها  
إذا كان التمليك أو الرهن حصل إليهم وهم متقدمون صحة ملكيته وتصرفه .

## المادة الرابعة

يضاف بعد المادة ٧٩ من القانون المدني الأهل مادة ٧٩ مكررة نصها  
كالآتي :

المادة ٧٩ مكررة — ومع ذلك يجوز للدائن المرتب للعقار إذا كان  
مقتضا صحة الرهن أن يحمس بوضع اليد الحاصل من الرهن مدة خمس سنوات  
إذا ثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتان ملكية الراهن .

## المادة الخامسة

يضاف بعد المادة ١١٨ من القانون المدني الأهل مادة ١١٨ مكررة  
نصها كالآتي :

المادة ١١٨ مكررة — فسخ العقد المشتمل على انتقال ملك العقار  
لا يضر بحقوق الدائنين المرتبطين لذلك العقار إذا كانت رهوناتهم مسجلة .

## إبلاغ المرسوم بمشروع القانون المذكور إلى مجلس النواب

## المادة الحادية عشر

تعدل المادة ٣٣٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٣٣٧ - يسقط حق إقامة الدعوى بالتبني الفاحش بعد بلوغ البالغ سن الرشد أو وفاته بسنتين ولا يترتب على ذلك الحق إخلال بحقوق أصحاب الزهون العقارية المسجلة .

## المادة الثانية عشر

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بمرأى القبة في ٥ صفر سنة ١٣٥٢ ( ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ )

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ( بالنيابة )

محمد شفيق

وزير الحفانية

أحمد علي

## مجلس النواب

## إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفانية

جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٣٣

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية ؟

( موافقة عامة ) .

## مجلس النواب

## تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون

( المقرر حضرة النائب المحترم محمد حسن ) .

١٥ أحال المجلس مشروع هذا القانون على لجنة الحفانية بجلسته ٣٠ مايو سنة ١٩٣٣ ، فظفرته بجلستي ١٤ و ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣ ، وحضر الجلسة الثانية حضراتاً مديراً إدارة المحاكم الأهلية والسكرتير الفني لمكتب مهلى وزير الحفانية مندوبين عن وزارة الحفانية . واللجنة تشرف بمرض نتيجة بحثها فيما على :

لاحظت اللجنة أن القانون المدني الأهل خلو من النص على ضمان حقوق الغير الذين يحملوا عقودهم ، والباشرين المرتبطين الحسنى الية ، وأن هذا النص كان سبباً على الدوام في اضطراب المعاملات وتضارب أحكام المحاكم ، وبكس الحال في القانون المدني المخطط الذى نص على ضمان هذه الحقوق .

## مذكرة إيضاحية مرفوعة إلى مجلس الوزراء

يشتمل القانون المدني المختلط على بعض أحكام لم ترد في القانون المدنى الأهل وهي تتعلق بضمان حقوق الغير الذين يحملوا عقودهم والباشرين المرتبطين الحسنى الية .

وإن عدم النص في القانون المدني الأهل على مثل هذه الأحكام نقص حقيقى أصبح من الضرورى سده بسبب اتساع نطاق القروض المضمونة برهن فيما بين المعمرين وعلى الأخص القروض الصادرة من بنك التسليف الزراعى .

فمشروع القانون المرافق لهذه المذكرة يدخل في القانون المدني الأهل بضمان تلك الأحكام . وإذا كانت بعض الأحكام الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع لم ينص عليها في المشروع المرفق فذلك لأنه رأى أن لا لزوم لها حيث تدخل تحت حكم مواد أخرى من القانون المدني الأهل .

بناء عليه تنشر بإرسال مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتفضل برضه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلمان .

القاهرة في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣

وزير الحفانية

أحمد علي

### المادة الثانية

تمثل المادة ٢٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٨ — يجوز إبطال حق الانتفاع إذا لم يتم المنفعة بالشروط المقررة عليه . إنما تجب مراعاة الحقوق المذكورة بالمادة السابقة .

### المادة الثالثة

يضاف إلى المادة ٥٥ من القانون المدني الأهل فقرة يكون نصها كالآتي :

أما الأحكام المتعلقة بفسخ الملكية في الأموال الناشئة ورجعها لمستحقها بسبب تجاوز الواهب أو الموصى حد التصالب أو عدم إبقائه لورثته القدر المفروض لم شرعاً أو بخلافه فلا تضر بحق من انتقلت إليه ملكية الأموال المذكورة من الموهوب له أو الموصى إليه ولا بحق الدائنين له .  
برهننا إذا كانت التملك أو الرهن حصل إليهم وهم معتقدون صحة ملكية ونصرةه .

### المادة الرابعة

يضاف بعد المادة ٧٩ من القانون المدني الأهل مادة ٧٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٧٩ مكررة — ومع ذلك يجوز للدائنين المرتين للعقار إذا كان معتقداً صحة الرهن أن يتسلم بوضع اليد الحاصل من الرهن مدة خمس سنوات إذا ثبت وجود أسباب قوية أوجبت احتقاده وقت الإرتباط ملكية الرهن .

### المادة الخامسة

يضاف بعد المادة ١١٨ من القانون المدني الأهل مادة ١١٨ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١١٨ مكررة — فسخ العقد المشتمل على انتقال ملك العقار لا يضر بحق الدائنين المرتين لذلك العقار إذا كانت رهوناتهم مسجلة .

### المادة السادسة

يضاف بعد المادة ١٣٦ من القانون المدني الأهل مادة ١٣٦ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١٣٦ مكررة — بطلان المشاركة المشتملة على نقل ملكية العقار لا يضر بحق الدائنين رهونات مسجلة إذا كانوا قد ارتهنوا مع احتقادهم صحة الرهن .

### المادة السابعة

تمثل المادة ١٧٩ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ١٧٩ — إذا انفسخ التصهد بسبب عدم إمكان الوفاء ففسخ أيضاً كافة التصهدات المتعلقة به بدون إخلال بما يلزم من التضييقات المستحقها في نظير ما استحصل عليه غيرهم من المنفعة غير حق ولا يترتب على الفسخ إخلال بحق الدائنين المرتين للعقار برهن مسجل مع احتقادهم صحة الرهن .

وقد رأت الحكومة عداك هذا الشخص في القانون المدني الأهل ، فقدمت مشروع هذا القانون . وترى اللجنة أن هذا التدارك إن كان واجباً في الماضي فقد أصبح أكثر وجوباً في الوقت الحاضر بسبب اتساع نطاق القروض المضمونة برهن فيما بين المصريين ، وعلى الأخص القروض الصادرة من بنك التسليف الزراعي ، فضلاً عن أن العدالة تقتضي ألا يميز الدائن الأجنبي بتلك الضمان والألا يضيع على الدائن الأهل حقه ، مع أن الدائنين قد يكونان مرتبين لعقار واحد ، وقد يكون رهن الدائن الأهل أسبق في المرتبة .



لاحظت اللجنة اختلاف النصوص الواردة في مواد المشروع بشأن ضمان حقوق المرتبين ، فرد حضرة المندوب بأن هذه النصوص ترى جميعها إلى غرض واحد ، هو ضمان حقوق الغير الذين يجهلون عقودهم والدائنين المرتبين الحسن النية ، وأن ذكر عبارات خاصة في بعض المواد مقصود به دقة البيان فيما لحكم كل مادة .

وقد اكتفت اللجنة بهذا البيان .

ولاحظ أحد حضرات أعضاء اللجنة على المادة ٢٩٩ مكررة أنها فوق تناقضاً مع قانون التسجيل قد تضر بمصالح الدائنين ، ولكن اللجنة رأت إبقاء المادة على حالها .

ولاحظت أقلية اللجنة أن نص المادة ٢٩٨ من مشروع القانون يحرم المشتري — إذا رهن المبيع — حق الفسخ المنوخ له قانوناً ، وفي هذا مضرة بالمشتري وبالدائنين المرتين ، وطلبت أن تستبدل بعبارته (إلا إذا كان سبق منه رهنه) عبارة (ولا يترتب على ذلك الحق إخلال بحق أصحاب الرهن العقاري المسجلة) ، ولكن أغلبية اللجنة رأت إبقاء النص على ما هو عليه لحفاظته لنص المادة ٣٧٣ من القانون المدني المخطط ، ولأن في رهن العقار قبل استلامه قبولا من المشتري للصفقة وإسقاطاً في ذاته لخلق الخيار .



لهذه الأسباب رأت اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما هو ، وهي ترجو من المجلس الموافقة عليه .

### مشروع قانون

بإضافة بعض أحكام إلى القانون المدني الأهل

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### المادة الأولى

تمثل المادة ٢٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٧ — ينتهي حق الانتفاع باقتضاء الزمن المعين له أو بترك المنفعة حقه فيه أو بإتعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستهلاكه استعمالاً غير جائز ، هذا مع مراعاة حقوق الدائنين برهن .

## مجلس النواب

### المنقشة التي داوت حول مشروع القانون

جلسة ١٩ برتية سنة ١٩٣٤

حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية — أرجو أن ينظر المجلس هذا المشروع بطريق الاستعجال .

حضرة النائب المحترم محمد حسن (المقرر) — أنضم إلى معالي الوزير في هذا الطلب .

الرئيس — هل توافقون على نظر هذا المشروع بطريق الاستعجال ؟

( موافقة عامة )

الرئيس — لينفضل حضرة المقرر بتلاوة التقرير .

حضرة النائب المحترم محمد حسن (المقرر) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

( تلا حضرة المقرر تقرير اللجنة ومشروع القانون (١) ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاستعجال إلى مناقشة المواد ؟

( موافقة عامة )

المقرر — أرجو قبل مناقشة المواد أن تسمحوا لي بإبداء ما يأتي :

لاحظنا أثناء نظر مواد هذا المشروع في اللجنة أن هناك اختلافا في بعض الصيغ والبارات ، فوجهنا إليه نظر حضرة مندوب وزارة الحفانية ، فأجاب بأن الذي دعا إلى ذلك هو وجوب انسجام صيغ هذا المشروع وإخافه انفا مع نصوص القانون المدني المختلط ، وأن هذه الصيغ والبارات منقولة عن النص الفرنسي لهذا القانون . ولكننا عند مراجعة هذا النص الفرنسي لاحظنا فرقا في التعبير بين النص العربي الذي ورد به المشروع ، وأن النص العربي لا يحقق الغرض الذي يرميه المشروع . فلهذا رأيت أن أطابق بين النصين العربي والفرنسي ، وأن أجعل النص الفرنسي أصلا وترجمه إلى اللغة العربية ترجمة دقيقة ، تصبح نصوص القانونين متماثلة ، فلا يكون هناك مجال للقول بأن المقترح أراد بالخصوص العربية فيه ما ترمي إليه نصوص القانون المدني المختلط .

وقد عرضت النصوص الجديدة على الحكومة ، فترأت أنها أصوب من النصوص الأولى ، واسألو على حضراتكم عقب كل مادة النص المصحح لها لتروا فيه رأيكم .

### " المادة الثامنة

يضاف بعد المادة ٢٥٦ من القانون المدني الأهل مادة ٢٥٦ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٥٦ مكررة — أحكام المادتين السابقتين لا تنصرف لجميع الأحوال بمقوق أرباب الزهن على المبيع ولا بمقوق من انتقلت إليهم ملكية المبيع من المشتري بموض متى كانوا معتقدين صحة الزهن أو التلك " .

### " المادة التاسعة

يضاف بعد المادة ٢٦٩ من القانون المدني الأهل مادة ٢٦٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٦٩ مكررة — إذا زهن المقار بائعه في الحالة الأولى من الحالتين المذكورتين في المادة السابقة لدائته ولم يعلمه بالشرط الملحق عليه البيع أو رهنه المشتري في الحالة الثانية لدائته ولم يعلمه بالشرط الملحق عليه فسخ البيع ففوق الشرط لا أي الحالتين لا يضر بمقوق الدائن المرتين لعدم علمه " .

### " المادة العاشرة

تعديل المادة ٢٩٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٩٨ — إذا قصبت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك اليب موجودا قبل المقد لا تمتع المشتري عن الشراء كان المشتري ضمرا بين فسخ وبين إبقاء المبيع بائع المتفق عليه إلا إذا كان سبق منه رهنه " .

### " المادة الحادية عشرة

تعديل المادة ٣٣٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٣٣٧ — يسقط حق إقامة الدعوى بالنسب الفاعش بعد بلوغ الباعث من الزشد أو وفاته بسنتين ولا يتزعم على ذلك الحق إخلال بمقوق أصحاب الزهن المقارية المسجلة " .

### " المادة الثانية عشرة

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصح هذا القانون بنظم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة " .



المقرر :**” المادة الثالثة ”**

يضاف إلى المادة ٥٥ من القانون المدني الأهل فترة يكون نصها كالآتي :  
 أما الأحكام المتعلقة بفسخ الملكية في الأموال الثابتة وردها لمستحقها بسبب تجاوز الواهب أو الموصى حد النصاب أو عدم إيقائه لورثته القدر المفروض لم شرطاً أو نحو ذلك فلا تضر بمقوق من انتقلت إليهم ملكية الأموال المذكورة من الموهوب له أو الموصى إليه ولا بمقوق الدائنين له برضاها إذا كان التملك أو الزعن حصل إليهم وهم معتقدون صحة ملكيته وتصرفه .“

أما النص المصحح فهو :

**” المادة الثالثة ”**

يضاف إلى المادة ٥٥ من القانون المدني الأهل فترة يكون نصها كالآتي :

أما الأحكام المتعلقة بفسخ الملكية في الأموال الثابتة بسبب تجاوز النصاب الشرعى أو عدم إيقاء القدر المفروض شرطاً أو نحو ذلك فلا تضر بمقوق من انتقلت إليهم الملكية ولا بمقوق الدائنين المرتبئين الحسنى النية .“  
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المارة بنصها المصحح ؟

( موافقة عامة )

المقرر :**” المادة الرابعة ”**

يضاف بعد المادة ٧٩ من القانون المدني الأهل مادة ٧٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٧٩ مكررة — ومع ذلك يجوز للدائن المرتب للمعار إذا كان معتقدا صحة الزعن أن يملك بوضع اليد الحاصل من الزاغن مدة خمس سنوات إذا ثبت وجود أسباب قوية أوجببت استغاده وقت الارتباة ملكية الزاغن .“  
 أما النص المصحح فهو :

**” المادة الرابعة ”**

يضاف بعد المادة ٧٩ من القانون المدني الأهل مادة ٧٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٧٩ مكررة — بالرغم من القيود السابقة يجوز للدائن المرتب للمعار إذا كان حسن النية أن يملك بوضع اليد الحاصل من المدين الزاغن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجببت استغاده وقت الارتباة ملكية الزاغن .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة بنصها المصحح ؟

( موافقة عامة )

**نحن فؤاد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

**المادة الأولى**

تعدل المادة ٢٧ من القانون المدني الأهل كما يأتى :

المادة ٢٧ — ينتهى حق الانتفاع بانقضاء الزمن المعين له أو بترك المتع حق فيه أو بانعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستعماله استعمالاً غير جائز ، هذا مع مراعاة حقوق الدائنين برهن .“

أما النص المصحح فهو :

**” المادة الأولى ”**

تعدل المادة ٢٧ من القانون المدني الأهل كما يأتى :

المادة ٢٧ — ينتهى حق الانتفاع بانقضاء الزمن المعين له أو بترك المتع حقه فيه أو بانعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستعماله استعمالاً غير جائز . هذا مع مراعاة حقوق الدائنين المرتبئين .“

حضرة النائب المحترم عبد العزيز عبد الهادى — هل المقصود بالدائنين المرتبئين (الدائنين المرتبئين برهن اتفاق) ؟

المقرر — النص عام يشمل الدائنين المرتبئين برهن اتفاق وبرهن حيازى .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة بنصها المصحح ؟

( موافقة عامة )

المقرر :**” المادة الثانية ”**

تعدل المادة ٢٨ من القانون المدني الأهل كما يأتى :

المادة ٢٨ — يجوز إبطال حق الانتفاع إذا لم يتم المتع بالشروط المقررة عليه إنما يجب مراعاة الحقوق المذكورة بالمادة السابقة .“

أما النص المصحح فهو :

**” المادة الثانية ”**

تعدل المادة ٢٨ من القانون المدني الأهل كما يأتى :

المادة ٢٨ — يجوز إبطال حق الانتفاع إذا لم يتم المتع بالشروط المقررة عليه مع مراعاة ما تقدم .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة بنصها المصحح ؟

( موافقة عامة )

المقرر :المادة الخامسة

يضاف بعد المادة ١١٨ من القانون المدني الأهل مادة ١١٨ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١١٨ مكررة — فسخ العقد المشتعل على انتقال ملك العقار لا يضر بحقوق الدائنين المرتبطين لذلك العقار إذا كانت رهواتهم مسجلة .  
أما النص المصحح فهو :

المادة الخامسة

يضاف بعد المادة ١١٨ من القانون المدني الأهل مادة ١١٨ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١١٨ مكررة — فسخ العقد الناقل للملكية العقار لا يضر بحقوق الدائنين يرهون مسجلة .

حضره النائب المحترم عبد العزيز عبد الهادي — يحسن أن تقدم كلمة (لا يضر) الى صدر المادة ليكون التعبير أحسن انسجاما .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة بنصها ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :المادة السادسة

يضاف بعد المادة ١٣٩ من القانون المدني الأهل مادة ١٣٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١٣٩ مكررة — بطلان المشاركة المشتعلة على نقل ملكية العقار لا يضر بحقوق الدائنين يرهونات مسجلة إذا كانوا قد ارتبوا مع اعتقادهم صحة الرهن .

أما النص المصحح فهو :

المادة السادسة

يضاف بعد المادة ١٣٩ من القانون المدني الأهل مادة ١٣٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١٣٩ مكررة — بطلان المشاركة الناقلة للثبة لا يضر بحقوق الدائنين يرهون مسجلة إذا كانوا حسني النية .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة بنصها المصحح ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :المادة السابعة

تعدل المادة ١٧٩ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ١٧٩ — إذا انقضى التمهيد بسبب عدم إمكان الوفاء تنسخ أيضا كافة التمهيدات المتعلقة به بدون إخلال بما يلزم من التضمينات لمستحقها في نظير ما استحصل عليه غيرهم من المنفعة بغير حق ولا يترتب على الفسخ إخلال بحقوق الدائنين المرتبطين للعقار برهن مسجل مع اعتقادهم صحة الرهن .

أما النص المصحح فهو :

المادة السابعة

تعدل المادة ١٧٩ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ١٧٩ — إذا انقضى التمهيد بسبب عدم إمكان الوفاء تنسخ أيضا كافة التمهيدات المتعلقة به بدون إخلال بما يلزم من التضمينات لمستحقها في نظير ما حصل عليه غيرهم من المنفعة بغير حق ولا يترتب على الفسخ إخلال بحقوق الدائنين المرتبطين الحسني النية .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة بنصها المصحح ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :المادة الثامنة

يضاف بعد المادة ٢٥٦ من القانون المدني الأهل مادة ٢٥٦ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٥٦ مكررة — أحكام المسادين السابقين لا تنصرف في جميع الأحوال بحقوق أرباب الرهن على المبيع ولا بحقوق من انتقلت اليهم ملكية المبيع من المشتري بوض متى كانوا متقدين صحة الرهن أو التملك .

أما النص المصحح فهو :

المادة الثامنة

يضاف بعد المادة ٢٥٦ من القانون المدني الأهل مادة ٢٥٦ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٥٦ مكررة — أحكام المسادين السابقين لا تنصرف في جميع الأحوال بحقوق أرباب الرهن على المبيع ولا بحقوق من انتقلت إليهم ملكية المبيع من المشتري بوض متى كانوا حسني النية .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة بنصها المصحح ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :المادة التاسعة

يضاف بعد المادة ٢٩٩ من القانون المدني الأهل مادة ٢٩٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٩٩ مكررة — إذا رهن المقار بأشبه في الحالة الأولى من الحالتين المذكورتين في المادة السابقة لدائته ولم يعمله بالشرط المعلق عليه البيع أو رهنه المشتري في الحالة الثانية لدائته ولم يعمله بالشرط المعلق عليه فسخ البيع ونفوق الشرط في أي الحالتين لا يضر بحق الدائنين المرتبين لعدم علمه .

أما النص المصحح فهو :

المادة التاسعة

يضاف بعد المادة ٢٩٩ من القانون المدني الأهل مادة ٢٩٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٩٩ مكررة — وفي الحالتين المبينتين في المادة السابقة لا يضر وقوع الشرط الذي يبيحه الدائن المرتب لعقار بالحقوق الآتية إليه من البيع تحت شرط توقيفي أو من المشتري تحت شرط فاسخ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة بنصها المصحح ؟

( موافقة عامة )

المقرر :المادة العاشرة

تمثل المادة ٢٩٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٩٨ — إذا قصت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجوداً قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري غيراً بين فسخ وبين إبقاء المبيع بالتقاضي المتفق عليه إلا إذا سبق منه رهنه .

أما النص المصحح فهو :

المادة العاشرة

تمثل المادة ٢٩٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٩٨ — إذا قصت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجوداً قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري غيراً بين فسخ وبين إبقاء المبيع بالتقاضي المتفق عليه إلا إذا كان سبق منه رهنه .

حضرة صاحب العزة المستشار الملك لوزارة المالية — لا داعي لكلمة (كان) في آخر المادة .

المقرر — أوافق على ذلك .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة بنصها المصحح مع حذف كلمة (كان) المشار إليها ؟

( موافقة عامة )

الرئيس — إذن يكون نص المادة العاشرة كما يأتي :

المادة العاشرة

تمثل المادة ٢٩٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٩٨ — إذا قصت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجوداً قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري غيراً بين فسخ وبين إبقاء المبيع بالتقاضي المتفق عليه إلا إذا سبق منه رهنه .

المقرر :المادة الحادية عشرة

تمثل المادة ٣٣٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٣٣٧ — يسقط حق إقامة الدعوى بالعين الفاحش بعد بلوغ البائع من الرشد أو وفاته بسنتين ولا يقرب على ذلك الحق إخلال بحق أصحاب الزهون المقارية المسجلة .

أما النص المصحح فهو :

المادة الحادية عشرة

تمثل المادة ٣٣٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٣٣٧ — يسقط حق إقامة الدعوى بالعين الفاحش بعد بلوغ البائع من الرشد أو وفاته بسنتين ولا يقرب على ذلك الحق إخلال بحق أصحاب الزهون المقارية المسجلة .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة بنصها المصحح ؟

( موافقة عامة )

المقرر :المادة الثانية عشرة

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة )

## المادة السابقة

تمثل المادة ١٧٩ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ١٧٩ - إذا انسخ التمسك بسبب عدم إمكان الوفاء تنسخ أيضا كافة التمسكات المتعلقة به بدون إخلال بما يلزم من التضمينات المستحقها في نظير ما حصل عليه فغير من التمسكة بغير حق ولا يترتب على الفسخ إخلال بحقوق الدائنين المرتبطين بالحسن النية .

## المادة التامة

يضاف بعد المادة ٢٥٩ من القانون المدني الأهل مادة ٢٥٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٥٩ مكررة - أحكام المادتين السابقتين لا تنصرف في جميع الأحوال بحق أرباب الرهن على المبيع ولا بحق من انتقلت إليهم ملكية المبيع من المشتري بعوض متى كانوا حسن النية .

## المادة التامة

يضاف بعد المادة ٢٦٩ من القانون المدني الأهل مادة ٢٦٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٦٩ مكررة - وفي الحالاتين المبينتين في المادة السابقة لا يضر وقوع الشرط الذي يجعله الدائن الرهن لغاير الحقوق الآيلة إليه من البائع تحت شرط توقيني أو من المشتري تحت شرط فاسخ .

## المادة الماشرة

تمثل المادة ٢٩٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٩٨ - إذا نقصت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجودا قبل العقد لاستنتج المشتري عن الشراء كان المشتري مخبرا يبرئ فسخ و بين إبقاء المبيع بالثمن المتفق عليه إلا إذا سبق منه رهنه .

## المادة الحادية عشرة

تمثل المادة ٣٣٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٣٣٧ - يسقط حق إقامة الدعوى بالنسبة للفاحش بعد بلوغ البالغ من الرشد أو وفاته بسنتين ولا يترتب على ذلك الحق إخلال بحق أصحاب الرهن العقاري المسجلة .

## المادة الثانية عشرة

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بجاتم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية .  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - قليل مشروع القانون ليؤخذ عليه الرأي بالتدء بالامم .  
تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

## المادة الأولى

تمثل المادة ٢٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٧ - ينتهي حق الانتفاع بانتضاء الزمن المعين له أو بترك المتع حق فيه أو بأندام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو بأصله استعمالا غير جائز . هذا مع مراعاة حقوق الدائنين المرتبطين .

## المادة الثانية

تمثل المادة ٢٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٨ - يجوز إبطال حق الانتفاع إذا لم يتم المتع بالضرورة المقررة عليه مع مراعاة ما تقدم .

## المادة الثالثة

يضاف إلى المادة ٥٥ من القانون المدني الأهل فقرة تكونت نصها كالآتي :

أما الأحكام المتعلقة بفسخ الملكية في الأحوال الثابتة بسبب تجاوز النصاب الشرعي أو عدم إبقاء القدر المفروض شرعا أو نحو ذلك فلا تنصرف بحق من انتقلت إليهم الملكية ولا بحق الدائنين المرتبطين بالحسن النية .

## المادة الرابعة

يضاف بعد المادة ٧٩ من القانون المدني الأهل مادة ٧٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٧٩ مكررة - بالرغم من القيد السابقة يجوز للدائن الرهن للمعار إذا كان حسن النية أن يتسكك بوضع اليد الحاصل من المدين الرهن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجب اعتقاده وقت الارتهاين ملكية الراهن .

## المادة الخامسة

يضاف بعد المادة ١١٨ من القانون المدني الأهل مادة ١١٨ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١١٨ مكررة - فسخ العقد الناقل للملكية المعار لا يضر بحق الدائنين برهن مسجلة .

## المادة السادسة

يضاف بعد المادة ١٣٦ من القانون المدني الأهل مادة ١٣٦ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١٣٦ مكررة - بطلان المشاركة الناقلة للملكية لا يضر بحق الدائنين برهن مسجلة إذا كانوا حسن النية .

## مجلس الشيوخ

### إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفانية

بلدة ١٩ يونيو سنة ١٩٢٣

تل كتاب من مجلس النواب هذا نصه :

«**حضرة صاحب المآل رئيس مجلس الشيوخ بالنيابة**

نظر مجلس النواب بجلسته المتعقدة في يوم الاثنين ١٩ يونيو سنة ١٩٢٣  
مقرر لجنة الحفانية عن مشروع قانون بإضافة بعض أحكام إلى القانون المدني  
الأهل ووافق عليه بالصيغة المراقبة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لمالكم مشروع القانون وتقرير لجنة  
الحفانية ومحضر الجلسة المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس  
الشيوخ .

وتفضلوا مالكم بقبول وافر الاحترام

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور  
إلى لجنة الحفانية ؟

( موافقة ) .

**الرئيس** - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة  
الحفانية .

**الرئيس** - أسفرت نتيجة أخذ الرأي عن الموافقة على مشروع القانون  
إجماع ٩٤ صوتا <sup>(١)</sup> فيحال المشروع إلى مجلس الشيوخ .

- (١) <sup>(١)</sup> حضرة النائب المحترم على حسن أحد بك ، (٢) حضرة النائب المحترم محمود عباسي بك ، (٣) حضرة النائب المحترم وهب دوس بك ، (٤) حضرة النائب المحترم أحمد رشدي ، (٥) حضرة النائب المحترم محمد حسن ، (٦) حضرة النائب المحترم حسن حسني ، (٧) حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، (٨) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نفلي بك ، (٩) حضرة النائب المحترم حسن عبد حسين ، (١٠) حضرة النائب المحترم عبد السلام سدايه بك ، (١١) حضرة النائب المحترم على حسن أحد ، (١٢) حضرة النائب المحترم عبد الله أرسلان بك ، (١٣) حضرة النائب المحترم جده كسيه بك ، (١٤) حضرة النائب المحترم محمد البغدادي سليم ، (١٥) حضرة النائب المحترم عبد العزيز هادي بك ، (١٦) حضرة النائب المحترم محمود كي بك ، (١٧) حضرة النائب المحترم مأمون سامي بك ، (١٨) حضرة النائب المحترم اسماعيل فهمي الشافعي بك ، (١٩) حضرة النائب المحترم حسن البالي بك ، (٢٠) حضرة النائب المحترم جده زاهد بك ، (٢١) حضرة النائب المحترم محمود بك ، (٢٢) حضرة النائب المحترم إبراهيم ممدوح بك ، (٢٣) حضرة النائب المحترم سليمان اسماعيل بك ، (٢٤) حضرة النائب المحترم فريد نوح الدين ، (٢٥) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان جده نصر ، (٢٦) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، (٢٧) حضرة النائب المحترم جده المصطفى حسين مصطفى بك ، (٢٨) حضرة النائب المحترم حسين هلال بك ، (٢٩) حضرة النائب المحترم مصطفى فودة ، (٣٠) حضرة النائب المحترم توفيق حسن المكي ، (٣١) حضرة النائب المحترم إبراهيم البيهقي مطاوع بك ، (٣٢) حضرة النائب المحترم ممد نور ، (٣٣) حضرة صاحب المآل الدكتور محمد توفيق رفعت باشا ، (٣٤) حضرة النائب المحترم حسن أحد كسيه ، (٣٥) حضرة النائب المحترم عبد الهادي عطو ، (٣٦) حضرة النائب المحترم الحاج عبد الرحمن غنيم حسن ، (٣٧) حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا ، (٣٨) حضرة النائب المحترم جده الحيد حريك ، (٣٩) حضرة النائب المحترم السيد أحد مدي بك ، (٤٠) حضرة النائب المحترم محمود السيد أبو حسين بك ، (٤١) حضرة النائب المحترم جده المنير رمضان بك ، (٤٢) حضرة النائب المحترم حافظ مصطفى الشفيق ، (٤٣) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بيومي نصار ، (٤٤) حضرة النائب المحترم الشيخ جده إبراهيم الشاذل ، (٤٥) حضرة النائب المحترم أحمد محمد الشاذل ، (٤٦) حضرة صاحب السعادة محمد سلام باشا ، (٤٧) حضرة النائب المحترم محمود السيد ، (٤٨) حضرة النائب المحترم أحد أبو الفتح ، (٤٩) سعادة النائب المحترم سراج الدين شاهين باشا ، (٥٠) حضرة النائب المحترم جده الحليف علي حامي بك ، (٥١) حضرة صاحب الغزاة علي الخزالي بك ، (٥٢) حضرة النائب المحترم جده الرحمن البلي ، (٥٣) حضرة النائب المحترم جده زكي صالح بك ، (٥٤) حضرة النائب المحترم شيان الكاك ، (٥٥) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد مصطفى ، (٥٦) حضرة النائب المحترم جده الحيد البرادعي بك ، (٥٧) حضرة النائب المحترم جده الفرز جده الحادي ، (٥٨) حضرة النائب المحترم الشيخ جده الزم على جده الزماد أبو اسماعيل ، (٥٩) حضرة النائب المحترم محضاري الزم بك ، (٦٠) حضرة النائب المحترم مصطفى عدوي ، (٦١) حضرة النائب المحترم محمد علي صبري بك ، (٦٢) حضرة النائب المحترم جده أحد بك أحد القط ، (٦٣) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسني ، (٦٤) حضرة النائب المحترم أبو يوسف على شاب بك ، (٦٥) حضرة النائب المحترم محمد قطب بك ، (٦٦) حضرة النائب المحترم جده سليم جابر ، (٦٧) حضرة النائب المحترم نجيب مريان بك ، (٦٨) حضرة النائب المحترم أحد أبو زكي الجندبي ، (٦٩) حضرة النائب المحترم الشيخ جده أبو زيد عطاف ، (٧٠) حضرة النائب المحترم جده تقوى أحد مدي بك ، (٧١) حضرة النائب المحترم كلال محمد دكردي ، (٧٢) حضرة النائب المحترم حسن أحد موسى بك ، (٧٣) حضرة النائب المحترم جده طاف بك ، (٧٤) حضرة النائب المحترم أمين عمر ، (٧٥) حضرة النائب المحترم جده الباسي ، (٧٦) حضرة صاحب السعادة محمود فهمي التيس بيك ، (٧٧) حضرة النائب المحترم عبد الله لدم بك ، (٧٨) حضرة النائب المحترم جده الحيد سيف العمريك ، (٧٩) حضرة النائب المحترم مصطفى سيف العمريك ، (٨٠) حضرة النائب المحترم محمد

- == مصطفى عريك ، (٨١) حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ، (٨٢) حضرة النائب المحترم الشيخ زكي عام أحد ، (٨٣) حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك ، (٨٤) حضرة النائب المحترم محمد سليمان سليمان ، (٨٥) حضرة النائب المحترم أبو الهادي بدوي جده عبد الآجر ، (٨٦) حضرة النائب المحترم أمين جده همام ، (٨٧) حضرة النائب المحترم محمد حسين مازن ، (٨٨) حضرة النائب المحترم السيد مصطفى جده عبد الرحمن الشريف ، (٨٩) حضرة النائب المحترم حسن محمد أحمد حسين ، (٩٠) حضرة النائب المحترم جده أحمد حامد بك ، (٩١) حضرة النائب المحترم فكري الصنبري ، (٩٢) حضرة النائب المحترم سيد علي الوفاي بك ، (٩٣) حضرة النائب المحترم ممد حسن دين ، (٩٤) حضرة النائب المحترم صالح ممد أمين ممد .

## مجلس الشيوخ

### تقرير لجنة الحفائية عن مشروع القانون

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الملم البيل بك )

أحال المجلس بجلسته المتفدة في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٣ على هذه اللجنة مشروع قانون بإضافة بعض أحكام إلى القانون المدني الأهل فيجئته بجلسات ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣ وقد تبين لها ما يأتي :

ترى التعديلات التي يراد إدخالها بهذا المشروع على القانون المدني الأهل إلى حماية حقوق المتعاقدين حتى الهية مشترين أو مرتبهين أسوة بأحكام القانون المدني المختلط .

وقد رأى واضع القانون المدني المختلط وهو يقل الأحكام عن القانون الفرنسي ألا يتخذ بأحكامه رغبة منه في حماية حقوق الدائنين المرتبهين حتى القية باعتبار أن هذه الحماية أساس في تأمين المعاملات .

وإذا كان المشرع الأهل لم الأخذ بهذا الرأي في أول الأمر فإنه بعد أن تطورت الأحوال الاقتصادية وأصبحت رعون الأموال المتداولة غير مقصورة على الأجانب لم يكن بد من وضع الجميع على قدم المساواة . ولن يكون ذلك غير توحيد التشريع .

وقد تضمن المشروع المعروض تسوية تامة في النصوص بين القانونين الأهل والمختلط في هذا الصدد ولذلك البيان :

في الباب الثالث " حق الانتفاع " عدلت :

المادة ٢٧ - ونصها " ينتهي حق الانتفاع بانقضاء الزمن المعين له أو بترك المتضع حقه فيه أو بأعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستعماله استعمالاً غير جائز . "

بأن أضيف إليها العبارة الآتية " هذا مع مراعاة حقوق الدائنين المرتبهين . "

والمادة ٢٨ - ونصها " يجوز إبطال حق الانتفاع إذا لم يتم المتضع بالشروط المقررة عليه . "

بأن أضيف إليها العبارة الآتية " مع مراعاة ما هدم . "

وفي الباب الخامس " أسباب الملكية والحقوق العينية . "

الفصل الثالث " في الوارثين " عدلت المادة ٥٥ ونصها :

" وكذلك تراعى في أهلية الموصى لعل الوصية وفي صحتها الأحكام المقررة لذلك في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى . "

بأن أضيفت إليها الفقرة الآتية " أما الأحكام المتعلقة بسجن الملكية في الأموال التابعة بسبب تجاوز التصيب الشرعي أو عدم إبقاء القيد المفروض شرعاً أو نحو ذلك فلا تضر بحقوق من انتقلت إليهم الملكية ولا بحقوق الدائنين المرتبهين الحسنين البية " .

وفي الفصل السابع " في التملك بمعنى المدة الطويلة " أضيف بمسد المادة ٧٩ ونصها :

" لا تبنت ملكية العقار والحقوق العينية بمعنى المدة الطويلة لمن كان واضعاً يده عليها لسبب معلوم غير أسباب التملك سواء كان ذلك السبب مبتدأ منه أو سابقاً من آلت منه إليه وعلى ذلك فلا تحصل الملكية بوضع اليد للمتأجر والمتضع والمودع عنه والمستعير ولا لورثتهم من بعدهم . "

مادة جديدة هي المادة ٧٩ مكررة ونصها :

المادة ٧٩ مكررة - " بالرغم من القيود السابقة يجوز للدائنين المرتبهين

للعقار إذا كان حسن النية أن يتملك بوضع اليد الجاصل من المدين الزامن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتبان ملكية الزامن . "

وفي الباب الأول " في التعهدات على العموم " من الكتاب الثاني .

" في التعهدات والمقود " أضيف بمسد المادة ١١٨ ونصها :

" إذا كان الدين عيناً معينة جاز للدائنين أن يتحصل على وضع يده عليها متى كانت مملوكة للدين وقت التعهد أو حدث ملكه لها بعده ولم يكن لأحد حق صفي عليها . "

مادة جديدة هي المادة ١١٨ مكررة ونصها :

المادة ١١٨ مكررة - " فسخ العقد الناقل للملكية للعقار لا يضر بحقوق الدائنين يهون مسجلة . "

وفي الباب الثاني " في التعهدات المترتبة على توافيق المتعاقدين " أضيف بمسد المادة ١٣٦ ونصها :

" التذليل موجب لعدم صحة الرضا إذا كان رضا أحد المتعاقدين مرتباً على الحليل المستعملة له من المتعاقدين الآخر بحيث لولاهما لرضى . "

مادة جديدة هي المادة ١٣٦ مكررة ونصها :

" المادة ١٣٦ مكررة - " بطلان المشارطة الناقلة للملكية لا يضر بحقوق الدائنين يهون مسجلة إذا كانوا حسن النية . "

وفي الفصل الثاني " في فسخ عقود التعهدات " من الباب الخامس " في انهاء التعهدات " عدلت المادة ١٧٩ ونصها :

" إذا انقضى التعهد بسبب عدم إمكان الوفاء تنفس أيضاً كافة التعهدات المتعلقة به بدون إحلال بما يلزم من التضمينات المستحقين نظير ما استحصل عليه غيره من المنفعة بغير حق . "

يسقط حق إقامة الدعوى بالنسبة للقاضي بعد بلوغ البائع من الرد أو وفاته يستثنى .

بالصفة الآتية :

المادة ٣٣٧ - "يسقط حق إقامة الدعوى بالنسبة للقاضي بعد بلوغ البائع من الرد أو وفاته يستثنى ولا يقرب على ذلك الحق إخلال بحق أصحاب الزهون العقارية المسجلة"

تلك هي النصوص التي أضيفت كلها كما هو واضح تكرر لفكرة واحدة هي حماية الدائنين المرتبطين أو الملك حسن النية .

وقد رأيت اللجنة الموافقة على جميع هذه التعديلات تكون نصوبها القانون الأهل والمختلط واحدة كما أنه ينبغي على اتفاقها توحيد الأحكام في المحاكم كلها .

ولذلك أقرت اللجنة مشروع هذا القانون بالصفة الآتية وهي التي أقرها مجلس النواب :

### مشروع قانون

بإضافة بعض أحكام إلى القانون المدني الأهل

نحن رؤساء الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### المادة الأولى

تعدل المادة ٢٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٧ - "يقضى حق الانتفاع بإقتضاه الزمان المصون له أو يتركه المنتفع حقه فيه أو يانهدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستعماله استعمالاً غير جائزهما مع مراعاة حقوق الدائنين المرتبطين .

### المادة الثانية

تعدل المادة ٢٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٨ - "يجوز إبطال حق الانتفاع إذا لم يتم المنفعة بالضرورة المقررة عليه مع مراعاة ما يقتضيه .

### المادة الثالثة

يضاف إلى المادة ٩٩ من القانون المدني الأهل فقرة يكون نصها كالآتي :

أما الأحكام المطبقة فيبيع الملكية في الأموال التابعة بسبب تصاوير التناهي الشرعي أو عدم إبقاء التصديق المفروض فيها أو نحو ذلك فلا تقصر بحق من انتقلت اليهم الملكية ولا بحق الدائنين المرتبطين الجسدي النية .

بالصفة الآتية :

المادة ١٧٩ - "إذا أصبح الميراث يورث علم إمكان الوفاء تنسخ أيضاً كافة الميراثات المتعلقة به ودفعت إخلال بما يلزم من التضمينات المستحقها في نظير ما حصل عليه غيره من المنفعة غير حق ولا يقرب على إخلال بحق الدائنين المرتبطين الحسن النية"

وفي الفصل الثاني "في المتاعدين" من الباب الأول في البيع "من الكتاب الثالث في "المقود المينة" أضيف بعد المادة ٢٥٦ ونصها :

"إذا زادت قيمة المبيع على ثلث مال البائع وقم البيع أزم المشتري بناء على طلب الورثة إما يفسخ البيع أو بأن يدفع للتركة ما يقص من ثلث مال التوري وقت البيع والمشتري المذكور الخيار بين الوجهين المذكورين"

مادة جديدة هي المادة ٢٥٦ مكررة ونصها :

"أحكام المادتين السابقتين لا تضر في جميع الأحوال بحق ارباب الزهون على المبيع ولا بحق من انتقلت اليهم ملكية المبيع من المشتري بموجب متى كانوا حسن النية"

وفي الفرع الأول "في انتقال الملكية من الميراث الرابع فيما يقرب على البيع" أضيف بعد المادة ٢٦٩ ونصها :

"إذا وقع البيع مطلقاً فسخه على حصول أمر معين تنقل ملكية المبيع لشترى من حين العقد .

وإذا كان البيع مطلقاً على أمر وقع فيها يفسد فيعتبر المبيع ملكاً لشترى من تاريخ العقد"

مادة جديدة هي المادة ٢٦٩ مكررة ونصها :

"وفي الحالتين المبيتين في المادة السابقة لا يضر وقوع الشرط الذي يجعله الدائن المرتب لمقارن حقوق الآيلة إليه من البائع تحت شرط توفيق أو من المشتري تعهد شرط فاسخ"

وفي القسم الأول "في التسليم من النوع الثاني" في السلم المبيع وضمن البائع له عدلت المادة ٢٩٨ ونصها :

"إذا نقصت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجوداً قبل العقد لانتع المشتري عن الشراء كان المشتري مخيراً بين الفسخ وبين إبقاء المبيع بالتسليم عليه"

بالصفة الآتية :

"إذا نقصت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه، بحيث لو كان ذلك العيب موجوداً قبل العقد لانتع المشتري عن الشراء كان المشتري مخيراً بين الفسخ وبين إبقاء المبيع بالتسليم عليه إلا إذا سبق منه رده"

وفي الفصل الخامس "في الدعوى طلب تكملة ثمن البيع لسبب الدين الفاحش عدلت المادة ٣٣٧ ونصها :

### المادة العاشرة

تعطل المادة ٢٩٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٩٨ — إذا قصعت قيمة المبيع بسبب حدث قبل استلامه بحيث لو كان ذلك الغيب موجودا قبل المقد لا تمتنع المشتري عن الشراء كان المشتري غنيا بين الفسخ وبين إبقاء المبيع بالتمتع المتفق عليه إلا إذا سبق منه رده .

### المادة الحادية عشرة

تعطل المادة ٣٣٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٣٣٧ — يستقط حق إقامة الدعوى بالنزاع الفاحش بعد بلوغ البالغ من الرشد أوقاته بسنتين ولا يترتب على ذلك الحق إخلال بحقوق أصحاب الرهون العقارية المسجلة .

### المادة الثانية عشرة

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وبمعمل به يعيد نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن ينعم هذا القانون بضام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدى ... ..

## مجلس الشيوخ

### موافقة المجلس على مشروع القانون

جلسة ٢٧ برنيس ١٩٢٣

مفكرة صاحب لجنة محمد حسن بك (المستشار الملكي لقسم قضايا وزارة المالية) — أرجو أن يوافق المجلس على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

ولقد وزع التقرير على حضراتكم وأطلعتم عليه طيبا ، فهل توافقون على عدم تلاوه ؟

( موافقة ) .

الرئيس — إذن يتبن مشروع هذا القانون .

### المادة الرابعة

يضاف بعد المادة ٧٩ من القانون المدني الأهل مادة ٧٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٧٩ مكررة — بالرغم من القيود السابقة يجوز للدائن المرتهن العقار إذا كان حسن النية أن يمسك بوضع اليد الحاصل من المدين الرهن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتبان ملكية الرهن .

### المادة الخامسة

يضاف بعد المادة ١١٨ من القانون المدني الأهل مادة ١١٨ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١١٨ مكررة — فسخ العقد الناقل للملكية العقار لا يضر بحقوق الدائنين رهون مسجلة إذا كانوا حسن النية .

### المادة السادسة

يضاف بعد المادة ١٣٦ من القانون المدني الأهل مادة ١٣٦ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١٣٦ مكررة — بطلان المشاركة النافذة للملكية لا يصير بحقوق الدائنين رهون مسجلة إذا كانوا حسن النية .

### المادة السابعة

تعطل المادة ١٧٩ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ١٧٩ — إذا انقضى العهد بسبب عدم إمكان الوفاء تنسخ أيضا كافة التعهدات المتفقة به بدون إخلال بما يلزم من التضمينات المستعقبة في نظير ما حصل عليه ضياعهم من المنفعة بغير حق ولا يترتب على الفسخ إخلال بحقوق الدائنين المرتبطين بالحسن النية .

### المادة الثامنة

يضاف بعد المادة ٢٥٦ من القانون المدني الأهل مادة ٢٥٦ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٥٦ مكررة — أحكام المادتين السابقتين لا تنصرف في جميع الأحوال بحق أرباب الرهن على المبيع ولا بحق من انتقلت إليهم ملكية المبيع من المشتري بمحض متى كانوا حسن النية .

### المادة التاسعة

يضاف بعد المادة ٣٦٩ من القانون المدني الأهل مادة ٣٦٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٣٦٩ مكررة — وفي الحالاتين المبكيتين في المادة السابقة لا يضر وقوع الشرط الذي يجهله الدائن المرتهن لعقار بالحقوق الآيلة إليه من البائع تحت شرط توقيفي أو من المشتري تحت شرط فاسخ .



تلى مشروع القانون وهذا نصه :

### مشروع قانون

بإضافة بعض أحكام إلى القانون المدنى الأهل

عن فؤاد الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدق عليه  
وأصدره :

### المادة الأولى

تعدل المادة ٢٧ من القانون المدنى الأهل كما يأتى :

المادة ٢٧ — ينتهى حق الانتفاع باقتضاء الزين المعين له أو بترك  
المتنفع حقه فيه أو بانعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستهلاكه استعمالاً  
غير جائز .

هذا مع مراعاة حقوق المائتين المرتبتين .

### المادة الثانية

تعدل المادة ٢٨ من القانون المدنى الأهل كما يأتى :

المادة ٢٨ — يجوز إبطال حق الانتفاع إذا لم يتم المتنفع بالشروط  
المقررة عليه مع مراعاة ما تقتضيه .

### المادة الثالثة

يضاف إلى المادة ٥٥ من القانون المدنى الأهل فقرة يكون نصها كالآتى :  
أما الأحكام المتعلقة بفسخ الملكية فى الأموال الثابتة بسبب تجاوز  
النصاب الشرعى أو عدم إبقاء القصد المقرض شرطاً أو نحو ذلك فلا تضر  
بمحقوق من انتقلت إليهم الملكية ولا بمحقوق المائتين المرتبتين الحسنى النية .

### المادة الرابعة

يضاف بعد المادة ٧٩ من القانون المدنى الأهل مادة ٧٩ مكررة نصها  
كالآتى :

المادة ٧٩ مكررة — بالرغم من القيود السابقة يجوز للذات المرتبتين للمعار  
إذا كان حسن النية أن يملك بوضع اليد الحاصل من المدين الزامن مدة  
خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت احتفاده وقت الارتبان  
للملكية الزامن .

### المادة الخامسة

يضاف إلى المادة ١١٨ من القانون المدنى الأهل مادة ١١٨ مكررة  
نصها كالآتى :

المادة ١١٨ مكررة — تسخ العقدة الناقل للملكية المعار لا يضر بمحقوق  
المائتين برون مستجلة .

### المادة السادسة

يضاف بعد المادة ١٣٦ من القانون المدنى الأهل مادة ١٣٦ مكررة نصها  
كالآتى :

المادة ١٣٦ مكررة — بطلان المشاركة النافذة للكلية لا يضر بمحقوق  
المائتين برون مستجلة إذا كانوا حسنى النية .

### المادة السابعة

تعدل المادة ١٧٩ من القانون المدنى الأهل كما يأتى :

المادة ١٧٩ — إذا انسخ التصهد بسبب عدم إمكان الوفاء تنسخ  
أيضاً كافة التصهدات المتعلقة به بدون إخلال بما يلزم من التضمينات  
لمستحقها فى نظير ما حصل عليه فريهم من المنفعة بفرض حق ولا يقترب على  
الفسخ إخلال بمحقوق المائتين المرتبتين الحسنى النية .

### المادة الثامنة

يضاف بعد المادة ٢٥٦ من القانون المدنى الأهل مادة ٢٥٦ مكررة  
نصها كالآتى :

المادة ٢٥٦ مكررة — أحكام المادتين السابقتين لا تنظر فى بيع  
الأحوال بمحقوق أرباب الرهن على المبيع ولا بمحقوق من انتقلت إليهم ملكية  
المبيع من المشتري بوض متى كانوا حسنى النية .

### المادة التاسعة

يضاف بعد المادة ٣٦٩ من القانون المدنى الأهل مادة ٣٦٩ مكررة  
نصها كالآتى :

المادة ٣٦٩ مكررة — وفى الحالاتين المبيتين فى المادة السابقة لا يضر  
وقوع الشرط الذى يجعله المائتين المرتبتين للمعار بالحقوق الآيلة إليه من البائع  
تحت شرط توقيفى أو من المشتري تحت شرط فاسخ .

### المادة العاشرة

تعدل المادة ٣٩٨ — من القانون المدنى الأهل كما يأتى :

المادة ٣٩٨ — إذا قصت قيمة المبيع يجب حدث فيه قبل استلامه  
بمحت لو كان ذلك البعب موجوداً قبل القصد لاستنق المشتري عن الشراء  
كلان المشتري غيراً من الفسخ و بين إبقاء المبيع باثن المشتق عليه إلا إذا سيق  
منه رهنه .

### المادة الحادية عشرة

تعدل المادة ٣٣٧ من القانون المدنى الأهل كما يأتى :

المادة ٣٣٧ — يقطع حق إقامة الدعوى بالدين الفاشح بعد بلوغ  
البائع سن الرشد أو وفاته بسنتين ولا يترتب على ذلك الحق إخلال بمحقوق  
أصحاب الرهن القارية المسجلة .

## المادة الثانية عشرة

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به بحمد نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينفذ في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدور ...

**الرئيس** - إذا لم يكن لأحد من حضراتكم اعتراض على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ نُظَلَّ إلى مناقشة مواده مادة فمادة .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد نجيب برادة بك** - إن هذا التصديق ليس بالأمر السهل لأنه يمس جزءاً جوهرياً من القانون المدني العام . فإذا كان قد أجلبنا مشروع القانون الخاص بتنقيض الإيجار من باب أولى أن نُجِبَل مشروع هذا القانون .

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الرحمن رضا باشا** - إن بعض خطراته الأعضاء لا يوافقون على نظم مشروع هذا القانون الليلة .

**الرئيس** - لقد قرر المجلس نظر ذلك المشروع على وجه الاستعجال ومع ذلك فن لا يوافق من حضراتكم على نظره على هذا الوجه فليستقبل بالوقوف .  
(وقفت أقلية) .

**الرئيس** - وهل توافقون على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .  
ولنتنقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فمادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

## المادة الأولى

تمدل المادة ٢٧ من القانون المدني الأمل كما يأتي :

المادة ٢٧ - يتبقى حق الانتفاع بإقضاء الزمن الممنوع له أو بترك المتنفع حقه فيه أو بإعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستهلاكه استعمالاً غير جائز .

هنا مع مراعاة حقوق الدائنين المرتبطين .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .  
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

تمدل المادة ٢٨ من القانون المدني الأمل كما يأتي :  
المادة ٢٨ - يجوز إبطال حق الانتفاع إذا لم يتم المتنفع بالشروط المقررة عليه مع مراعاة ما عتد .

**الرئيس** - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
(موافقة) .

**الرئيس** - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .  
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

يضاف إلى المادة ٥٥ من القانون المدني الأهل فترة يكون نصها كالآتي :  
أما الأحكام المتعلقة بفسخ الملكية في الأموال الثابتة فيسبب تجاوز التصاب الشرعي أو عدم إبقاء الفسخ المفروض شرطاً أو نحو ذلك فلا تضر بحقوق من انتقلت إليهم الملكية ولا بحقوق الدائنين المرتبطين بالحسن البية .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد نجيب برادة بك** - إنى يمنع من إبداء رأي لآنى لم أتمكن من دراسة مشروع هذا القانون .

**مفكرة الشيخ المرحوم عبد الرحمن رضا باشا** - إنى لا أوافق على مشروع هذا القانون .

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد رشدي افندي** - أنا ممنع من إبداء رأي

**مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور أحمد رمزي الشريف بك** - معطوع هذا القانون هام ظلاً كان حضرات أعضاء لجنة الحفافية ومع من رجال القانون ينفوننا منه ويتصلون من الموافقة عليه ...

**الرئيس** - لكل رأيه .

**القرر** - انتقل المجلس إلى المناقشة في مواد مشروع هذا القانون وهذا نصها .  
على الدائنين الأولى والثانية منه ولذلك يكون هذا الاعتراض غير مقبول خصوصاً وأن المجلس وافق على نظم مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .  
لهذا أرجو عدم المقاطعة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المادة الثالثة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المعاهدة المذكورة .  
تليت المادة الرابعة وهذا نصها .

يضاف بعد المادة ٧٩ من القانون المدنى الأهل ملفه ٧٩ مكررة نصها  
كالاتى :

المادة ٧٩ مكررة — بالرغم من الفهود السابقة يجوز للعائن المرتين للمقار  
إذا كان حسن النية أن يتسلط بوضع اليد الحاصل من المدعى الزاهن مدة  
تسع سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت احتفاده وقت  
الارتبان ملكية الزاهن .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

يضاف بعد المادة ١١٨ من القانون المدنى الأهل مادة ١١٨ مكررة  
نصها كالاتى :

المادة ١١٨ مكررة — فسح المقعد الناقل الملكية المتعارلا بضرر بحقوق  
الدائنين يرهون مسجلة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

يضاف بعد المادة ١٣٦ من القانون المدنى الأهل مادة ١٣٦ مكررة نصها  
كالاتى :

المادة ١٣٦ مكررة — بطلان المشاولة النافذة للكلية لا يضر بحقوق  
الدائنين يرهون مسجلة إذا كانوا حسن النية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

تعدل المادة ١٧٩ من القانون المدنى الأهل كما يالى :

المادة ١٧٩ — إذا انفتح الصفد بسبب عدم إمكان الوفاء تخلص  
أيضا كافة التبعات المتعلقة به بدون إحلال يك يلزم من التصفيات  
لمستحقين لا تغیر ما حصل عليه ضميم من المنفعة بعرض ولا يتجبه على  
النسخ إحلال بحقوق الدائنين المرتين الحسن النية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

يضاف بعد المادة ٢٥٩ من القانون المدنى الأهل مادة ٢٥٩ مكررة نصها  
كالاتى :

المادة ٢٥٩ مكررة — أحكام المادتين السابقتين لا تضر في جميع الأحوال  
بحقوق أرباب الرهن على المبيع ولا بحقوق من انتقلت إليهم ملكية المبيع  
من المشتري بعوض متى كانوا حسن النية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة )

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

يضاف بعد المادة ٢٦٩ من القانون المدنى الأهل مادة ٢٦٩ مكررة  
نصها كالاتى :

المادة ٢٦٩ مكررة — وفي الحالتين المبيتين في المادة السابقة لا يضر  
وقوع الشرط الذى يمهله الدائن المرتين لمقار بالحقوق الآتية إليه من البائع  
تحت شرط توفيق أو من المشتري تحت شرط فاسخ ،

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) ،

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة .

تليت المادة الماثرة وهذا نصها :

تعديل المادة ٢٩٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٩٨ - إذا تضمنت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك السبب موجوداً قبل القيد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري غيراً بين الفسخ وبين إلقاء المبيع بائناً المتفق عليه إلا إذا سبق منه رهنه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الماثرة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

تعديل المادة ٣٣٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٣٣٧ - يسقط حق إقامة الدعوى بالنسبة الفاحش بعد بلوغ البالغ سن الرشد أو وفاته يستثنى ولا يقرب من ذلك الحق لإخلال بمقوق أصحاب الزهون العقارية المسجلة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويحمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كتائون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة .

وليؤخذ على الرأي الآن على مشروع هذا القانون بالتدء بالاسم .

أخذ الرأي بالتدء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٥٧

الأغلبية المطلقة ... .. ٢٩

الموافقون ... .. ٤٠ (١)

غير الموافقين ... .. ١٧ (٢)

المتنصون ٥ (٣)

الرئيس - ليد حضرات الشيوخ المحترمين الذين امتنعوا عن إبداء آرائهم أسباب الامتناع .

مقرر الشخ المحترم محمد رشيد - امتنعت لأن تحرير لجنة الحفانية وزع علينا في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم ، وعقدت الجلسة في الساعة الخامسة فلم يتسع الوقت لدراسته .

مقرر الشخ المحترم أحمد محمد عبيد الله - امتنعت للأسباب التي أبدتها حضرة الشخ المحترم أحمد رشدي ، ولأن مشروع القانون ماس بجزء جوهرى من القانون المدني العام ، فنصبت دراسته دراسة واقية .

مقرر الشخ المحترم عبد العزيز الحسيني أبو صرصر - امتنعت عن إبداء الرأي لأننى لم أتمكن من قراءة مشروع القانون .

(١) إبراهيم راتب بك ، أبو زيد ططاي بك ، الشخ أحمد السيد إبراهيم زين ، أحمد ذوقنقار باشا ، أحمد علي باشا ، الدكتور أحمد قصى الزيد بك ، أمدار صبرى بك ، الدكتور أحمد يوسف طه ، أمين حسين يوسف الحصى ، أمين خال باشا ، جرجس زياترى باشا .

حاج أحمد الحصى ، حسن رشوان ، ادنى بك ، حسن سعيد باشا ، حسن منظم باشا ، سلطان السعدى بك ، سلطان محمود بنش بك ، سليا حيان أباطه بك .

صالح بن باشا ، الشخ عبدالباق مامى بدران ، عبدالحليم النيل بك ، عبد العزيز سيف النصر بك ، عبدالكريم شديد بك ، القراء عبد الحميد فريد باشا ، القراء من أحمد باشا ، علي جمال الدين باشا .

غنى نصي باشا ، محمد أبو النصر القارافى ، محمد حمد باشا ، محمد نصي يكن بك ، محمد نصي باشا ، محمد بك ، محمد نجيب شكرى بك ، محمد اسماعيل أباطه ، الدكتور محمود عبد الوهاب بك ، الدكتور مصطفى مفتوت بك ، مفرى يوسف صرافى .

نصر عابد بك ، يعقوب يامى طه بك ، أحمد ططت باشا .

(٢) أحمد السنابى بك .

حبيب دوس بك ، حسن صبرى بك ، حسين واصف باشا ، الشخ حسين وال ، السيد عبد الحيد الكرى ، عبد الرحمن ومنا باشا ، عبد العزيز البسيونى بك ، الشخ عبد الحميد سلم ، علي أحمد القطاوى بك .

محمد توفيق مهنا بك ، الدكتور عبد طاهر بك ، محمد عيه بك ، محمد نصي الناضرى باشا ، القراء محمود مزي باشا ، مصطفى رشيد بك ، القريق موسى ذواد باشا .

(٣) أحمد رشدي ، أحمد نجيب بمراده بك ، عبد العزيز الحسيني أبو صرصر بك ، عبد الله سمكة بك ، عبد رياض عطى بك .

المادة ١١٨ مكررة - نسخ العقد الغافل للملكة العقار لا يضر بحقوق الدائنين برون مسجلة .

مادة ٩ - يضاف بعد المادة ١٣٩ من القانون المدني الأعلى مادة ١٣٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ١٣٩ مكررة - بطلان المشاركة النافذة للملكة لا يضر بحقوق الدائنين برون مسجلة إذا كانوا حسي النية .

مادة ٧ - تعدل المادة ١٧٩ من القانون المدني الأعلى كما يأتي :

المادة ١٧٩ - إذا انقضى العهد بسبب عدم إمكان الوفاء تنسخ أيضا كافة التعهدات المتعلقة به بدون إخلال بما يلزم من التضمينات المستحقة في نظير ما حصل عليه غيره من المنفعة بشرط ولا يترتب على النسخ إخلال بحقوق الدائنين المرتبزين الحسن النية .

مادة ٨ - يضاف بعد المادة ٢٥٩ من القانون المدني الأعلى مادة ٢٥٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٥٩ مكررة - أحكام المادتين السابقتين لا تضر في جميع الأحوال بحقوق أرباب الرهن على المبيع ولا بحقوق من انتقلت اليهم ملكية المبيع من المشتري بوضوح متى كانوا حسي النية .

مادة ٩ - يضاف بعد المادة ٢٦٩ من القانون المدني الأعلى مادة ٢٦٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٢٦٩ مكررة - وفي المادتين الميتين في المادة السابقة لا يضر وقوع الشرط الذي يمهله الدائن المرتهن لعقار الموقوف الآيلة إليه من البائع تحت شرط توقيني أو من المشتري تحت شرط فاسخ .

مادة ١٠ - تعدل المادة ٢٩٨ من القانون المدني الأعلى كما يأتي :

المادة ٢٩٨ - إذا قصت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه بحيث أو كان ذلك العيب موجودا قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري غيرا بين الفسخ وبين إبقاء المبيع بالتئي المنق عليه إلا إذا سبق منه رهنه .

مادة ١١ - تعدل المادة ٣٣٧ من القانون المدني الأعلى كما يأتي :

المادة ٣٣٧ - يسقط حق إقامة الدعوى بالنسب الفاحش بعد بلوغ البائع سن الرشد أو وفاته بسنتين ولا يترتب على ذلك الحق إخلال بحقوق أصحاب الرهن العقارية المسجلة .

مادة ١٢ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام النولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في القاهرة في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ (١٠ يولي سنة ١٩٣٣)

قواد  
بأمر حضرة صاحب الجلالة  
رئيس مجلس الوزراء (النابغة)  
محمد شفيق

وزير الحفانية  
أحمد علي

محرم الشيخ المحرم عبد الله محمد بك - امتنت الاسباب التي أبداها حضرة الشيوخ المحترمين أحمد رشدي وأحمد نجيب برأيه بك .

محرم الشيخ المحرم رباحه غنبي بك - امتنت لأنت مشروع القانون لم يصلي .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية أربعين صوتا من سبعة وخمسين .

القانون كما صدر

قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣

بإضافة بعض أحكام إلى القانون المدني الأعلى (١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعدل المادة ٣٧ من القانون المدني الأعلى كما يأتي :

المادة ٣٧ - ينهي حق الانتفاع بانقضاء الزمن المعين له أو بترك المتع حق فيه أو بانعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستهلاكه استعمالا غير جائز هذا مع مراعاة حقوق الدائنين المرتبزين .

مادة ٢ - تعدل المادة ٢٨ من القانون المدني الأعلى كما يأتي :

المادة ٢٨ - يجوز إبطال حق الانتفاع إذا لم يتم المتع بالشرط المقررة عليه مع مراعاة ما تقدم .

مادة ٣ - يضاف إلى المادة ٥٥ من القانون المدني الأعلى فقرة يكون نصها كالآتي :

أما الأحكام المتعلقة بفسخ الملكية في الأموال الناشئة بسبب تجاوز التصاب الشرعي أو عدم إبقاء القدر المفروض شرعا أو نحو ذلك فلا تضر بحقوق من انتقلت اليهم الملكية ولا بحقوق الدائنين المرتبزين الحسن النية .

مادة ٤ - يضاف بعد المادة ٧٩ من القانون المدني الأعلى مادة ٧٩ مكررة نصها كالآتي :

المادة ٧٩ مكررة - بالرغم من القيود السابقة يجوز للدائن المرتهن العقار إذا كان حسن النية أن يمتكك بوضع اليد الحاصل من المدين الرهن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتها ملكية الرهن .

مادة ٥ - يضاف بعد المادة ١١٨ من القانون المدني الأعلى مادة ١١٨ مكررة نصها كالآتي :



ملحق





المقارية بمصر بأن يؤسسوا على نعمتهم ونجحت مسؤوليتهم في القطار المصري شركة مساهمة تدعى "بنك التسليف الزراعى المصرى" بحيث لا يترتب على هذا الترخيص أدنى مسؤولية تتولد في أية حال من الأحوال على الدولة المصرية وبشرط أن يقع المذكورون في ذلك قوانين البلاد وقادتها ونصوص النظام المرفقة نسخة منه بهذا المرسوم موقعا عليها منهم .

مادة ٢ - لا يترتب على اعطاء هذا الترخيص أية مسؤولية أو أى احتكار أو امتياز من الدولة المصرية أو عليها .

مادة ٣ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا ما

مديرى الخزانة في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (٢٥ يوليوس ١٩٣١)

### قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

(ترجة)

بنك التسليف الزراعى المصرى

### عقد الشركة الابتدائى

بين الموقعين أدناه :

الحكومة المصرية ... .. يتلها حضرة صاحب الجلالة

اسماعيل صدق باشا رئيس

مجلس الوزراء ووزير المالية .

البنك الأهل المصرى ... .. يشله مسيو هيريت س . جوب

مديره بالقاهرة .

بنك مصر ... .. يتله الدكتور قواد سلطان عضو

مجلس ادارته المتعبد .

البنك المقارى المصرى ... .. يتله مسيو مارسيل فنيستون مديره

العام وعضو مجلس ادارته

المتعبد .

البنك الشرقى الألمانى ... .. يتله مسيو آرم دورتر ماركاريان

مديره بالقاهرة .

بنك الكريدى ليوينيه ... .. يتله مسيو لوسيان ليفر مديره

بالقاهرة .

بنك الأراضى المصرى ... .. يتله فريد اتندى بشاره وكيله

ومسيو فستون سكوير مجلس

ادارته .

البنك النماني ... .. يتله مسيو م . د . جوزيس مديره

بالقاهرة .

### مرسوم

بتأسيس شركة مساهمة تدعى "بنك التسليف الزراعى المصرى"

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على عقد الشركة الابتدائى المبرم بمصر في ٢٥ يونيو

سنة ١٩٣١ ، وبالإسكندرية في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣١ بين :

الحكومة المصرية .	بنك باركليز للممتلكات البريطانية
البنك الأهل المصرى .	المتقلة والمستعمرات والخراج .
بنك مصر .	البنك البلجيكي والبنك بالقطر
البنك المقارى المصرى .	المصرى .
البنك الشرقى الألمانى .	البنك التجارى الايطالى للقطر
بنك الكريدى ليوينيه .	المصرى .
البنك النماني .	شركة الغاز (ليون وشركاه) .
بنك الأراضى المصرى .	موسميرى وشركاه .
بنك أثينا .	البنك المقارى الشرقى .
بنك الأناضول .	بنك يونيان .
بنك انجمن الأهل الباريزى .	صندوق الزهوات المقارية بمصر ؛
البنك الايطالى المصرى .	

وبعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الصادر في

١٨ يوليوس سنة ١٩٣٠ ؛

وبعد الاطلاع على المادة ٤٠ من قانون التجارة الأهل والمادة ٤٦

من قانون التجارة المختلط ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رحمنا بما هو آت :

مادة ١ - رخص للحكومة المصرية والبنك الأهل المصرى وبنك مصر

والبنك المقارى المصرى والبنك الشرقى الألمانى وبنك الكريدى ليوينيه

والبنك النماني وبنك الأراضى المصرى وبنك أثينا وبنك الأناضول وبنك

انجمن الأهل الباريزى والبنك الايطالى المصرى وبنك باركليز للممتلكات

البريطانية المتقلة والمستعمرات والخراج والبنك البلجيكي والبنك بالقطر

المصرى والبنك التجارى الايطالى للقطر المصرى وشركة الغاز (ليون وشركاه)

وموسميرى وشركاه والبنك المقارى الشرقى وبنك يونيان وصندوق الزهوات

أولا - عمليات لأجل قصير لا يتجاوز أربعة عشر شهرا بضمانة حتى الامتياز الوارد في المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وبالشروط المقررة فيه :

( أ ) تقديم سلفيات للعمليات التعاونية الخاضعة للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٧ ولصغار ملاك الأراضي الزراعية لتفقات الزراعة والحصاد .

( ب ) تقديم سلفيات على المحاصيل للعمليات التعاونية سائلة الذكر ولصغار المزارعين .

( ج ) بيع الأسمدة والبذور لأجل جميع المزارعين على السواء .

ثانيا - عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة :

( أ ) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والمناشية .

( ب ) تقديم سلفيات لاصلاح الأراضي الزراعية بواسطة خفر المساقف والترع والمصارف .

وفيما عدا الأحوال الاستثنائية ، يكون هذان النوعان من السلفيات مقصورين على صغار الملاك أو جماعاتهم وعلى الجمعيات التعاونية الممثلة للمزارعين الساعدين على تكوينها وانتشارها .

ثالثا - عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة :

تقديم سلفيات لاستغلال واصلح الأراضي التي يمكن أن ينفذها أعمال الري والصرف العامة .

رابعا - تحويل المنشآت التي تعمل لمطبعة الزراعة بقصد المساعدة على إنشاء هذه المنشآت وانتشارها .

وتكون السلفيات لأجل يؤد على أربعة عشر شهرا - هنا ما يتحقق من هذه السلفيات بمحطات صغار ملاك الأراضي الزراعية وبالجمعيات التعاونية - مضمونة بتسجيل رهن هادئ له الدرجة الأولى إلا أنها تخضع لمجلس الإدارة بصفة استثنائية غير ذلك ، وكان الفرق بين قيمة المقار المرهون وبلغ الرهن الأول يسمح بتسجيل رهن ثان .

بند ٣ - - يكون مركز الشركة بالقاهرة .

بند ٤ - - المدة المحددة لعمل الشركة هي تسع وتسعون سنة من تاريخ المرسوم الملكي المرخص بتأسيسها ما لم يقرر حلها قبل الميعاد أو إطالة مدتها .

بند ٥ - - رأس مال الشركة هو مليون من الجنيهات المصرية يمثل في مائتين وخمسين ألفا من الأسهم قيمة كل منها أربعة جنيهات مصرية مدعومة بأكثرها . يقدم الاكتتاب بحسب المساهمة بالطريقة الآتية :

بنك أثينا ... .. يتكلم سيو م . لاسكاريس بمجلس إدارته المنتخب .

بنك الأنابول ... .. يتكلم سيو قسطنطين أ . ماقباس مديره بالقاهرة .

بنك الخدم الأمل البورسي ... .. يتكلم سيو شارل أجليه مديره بالقاهرة .

البنك الايطالي المصري ... .. يتكلم سيو اليانيل مديره ومديره جياستودى توما وكيله .

بنك باركلز للبنكيات البريطانية المستقلة

والمستعمرات وأفراج ... .. يتكلم مستر هارولدس . بول مديره بالقاهرة .

البنك البلجيكي والبنكي بالقطر المصري ... .. يتكلم مستر السورث لاميوت مديره بالقاهرة .

البنك التجاري الايطالي بالقطر المصري ... .. يتكلم سيو فيتوريو باكولا مديره ومديره رولامولوسا تومديره . الثاني .

شركة الناز (ليون بشر) ... .. يتكلم سيو م . ديرداند مديره العام .

موسيقى وشركاه ... .. يتكلم سيو أميل م . كودريل بصفتة شريكا ومديرا متدبرا .

البنك القاري الشرقي ... .. يتكلم سيو أميل جا كريس المصو المدير ومسيو ون عبد عضو مجلس إدارته المنتخب .

بنك يونان ... .. يتكلم سيو ايزيدور أ . كوهين وكيله .

صندوق الزهوات القارية بمصر ... .. يتكلم سيو أميل جا كريس المصو المدير ومسيو ريمون جيلدهو مجلس إدارته المنتخب .

قد تم الاتفاق على ما هوأت :

بند ١ - - تنفيذ المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الذي ونص الحكومة بالاشتراك في إنشاء بنك زراعي من شأنه تقديم المال اللازم لمجالات الزراعة مما لا يتيسر الحصول عليه الآن لدى منشآت التسليف الموجودة في البلاد .

قد أئب الموقعون أدناه فيما بينهم جمعية الفرض منها إنشاء شركة مساهمة تدعى " بنك التسليف الزراعي المصري " طبقا للنظام الملحق بهذا العقد .

بند ٢ - - يكون غرض الشركة التسليف الزراعي وعلى وجه الخصوص العمليات الآتية ذكرها :

## نظام الشركة

## الهيكل الأول

تأسيس الشركة وتسميتها - غرضها - مقننها - حركة

بند ١ - تأسست بين أصحاب الأسهم المضافة فيما بعد شركة مساهمة  
مصرية تدعى "شركة التسليف الزراعي المصري".

عدد الأسهم

الحكومة المصرية ... ١٢٥,٠٠٠

البنك الأهلي المصري ... ٥٠,٠٠٠

بنك مصر ... ٢٥,٠٠٠

البنك العقاري المصري ... ٢٥,٠٠٠

البنك الشرق الألماني ... ٥,٨٧٥

بنك الكريدي ليونيه ... ٢,٥٠٠

بنك الأراضي المصري ... ٢,٥٠٠

البنك الثاني ... ١,٢٥٠

بنك أثينا ... ١,٢٥٠

بنك الأناضول ... ١,٢٥٠

بنك الخضم الأهل الباريسي ... ١,٢٥٠

البنك الإيطالي المصري ... ١,٢٥٠

بنك ياركلز للممتلكات البريطانية المستقلة

والمستعمرات والخارج ... ١,٢٥٠

البنك البلجيكي والبولي بالقطر المصري ... ١,٢٥٠

البنك التجاري الإيطالي للقطر المصري ... ١,٢٥٠

شركة الغاز (ليون وشركاه) ... ١,٢٥٠

موسيري وشركاه ... ١,٢٥٠

البنك العقاري الشرق ... ٧٥٠

بنك يونيان ... ٦٢٥

صندوق الزهونات العقارية بمصر ... ٥٠٠

٢٥٠,٠٠٠

بنية

الحكومة المصرية ... ٥٠٠,٠٠٠

البنك الأهل المصري ... ٢٠٠,٠٠٠

بنك مصر ... ١٠٠,٠٠٠

البنك العقاري المصري ... ١٠٠,٠٠٠

البنك الشرق الألماني ... ٢٣,٥٠٠

بنك الكريدي ليونيه ... ١٠,٠٠٠

بنك الأراضي المصري ... ١٠,٠٠٠

البنك الثاني ... ٥,٠٠٠

بنك أثينا ... ٥,٠٠٠

بنك الأناضول ... ٥,٠٠٠

بنك الخضم الأهل الباريسي ... ٥,٠٠٠

البنك الإيطالي المصري ... ٥,٠٠٠

بنك ياركلز للممتلكات البريطانية المستقلة

والمستعمرات والخارج ... ٥,٠٠٠

البنك البلجيكي والدولي بالقطر المصري ... ٥,٠٠٠

البنك التجاري الإيطالي للقطر المصري ... ٥,٠٠٠

شركة الغاز (ليون وشركاه) ... ٥,٠٠٠

موسيري وشركاه ... ٤,٠٠٠

البنك العقاري الشرق ... ٢,٥٠٠

بنك يونيان ... ٢,٥٠٠

صندوق الزهونات العقارية بمصر ... ٢,٥٠٠

١,٠٠٠,٠٠٠

بند ٦ - لهذه الشركة شخصية معنوية خاضعة للسلطة العامة الأهلية.

بند ٧ - يقر الموقوفون على هذا قبولهم لأحكام قرارات مجلس الوزراء  
الصادرة في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٢ يونيو سنة ١٩٠٦ و ٣١ مايو سنة  
١٩٢٧

حرم من واحد وعشرين نسخة واحدة منها لكل من المتعاقدين والنسفة  
الحضارية والشؤون لإيداعها في سكرتيرية مجلس الوزراء لطلب الترخيص  
بتأسيس الشركة.

(على ذلك الإيضاحات معبلة عليها من قلم العقود الرسمية بمحكمة مصر  
المختطة بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٣١ تحت رقم ٩٠٧ فأمام كاتب العقود  
الرسمية بمحكمة الإسكندرية المختطة بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٣١ تحت  
رقم ٦٤١)

ولهذه الشركة شخصية معنوية خاضعة للسلطة العامة الأهلية.

والدفوعات التي تسدد تقيد على الأسهم.

وكل سهم غير مشتمل على تأشير صحيح بقسيد المبالغ المستحقة يظل حتماً عادله .

بند ٧ - كل مبلغ يتأخر تسديده تسرى عليه حتماً فوائد لمصلحة الشركة بسعر ٧ ٪ سنوياً ابتداء من يوم استحقاقه .

وفضلاً عن ذلك فيد مضي شهر من تاريخ نشر نمر الأسهم التي يكون قد حصل تأخير في تسديد المطلوب منها في جريدين يوميتين تصدران بالقاهرة احداهما باللغة العربية والاخرى بلغة أجنبية يحق للشركة أن تجري بيع تلك الأسهم في بورصة القاهرة لحساب المتأخر عن الدفع وتحت مسؤوليته وذلك بدون احتياج إلى تتيه رضى أو أية إجراءات قضائية .

والشهادات أو مستندات الأسهم التي يتباع بهذه الكيفية تصبح ملغاة حتماً ويسلم للترتين مستندات جديدة مرفوعة بأرقام المستندات القديمة .

وتخصص الشركة أولاً من ثمن البيع جميع ما يكون مطلوباً لها من أصل وفوائد ومصاريح ثم تحاسب المساهم الذي يبيع أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة وتزعمه بالفرق عند حصوله عجز .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل في الوقت ذاته أو في أي وقت آخر ضد المساهم المتأخر جميع الحقوق التي يفوضها إياها القانون العام .

بند ٨ - يجوز أن تكون الأسهم اسمية أو لحاملها .

والأسهم الاسمية التي سددت قيمتها كاملة يمكن استبدالها بأسمهم لحاملها بمجرد طلب صاحبها .

على أن الأسهم التي تكتتب بها الحكومة المصرية تظل اسمية وغير قابلة للتداول وتبقى متصلة بأصولها ويكتب عليها بشكل ظاهر " غير قابل للتداول " .

بند ٩ - تستخرج الشهادات أو المستندات الدالة على الأسهم من دفتر ذي قسائم وتقوم عليها اثنان من أعضاء مجلس الإدارة وتختم بختم الشركة . ويكون للأسم كويونات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضاً على رقم السهم .

بند ١٠ - يكون تداول الأسهم الاسمية بمجرد التنازل عنها في سجل خاص لدى الشركة بناء على إقرار يقدم إليها موقفاً عليه من المتنازل والمتنازل إليه . ويجوز للشركة أن تطالب أن تكون أعلى المتقادين وأوضاعهم ثابتة قانوناً .

وبالرغم من حصول التنازل وتسجيله في سجل الشركة يظل المكتسبون الأصليون والمخوّلون للأسهم على التوافق مسؤولين بالتضامن تجاه المخوّلون لهم عن المبالغ الباقية إلى أن يتم تسديد ثمن الأسهم .

ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المكتبة لتقيد الأسهم الاسمية في سجل نقل الملكية .

بند ١١ - تنقل ملكية الأسهم التي لحاملها بمجرد التخلي .

والحقوق والالتزامات المتعلقة بكل سهم تلازمه في يد من ينقل إليه .

بند ٢ - غرض الشركة التسليف الزراعي وعلى وجه الخصوص العمليات الآتي ذكرها :

أولاً - عمليات لأجل قصير لا يتجاوز أربعة عشر شهراً بضمانة حتى الامتياز الوارد في المرسوم ١٩٣٠ رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وبالشروط المقررة فيه :

( أ ) تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية لتأخذها لقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ولصغار ملاك الأراضي الزراعية لتفقات الزراعة والحصاد .

( ب ) تقديم سلفيات على المحاصيل للجمعيات التعاونية سالقة الذكر ولصغار المزارعين .

( ج ) بيع الأسمدة والبزور لأجل جميع المزارعين على السواء .

ثانياً - عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة .

( أ ) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والمائية .

( ب ) تقديم سلفيات لاصلاح الأراضي الزراعية بواسطة حفر المساق والترع والمصاريف .

وفيما عدا الأحوال الاستثنائية يكون هذا التوكل من السلفيات مقصورين على صغار الملاك أو جماعاتهم وعلى الجمعيات التعاونية المشار إليها المساعدة على تكوينها وانتشارها .

ثالثاً - عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة :

تقديم سلفيات لاستئصال ولاصلاح الأراضي التي يمكن أن تعيدها أعمال الري والصرف العامة .

رابعاً - تمويل المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة بقصد المساعدة على إيجاد هذه المنشآت وانتشارها .

وتكون السلفيات لأجل يزيد على أربعة عشر شهراً - عدا ما يتعلق من هذه السلفيات بمجاعات صغار ملاك الأراضي الزراعية وبالجمعيات التعاونية - مضمونة بتسجيل رهن عقارى له الدرجة الأولى إلا إذا قرر مجلس الإدارة بصفة استثنائية غير ذلك وكان الفرق بين قيمة المقار المرهون ومبلغ الرهن الأول يسمح بتسجيل رهن ثان .

بند ٣ - مركز الشركة وعملها القانوني بالقاهرة .

بند ٤ - المدة المحددة لهذه الشركة هي تسع وتسعون سنة ابتداء من تاريخ المرسوم الملكي المرخص بتأسيسها .

## الباب الثاني

رأس مال الشركة - الأسهم

بند ٥ - تمعد رأس مال الشركة بجلون من الجنيئات المصرية بمثل في مائتين وخمسين ألفاً من الأسهم قيمة كل منها أربعة جنيئات مصرية دفعت بالكامل .

بند ٦ - إذا تقرر تزيادة رأس المال ضمن الحدود المبينة في البند ١٨ الآتي نصه ودفع جزء من قيمة الأسهم المكتسب بها يلزم تسديد الباقي بناء على طلب مجلس الإدارة الذي يبين طريقة الدفع ومواعيده .

## الباب الثالث إدارة الشركة

بند ١٩ - يدير الشركة مجلس مكون من اثني عشر عضواً على الأقل وستة عشر على الأكثر وتكون الحكومة المصرية ممثلة في مجلس الإدارة بصفة حصتها في رأس المال وهي التي تعين ممثلها فيه .  
أما الأعضاء الآخرون فيكون تعيينهم في جمعية عمومية بمعرفة المساهمين غير الحكومة .

ومن باب الاستثناء قد عين المؤسسون أول مجلس إدارة مؤقت من اثني عشر عضواً عند رئيس مجلس الإدارة وعضوه المنتخب وهم :  
محمد شكري باشا .....  
وذكر سابقاً ولد في العام ١٢٨٤ بمصر  
لنزل ونسج القطن .

أحمد عبد الوهاب باشا .....  
وكل وزارة المالية .  
جلال فهم بك .....  
وكل وزارة الزراعة .  
عبد الحامد محمد بك .....  
مدير عام مصلحة الأموال الخيرية .  
عبد الحميد بدوي باشا .....  
رئيس لجنة قضاء الحكومة .

محمد ملام باشا .....  
وكل مجلس النواب .  
لقبي فهمي باشا .....  
عضو مجلس الشيوخ .  
حسن مظلوم باشا .....  
عضو مجلس الشيوخ .  
سفره . ر. بريوت .....  
مدير البنك الزراعي المصري .

الدكتور زاهد سلطان .....  
عضو مجلس إدارة بنك مصر المنتخب .  
سيوا . ميتوست .....  
سكرتير عام البنك العقاري المصري .  
حسن سعيد باشا .....  
مدير عام البنك الشرق الآسيوي .  
سيوم . لاسكاريس .....  
وكل مجلس إدارة بنك أسيا .

ويجب على الدوام أن يكون بين أعضاء مجلس الإدارة ، بخلاف على الحكومة ، عضوان على الأقل مصرياً الجنسية .  
بند ٢٠ - بين أعضاء مجلس الإدارة لمدة خمس سنوات . وإذا انتهت الحكومة ضمن ممثلها موظفين بحكم وظائفهم حددت شروط تعيينهم ومنها .

ويبقى المجلس الأول المشار إليه في البند السابق قائماً بوظيفته مدة خمس سنوات .  
وفي نهاية هذه المدة يعيد المجلس باكله .

وبعد ذلك يكون تجديدهم باختيار الثلث كل سنة مع خروج الثلث الأولين بالتقاع ثم يكون التجديد حسب درجة الأهلية . وإذا كان عدد الأعضاء لا يقبل القسمة على ثلاثة فيدخل الكسر التكميل ضمن التجديد الأخير .  
ويجوز دائماً إعادة انتخاب الأعضاء الخارجيين .

ويكون تعيين وانتخاب الأعضاء الجديده ثلاثين (٣٠) (البند ١٩) .

بند ١٤ - المساهمون غير مؤتمنين الإقامة كل منهم ولا يجوز مطالبتهم بأكثر من ذلك .

بند ١٣ - يترتب خطأ على جواز السهم قبول نظام الشركة وقرارات جميعها العمومية .

بند ١٤ - كل سهم غير قابل للتجارة ولا تصرف الشركة إلا بمالك واحد السهم الواحد .

بند ١٥ - لا يجوز لورثة المساهم ولا لاهل بيته أية حصة كانت أن يطلبوا وضع الأختام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو ممتلكاتها ولأن يطلبوا قسمتها أو بيعها حصة لهم لمكان القسمة ، ولأن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم لأجل مباشرة حقوقهم أن يرجعوا إلى قوانين جرد الشركة وحساباتها الختامية وإلى قرارات الجمعية العمومية .

بند ١٦ - كل سهم يتميز بخول صاحبه الحق في حصة متعادلة في ملكية موجودات الشركة وفي اقسام الأرباح حسباً هو معين في الباب السادس .

١٧ - يدفع فوائد وحصص أرباح الأسهم التي لحصلها إلى حامل السهم . أما المبالغ المستحقة في حالة قسمة موجودات الشركة فتدفع إلى حامل مستند السهم .

وما دامت الأسهم اسمية فأن مالك لها مفيد اسمه في سجل الشركة ويكون لصاحبه الحق في قبض المبالغ المطلوبة له بالسهم سواء أكان من فوائد أم حصص في الأرباح أم حصة في موجودات الشركة .

بند ١٨ - يجوز بشرط الحصول مقدماً على ترخيص من الحكومة المصرية زيادة رأس مال الشركة طبقاً للشروط التي ستقرر بإصدار أسهم جديدة تكون قيمتها الاسمية مساوية لقيمة الأسهم الأصلية .

ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية فإذا أصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق إلى الاحتياطي .

وتكون زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة بعد موافقة الحكومة على ذلك بناء على قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة ولكن لا يجوز حصول أية زيادة قبل أن يكون قد تم الاكتاب بجميع الأسهم السابق إصدارها وسدد كامل قيمتها .

وجميع الأرباح المتبقية بالأسهم الأصلية تنسب على الأسهم الجديدة ما عدا الأرباح التي تخص حصة في الأرباح مقدارها . فإنه يكون لأصهارهم على السجلات الأصلية .

وفي هذه الحالة لا يجوز أن يوضع القرار موضع التنفيذ إلا إذا أقره من جديد ثلثا أعضاء مجلس الإدارة .

بند ٢٩ - بين عضو مجلس الإدارة المتدرب بقرار من مجلس الوزراء بعد أخذ رأى مجلس الإدارة .

ويكون يحكم هذه الصفة رئيسا لمجلس الإدارة ويكون له أن يمثل الشركة أمام القضاء سواء أكانت مدعية أم مدعى عليها .

ويصخب المجلس من بين أعضائه وكلا الرئيس .

بند ٣٠ - يملك الإضام من الشركة عضو مجلس الإدارة المتدرب .

ويجوز أيضا للمجلس أن يعين وكلا مستمدا أو مدة وكلا مستمدين بكل الهم الإضام من الشركة منفردين أو مجتمعين .

كما يجوز للمجلس أن ينشئ من التوكلات والفروع ما يقتضيه تقدم أعمال الشركة . ويجوز له أيضا بإتفاقه مع السلطات العامة أن يوجد بلانا عليه يحدد مدى سلطته واختصاصاته .

بند ٣١ - لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة أعمال الشركة عدا ما احتفظ به نظام الشركة صراحة للجمعية العمومية . وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له أن يشتري ويبيع جميع أنواع العقارات والحقوق العقارية وأن يتصالح ويحدد مشاركة التحكم ويرض المجهزات والإمانيات والرهونات والاختصاصات والتسجيلات حتى مع عدم حصول الدفع وعدم سقوط الدين .

ويجوز له أن ينزل لعضو مجلس الإدارة المتدرب أو من يقوم مقامه كل أو بعض سلطته .

بند ٣٢ - مكاتبة مجلس الإدارة تكون برافع ٣٠٠ جنيه في السنة لكل واحد من أعضاء مجلس الإدارة عدا وكل الرئيس فان مكاتباته تكون برافع ٦٠٠ جنيه سنويا .

يدفع لأعضاء مجلس الإدارة مقابل حضور الجلسات التي يقدمها المجلس ٤ جنيهات عن كل جلسة .

وتقيد المكافأة بقيمة ملامات الحضور كما هما موضحان أعلاه في حساب المصاريف العمومية .

## الباب الرابع

### المراقبون

بند ٣٣ - يكون للشركة مراقبان تعيينهما الجمعية العمومية ويجوز لها اقتضاها من غير المساهمين .

وطريق الانتخاب قد عين مؤسس الشركة المراقبين الأولين وهما يوسف مرزبان المراقب العام لميزانية الحكومة وحل براس وماريوس ويت وشركاهم المحاسبين الرسميين القذان يؤدان وظيفتهم إلى أن تنتقد أول جمعية عمومية .

بند ٣٤ - يكون لكل من الحكومة وأعضاء مجلس الإدارة الذين يظنون المساهمين الآخرين أن يملأوا الذي قد يحدث في خلال السنة المالية للشركة بين الأعضاء المظنين للحكومة أو للمساهمين الآخرين تحت التصديق على تعيين هؤلاء في أول جمعية عمومية تنتقد من المساهمين غير الحكومة .

ويكون تعيين أعضاء مجلس الإدارة الآخرين ملء الملو الذي قد يحدث بين أعضائه ضروريا إذا نقص عدد هؤلاء عن ثلثي عشر عضوا .

وتكون وكالة هؤلاء الأعضاء للدة الباقية إلى نهاية مدة البضو الذي حل كل منهم محله .

بند ٣٥ - أعضاء مجلس الإدارة لا يلتزمون التزاما شخصيا فيما يتساق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظيفتهم ضمن حدود توكيلهم .

ولا تكون بأية حال تصرفات ممثلي الحكومة المصرية موجبة لمسئوليتها .

بند ٣٦ - يجب على كل عضوين أعضاء مجلس الإدارة عدا من يمثل منهم الحكومة أن يخصص ٢٥٠ شهرا من أرباح الشركة للمنفوعة قيمتها كاملة ضمانا لإدارته ولا يجوز له التصرف في هذه الأسهم بل تبقى وديعة في خزينة الشركة طول مدة عضويته لتأية إخلاء طرفه بالتصديق على حسابات آخر سنة مالية قائم فيها بأعماله .

بند ٣٧ - يتعقد المجلس بمرکز الشركة كلما اقتضت ذلك مصلحة الشركة ، وعلى الأقل مرة في الشهر ، وبناء على اقتراح الرئيس أو بناء على طلب يقدمه إليه أحد الأعضاء الآخرين ويجوز أيضا انعقاده في غير مركز الشركة بشرط أن يكون سبعة من أعضائه حاضرين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في القطر المصري .

بند ٣٨ - يلزم لصحة القرارات أن يحضر الاجتماع سبعة على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة بينهم عضو مجلس الإدارة المتدرب أو - عند وجود مانع لديه - نائبه الذي عينه المجلس بالاتفاق مع الحكومة .

بند ٣٩ - تصدقرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو - عند غيابيه - صوت وكيل الرئيس مرجحا .

بند ٤٠ - تثبت القرارات في محاضر تفيد في سجل خاص لدى الشركة ويذكر فيها أسماء الأعضاء الحاضرين ويوقع عليها الرئيس أو وكيل الرئيس عند غيابه وعضو آخر على الأقل من الأعضاء الحاضرين .

وصور قرارات المجلس ويستخرجاتها التي تقدم إلى القضاء أو إلى جهات أخرى يصدق الرئيس أو وكيله على مطابقتها للأصل .

ويجب أن تبلغ إلى وزير المالية - إذا طلب ذلك - صورة من القرارات مطابقة للأصل بعد اجتماع مجلس الإدارة بمدة أيام من إلح الأكثر .

بند ٤١ - لو زير المالية أنه يطلب إعادة النظر في أي قرار من قرارات مجلس الإدارة يرى أنه يمكن أن يضر بمصالح الشركة . ويجب أن يقدم طلب إعادة النظر في مدة عشرة أيام من تاريخ ذلك القرار .

بند ٤٢ - لا يجوز الجمعية العمومية أن تتداول في غير المواضيع الواردة في جدول الأعمال المعلن في إعلان الدعوة .

بند ٤٣ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة وعند غيابة وكيل الرئيس .

وبين رئيس الجمعية مكثرا ومراجعين اثنين تحت تصديق الجمعية على ذلك .

بند ٤٤ - فيما عدا ما هو مبين في (البند ٥١) يكون تشكيل الجمعية العمومية صحيحا إذا كان نصف رأس المال على الأقل ممثلا فيها .  
وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات .

بند ٤٥ - تمت مداوات الجمعية العمومية في محاضر تفيد في سجل خاص ويوقع عليها رئيس الجمعية والسكبرير وواحد على الأقل من المراجعين .

وترفق بالمحضر قائمة حضور يثبت فيها أسماء المساهمين الذين حضروا وعدد الأسهم التي مثلوها ويوقع عليها منهم وكذلك ترقى به أعداد الجرائد المثبتة لحصول الدعوة إلى الاجتماع .

ويكون إثبات قرارات الجمعية العمومية أمام القضاء أو غيره بتقديم صور المحاضر المذكورة أو مستخرجات منها مصدقا عليها بمطابقتها للأصل من رئيس المجلس أو من قام مقامه .

ويجب أن تبلغ إلى وزير المالية - إذا طلب ذلك - صور من قرارات الجمعية العمومية مطابقة للأصل بعد الاجتماع بخمسة أيام على الأكثر .

بند ٤٦ - قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقا لنظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين حتى الغائين منهم والمخالفين في الرأي وعديدي الأغلبية .

بند ٤٧ - تتخذ جمعية عمومية عادية كل سنة في خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان واليوم والساعة المبينة في إعلان الدعوة وذلك على الأخص لسماع تقرير المجلس عن حالة الشركة وتقرير المراجعين والتصديق عند اللزوم على حساب السنة المالية وحساب الأرباح والخسائر وتعميد حصص الأرباح التي توزع على المساهمين والانتخاب المراجعين وتعيين مرعيها واقتاب أعضاء مجلس الإدارة إذا تمت الحل .

بند ٤٨ - تدعى الجمعية العمومية للاعتقاد بصفة غير اعتيادية كلما رأى المجلس ضرورة ذلك أو طلبه منه لأمر معين المراجعيان أو فريق من المساهمين .  
يتناول على الأقل عشر رأس مال الشركة وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين ماعدا الحكومة أن يشترطوا قبل أية دعوة أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد المصارف بالقطر المصري بحيث لا يمكن سحبها إلا بعد إرضاض الجمعية .

بند ٤٩ - للمراجعيين في حالة الضرورة التصوي دعوة الجمعية العمومية للاعتقاد وعليها في هذه الحالة وضع جدول الأعمال ونشره .

بند ٥٠ - للجمعية العمومية أن تقرر إدخال أية تعديلات على نظام الشركة وعلى الأخص زيادة رأس المال بالشرط المبينة في البند ١٨ وإطالة أو تخصيص مدة الشركة واستمرارها رغم أن خسارة نصف رأس المال ولما

بند ٥١ - المراجعيان مكلفان بملاحظة تطبيق نظام الشركة ومراجعة كشوف الجرد والحسابات ، والحسابات الختامية السنوية وتقديم تقريرها عن ذلك إلى الجمعية العمومية .

ويجب أن تقدم إليهما بناء على طلبهما دفاتر الحسابات وجميع المحررات على الصوم والمستندات الخاصة بالشركة .

ولما أن مجرد الخزينة في أي وقت وإرجاء القراطين المالية .

ولما الحق في دعوة الجمعية العمومية غير العادية للاعتقاد طبقا (البند ٤٩) .

ويجب عليهما أن يقدمتا إلى الحكومة مرتين في السنة تقررا بتبعية لخصما .

بند ٥٢ - إذا خلت وظيفة أحد المراجعيين أو كليهما في خلال السنة فيجب على المجلس أن يبين في مدة ثلاثة أشهر إلى أكثر مراقبي أو مراقبين آخرين على أن تصقق الجمعية العمومية على اختيارهما في أول اجتماع لها .

بند ٥٣ - يقوم المراجعيان بتأدية وظيفتهما مدة سنة ويجوز دائما إعادة انتخابهما .

بند ٥٤ - يتناول المراجعيان مكافأة سنوية تقدرها الجمعية العمومية أما مكافأة المراجعيين الأولين اللذين عينهما مؤسسو الشركة فيقدرها مجلس الإدارة

## الباب الخامس

### الجمعية العمومية

بند ٣٨ - الجمعية العمومية المكونة تكوينها ممثلا عموم المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا في القاهرة .

بند ٣٩ - تتكون الجمعية العمومية من جميع المساهمين الذين يملكون عشرة أسهم على الأقل ويجوز لكل مساهم أن ينوب عنه مساهم آخر يملك هو أيضا عشرة أسهم على الأقل .

ويكون لكل مساهم من الأصوات في الجمعيات العمومية باعتبار صوت واحد عن كل عشرة أسهم .

بند ٤٠ - لأجل الاشتراك في الجمعية العمومية يجب على المساهمين ماعدا الحكومة المصرية أن يشترطوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد مصارف القطر المصري أو الخارج التي يصير تبينها في إعلان الدعوة إلى الاجتماع وذلك قبل انعقاد الجمعية بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز تسجيل نقل ملكية الأسهم الاسمية في دفتر الشركة ابتداء من تاريخ نشر إعلان الدعوة نظا إرضاض الجمعية العمومية .

بند ٤١ - تكون الدعوة لحضور الجمعية العمومية بواسطة إعلانات تنشر مرتين في جريدتين يوميتين تصدران بالقاهرة إحداها باللغة العربية والأخرى بلغة أجنبية بين النشرة الأولى والثانية ثمانية أيام كاملة على الأقل وينشر الإعلان الثاني قبل اليوم المحدد لاعتقاد الجمعية العمومية بمدة ثمانية أيام كاملة على الأقل . ويجب أن يشمل إعلان الدعوة جدول الأعمال .

بند ٥٤ - في نهاية كل سنة للشركة يجتمع مجلس الإدارة قائمة بمساهمة الشركة وما عليها ويصدق هذه القائمة .

ويوضع الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر الواجب تقديمها للاعتد من الجمعية العمومية العادية تحت تصرف المساهمين بمقر الشركة أثناء خمسة عشر يوما السابقة ليوم انعقاد الجمعية .

والمستندات الدالة على حالة الشركة السنوية ( الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجلس الإدارة والمراقبين ) يجب نشرها برمجتها في جريدتين يوميةين تصدران بالقاهرة أحدهما باللغة العربية والأخرى بلغة أجنبية قبل تاريخ الاجتماع خمسة عشر يوما على الأقل .

بند ٥٥ - توزيع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصاريف العمومية والتكاليف من أي نوع كانت ومقابل الديون التي لا يمكن تحصيلها على الوجه الآتي :

(أ) أولا ) يبدأ بأخذ المبلغ اللازم لإعطاء المساهمين حصة أولى في الأرباح بنسبة ٧٠ % ( خمسة في المائة ) عن القيمة المدفوعة من ثمن أسهمهم ، ولكن إذا كانت أرباح سنة من السنين لا تسمح بدفع هذه الحصة بالنسبة لرأس المال الأصلي فتكون الحكومة ملزمة بتلكلة الباقي .

( ثانيا ) الباقي من الأرباح الصافية بعد أخذ المبلغ سالف الذكر ، أن كان هناك باق يوزع بالتكليف الآتية :

( ١ ) يدفع ربع هذا الباقي إلى الحكومة المصرية .

(ب) يضم نصف الباقي بعد هذا الربع لتكوين مال احتياطي ، ويظل هذا المصنع من بلغ المال الاحتياطي ما يعادل ربع رأس مال الشركة ويتم الرجوع إلى المصنع إذا من الاحتياطي .

(ج) أما النصف الآخر فيوزع بين المساهمين بصفة حصة إضافية من الأرباح ولا يقل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى حساب السنة الجديدة أو يخصص فتكون مال لصندوق الاختار أو مال لاستهلاك غير مألوف .

بند ٥٦ - يستعمل الاحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أدنى بمصالح الشركة .

بند ٥٧ - تدفع حصص الأرباح في المكلف والمواعيد التي يبينها مجلس الإدارة .

وكل حصة من الأرباح لم تطلب في مدة خمس سنوات من تاريخ استحقاقها يسقط حق مطالبة الشركة بها .

أن يقرر شراء أي شركات أخرى أو مشروعات مماثلة في القطر المصري والاشتراك في أي التزام أو عمل يدخل ضمن غرض الشركة ولكن لا يجوز لها بأني حال تنفيذ الفرض الأساسي للشركة ولا الأحكام الواردة في قرارات مجلس الوزراء المنوّه عنها في البند ٦٢ .

بند ٥٨ - لا يجوز تقرر أي تعديل في نظام الشركة إلا بقرار من جمعية عمومية يكون حاضرا أو يمثلها ثلثا أرباح رأس المال وكل قرار بإجراء أي تعديل يقتضى موافقة مساهمين يمثلون نصف رأس المال على الأقل .

ومع ذلك إذا لم يشترك في الجمعية عدد من المساهمين يمثلون ثلاثة أرباح رأس المال فيجوز للجمعية بأغلبية المساهمين الحاضرين أو الممثلين أن تصدر قرارا موافقا . وفي هذه الحالة يجب دعوة جمعية عمومية جديدة في مدة شهر وبعين في إعلان الدعوة للقرارات المؤقتة الصادرة من الجمعية الأولى وتصحيح هذه القرارات نهائية وواجبة التنفيذ إذا امتنعت بها الجمعية الجديدة متى كانت مكونة من عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس المال على الأقل . وكل تعديل أو إضافة في نظام للشركة يجب أن يصدر بمرسوم .

ولا يجوز للجمعية العمومية أن تصدر أي قرار مخالف لأحكام المرسوم المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الذي يخص الحكومة الاشتراك في إنشاء بنك زراعي .

وكل تعديل في نظام الشركة ينشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميةين تصدران بالقاهرة أحدهما باللغة العربية ، والأخرى بلغة أجنبية .

بند ٥٩ - لو زير المالية أن يطلب إعادة النظر في أي قرار من قرارات الجمعية العمومية العادية أو غير العادية يرى أنه يمكن أن يضر بمصالح الشركة ويجب عليه أن يقدم طلب إعادة النظر في مدة عشرة أيام من تاريخ ذلك القرار .

وفي هذه الحالة لا يجوز أن يوضع القرار موضع التنفيذ إلا إذا أقرته من جديد جمعية عمومية عادية أو غير عادية بأغلبية ثلثي الأسهم المثلة وهذه الجمعية الجديدة تدعى للاجتماع في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ طلب إعادة النظر المقدم من وزير المالية .

## الباب السادس

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي - المال الاحتياطي - توزيع الأرباح .

بند ٥٣ - تبدأ سنة الشركة من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة وتشمل السنة الأولى جميع المدة التي تكون قد انقضت منذ تأسيس الشركة نهاية لما لا يزيد على ٣١ ديسمبر من السنة التالية .

وتتحدد أول جمعية عمومية عقب هذه السنة .



## الباب الثامن

### المنازعات

بند ٦٩ - المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشوكة للشركة لا يجوز توجيهها ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العمومية .

وبلون إخلال بتطبيق (البند ٤٨) يجب على كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر مجلس الإدارة بذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية القادمة بمدة شهر على الأقل . ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

فإذا رفضت الجمعية العمومية الاقتراح فلا يجوز لأي مساهم أن يبيده باسمه الخاص - أما إذا قبلته الجمعية فتعين مأمورا واحدا أو عدة مأمورين لمباشرة الدعوى . ويجب أن تمن إلى هؤلاء المأمورين جميع الإعلانات الرسمية .

## الباب التاسع

### نصوص ختامية

بند ٦٢ - أحكام الرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وكذا قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٢ يونيو سنة ١٩٠٦ و ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ تعتبر جزءا متما لها .

بند ٦٣ - يودع هذا النظام ويشرط طبقا للقانون .  
مصاريف وأتعاب تأسيس الشركة تنضم على مصاريفها العمومية .  
(تلا ذلك الامضاءات مصدقا عليها من قلم العقود الرسمية بمحكمة مصر المختطة بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٣١ تحت رقم ٦٠٨ وأمام كاتب العقود الرسمية بمحكمة الاسكندرية المختطة بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٣١ تحت رقم ٦٤٢) .

## الباب السابع

### حل الشركة - تصفيتا

بند ٥٨ - في حالة خسارة نصف رأس المال تحمل الشركة قبل (الأجل المحدد لها) إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك .

بند ٥٩ - عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفيا أو جملة مصفين وتحدد سلطاتهم .

ويجوز تعيين المصفين تنهى وكالة المجلس .

أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طول مدة التصفية لنساية إخلال طرف المصفين .

بند ٦٠ - في حالة التصفية تستحق القروض المقدمة من الحكومة بمقتضى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ ويكون دين الحكومة الناشئ عن هذه القروض يمتازا طبقا للمادة الخامسة من المرسوم بقانون سالف الذكر .

وينفذ هذا الامتياز على الأموال المتقولة والثابتة التي تكون في حيازة البنك عند تصفيته .

ولا يجوز التمسك بهذا الامتياز ضد الدائنين المتنازعين بمقتضى المادتين ٧٧٢ من القانون المدني المختلط و ٦٠١ من القانون المدني الأهل .

وكذلك لا يجوز التمسك بهذا الامتياز ضد أصحاب الحقوق العينية على العقارات السابغة على دخول المقاربات في ملكية البنك أو التي نشأت بسبب دخولها في ملكيته .









Biblioteca Alexandrina



0221717